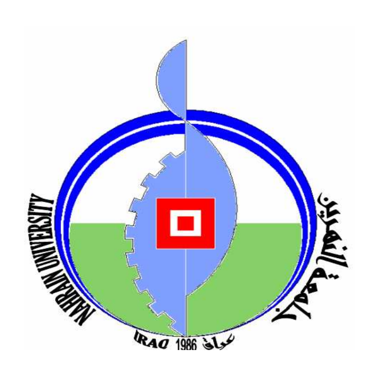


جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية
قسم الإستراتيجية

اللاتماثل في الأداء الإستراتيجي الأمريكي

(مكافحة الإرهاب أنموذجا)

رسالة تقدمت بها الطالبة

زهراء حسن كاظم

إلى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / الإستراتيجية

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

حسون جاسم العبيدي

١٤٣٣ هـ ٢٠١٢ م



﴿ ءامن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل ءامن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ﴿٢٨٥﴾ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴿٢٨٦﴾ ﴾

صدق الله العظيم

البقرة: ٢٨٥ ـ ٢٨٦



الإهداء

إلى من علمتني كيف أكسر حاجز المستحيل ....

إلى وطني الثاني ....

كل شي أحققه هو صنيعك في الأساس ....

أمي

إلى العطاء الذي لا ينضب .... والقلب الذي لا يغضب ....

إلى العين التي تحلم بتفوقي دوماً....

أبي

قلبي النابض بالحياة ....

سارة

إلى من أزهو بثقتهم .... من أغناني اللّه بهم ....

لأجدهم سندي وعوني في الحياة ....

عمرو – علي

أهدي جهدي المتواضع هذا

الشكر والتقدير

أشكر الله الذي أعانني ومنحني الصبر لإتمام هذا البحث فبجلالهُ قويت عزيمتي وبه كان توفيقي وعليه توكلي .
أود أن أتوجه بالشكر والامتنان والتقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور **حسون العبيدي** الذي لم يدخر جهداً في التوجيه والإرشاد طيلة مدة الكتابة فكان لتوجيهاتهُ العلمية أثر كبير في تقويم الرسالة وإخراجها بالشكل النهائي .

كما أعبر عن فائق تقديري وجزيل شكري إلى الدكتور **علي حسين** على أرشاده وتوجيهُ لي وتزويدي بالمصادر الخاصة بموضوعي .

ويحدوني الأمل بأن شكري وتقديري يفيان ببعض مما في خاطري من أمتنان للدكتور **منعم صاحي العمار** الذي لم يكف عن متابعتي طوال مدة الكتابة وحتى المراحل السابقة فكان لي نعم الأستاذ ونعم الموجه ، أتمنى من الباري عز وجل أن يمن عليه بالتوفيق والصحة والعافية الدائمة .

ويحتم علي فضلهُ ، ويا ليتني أجد كلمة شكر وافية إلى أستاذي الفاضل الدكتور **سرمد زكي الجادر** الذي كان له الفضل الأوحد في اختيار موضوع الدراسة ولما غمرني به من رعاية أبوية قبل أن تكون أكاديمية ، ولم يتوان عن توجيهي منذ دخولي قسم الإستراتيجية فألف شكر .

وعرفاناً بجميل لن أنساهُ أشكر اللواء **علي العكيدي** على تزويدي بالمصادر الإنكليزية كافة وترجمتها بما أسهمت في أغناء موضوعي ، أتمنى أن يمدهُ الله بالعمر المديد .

وأبقى مُدينة بالاحترام والتقدير الخاص إلى كثير من أساتذة مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد الذين أمدوني بالكثير من المصادر والدعم المعنوي وأخص بالذكر منهم (م.م **فاديه عباس** ، د.**عامر هاشم عواد** ، د.**عيسى إسماعيل** ، د.**كوثر عباس الربيعي** ، د.**حميد حمد السعدون** ، م.م **حلى الشمري**) .

وأود أن أشكر الدكتور محمد الفحام الأستاذ في كلية الطب في جامعة بغداد على توضيحهُ لي بعض النقاط الخاصة بموضوعي ، فشكراً له وجزاه الله كل الخير .

كما أتقدم بشكري واحترامي العالي إلى موظفات مكتبة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين وخاصةً (الست زهـوة ، والست مهـا) على تسهيل مهمتي بالحصول على المصادر ، وكذلك الموظفات والموظفين العاملين في المكتبات العامة وخاصةً :-

١ – كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد
٢ – مركز الدراسات الفلسطينية
٣ – مركز الدراسات الدولية
٤ – كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد
٥ – كلية التربية للبنات – المكتبة المركزية
٦ – كلية التربية للبنات – قسم الخدمة الاجتماعية
٧ – مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية
٨ – كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية
٩ – المكتبة الوطنية (دار الكتب والوثائق) .

وأياً من كلمات الشكر علي أن أنتقي لأهديها لزميلاتي وزملائي (م.م أحمد مطر ، م.م أمنه علي سعيد ، م.م مصطفى كامل ، م.م أفياء ، م.م مهدي الأسدي ، علي بشار ، رحيم كريم ، د.حازم الجنابي ، م.م أستبرق فاضل ، م.م فينوس غالب) ، فكانوا خير سند وعون لي طوال مدة الدراسة والبحث ، وفقهم الله في حياتهم العلمية والعملية .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى زملائي في مراحل الدراسة كافة وأخص منهم (زين العابدين ، نور صبحي ، شهد صباح ، ابتهال محمد ، أنمار موسى ، محمد قاسم ، سارة شكر ، رواء طه ، زهراء عبد الجليل ، سارة إبراهيم ، حيدر حمزة ، عاصم ، شيماء تركان ، بسمة ماجد ، ميس ظاهر ، منى حبيب ، أنس رياض) .

وفي سطر هو الأخير موقعاً في هذهِ الصفحات إلا أنه الأول مكاناً وحباً واعتزازاً في قلبي .... أكتب كلمة شكراً .... خجلا ، إلى صديقتي الصدوقة التي شاركتني أفراحي وأحزاني (سرى عبد القادر) التي كانت سندي وعوني بقلبها ودعواتها لي .

وعذراً لمن أسدى لنا فضلاً ولم يرد ذكره ....   الباحثة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة الأشكال والمخططات

قائمة الجداول

قائمة الخرائط

المقدمة

أهمية الموضوع :

قد يحتار المرء في وصف المدخل الأكثر تعبيراً عما جرى في العـالم بعـد إنهيـار الاتحاد السوفيتي ، وقد يخذل من النتائج التي يتوصل إليها لو ساير ما تم صياغتهُ أو البوح به من حقائق التغيير الدولية ، وقد يأنف عن ممارسة تطلعهُ حيال التدفق السريع لوقـائع الأداء الإستراتيجي أو السياسي الدولي لمجرد عدم رؤيته للعائد الصافي الذي يتوقعهُ وربمـا يتجـه نحو نكران وجود قاسم مشترك يحفظ للأنسانية شروط استجابتها الموحدة ، لما يمر به العـالم من تغييرات تفضي الى نوع من التبدل سيولة أو تطرفاً ... الخ . وقد تطول قائمة الأحتمالات وسر ذلك الشك ، أذا ما قصدنا الحقيقة يكمن في ان صانع القرار عمومـاً وصـانع القـرار الأمريكي خصوصاً هجر النظرة القديمة للعالم والتي تقوم على تجميع جزئيات البناء في هرم أداء موحد ينسق الحكم فيه مع التطور الذي تجسدة الحركة نحو التعايش والبنـاء والتوافـق ليتجة نحو البحث المضني عن الذات متسلحاً بما يحوزه من قدرات رصـد وتعيـين وربمـا اقتناص الفرص والتكيف مع التحديات لا مواجهتها حتى بدا ذرائعياً الى درجة كبيرة الأمـر الذي لا يخطئ معه البعض بالقول أن العالم بعد أنهيار الاتحاد السوفيتي بحاجة الى حكمـاء اكثر مما يحتاج الى ساسة .

وأزاء ذلك ، وكما تشير الأدبيات الأمريكية ورؤى القـادة الأمريكـان ، بـدا الأداء الإستراتيجي الأمريكي محملاً بمهمة أصلاح العالم والوقوف بصورة أخلاقية عند كل مظهـر من مظاهر الأختلال حتى وأن كان ذلك يمثل درباً من دروب الهيمنة ، لاسـيما وان انتهـاء الحرب الباردة مثلت فرصة لتفصح الإستراتيجية الأمريكية الشاملة عن وجهها الحقيقي مغيرة لحقيقة تداول شؤونها ولتستدير بوجهتها نحو صياغة العالم كأسلوب أداء وحـصانة لأمنهـا القومي ، فأخترعت ادارة جورج بوش مصطلح النظام العالمي الجديد كاطار عـام لأدائهـا الإستراتيجي تتمكن من خلالهُ السيطرة على العالم وقيادته وبما يضمن عدم هيمنة أي قـوى أخرى على أي جزء من العالم التي بدأت إرهاصاتها تظهر للعيان وكل حلمها بأن ذلك الدرب سيضمن لها السطوة على النظام الدولي .

وعلى هذا الأساس تطلع المحافظون الجدد إلى بداية القرن الحادي والعشرين كمرحلة حاسمة لجهة استمرار وتثبيت سطوة الولايات المتحدة على العالم ، وبـدأت دوائـر التفكيـر الإستراتيجي الأمريكي تعمل للتنظير لإستراتيجيات الاستمرار والتثبيت وكان أمام هذهِ الدوائر مخاطر أساسية فبدأت تبحثُ في الإستراتيجيات والتكتيكات التي تقلل من نتائجها السلبية على

النفوذ الأمريكي ، إذ لم يكن ممكناً إلغاؤها أو ضرب جذورها الغارقة عميقاً في الوقائع الجيوبولتيكي العالمي .

ومع حلول الكارثة بجسامة إحداثها ، أخذت إدارة جورج دبليو بوش تشفع لها عقيدتها السياسية ومرجعيتها حيث " تيار المحافظين الجدد " ، بالتفتيش عن سر المعيار الذي يوصلها إلى حافة الأختيار لتوطين الهواجس عند مطلب واحد لا غير يتسق تماماً مع هدفها الإستراتيجي الكوني (الهيمنة) ذلك هو قيادة العالم تحت جناح حملة توافرت لأخراجها كل مستدعيات التبرير والتسويق والأغراء ، وربما الترهيب ، الأمر الذي عده الساسة والباحثون أنقلاباً إستراتيجياً من الدرجة الأولى لم يعتده الأداء الإستراتيجي الأمريكي منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية .

لقد شكلت الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة بعد ١١ / أيلول / ٢٠٠١ – الحرب على الإرهاب – إيذاناً ببدء مرحلة دولية جديدة لا تاريخية للولايات المتحدة فحسب ، كونها شرعنت ما تخوضه من حرب طويلة بشكل تختلف عن مسارات الصراع التي سبق وأن خاضتها في أثناء الحرب الباردة وما بعدها ، حرب تختلف فيها آليات الصراع والإمكانيات وأشكال الخصوم ولا تتماثل فيها الأمكانات والقدرات وهي حرب تكاد تشمل كل أشكال الإرهاب الذي يهدد المصالح الأمريكية وبالتالي مصالح المجتمع الدولي .

لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى توظيف عدم التكافؤ في طرح رؤية إستراتيجية شكلت نقطة أنطلاق أرتكز عليها أداؤها الإستراتيجي في تغيير بيئة النظام الدولي والتغيير المتصور هنا هو تغير في قواعد أدارتها للعلاقات الدولية وفي أنظمة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي ، وعلى النحو الذي يكرس أحادية قطبية (القطب الأمريكي) وسيطرتهُ على النظام الدولي وتعميم مبدأ الحرية الذي أتخذته الولايات المتحدة معياراً لأدائها منذ لحظة انخراطها في شؤون العلاقات الدولية بل وترسيخهُ كبوابة لأصلاح النظام العالمي ، وهذا رتب سيطرة الولايات المتحدة وتسيدها المشهد السياسي وأندفاعها إلى مقدمة الصورة مع أفكار وبرامج سياسية نقلتها إلى حيز التطبيق وانجاز مشاريعها الفكرية ، وجاء احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ ليؤكد هذا الهدف والبرنامج فلم يكن ذلك بهدف أزالة أسلحة الدمار الشامل أو التخلص من نظام صدام حسين أو السيطرة على مصادر الطاقة فحسب بقدر ما كان الهدف متمركزاً في تأسيس إمبراطورية لعصر الفوضى التي يشهدها النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي ، لاسيما بعد أن نجحت في ترسيخ قناعة مفادها " ان الهيمنة الأمريكية بمثابة المنظم للعالم من هذهِ الفوضى " ، مما قادها إلى انتهاج إستراتيجية هوبزية متميزة دشنت لبزوغ اللوثايان الدولي في صورته الأمريكية عبر الأنتصار لنهج المغامرة العسكرية وأستخدام القوة والتهديد بإستخدامها في أدائها الإستراتيجي والتصويت

لصالح سياسات التفوق والهيمنة الإمبراطورية ، لتصل بالعالم إلى لحظتها الزمنية الخاصة لشرعنة تصورها عن الهيمنة والقيادة العالمية .

وهنا وجدت الولايات المتحدة فرصتها لأظهار عزمها في تفعيل سياستها الأحادية القائمة على أساس الاستخدام المتعسف لمجلس الأمن الدولي كأداة لتوليد الشرعية اللازمة لردها الإستراتيجي كما هي الحال في الدفع الأمريكي لاستصدار قرار ١٣٧٣ ذلك القرار الذي حمل باستصدارهُ تفويضاً للولايات المتحدة لإقامة العدالة الدولية .

ويرى المفكر **بادي** أن القوة الأمريكية كلها قد تزعزعت جراء عمل أرهابي غير مسبوق وتسرب الشك عملياً لفكرة بقاء الولايات المتحدة كقوة قائدة للنظام الدولي الأمر الذي جعلها في الحساب الإستراتيجي ، مضطرة لركوب التحدي كخيار لابد منه ذلك الخيار الذي صنعته بنفسها خاصة وان الظرف الخطير الذي مرت به أفقدها التفكير بأية فرصة للشراكة والتحاور والتحالف مع الأخر ، والغريب أن الولايات المتحدة لم تترك هذهِ النتيجة دون توظيف لتعلن عن جاهزيتها لخوض الحروب وربحها لاسيما بعد أن قدمت حقبة الحرب الباردة الدليل على أستعدادها لمثل هذهِ المهمة ، فأنها من جانب أخر وضعت الولايات المتحدة أمام مسؤولية تحسين النواحي التنظيمية لقدراتها وقابليتها على تبادل الأدوار فضلاً عن القدرة اللازمة لتوظيف التقنية لصالحها ، لذلك لا نخطئ عندما نقول أن الإستراتيجية الأمريكية تعبر عن نفسها بقوة الحوادث التي تجابهها .

ألا أن النقطة التي نؤكدها في دراستنا ان اللاتماثل في الأداء الإستراتيجي الأمريكي لما بعد الحرب الباردة ، مفهوم واسع لا يقتصر على الجانب العسكري – الحرب اللامتماثلة – دون غيره من الجوانب الأخرى ، وهنا يكمن جوهر الأختلاف الذي تفصح عنه دراستنا هذهِ عن غيره من الكتابات التي تناولت بالدراسة والتحليل ظاهرة اللاتماثل .

إشكالية الدراسة :

كان موضوع الظاهرة ، هو الدافع الذي حثنا إلى وضع هذهِ الدراسة ومبعثهُ سؤال له وجاهتهُ المنطقية وطالما كان حاضراً في أذهان الكثير من الباحثين والمعنيين بالشأن الأمريكي ، هذا السؤال محور إشكالية دراستنا يدور حول المسببات التي مهدت إلى ان ترتقي الولايات المتحدة الأمريكية المنزلة التي هي عليها اليوم ، وكيف وظفت هذهِ المنزلة في الوصول إلى هدفها الأشمل وهو الهيمنة ؟

فرضية الرسالة :

انتهى **برجنسكي** في كتابه " **رقعة الشطرنج الكبرى** " في توصيفه الوضع الإستراتيجي الذي عليه الولايات المتحدة إلى القول " أن أياً من الإمبراطوريات ، روما ، الصين ، البريطانيون ، الفرنسيون ، المغول ، لم تكن بالعالمية بالمعنى الصحيح فيما يبدو التفوق العالمي الأمريكي وانتشارهُ اليوم فريداً من نوعه ، فالولايات المتحدة لا تسيطر على جميع محيطات العالم وبحاره فحسب ، بل أنها تمتلك قدرة عسكرية حاسمة للسيطرة البرمائية تمكنها من فرض نفوذها على الداخل بطرق ذات أهمية سياسية " .

من هنا تنطلق فرضية دراستنا التي نصها : لما كانت الأهداف الإستراتيجية الأمريكية تتسم بالثبات وأن أي تغيير يحصل في الآليات والوسائل ، لذلك وظفت الولايات المتحدة اللاتماثل للوصول إلى أهداف أوسع من القضاء على أو محاربة الدول المارقة أو الشبكات المسلحة ، ولأن المشروع الإمبراطوري الأمريكي يستلزم السيطرة على ما أمكن من المناطق العالمية ولاسيما المناطق الحيوية ، سواء من حيث الأهمية الجيوبولتيكية أو الأهمية الجيو ستراتيجية ، لذلك فأن اللاتماثل ما هو الأ جزء من إستراتيجية التقرب المباشر للوصول إلى هذهِ المناطق بما يرفد الهيمنة الأمريكية بمقومات القدرة الشاملة لها كقوة عظمى.

ومن هذهِ الفرضية ، تشتق تساؤلات والتي سنحاول الإجابة عنها من أجل البرهنة على فرضية الدراسة :

١- ما هو مفهوم اللاتماثل ؟ وما هي المفاهيم الأخرى أو ذات الصلة ؟

٢- هل التفوق الأمريكي هو نتاج للحتمية التاريخية حيث تدخلت عوامل وقوى عدة لا دخل للإرادة الأنسانية في صياغة قوانين حركتها ورسم وتوجيه مساراتها – تساوقاً مع منطق المثيولوجيا الأمريكية في الأختيار الإلهي ؟ أو ان الأمر لا يعدو بجملتهُ ان يكون استثماراً عقلانياً لظروف مؤاتية أسهمت في تشكيلها وبنائها الإرادة الأمريكية المؤطرة بالنزعة البراغماتية ؟

٣- كيف تمكنت الولايات المتحدة من توظيف أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ في إستراتيجيتها الكونية الشاملة ؟ وكيف جعلت منها مناسبة لصياغة الانقلاب التاريخي في ادائها الإستراتيجي ؟ بل كيف تمكنت من استخدام اللاتماثل كمبرر أخلاقي لسعيها نحو الهيمنة وقيادة العالم ؟

٤- هل تراجع اللاتماثل خلال حقبة الرئيس أوباما ؟

٥- كيف يمكن لنا قراءة مستقبل اللاتماثل في الأداء الإستراتيجي الأمريكي ؟

المناهج المعتمدة في الرسالة :

انطلاقاً من حقيقة مهمة مفادها " لا يمكن الاعتماد على منهج واحد عند البحث في موضوعة معينة ، وأن المناهج العلمية تكمل بعضها البعض " فقد تم الاستعانة بعدة مناهج حسب حاجة الدراسة لها ، فقد تم إعتماد المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم التي يثيرها الموضوع ولاسيما مفهوم اللاتماثل والمفاهيم الاخرى ، ومفهوم الأداء الإستراتيجي ومفهوم الإرهاب ، فضلاً عن المنهج التاريخي كون هذا الفصل الأول تضمن قراءة تاريخية لتطور الأداء الإستراتيجي خلال الحرب الباردة وما تلاها .

كما تمت الأستعانة بالمنهج التحليلي لتحليل أبرز المتغيرات والعوامل التي ساهمت في تبلور اللاتماثل وكذلك دراسة وتحليل التوظيف الأمريكي للاتماثل في تطور أدائها الإستراتيجي فضلاً عن المنهج الأستشرافي – الاحتمالي لمعالجة مستقبل اللاتماثل في الأداء الإستراتيجي الأمريكي .

هيكلية الدراسة :

طبقاً لمنطلقات الإشكالية وللموضوع الذي نتناولهُ وجدنا من المناسب أن تتضمن هيكلية هذهِ الدراسة فضلاً عن مقدمتها ، ثلاثة فصول وخاتمة واستنتاجات .

فقد تناول الفصل الأول ألإطار النظري – التاريخي ، وقسم إلى أربعة مباحث رئيسة ، المبحث الأول : مفهوم اللاتماثل وخصائصهُ والمفاهيم الأخرى التي قد يستخدم اللاتماثل بدلالتها ، بينما المبحث الثاني خصص لدراسة وبحث مفهوم الأداء الإستراتيجي وخصائصه ومؤشرات قياسه ، أما بخصوص المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى الأداء الإستراتيجي الأمريكي من حيث خصائصهُ وتطورهُ خلال حقبتين طالما شغلتا بال المعنيين : حقبة الحرب الباردة ، وبعد انتهاء الحرب الباردة . أما المبحث الرابع فقد تمت الإشارة فيه إلى مفهوم الإرهاب وأبرز الخصائص التي تميز إرهاب ما بعد ١١ / أيلول / ٢٠٠١ وإرهاب السبعينات والثمانينات .

أما الفصل الثاني فقد تم تقسيمهُ إلى ثلاثة مباحث : المبحث الأول تم التطرق فيه إلى أدارة الولايات المتحدة للتغييرات الدولية التي كان احد نتائجها اللاتماثل ، ثم عرجنا على المتغيرات الداخلية ودورها في تأطير اللاتماثل كمبحث ثانٍ ، وأخيرا المتغيرات الخارجية ودورها في بلورة اللاتماثل بعد انتهاء الحرب الباردة .

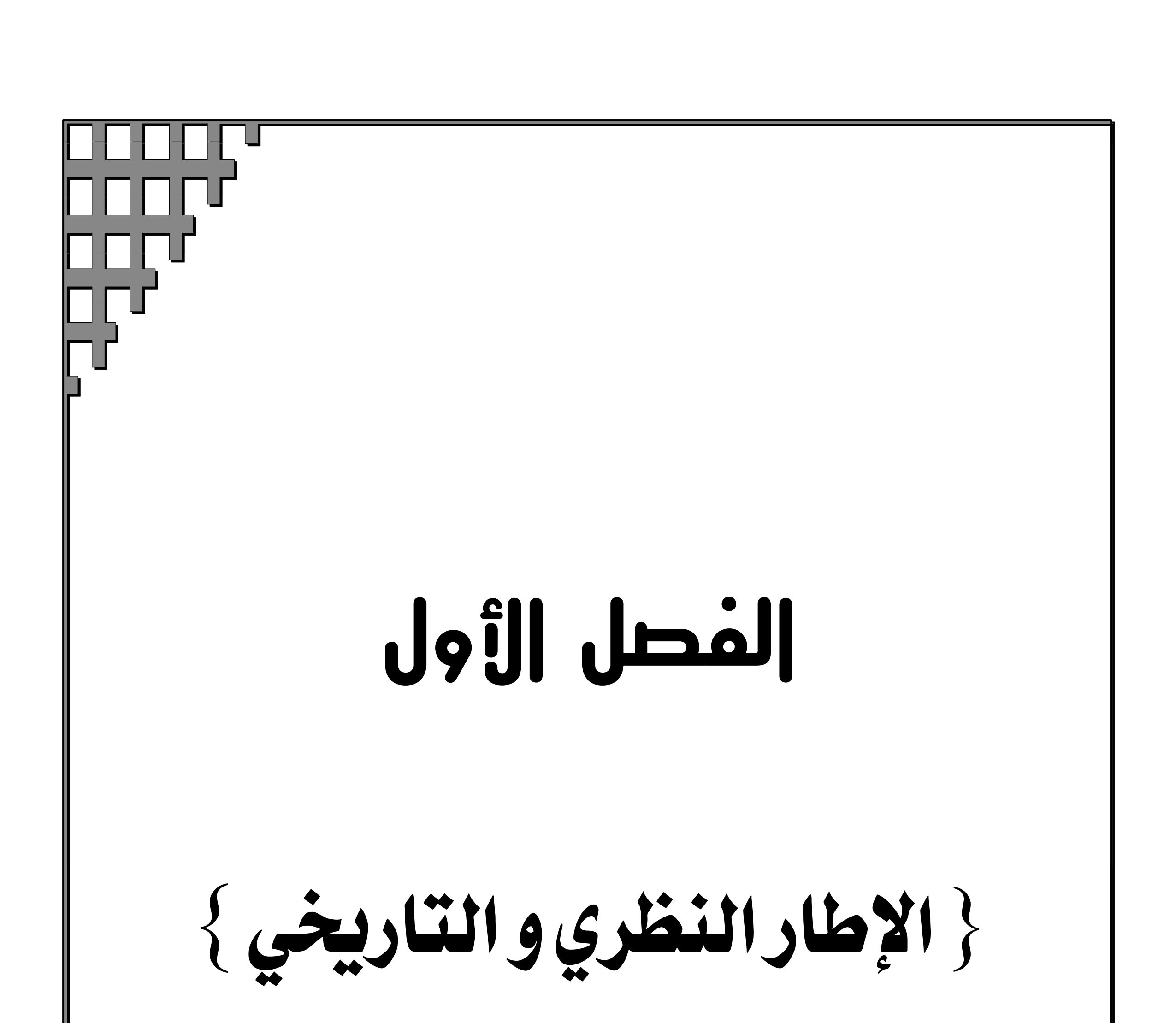
أما الفصل الثالث والأخير : الذي تعد مادتهُ عماد دراستنا هذهِ فقد خصصناهُ ليكون لدراسة التوظيف الأمريكي للاتماثل كآلية تتوسل بها لتطوير أدائها الإستراتيجي بعد أحداث

١١ / أيلول / ٢٠٠١ من خلال أربعة مباحث : تناول المبحث الأول التوظيف الأمريكي للحدث ، اما المبحث الثاني فقد تم تخصيصهُ لمناقشة دور اللاتماثل في ترسيخ الهيمنة الأمريكية ، أما المبحث الثالث فيتناول التطور الذي لاح مفاصل الأداء الإستراتيجي الأمريكي خلال حقبة الرئيس أوباما ، أما المبحث الرابع والأخير فقد تطرقنا فيه إلى مستقبل اللاتماثل في الأداء الإستراتيجي الأمريكي وتم تناولهُ من خلال احتمالين :

الاحتمال الأول : صحيح أن التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة تصدر من أطراف ضعيفة لكن هنالك دول توصف بأنها دول قوية تستخدم هذهِ الأطراف كوسيلة لتصفية حساباتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

الاحتمال الثاني : أن تعرض الدول الإمبراطورية إلى خصوم ضعفاء حالة طبيعية لذلك فأن الولايات المتحدة بحاجة إلى تنوع أدواتها ووسائلها .

ثم ختمنا دراستنا بخاتمة واستنتاجات توصلنا إليها .



الفصل الأول

{ الإطار النظري و التاريخي }

الفصل الأول : الإطار النظري والتاريخي

توطئة :

أن تسليط الضوء على ألأطر المفاهيمية يمثل ضرورة لابد من تبنيها قبل الخوض في مضامين البحث أو الدراسة ، وعلم السياسة لا يختلف كثيرا عن العلوم الأخرى في هذا المجال حيث أن الظواهر السياسية عادةً ما يكتنفها شيء من الغموض أو التداخل البيني الذي يضع الباحث أمام حاجة علمية تتمثل في الوقوف على ذلك وإزالة اللبس الذي قد يقع نتيجة الاسترسال في التحليل دون الوقوف على مكمن الظاهرة أو ماهيتها ، وبما أن علم الإستراتيجية بات يعد إضافة علمية وعلماً مستجداً بذاته ، لذلك فكل ما يدخل في أطار التعريف بمضامين هذا العلم الحديث النشأة هو بدوره ضرورة علمية تستحق الوقوف عندها هذا من ناحية .

من ناحية أخرى: أن دولة عظمى مثل الولايات المتحدة لابد أن تكون لديها أهداف كبرى تشمل المجال العالمي برمته ، وهذهِ الأهداف شبه ثابتة ، إلا أنها متغيرة من حيث ترتيب الأهمية ، فما يحتل اليوم المرتبة الأولى في سلم الأولويات ، قد يتراجع ويحل هدف أخر محله وهكذا ، بيد أن الهدف الأهم هو الهيمنة .

ومن أجل تحقيق هدف الهيمنة على العالم ، وعلى امتداد المراحل الآتية لخروج الولايات المتحدة منتصرة من الحرب العالمية الثانية ، طبقت العديد من الإستراتيجيات ، ولهذا لا يخطئ من يقول أن الولايات المتحدة ليست لها إستراتيجية عظمى واضحة المعالم تسترشد بها لتحقيق الغايات الأساسية إذ الهيمنة واستمرارها وإنما هنالك إستراتيجيات وسياسات متنوعة في أساليبها وان كانت ذات مقصد واحد .

وتأسيساً على ما تقدم سنعمد على تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : اللاتماثل (المفهوم والخصائص) .

المبحث الثاني : الأداء الإستراتيجي (المفهوم والخصائص ومؤشرات القياس) .

المبحث الثالث : الأداء الإستراتيجي الأمريكي .

المبحث الرابع : الإرهاب (المفهوم والخصائص) .

المبحث الأول : اللاتماثـــل (المفهوم والخصائص)

من أكثر المسائل المثيرة للجدل والنقـاش والاخـتلاف بـالآراء مـسألة التعريـف بالمصطلحات وعلى وجه الخصوص في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، إذ يختلـف مفكـرو ومنظرو هذه العلوم في إعطاء التعاريف المحددة لظاهرة مـن الظـواهر أو مـصطلح مـن المصطلحات المراد معرفة ماهيتها وظروف وأسباب نشأتها والوقوف على تحديد الإطار العام لها ، وينبع هذا الاختلاف من أسباب عدة لعل في مقدمتها المشارب الفكرية لهؤلاء المفكرين ومدارسهم الفكرية المختلفة أو بسبب اعتماد كل منهم على منهج محدد أو التركيز على عامل واحد متعلق بالظاهرة موضوع البحث وغيرها من الأسباب.

واللاتماثل ظاهرة من الظواهر ، التي لا تخرج من هذا السياق ، فقد حـاول بعـض الكُتّاب تحديد مفهومها انطلاقاً من المفهوم اللغوي ، وتوجيهها وقناعته المطلقة برأي أو فكره معينة سواء أكانت سياسية أم عسكرية ، وذهب آخرون إلى القول أنها مرتبطة بالحرب نفسها. وبذلك فأن اللاتماثـل تجاذبته رؤى وتعاريف مختلفة لتعـدد زوايـا النظـر إلـى معانيهـا وخصائصها وتطبيقاتها.

المطلب الأول : مفهوم اللاتماثـــل

اللاتماثـل ليس مفهوماً جديداً في العلوم العسكرية والإستراتيجية ، ولا حتـى فـي الحياة السياسية أو الاجتماعية ، وهو في ذلك لا يختلف عن كثير من المفاهيم التي جرى ، ولا يزال تداولها في الأدبيات السياسية والعسكرية ، وهو في أبسط معانيه التي عرفهـا الإنـسان عدم التكافؤ بين طرفين ، ومن ثم فأنه ليس من الضرورة بمكان أن ينصب اللاتماثـل علـى المسائل العسكرية حصراً ، وأن كان الاستخدام الأوضح له عندما يكون هنالك حالة حرب بين طرفين أو أكثر ، إذ يمكن الوقوف عليه حتى في الممارسات أو السلوك اليومي ما بين الأفراد أو الجماعات المختلفة.

أولا : اللاتـــماثل لغـــة

كلمة (تماثل) مشتقة من الفعل الثلاثي (مِثْل):– وتعني تسوية ويقال هذا (مِثْـلُه) و (مَثَـلُه) كما يقال شِبْـهُه وشَبُـهَه و (المَثَل) ما يضرب به من (الأمْثَال) و (مَثَـــلُ) الشيء أيضا بفتحتين صفتَه[1] .

وفي معجم (منجد الطلاب) يقال (تماثَلَ) الشيئـان : – تشابـها .

---

[1] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، معجم مختار الصحاح ، ط١، دار صادر، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٣٧٦.

و (المثل) الشبه النظير ، والمماثل جمع (أمثال) ويوصف به المذكر والمؤنث والمثنى والجمع ويقال (هو ، هي ، هما ، وهم ، وهن مِثْلُهُ) ، (المَثَل) الشبه والنظير (صفة)[١] .

وفي معجم (لسان العرب) فأن المثل : يعني الشبه ويقال : مثل ومثل و شبه وشبه بمعنى واحد.

ويقول (**أبن بري**) " إن المماثلة لا تكون الأ في المتفقين نقول : نحوه كنحوه وفقهه كفقهه ولونه كلونه وطعمه كطعمه فإذا قيل : هو (مثله) على الإطلاق فمعناه يسد مسده "[٢].

وفي القران الكريم ذكرت مفردة (مثل) في مواضع متعددة• ومنها قوله تعالى :

- ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ**﴾[٣].
- ﴿**وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ**﴾[٤].
- ﴿**لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾[٥].
- ﴿**وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الإِنسَانُ أَكْثَر شَيْءٍ جَدَلاً**﴾[٦] .
- ﴿**ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ أن اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ**﴾[٧].

وقد يعرف التماثل : بأنه توقع أن تتكرر بعض الحوادث كما هي من وقت لأخر، وهو تقديم تشبيه أو مجاز يقرب من تماثله الشيء الذي يراد وصفه وتشخيصه[٨].

---

[١] فؤاد البستاني، معجم منجد الطلاب، ط ٨ ، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت ، ١٩٦٦، ص٧١١ .

[٢] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، معجم لسان العرب ، مجلد ١٤، ط١، دار صادر، بيروت ، ٢٠٠٠، ص١٧.

• ذكرت كلمة (مثل) ومشتقاتها أكثر من ١٣١مرة في القران الكريم للدلالة إلى معانٍ مختلفة.

[٣] القران الكريم ، سورة البقرة ، الآية ١٧ .

[٤] القران الكريم ، سورة إبراهيم ، الآية ٢٦ .

[٥] القران الكريم ، سورة النحل ، الآية ٦٠ .

[٦] القران الكريم ، سورة الكهف ، الآية ٥٤ .

[٧] القران الكريم ، سورة الحج ، الآية ٦٠ .

[٨] حسن شحاتة – زينب النجار، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، مراجعة : حامد عمار، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص١٥٤.

أما المقصود بـــ (التماثل الثقافي) فهو تماثل شكل ومحتوى الثقافة التي تتميز بها الجماعـــة التي تقيم في منطقة معينة[١].

ثم تدخل (لا) نافية على الكلمة – تماثل – فتصبح منفية ، لتشير إلى عدم التشابه.

وفي المعجم ألأعلامي يعرف الــلاتماثل : بأنه عدم الاتـــســـاق[٢] .

وفي المعاجم العسكرية وردت كلمة (اللاتماثل Asymmetric) للدلالة على الحروب اللامتماثلة (Asymmetric Warfare) حيث يعرف اللاتماثل: على أن اللجوء إلى وسيلة أو أداة مناورة لا متماثلة في معالجة حالة قتالية محددة [٣].

بعبارة أخرى:– أن مصطلح اللاتماثل يعني عدم وجود خصائص مشتركة ، أو بلغـــة العمليات العسكرية عدم تشابه المقدرات بينما يحمل مصطلح الخصوصية (idiosyncrasy) : دلالة مختلفة ، إذ إنه يعني نموذجاً خاصاً أو غير مألوف، ويعني في المجـــال العـــسكري طريقة أو وسيلة غير تقليدية في استعمال المقدرات بطريقة تبتعد عن أتباع القواعد المألوفـــة إلى حد كبير [٤].

وفي معاجم علم الاقتصاد يفهم اللاتماثل: بأنه نقص أو عجز في الوصول إلى درجـــة التكافؤ أو التماثل بين طرفين (متغيرين) مثل عدم تساوي الضرائب أو عدم تساوي النفقات أو عدم تماثل التكافؤ في المصالح[٥].

وفي قاموس (**oxford**) اللاتماثل هو الشيء الذي يمتلك جانبين أو جـــزئين غيـــر متشابهين أو غير متماثلين في الشكل والحجم مثلاً عندما يقال معظم وجوه الناس غير متماثلة.

وفي الجانب التكنولوجي: يعني عدم التكافؤ أو التساوي في جانب معين[٦].

في حين وردت كلمة (اللاتماثـــل) في طبعة أخرى لأكـــسفورد (dissimilarity) التـــي تعني غير متشابهة أو مختلف[٧].

---

[١] كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت ، ١٩٨٥، ص١٢٨– ص١٢٩.

[٢] عبد الوهاب نجم ، القاموس الإعلامي، ط٢، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ، ١٩٩٠، ص٢١٨.

[٣] عبد الوهاب القصاب ، الحرب اللامتماثلة ، نمط متجدد من أنماط الحروب: نظرة في أدراك الولايات المتحدة للحرب اللامتماثلة، ورقة قدمت إلى: المؤتمر السابع لمركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢.

[٤] الحرب اللامتماثلة ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٧٥ ، بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٢ على الموقع التالي: http://www.kkmaq.gov

[٥] نافذ خالد غوشه ، معجم المصطلحات الاقتصادية والمصرفية والمالية والتجارية والأمور المرتبطة بها ، ط١، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت، بلا سنة ، ص٢٥.

[٦] oxford advanced learner's dictionary , university press, 2005 , p .81.

[٧] جويس م. هوكنز، قاموس أكسفورد ، بلا طبعة ، أكاديميا للنشر والطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص٥٣٧ .

يتفق مع ما سبق قاموس (المورد) من حيث أنه[1]:

١- صفة dissimilar = متباين- غير متشابه.

٢- أسم dissimilarity = تعني تباين- اختلاف- نقطة تباين.

وفي طبعة أخرى (للمورد) وردت لفظة (اللاتماثل) على شكل[2]:

١- asymmetrical (صفة) التي تعني لا تماثل، لا متساوق- لا متناسق .

٢- Asymmetry (اسم) التي تعني اللاتساوق- اللاتماثل- اللاتناسق.

ثانيا : اللاتماثل اصطلاحاً

طبياً: اللاتماثل (non - analogy) هو مصطلح واسع الاستخدام فهنالك لا تماثل في الجينات ، واللاتماثل في تركيبة الأدوية .... الخ ، ولكن بشكل عام يمكن القول :

" إن كل البشر متماثلون (متشابهون) هذا التشابه نابع من أن كل الخلايا الموجودة في كل شخص هي ذاتها لدى الشخص الآخر ولكن يحدث (اللاتماثل) عندما تعمل هذه الخلايا بصورة أنشط من الآخرين وبالتالي يكون هذا الشخص لا متماثل مع غيره من الأشخاص "•

لعل النموذج الأكثر وضوحاً هو " التوائم المتماثلة " ، إذ أن هذا النوع من التوائم لا يظهر عليه التشابه التام التي تكون في التوائم المتطابقة ويكفي أن يكون القاسم المشترك هو ما موجود بين الأخوة بعضهم بعضاً لذلك تعرف " بالتوائم الأخوية " ، كما أنها تعرف بالتوائم " ثنائية البويضة " .

بيد أن اللاتشابة لا يقتصر على " التوائم اللامتماثلة " ولكن أيضاً هنالك توائم متماثلة لها مشيمة واحدة وغشاء كوريون واحد وغشاءان رهليان منفصلان[3].

تشير دراسة علمية لمعهد خاص بعلم النفس العام والمعهد التربوي في روسيا ، إلى أن المؤشرات الأساسية للنشاط البيوكهربائي لدماغ التوائم غير المتماثلة تكون متباينة على عكس التوائم المتماثلة التي تكون متطابقة[4].

---

[1] منير البعلبكي ، قاموس المورد الحديث ، ط ٤٠، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٨٢.

[2] منير البعلبكي- رمزي منير البعلبكي ، قاموس المورد الحديث ، ط١، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٨٥.

• يذهب إلى هذا التحليل (علماء الطب النفسي) عند تحليلهم لشخصية الشخص اللامتماثل مع الآخرين وتحديداً (الإرهابي).

[3] Daniell..Harti and Elizabeth W. JONES , Genetics: Analysis of genes and genoms , Seventh Editions , U. S .A, 2009, p. 30 .

[4] Ibid , p. 40

أما (بايولوجيا) فيعد اللاتماثــل شرطاً أساسياً للنظام وهو واقعة الطبيعــة، فكــأن اللاتماثل هو القدرية الوحيدة في الطبيعة بل لعل نعمتها فجميع الكائنات الحية تضمن بقاءهــا وإعادة أنتاج ذاتها بالانفتاح على أخرها ، وفي هذا الصدد يقول **فرنسوا جاكوب•** " إذا كــان يجب أن نكون أثنين معاً لكي يفيد إنتاج ذاتنا فإن ذلك لكي ننتج آخر مغاير لنا "[١] .

أما في الجانب الاقتصادي فنلاحظ أن استخدام المصطلح قــد اقتــرن بنظريــة " لا تــمــــاثل المعلومات ".

ويحدث لا تماثل المعلومات عندما يمتلك طرف واحــد فــي المعاملــة الاقتــصادية معلومات أفضل أو أكثر من الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى ، أي عندما يمتلك البائع مثلاً معلومات عن منتوج أكثر مما يمتلكه أو يعرفهُ المشتري. وتفتــرض نظريــة لا تــمــــاثل المعلومات[٢]: " إن هنالك في الأقل طرف واحد في المعاملة يمتلك معلومات مناســبة ووثيقــة الصلة في حين الطرف أو الأطراف الأخرى لا تمتلك تلك المعلومات " .

لقد بدأ مفهوم (لا تماثل المعلومات) في أواخر السبعينات إذ تم تطوير نموذج لهيكل رأس المال بالاعتماد على مشاكل المعلومات اللامتماثلة في ما بين المديرين الــذين يعلمــون جيداً عن خصائص الشركة وأرباحها ومخاطرها والمساهمين الخارجيين الذين لا يعلمون شيئاً عن هذه المعلومات. ويعتمد هذا النموذج على فكرة مفادها : " إن المــدراء التنفيــذيين فــي الشركة ذوي المعلومات الداخلية المتاحة حول شركاتهم يمتلكون ، الحافز الأكبر لنقــل هــذه المعلومات إلى المستثمرين الخارجيين لغرض رفع سعر سهم الــشركة ، ولكــن لا يمكــنهم الإعلان بأنهم يمتلكون أخبار جيدة لأن المساهمين سوف ينتابهم الشك حول هذه الإعلانات " .

وتوصل (**Myers & Majluf**) في عام ١٩٨٤، إلى نظرية لا تماثل المعلومــات وتقوم هذه النظرية على فكرة مفادها : " إن الإدارة قد يكون لديها معلومات أكثر من تلك التي يمتلكها المستثمرون وبذلك فإن المطلعين الداخليين يستطيعون امتلاك المعلومات الخاصة التي تؤدي إلى لا تماثل المعلومات بينهم وبين الخارجيين ، ومن خلال تلك المعلومــات يمكــنهم تحقيق عوائد غير اعتيادية ، وعلى وفق مفهوم كفاءة السوق المالية فإن الأخيرة تعتمد بشكل أساس على نوع المعلومات المتداولة فيها، لذلك يصبح من المتوقع أن تكون حركة الأســعار

• طبيب وعالم فيزيولوجيا فرنسي .

[١] فرنسوا جاكوب ، لعبة الممكنات: بحث في تباين الحي ، ط١ ، دار الحصاد ، دمشق ، ١٩٩١، ص٢٠ .

[٢] Harris, Milton& Raviv, Artur, the theory of capital structure, Journal of finance, vol. 46, No. l Mar 1991 , p. 306 .

عشوائية ، إذ تتجه نحو دافع الأنباء الايجابية وهبوطاً مع الإنباء السلبية والتي تحـصل دون سابق إنذار "[١] .

وفي أحيان أخرى يستخدم التماثل بدلالة مفاهيم أخرى منها :

التماثل بمعنى التوازي : الذي هو التشابه القائم على تماثل بنيوي في بيت شعري أو أدبيات شعرية وعادة ما يكون التشابه بين المتوازيين باعتبارهما طرفين متعادلين في الأهمية من حيث المضمون والدلالة ومتماثلين من حيث الشكل والتسلسل والترتيب[٢].

أما **التناظر (Analogy)**: فيعني تشابهاً بين جوانب من شيئين مختلفين أو أكثر، وقد لوحظ التناظر بين الحملات الانتخابية والمعارك وبين النظم السياسية ونظم الحاسبات ، وقـد يستعمل الإدعاء الأولي بوجود التناظر في عدة طرائق :- بوصفة جـزءاً تخيليـاً لاقتـراح الفرضيات وخطوط التحقيق وبوصفة مخطط تفسير أولي للشكل التقريبي لـبعض العمليـات وبوصفه الخطوة الأولى في محاولة لإظهار أن العمليات هي نفسها أساساً أي إنه يوجد أكثـر من مجرد تشابه بين نظامين ، وتنبع هذه الاستعمالات من تخمين هو شرطي إلى أبعد حـد ، ولما كان التناظر لا يقدم بحد ذاته تفسيراً مبرراً للعمليات موضوع البحث فإنه يجب التعامـل معه بحذر، وقد يتبين أن التشابهات سطحية وغير متصلة بالموضوع[٣].

وهنالك من يفهم (اللاتماثل) بمعنى (اللاتجانس واللاتناسق) أي إنه تغيير حالة التناسق والتماثل إلى حالة أخرى يجعل الفرق بالزيادة أو النقص بمعنى جعل الحالة المتناسـقة غيـر متناسقـة والمتماثلة غير متماثلة [٤].

أما الجانب العسكري : فعادة ما تكون أطراف الصراعات الدولية أشخاصاً قـانونيين وبالتحديد الدول منفردة أو مجتمعة أو متحالفة ، إلا أن تحولات النظام السياسي الدولي بعـد الحرب الباردة وانتقالها إلى نظام القطب الواحد وما صاحب ذلك من إنفراد في تقرير السياسة الدولية وكذلك اضطراب الموازين الدولية في قياس المتغيرات الـسريعة أدت إلـى تنـامي تحديات جديدة لم تعهدها العلاقات الدولية ومن هذه التحديات (الحرب اللامتماثلة) حيث يشير العلم العسكري وعلم الحرب ، إلى وجود كثير من الحروب والوسائط العسكرية ، وبتعدد ذلك تتعدد المسارح والنماذج وأنماط أجيال الحرب ، فهنالك الجيل الأول والثـاني والثالـث مـن

---

[١] Ibid , p. 310 .

[٢] علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي ، كتاب التعريفات ، ط ١، شركة القدس للتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١١٠ .

[٣] أحمد عطية سعيد ، المعجم السياسي الحديث ، ط ٣ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٢٨ .

[٤] مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، ط١، مركز الخليج للدراسات والأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٨، ص١٣٢ .

الحروب أما الجيل الرابع فهو جيل (الحرب اللامتماثلة) حيث تشير دلالـــة المفهـــوم إلـــى : الحرب التي تندلع بين طرفين أو أكثر تتميز هذه الأطراف بالاختلاف الكبير في الاعتبـــارات المتعلقة بالقوة[1].

يقول (**بروس بركوينز**) في كتابة (الوجه الجديد للحرب) عن مفهوم اللاتماثـــــل : " كي يكون هناك لا تماثل مع العدو يجب أن تختار نقاط الضعف لدى العدو بشكل لا يستطيع التعويض عن هذا الضعف مهما فعل ؛ فتستمر هذه النقاط ماثلة كأهداف تضرب ليشعر هـــذا العدو أنه ليس أمناً وأن نقاط ضعفهُ ظاهره ومكشوفة ، ولا سبيل لإزالتها " ، ويرى أن كـــل حروب التحرير تقوم على مبدأ اللاتماثل فالمحتل عادة هو الأقوى ، أما المقاوم فلـــيس لديـــه سوى إرادتهِ ومن يرعاهُ من الدول هذا إذا توفرت ، حيث يخطط المحتل حربهُ استناداً إلى ما يملك من قوة ، في حين يرد المقاوم بخطة تتجنب هذه القوة ويضرب مثلاً بالقول : " تتميـــز إسرائيل في إنها تمتلك سلاحا جويا متطوراً جداً ، لكنها تفتقر إلى العمق البشري الديموغرافي مقارنة مع العرب ، ويندرج تحرير جنوب لبنان من قبل المقاومة اللبنانية كمثال حـــي لقـــوة الأخير في البعد البشري ، ولضعف إسرائيل في هذا المجال ، ففي هذه الحرب ركز حزب الله على نقاط ضعف العدو ومنعه من استغلال نقاط القوة لديه وخصوصاً الجوية "[2].

شكل الهجوم على الولايات المتحدة في ١١ / أيلول / ٢٠٠١ النموذج المثالي الأول للحرب غير المتماثلة في مطلع القرن الواحد والعشرين وشكل نقطة تحول في النظام الـــدولي حيث أصبح هذا النمط من الحرب واحداً من الأشكال الرئيسة أن لم يكـــن الـــشكل الـــرئيس للصراع المسلح على الساحة الدولية بل ربما جاز القول إنه أصبح بديلاً للحرب التقليدية التي ستجري على منوالها الحروب في المستقبل[3] .

ويعرف (**Steven J. Lambakis**) الحروب غير المتنـــاظرة بأنهـــا : مـــصطلح يستخدم لوصف طريقة لخوض الحروب يستخدم فيها الطرفان بـــصورة ملحوظـــة تكتيكـــات وأسلحة مختلفة ، ويحدث هذا عادة بسبب خلل واضح في توازن القوى بين طرفين متحاربين ، بحيث يصبح من المستحيل على الطرف الأضعف أن يقاتل باستخدام طرق الطرف الأقوى . ولا يكون المتحاربون أبداً متساوين تماماً ، كما أنهم لا يستخدمون مطلقاً طرقـــاً متـــشابهة

---

[1] خالد ألمعيني ، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة ، ط١، دار كيوان ، سوريا ، ٢٠٠٩، ص ٤٠٣ .

[2] الياس حنا ، تجربة الولايات المتحدة من فيتنام إلى العراق ، صحيفة الوسط البحريني ، العدد ٤٣٨ ، بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠٠٣، ص٢.

[3] أنظر: إيريك هوبزباوم ، العولمة والديمقراطية والإرهاب ، ط ١ ، نقلهُ إلى العربية : أكرم حمدان ونزهت طيب ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٤ .

تماماً ، والواقع أن استخدام أسلحة وتكتيكات جديدة لمفاجأة العدو ودحرهُ جانباً حيوياً من الحرب اللامتناظرة [١].

وعرفت رئاسة أركان حرب القوات الأمريكية ، وبتوقيع رئيسها الجنرال (**هنري شليتون**)• الحرب اللامتماثلة كونها: " محاولة طرف يعادي الولايات المتحدة بأن يلتف من حول قوتها ويستغل نقط ضعفها معتمدا في ذلك على وسائل تختلف بطريقة كاملة عن نوع العمليات التي يمكن توقعها ، وعدم التوازي أو عدم التماثل يعني أن يستعمل العدو طاقة الحرب النفسية وما يصاحبها من شحنات الصدمة العجز لكي ينتزع من يدهِ زمام المبادرة وحرية الحركة والإرادة وبأسلوب يستخدم وسائل مستحدثة وتكتيكات غير تقليدية وأسلحة وتكنولوجيات جرى التوصل إليها بالتفكير في غير المتوقع وغير المعقول – ثم تطبيقهُ على كل مستويات الحرب : من الإستراتيجية إلى التخطيط إلى العمليات – بعرض أفق عملية البدائل ولا يطرح نفسه عملياً في التقديرات التي نستطيع تصورها "[٢] ، وفي هذا الصدد يقول الاستراتيجي الأمريكي(**سون بين**) في كتابه (فن الحرب المفقود) حول ذلك ما يأتي: " عندما يتم تغيير التعبئة التقليدية بشكل غير متوقع على وفق الموقف الجاري سيؤمن ذلك عنصر المباغتة وسيزيد من القيمة الإستراتيجية لها " [٣].

وهنالك عاملان يلعبان دوراً حاسماً في ظهور الحروب اللامتماثلة إلى الوجود وهما[٤]:

١– القدرة على تمويلها من تدفق البضائع ورأس المال الذي أتت به العولمة .

٢– إن هذه الحروب أصبحت غير مكلفة للغاية وإلى الدرجة التي تشجع على شنها ، أن الحروب التي أمضى الشرق والغرب نحو أربعين عاماً لمنع نشوبها كانت عبارة عن مواجهة كلفت مبالغ طائلة في حين أن الحروب نجحت فعلاً في التخلص من الضغوط المصاحبة للإعداد للحرب اللامتماثلة وشنها .

---

[١] Steven J. Lambakis, Reconsidering Asymmetric Warfare, Joint force Quarterly , No 36 , Winter 2005, pp102 - 108.

• رئيس هيئة أركان الحرب في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلينتون) .

[٢] نقلاً عن : محمد حسنين هيكل ، حريق أمريكي عالمي ، مجلة وجهات نظر، العدد (١٣٣) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠١، ص٦ .

[٣] سوسن إسماعيل العساف ، إستراتيجية الردع : العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي ، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ابريل ٢٠٠٨ ، ص٢٥٧.

[٤] أنظر: مازن بلال ، الحرب غير المتوازية ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد ١٦٨٢ ، ٢٠٠٦/٩/٢٣ .

لقد مثلت هجمات ١١/ أيلول / ٢٠٠١ مأزقاً عسكريا حقيقياً للولايات المتحدة فعلى الرغم من قوة الولايات المتحدة الهائلة في المجال العسكري إلا أن إستراتيجيتها العسكرية والخطط القتالية ومنظومة التسليح الرئيسة للولايات المتحدة مصممة في اغلبها لخوض صراعات مشابهة للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ، ولكنها غير قادرة على خوض غمار حرب من هذا النوع غير المتماثل[١].

ويرى الدكتور **ناظم عبد الواحد الجاسور** أن هذا النوع الجديد من الحرب غير المتوازية ، والتي تختلف عن الحرب المتوازنة التي تجري بين جيوش نظامية تحقق من مطالبها ما يستدعي استعمال السلاح حيث دارت الحروب على أساس التوازن أو عدم التوازن في القوة وتلك طبيعة الأمور منذ أن قامت الدول والإمبراطوريات .

وكأن توازن القوى يؤدي عملهُ في درجة استعداد هذا الطرف أو ذاك وفي كفاءة إدارته لموارده أو عجزهُ ، حتى يأخذ حركة الميزان لصالحه وتحقيق عدم التوازن وينتزع النصر لنفسه ، أما في الحرب غير المتوازية ، فالأمر مختلف ، حيث ليس هنالك ميدان يتقابل فيه المتحاربون ، وإن السلاح ليس متماثلاً ، ثم ليس هنالك صلة بين الفعل ورد الفعل تجري ممارسته على ساحة معينة[٢].

إذن الحرب اللامتماثلة هي حرب بين دولة وأطراف أخرى تتباين قدراتها العسكرية بشكل بارز، أو تختلف إستراتيجيتها وتعبئتها (تكتيكاتها) بشكل واضح ويصف تعبير الحرب اللامتماثلة صراعاً تتباين فيه موارد الطرفين والمتصارعين في جوهرها وفي استخدامها ويسعى كل طرف لاستثمار نقاط الوهن لدى الطرف المقابل .

وهنا لابد أن نقف عند نقطة في غاية الأهمية إلا وهي أن هنالك خلطاً كبيراً بين حرب العصابات والحرب اللامتماثلة (بدلالة الإرهاب) يمكن القول :

إن الفرق بين الإرهاب وحرب العصابات لا يكمن فحسب ، في أن المقاتلين في أطار حرب العصابات يركزون أنظارهم في المقام الأول ، على النتائج المادية التي تتمخض عن أعمال العنف ؛ وإن الإرهابيين يسعون أولاً وقبل كل شيء تحقيق نتائج نفسية من العنف الذي يمارسونهُ ، بل يكمن أيضاً في أن المقاتلين في إطار حرب العصابات يتخذون طبقاً لجوهرهم موقفاً دفاعياً.

---

[١] احمد إبراهيم محمود ، الإرهاب الجديد : الشكل الرئيس للصراع المسلح في الساحة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٧ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٢، ص٤٧.

[٢] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، ط١، دار النهضة العربية ، بيروت ٢٠٠٨، ص٢٦٠ .

أما الإرهابيون فيستطيعون المهاجمة في كل حين هذا من ناحية. ومن ناحية أخــرى أن المقاتلين في أطار حرب العصابات بأمس الحاجة إلى الدعم والحماية اللذين يقدمهما لهــم سكان منطقة العمليات . أما في الإرهاب فهو يغطي حاجته المالية من خلال التبرعات النقدية التي يحصل عليها من الإطراف المناصرين ، فضلاً عن أن العولمة الاقتصادية أتاحت لهــم الاستثمار في الشركات تجارية تحت أسماء مستعارة[١] .

إن قوة الضعفاء• مكونة جوهرياً من عنصرين[٢]:

فهم يحاولون أولاً: أظهار الطرف القوي (الولايات المتحدة) بأنها ليست بتلك القــوة التــي تتظاهر بها وتكثيف الضغط عليها .

ثانياً: بغية أغرائها بالتورط في التوسع جغرافياً أو تقديم التزامات وتعهدات ووعود لا طاقــة لها على تحملها وبينما ينطوي العنصر الأول على مضمون رمزي من حيث الجوهر يجــسد العنصر الثاني وسيلة مؤثرة .

ومع ذلك هنالك بعض التشابه بين كل من حرب العصابات والحرب اللامتماثلة من أن كليهما يسعى لتفادي المجابهة المباشرة مع القوة المهاجمة ، بجهاز حربي لديه كل مستلزمات التفوق ؛ إنهما يتفاديان هذه المجابهة من خلال مهاجمته – بتعبير مجازي – من الظهر ومن خلال شن هجمات مستمرة ، ولكن محدودة ، على أعصابه وخطوط إمداداته ؛ بغية إرهاقــهُ واستنزاف قواه . وتسعى استراتيجيات الحرب غير المتكافئة لتكبيد القوة المهاجمة خسائر في المناحي الحساسة بالنسبة إليها , ولا تحقق هذه الخسائر فحسب ، من خلال الهجوم المباشــر وما ينجم عنه من خسائر مادية ، بل من خلال انتهاج إستراتيجية تستفز الطرف القوي أيضاً ، وتجره إلى الوقوع في فخ الإفراط في التوسع الجغرافي[٣].

وانطلاقاً مما تقدم سوف نعتمد في دراستنا مفهوم اللاتماثل بدلالة عدم التكافؤ بين طرفين .

---

[١] هيرفريد مونكلر، الإمبراطوريات : منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ط١ ، ترجمة: عدنان عباس علي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٨، ص٢٤٦.

• مصطلح يشير إلى اللاتماثــل استخدمه كُل من برجنسكي وهيرفريد مونكلر .

[٢] هيرفريد مونكلر، الإمبراطوريات : منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٣.

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٢٢– ص ٢٢٣.

ثالثا : اللاتماثل بدلالة المفاهيم الأخرى :

يتطلب الاستيعاب الأفضل لمفهوم اللاتماثـل تمييزه من غيره من المفاهيم التي قـد تتداخل معه ، وعلى الرغم من وجود صعوبة معينة في إيضاح ذلك التشابك بين المفاهيم ، إلا أن إدراكاً لمعنى كل منها يجب أن يتعامل مع آليات وطبيعة فعل ورد فعل كل منها .

١ – التنــاقــض :

صدام الأضداد فلسفياً مقولَه في الجدل عند **هيغل** ، ومن بعدة **مــاركس** تكمـن وراء حركية الظواهر ، وهو ينبوع الحركية والتطور الجدلي ، وقد عبر **لينين** عن ذلك بقوله الجدل بمعناه الدقيق: " هو دراسة التناقض في جوهر الأشياء ذاتها ، وفي علم المنطق تعنــي عــدم الانسجام وفي الاستعمال السياسي تعني التعارض والصراع ، مثل التناقض بــين الرجعيــة والتقدمية ، وبين اليسار واليمين أو بين الامبريالية وحركات التحرر الوطني ، أو بين الــدول الاستعمارية نفسها. لتنافسها على المستعمرات وهنالك أنواع من التناقضات[1]:

أ : التناقضات الداخلية مثل الصراع الطبقي .

ب : التناقضات الخارجية مثل مناهضة الاستعمار وحرب التحرر الــوطني . ثــم أن هنالك التناقضات الرئيسة وهي تناقضات متطاحنةَ لا يمكن التوفيق بينها ، كالتنــاقض بــين الاستعمار وحركات التحرر الوطني وبين العلمانية والطائفية وبين الصهيونية والعروبة أو بين الرجعية والثورة... الخ . والتناقضات الثانوية وهي تناقضات غير متطاحنةَ كالتي تقع بــين قوى متحالفة في المسائل الأساسية ولكن مصالحها ليست متطابقة تماماً ، كالتناقــضات بــين العمال والفلاحين، وتطور هذه التناقضات لا يؤدي إلى العداء والصدام العنيــف[2]. ويعــرف التناقض بأنه " وجود تعارض أو عدم اتساق بين شيئين أو فكــرتين ، لا يمكــن أن تكــون صحيحتين في الوقت نفسه ، وقد يكون التناقض مكشوفاً واضحاً وقد يكون غامضاً مخفياً بين السطور"[3] .

فالتناقض: هو علاقة الصراع بين عناصر نظام ما (نظام اعتقاد فرد مــا أو نظــام اجتماعي ما) ، بحيث لا يمكن إشباع هدف أو شرط جوهري للنظام ، على سبيل المثال يرى البعض أن شرعية الدولة تعتمد جزئياً على تقديم الدولة نفسها منفصلة عن النطــاق الخــاص للإنتاج ولكن الجمع بين التنافس الاقتصادي الخارجي والمطالب السياسية قد يرغم الدولة على

---

[1] عبد الوهاب ألكيالي ، موسوعة السياسة ، مجلد ١ ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨٥، ص٧٨٩ .

[2] المصدر نفسه ، ص ٧٨٩ .

[3] حسن شحاتة – زينب النجار، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥ .

التدخل مباشرةً في الإنتاج لدعم القطاعات الصناعية الضعيفة . وهكذا تتعرض شرعية النظام الحر للخطر ويكون التناقض ظاهراً [1]. ويستعمل (**الماركسيون**) هذا المصطلح مراراً في تحليل القوى التي تحدث التحولات في نظام ما لاسيما تلك القوى الموروثة في الرأسمالية نفسها التي قد تثير صراعاً يهدد وجود النظام الرأسمالي ذاته[2].

ويعبر التناقض عن الاختلال الموجود في المجتمع وهو اختلال يتضخم ويأخذ صورة الصراع إذا لم يتم معالجة جذورهُ ، وهذا المصطلح أساس فكرة الديمقراطية الجديدة التي أعلنها الزعيم الصيني (**ماتسي تونج**) عام ١٩٥٧ مؤكداً أن التناقضات تنقسم إلى[3]:

أولا- تناقضات عدائية : وهي التي تقوم بين الشعب بطبقاته الأربع العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية والوطنية وبين أعدائه من الرجعيين والإمبريالية وأعوانها .

ثانيا- تناقضات غير عدائية : بين الطبقات أو داخل كل طبقة .

من خلال ما تقدم يتضح أن مفهوم التناقض يشير إلى اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته تصديق أحدهما وتكذيب الأخرى.

كقولنا : زيد إنسان وزيد ليس بإنسان[4] .

أي أن التناقض هو وجود تعارض بين طرفين يفترض في أحدهما أن يكون نافياً للأخر على عكس مفهوم اللاتماثل الذي يشير إلى فروق بين طرفين سواء من حيث مقومات القدرة أو الحجم دون أن يكون بالضرورة أحد الطرفين نفياً للأخر .

إذن التناقض هو مفهوم أكبر من مفهوم اللاتماثل .

٢- اللاتكافؤ

عرف (**فيرسون**) التكافؤ بأنه " العلاقة القائمة بين كيانين والعلاقة وصفها بأنها واحدة من شروط التشابه والمساواة بين عدد من الصفات المحتملة " .

قد يفهم البعض (التكافؤ) بأنه (التطابق) في حين التكافؤ يتجاوز التطابق ، فهو أشمل ويمكن القول إذا تكافأ الشيئان تطابقا .

هنالك نوعان من التكافؤ[1]:

---

[1] احمد عطية سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٤ .

[2] المصدر نفسه ، ص ١٠٤ .

[3] بول روبنسون ، قاموس الأمن الدولي ، ط١ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص١٣٥.

[4] علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٦ .

أ : **التكافؤ الشكلي:** يهتم بالرسالة والمضمون لو أخذنا مثلاً(التكافؤ الشكلي في الترجمة) نلاحظ أن التكافؤ الشكلي يركز على تطابق الجملة مع الجملة والمفهوم مع المفهوم ويحرص المترجم في هذا الاتجاه الشكلي على وجوب موازنة الرسالة المنقولة إلى لغة المتلقي بكل عناصرها في اللغة الأصل بأكبر دقة ممكنة .

ب : **التكافؤ الدينامي** : ويسعى إلى تحقيق مبدأ التأثير المكافئ فالمترجم هنا لا يعتني كثيراً بتكافؤ الرسالة في لغة المتلقي بمثيلتها في لغة المصدر بل يهدف إلى تكافؤ هذه الرسالة بالعلاقة الدينامية ؛ إذ يعمل المترجم على أن تكون العلاقة بين المتلقي والرسالة المترجمة هي نفسها بين المتلقي الأصلي وبين الرسالة الأصلية .

حيث يعني التكافؤ هنا قيام المترجم برصد المقاصد والقيم الفنية والإبداعية الموجودة في النص ويقابلها بأخرى في النص المترجم .

وقد يستخدم (اللاتكافؤ) بدلالة مفاهيم أخرى مثل (اللامساواة) ففي خطابةُ حول أصل اللامساواة والتفاوت بين الناس وأسسةُ يرى – **جان جاك روسو**– مصدرين أساسيين للامساواة بين الناس[2]: طبيعي وفيزيائي ، وهو ناجم عن الأعمار والقوة . إلا أن **روسو** يردف قائلاً: " أن هذه الاختلافات ما بين الأفراد لن تكون قادرة على شرح كل شيء ، لذلك يجب البحث عنه في النظام الاجتماعي ، ففي البداية يولد التكافؤ عن بعض الأحداث التاريخية على سبيل المثال تقسيم المجتمع (نبلاء– رجال الدين– العامة– الدولة) ويرى **روسو** أمكانية اختفاء هذا اللاتكافؤ ذلك أن ما يفعله المجتمع ، يمكن له أن يغيرهُ " .

ولعل كلمة (اللاتكافؤ) تقترن في ذهن القارئ بالحروب في حين يشمل (اللاتكافؤ) المعاهدات والاتفاقيات بين الدول على سبيل المثال: نظام المعاهدات اللامتكافئة التي عقدت خلال الحقبة الواقعة بين ١٨٣٩– ١٨٤٢ بين الصين وبريطانيا أعقبتها معاهدتان مع الولايات المتحدة وفرنسا.

وأهم بنود هذه الاتفاقيات هي أعطاء امتيازات لرعاياها (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) مع حق متطلبات هذه الدول الموجودة على أراضي الصين بمحاكمة رعاياها دون الرجوع إلى السلطات الصينية ، وقد وصفت بأنها (معاهدات غير متكافئة) ، وذلك بسبب

---

[1] عليمة القادري ، الدراسات الترجمية بين التطابق والتكافؤ ، ط٢، مكتبة دار الثقافة ، عمان ، ١٩٩٨، ص١٦٣– ص١٦٤.

[2] جان فرنسوا دوريته ، معجم العلوم الإنسانية ، ط١، ترجمة جورج كتورة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، أبو ظبي ، ٢٠٠٩، ص٢٥١.

الإجحاف والغبن اللذين حلا بالصينيين نتيجة نصوصها ، ولأنها كانت لمصلحة جانب واحد فقط من الجانبين المتعاقدين[١].

أما الفرق بين المماثلة والمساواة ، أن المساواة تكون بين المختلفين في الجنس ، فالتساوي هو التكافؤ في المقدار ، يزيد ولا ينقص ، وأما (المماثلة) فلا تكون إلا بين المتفقين المتكافئين بمعنى: أن غياب التكافؤ ينتج عنه اللاتماثل[٢].

٣ – **الانتقائية** : إذا كان العدل كقيمة شمولية ويجب تطبيقهُ على هذا الأساس وفي كل الظروف والحالات ، فأنه لم يكن كذلك في السياسة الدولية ، حيث هيمنة القطب الواحد ، الذي يفسر الشرعية الدولية (القانون الدولي، ميثاق الأمم المتحدة) ؛ بما ينسجم ومصالحهُ الحيوية وخياراتهُ الإستراتيجية ، الأمر الذي ترتب عليه ظهور ما يسمى(سياسة المعايير المزدوجة أو الكيل بمكيالين) في تطبيق الشرعية الدولية ضد طرف دون الأخر المستمر في انتهاكها[٣].

غير أن ذلك لا يعني أن هذه السياسة لم تكن موجودة قبل ذلك ، ففي عام ١٩٨٢ تعهد الرئيس الأمريكي الأسبق (**رونالد ريغن**) بمساعدة (إسرائيل) وتقديم كل ما تحتاجه من دعم لحيازة وتطوير أسلحتها النووية مقابل أن لا تعلن عن امتلاكها السلاح النووي ، في الوقت الذي كانت فيه تمنع دولاً أخرى من امتلاك هذا السلاح[٤].

ويقصد بالمعايير المزدوجة " سياسة أو مبدأ أخلاقي غير عادل لأنه يستخدم في وضع دون أخر أو بسبب لأنه مبدأ يتعامل مع مجموعة من الناس بطريقة تختلف عن تعامله مع الأخر"[٥].

وقد كشفت هذه السياسة عن صراع القيم بين السلوك القائم على الازدواجية في التعامل مع الشرعية وقيم العدل والمساواة الشمولية الكونية وقد تجلت هذه السياسة بشكل واضح وظاهر للعيان خلال الحرب على العراق ١٩٩١، إذ أن الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها بعد أن قامت بتوظيف الأمم المتحدة الشرعية على المستويين ، سواء ما تضمنه ميثاقها من مبادئ أدمج بعضها في خطابها السياسي أو بتوظيف مجلس الأمن والمواد الخاصة به وبالأزمة وكيفية معالجتها ، في استصدار القرارات التي تمكنها من تكريس الهيمنة الدولية ومنحها (الشرعية) في عملية التنفيذ بضرب العراق ، وبجميع الوسائل بما فيها العسكرية

---

[١] عبد الوهاب ألكيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٥ .

[٢] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، مصدر سبق ذكره ، ص١٧ .

[٣] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، ٥٨٨.

[٤] للمزيد من التفاصيل انظر: محمد نصر مهنا ، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة ، بلا طبعة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص٢٥٧– ص ٢٥٨ .

[٥] oxford advanced learner's , op. cit , p. 458.

لإخراجه من الكويت بعد غزوه لها عام ١٩٩٠ ، فأنها سبق وإن أبدت تجاهلاً واضحاً ولا مبالاة في تطبيقها لمبدأ (الشرعية الدولية) فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادر بحق الشعب الفلسطيني أو دول أخرى في التحالف لم تستجب للشرعية الدولية .

وكذلك تفسيرها للمادة من الميثاق في حق الدفاع عن النفس بالشكل الذي دفعها إلى شن الحرب على أفغانستان بدون موافقة مجلس الأمن ، وكذلك في حرب عام ٢٠٠٣ على العراق[١].

أما بالنسبة للفرق بين اللاتماثل والانتقائية يكمن في أن اللاتماثل (حسب رأي الإستراتيجيين) من الأفضل أن تفهم كإستراتيجية أو كطريقة للصراع [٢].

أما الازدواجية أو الانتقائية فهي (سياسة) . ولعل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال ما هي العلاقة بين السياسة والإستراتيجية ؟ ومن يعمل لخدمة من أو بإمرة من ؟

إن الدراسات التقليدية عموماً وبعض الدراسات الحديثة تميز بين الإستراتيجية والسياسة فتضع الإستراتيجية في خدمة السياسة ، إذ تنشد الإستراتيجية العامة الوصول إلى أغراض السياسة الأساسية[٣].

فتعرف الإستراتيجية من هذا المنطلق بأنها فلسفة ورؤية وخطة الدولة التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة الدولة وأهدافها ، وبين هذه الرسالة والبيئة ، التي تعمل فيها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية [٤].

كما تعرف بأنها فن وعلم وضع المخططات العامة المدروسة بعناية تامة لاستخدام دولة ما للموارد المتاحة لديها في تسهيل تحقيق أهداف محددة[٥].

ومن ثم فهي تناقش تعبئة وتوحيد جميع موارد الأمة من أجل تحقيق الهدف السياسي[٦].

يتضح مما تقدم ، أن العامل المشترك بين الكثير من تعريفات الإستراتيجية بأنها علم وفن ينصرفان إلى الخطط والوسائل التي تتبعها دولة ما بغية الوصول لتحقيق هدف السياسة ،

---

[١] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، نفس الصفحة .

[٢] Pavid L .grouge , Asymmetric warfare : old method , new concern , national strategy form review , winter 2000, p.1

[٣] كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الإستراتيجية ، شركة أياد للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٩٨.

[٤] د. ك. بايت ، أصول المعرفة العسكرية ، ترجمة: مصطفى الجمل ، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص٩١ .

[٥] عبد الوهاب ألكيالي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢ .

[٦] منير شفيق ، علم الحرب ، الموسوعة القديمة للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٧٢، ص٤٥ .

ومن ثم فإن كل ما يقال عن الإستراتيجية يمكن أن يوصف به التخطيط ذلك أن الأخير هـو ترجمة لإستراتيجية معينة أو بألاحرى صوغها وتحويلها إلى فكر قابل للتنفيذ ، ومن ثم تكون الأبعاد الرئيسة لآية إستراتيجية هي[1]:

الهدف = فرص + موارد + وسائل ثم الخط الذي يربط بين الأهداف والوسائل .

ولما كانت السياسة ، تضع نصب عينها الأهداف العليا والفرعية للدولة، بينما ترسـم الإستراتيجية الخطط الشاملة وحتى الفرعية للوصول لتلك الأهداف ، من هنا تصبح الـسياسة أشمل وأكبر من الإستراتيجية ، وما يمكن أن يكون ثابتاً في السياسة (لاسيما الأمريكية منها) ، لا يمكن أن ينصب عليهِ الحال في الإستراتيجية التي يمكن أن تتغير وفقاً للمعطيات التي قد تستجد حول قضية معينة ، لذلك علينا أن لا نرى الإستراتيجية من منظور السياسة ونتحـدث عنهما وكأنهما واحد .

المطلب الثاني: الـلاتماثل (قراءة في الخصائص)

اللاتماثل شأنه شأن المفاهيم الأخرى يتصف بكثير من الخصائص قـد تكـون هـذه الخصائص مشتركة مع مفهوم أخر وقد تختلف عنه ولكون الـلاتماثل مفهومـاً واسـعاً ولا يمكن حصر استخدامه في علم ومجال معين وكون الذي يعنينا هنا هو (الجانب الاستراتيجي) ارتأينا الحديث عن خصائص اللاتماثل بدلالة الحروب اللامتماثلة .

تتسم الحروب اللامتماثلة بعدد من الخصائص والصفات التي تميزها مـن الحـروب التقليدية سواء من حيث الأهداف والوسائل والأدوات أو من حيث مسرح العمليات أو المـدة الزمنية للحرب بعبارة أخرى: إن لكل حرب خصائصها وطبيعتها المميـزة مـن الحـروب الأخرى حيث لا يزال البعض يدرس حتى اليوم الخصائص والـصفات المميـزة للحـربين العالميتين مثلاً من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية وعليه فإن: الحرب اللامتماثلـة لابد أن تكون لها خصائصها المميزة من الحربين العالميتين والحرب الباردة وأهم خـصائص الحرب اللامتماثلة ما يأتي[2]:

١: إنها حرب بين طرفين لا متكافئين : ففي جميع الحروب التي عرفت في التـاريخ كانت هناك جبهتان للحرب وجيوش تحارب بعضها البعض ، أما هذه الحرب فهي حرب من

[1] لمى مضر الأمارة ، الإستراتيجية الروسية الدولية بعد الحرب الباردة ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٥١– ص ٥٣ .

[2] حسقيل قوجمان ، الحرب العالمية الثالثة وخصائصها المميزة ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد ٦٢٢ ، بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٣.

جانب أكبر قوة عسكرية في التاريخ (مثلاً الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب) ضد عدو لا شخصية له ، ولا دولة له ، ولا جيش له ، ولا بلد له فهي حرب بين طرفين غير متشابهين تماماً ، وتمثل التفافاً واضحاً على قوة الخصم وقدراته يتم تفاديها وتحويلها إلى نقاط ضعف. حيث كانت المشكلة الأساسية عقب وقوع إحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ تتصل بالكيفية التي سيتم من خلالها التعامل مع مصدر التهديد الجديد ، فتنظيم القاعدة لم يكن يمثل دولة بحيث يمكن التعامل معه بالوسائل التقليدية للقوة النظامية ، التي ثبتت فعاليتها خلال حرب الخليج ١٩٩١ أو حرب كوسوفو (١٩٩٩) . فلم تكن لدى التنظيم قوة عسكرية أو أهداف إستراتيجية أو مواقع محددة أو قيادات باستثناء القيادات العليا المعروفة– لكن ذلك التنظيم لم يكن مجرد منظمة إرهابية مسلحة يمكن التعامل معها عبر أجهزة الأمن والقوات الخاصة ، من خلال عملية واحدة كما يحدث عادة في أمريكا اللاتينية . إذ أن القاعدة تمثل ما أصطلح على تسميتهُ في العلاقات الدولية فاعل غير حكومي " State Actor non " يتمتع بقدرات تنظيمية ومالية كبيرة ولديه توجهات عنيفة ومهارة عالية وهو ما شكل تحدياً حقيقياً للاتجاهات السائدة بشأن الأمن والدفاع داخل المؤسسات الأمريكية[١].

٢: في الحرب التقليدية يكون ميدان المعركة ومواقع المواجهة معروفة ، وضمن أطر ومساحات جغرافية محددة بيد أن الوضع يختلف تماماً في الحروب اللامتماثلة حيث لا تحتاج مجموعات الحروب غير المتناظرة ، على عكس الجيوش التقليدية ، إلى الاحتفاظ بأرض بل يحتاجون إلى الوقت أكثر من المكان ، لأن قدرتهم على التحمل عندما يشنون هجوماً منتظماً هي التي تجعلهم أكثر قوة في الوقت الذي يستنزفون صبر العدو فيه ومصداقيتهُ، ومن أجل نجاحهم يسعون إلى أن يكونوا قادرين على القيام وحدهم بحملة ، وهو ما يتطلب منهم شن هجمات منتظمة حتى يتم الوصول إلى النقطة التي يختل فيها توازن العدو تماماً[٢].

بمعنى: في الحروب اللامتماثلة لا يكون هنالك ميدان يتقابل فيه المتحاربون أمام بعضهم البعض أو بالالتفاف ، وإنما يكون مسرح العمليات في مثل هذا النوع من الحروب مفتوحاً وغير محدد بمساحة جغرافية معينة ، وهذا ما يمكن ملاحظته في المواجهات بين تنظيم القاعدة والولايات المتحدة ليشمل العالم كلهُ ، حيث أن هجمات التنظيم لا تقتصر على

---

[١] محمد عبد السلام ، الحرب غير المتماثلة : بين الولايات المتحدة والقاعدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٧ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠٢– ص ٢٠٣ .

[٢] توماس كوبلاند ، ثورة المعلومات والأمن القومي ، دراسات عالمية ، العدد ٤٦، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣ ، ص٩٠.

منطقة جغرافية معينة بل تقع داخل أراضي الولايات المتحدة نفسها وكذلك مصالحها ورعاياها في الخارج وفي آسيا وأفريقيا وأوربا[1] .

٣: إن هذا النوع من الحرب ليس مقيداً بمذاهب في الحرب المصنفة ، وإنما هو يلتقط الوسائل التي يفكر فيها بمصادفات الظروف ، ولكن عندما يقابلها بالمصادفة يدرسها بعناية ، وذلك بجعل التنبؤ المسبق بأعماله مهمة شاقة وعسيرة[2]، وبعبارة أخرى: في هذه الحرب تستخدم كل الوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والتكنولوجية لإقناع صناع القرار من الخصوم بأن أهدافهم الإستراتيجية عالية الكلفة قياساً بالمنافع المأمولة .

ويتضمن هذا النوع من الحرب استخدام استراتيجيات وتكتيكات الحروب غير التقليدية – غير التقليدية في وسائل أدارة الصراع بشكل عام ويسعى الطرف الأضعف إلى أتباع إستراتيجية يعوض بها عن قصورهُ أو عجزهُ النوعي أو الكمي . وفي مثل هذه الإستراتيجية لا تكون عسكرية بالضرورة وهي متباينة عن إستراتيجية الحرب المتماثلة التي تملك أطراف الصراع فيها قدرات عسكرية متماثلة وتعتمد فيها تكتيكات متماثلة بشكل عام ويكون هنالك اختلافات في التفاصيل وفي أساليب التنفيذ[3].

٤: هذا النوع من الحرب بضروراته يدور في سرية شديدة تمرسَ عليها العدو وهو قادر على العمل تحت نظام دولة ما لها سلطتها ولها مؤسساتها وبالتالي فإن هذا العدو استوعب وهضم أساليب العمل في الظلام أمام خصم هو بأوضاع الدولة وأسباب الشرعية يخوض المواجهة وسط حالة انكشاف كامل[4].

أي بمعنى إن الطرف الضعيف يستخدم المجتمع كغطاء له وقاعدة لوجستية يشن فيها الهجمات ضد جهاز عسكري أكثر قوة لذلك نلاحظ إن في الحروب اللامتماثلة تتميز بوجود اتجاه نحو العنف يمتد ويتغلغل في كل نواحي الحياة . على عكس الحروب المتماثلة التي تتميز إلى حد ما بالاستخدام المحدود للقوة .

٥: إن الحرب اللامتماثلة لا تهدف إلى النصر عبر هزيمة جيوش العدو ، بل تهاجم وبشكل مباشر عقول صناع القرار لتدمير الإرادة السياسية للخصم[5]. أي أن الطرف الضعيف

---

[1] عايش علي عواس ، الحرب غير المتماثلة : سلاح الضعفاء في مواجهة الأقوياء (دراسة إستراتيجية)، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية : http://www.Shebacss.com

[2] محمد حسنين هيكل ، كلام في السياسة من نيويورك إلى كابول ، ط٢ ، المصرية للنشر العربي والدولي ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٢ ، ص١١٨ .

[3] المصدر نفسه ، ص ١٨ – ص ١٩ .

[4] سوسن إسماعيل العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦١ .

[5] عايش علي عواس ، مصدر سبق ذكره .

لا يستطيع تحقيق النصر العسكري لافتقاده لعوامل القوة المادية التي تؤهله لفعل ذلك خاصة وإنه لا يخوض الحرب من أجل غزو مادي وإنما من أجل تحرير سياسي أو الدفاع عن قضية معينة أو أجبار الطرف الأخر على التراجع عن سياسته ولهذا فإن الحرب مع العدو من وجهة نظر الطرف الضعيف تنتهي حالما يسلم القوي بأهدافه السياسية .

أما الطرف القوي فعلى الرغم من امتلاكهُ لعناصر القوة التي تؤهلهُ لتحقيق النصر إلا إنه يعجز في الحروب (غير المتناظرة) عن استغلال هذا التفوق وتوظيفه لصالحة لأسباب عدة ، أهمها : إن العدو الذي يواجههُ ، يتكون من خلايا صغيرة تتوزع في أماكن مختلفة وغير معروفة ولا توجد في مواقع محددة بحيث يمكنه تدميرها بشكل نهائي ، وبناء عليه يكون هدف الطرف القوي القابل للتحقيق هو تحجيم قوات العدو بشكل تدريجي ومن خلال سياسة النَفس الطويل[١].

٦: تعتمد الحرب اللامتماثلة التي تعد السمة البارزة للحروب الحديثة في العقود الأخيرة ، إلى درجة كبيرة ، على السرعات المختلفة التي تشن فيها الأطراف الحرب على بعضها البعض ، كما تعتمد أشكال اللاتماثل في القوة على القدرة على التسريع التي تتخطى القدرة الخاصة للعدو وتفوق عليها ، في حين تعتمد أشكال اللاتماثل في الضعف على الاستعداد والقدرة على أبطاء سير القتال .

وتنطوي هذه الإستراتيجية بشكل عام على زيادة ملموسة في الخسائر البشرية التي تلحق بأحد الأطراف ، في حين أنه في الحروب المتماثلة التي تعد من أمثلتها تلك التي اندلعت في القرنيين (١٨– ١٩) وحتى في القرن العشرين ، الأطراف المعنية بها تعمل على أدارتها بالسرعة نفسها ، وإن الفارق بين النصر والهزيمة ، يتحدد بشكل عام بناء على الحد الأدنى من المزايا التي تحققت بالتسريع[٢].

٧: إن هذا النوع من الحرب بطبيعته جاهز لأعلى درجة من المخاطرة لأن الخسارة بالنسبة إليه في الحالتين واحدة ، وبالتالي فإن أعلى المخاطر تتساوى عنده مع أقلها كما يمتاز الطرف الضعيف بروح معنوية عالية لدى أفراده وتكنولوجيا متقدمة في عملياته ، واستعداده لأقصى المخاطر يجعل ما لا يجوز التفكير فيه وارداً فضلاً عن اعتماده الطرف الضعيف ، على تخطيط علمي ودقيق وإن أهدافه يختارها بدقة عالية[٣] .

---

[١] عايش علي عواس ، مصدر سبق ذكره .

[٢] هيرفريد مونكلر، حروب القرن الواحد والعشرين ، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٨٤٩ ، بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ ، ص ١٥ .

[٣] محمد حسنين هيكل، كلام في السياسة:من نيويورك إلى كابول ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٨– ١١٩ص .

على سبيل المثال: كانت الفكرة الشائعة عندما وردت الأخبار الأولى عن هجوم ١١ / أيلول / ٢٠٠١ بان الخاطفين كانوا محظوظين بدرجة غير معقولة لتحقيق كل هذا النجـاح الكبير، إلا أن الذي يتمعن يجد غير ذلك حيث: إن الهجمات تمت بمجهود هائـل بـذل فـي التخطيط والتدريب ، فقد أنفق الخاطفون مبالغ طائلة لشراء تذاكر على درجة رجال الأعمال ليكونوا في مقدمة الطائرة وتم اختيار الطائرات لتتناسب مع الأهداف• ، وكانت خطوط سـير الطائرات هي التي تحتاج إلى اكبر كمية من الوقود ، وتم اختيار تاريخ ووقت وخـط سـير رحلات الطائرات المختطفة بعناية ؛ لأن الرحلات عبر الولايات المتحدة في أيام الثلاثاء كانت تُقل عادة أعداداً قليلة جداً من الركاب ، مما كان يعني المقاومة أقل من قبـل المخطـوفين ، وكانت مطارات المغادرة قريبة من الأهداف مما يوفر عنصر المفاجأة عند خروج الطـائرات من خط سيرها وفي الوقت ذاته يبقي أكبر كمية ممكنة من الوقود في خزانات الطـائرات ، وتم اختيار توقيت الرحلات لضمان وقوع الهجمات في أوقات متقاربة[١] .

٨: تبقى الخاصية الأهم للحرب اللامتماثلة هي أهمية الجانب الفكري لـدى الطـرف الضعيف ، إذ تتحول المجموعات الأصولية المناضلة من أجل المحافظة على القيم والعقائـد الروحية الخاصة بمجتمعاتها ، إلى لاعبين يناهضون السلطان الإمبراطوري ، حينما ترى أن المركز الإمبراطوري يتحمل – بتأثيره المباشر وغير المباشر – وزر تدهور القيم الكريمة ، وان النضال المسلح هو الحل الوحيد لوقف انحطاط الأخـلاق والعـادات ، مـثلاً أن تمـرد الجماعات اليهودية ضد سلطان السلوقيين•• ، في القرن الثاني قبل الميلاد هو أحدى الـصور المبكرة للعداء الديني والعداء الثقافي ضد السلطان الإمبراطوري ؛ فهذه الجماعـة اليهوديـة كانت ترى في انتشار الثقافة الهلينية خطراً يتهدد هويتها عامة ، وديانتها على وجه الخصوص

• تم اختيار الطائرتين عملاقتين من طراز ٧٦٧ الذي يحمل اكبر خزانات وقود، لمهاجمة برجي التجارة العالمي.

[١] ستيف سميث ، أسئلة بلا إجابات ، في كتاب : عوالم متصادمة : الإرهاب ومستقبل النظام العالمي ، ط ١ ، ترجمة : صلاح عبد الحق ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٥ .

•• نسبة إلى سلوقس ، وهو أحد القادة الأربعة الذين اقتسموا مملكة الأسكندر الأكبر. أنظر: هيرفريد مونكلر، الإمبراطوريات : منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٢ .

؛ ومن ثم فأن الواجب يقتضي منها ان ترفض هذهِ الثقافة ، وان تتمرد عليها[1] ، كتب **مايكـــل شوير•** يقول " أن الأفكار حول قوة الكراهية تقوم على مبدأ وحافز يغذيها " [2].

خلاصة القول : أن اللاتماثل هو مفهوم واسع لذلك سيمضي البحث إلى الحديث عن المفهـــوم في رسالتنا بدلالة مواجهة عدو أو خطر غير متماثل مع الولايات المتحدة أي: إن الولايـــات المتحدة وجدت نفسها بعد أحداث ١١/أيلول/٢٠٠١ أمام مجموعة من التحديات التي اصـــطلح على تسميتها بـــ (التحديات اللامتماثلة) والتي تجسدت في الإرهاب والدول المارقة . أمـــا بصدد طبيعة هذه التحديات فإنها يمكن أن تصدر من قوى صغيرة أو حتى غير دولية أو دول ضعيفة ، نحو دول ومواطني الدول الكبرى وتحديداً (الولايات المتحدة) عن طريـــق عمـــل إرهابي .

---

[1] هيرفريد مونكلر، الإمبراطوريات : منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٢ .

• ضابط استخبارات أمريكي .

[2] مايكل شوير، الفوقية الامبريالية الأمريكية : لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب ؟ ، ط١ ، ترجمة سمة محمد عبد ربه ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩ .

المبحث الثاني: الأداء الاستراتيجي(المفهوم والخصائص ومؤشرات القياس)

منذ بدء الخليقة والعالم ، دولاً وشعوباً ، قادة وأوساطاً ، منشغل في ترتيب أمره على وفق نظام أو نظم لها قدرة على البقاء تتلاقح فيما بينها لتؤسس أعرافاً وقوانين وديناميات تتسم بالمرونة اللازمة لأستيعاب المتغيرات ولطمأنة الشواغل المتجددة بكل ما تستلزمه من تشكيل فرص أو بناء موقف أو أداء ادوار. وإذ كان المدخل المفسر لفهم عملية ذلك الانشغال يكمن في تفسير الأحداث وكيفية وقوعها والأفعال التي أنتجها والخطط التي سوغتها ، والاهم المرجعية الفكرية لإدارة كل ذلك ومدى التزام القائمين بها ورؤاهم المتحركة باتجاهها لذلك لابد من قراءة الفكر الإنساني من الزاوية الإستراتيجية لأن النظر للإستراتيجية تتجاوز قصدها الأكاديمي .

فالإستراتيجية لم تعد تختص بمتابعة صيرورة الأحداث والمشاركة في صنعها ، وإنما أخذت المسؤولية كاملة لتحليل ومتابعة بناء المصير لشعوب العالم بكليته حتى تراها كونت لذاتها مقاربات اختصت بمتابعة مستقبل الجنس البشري وقدمت الوسائل اللازمة لتسخير العقيدة .

واستناداً لذلك لا يكفينا متابعة الأداء الاستراتيجي بعينه دون البحث والتقصي ورصد ما يكّونهُ ذلك الأداء وما يستند إليه من دعامات فكرية وتجارب تاريخية وتجليات حملت عناوين مختلفة لها وظيفة الإفصاح عن كنه ومضمون الفعل السياسي بطريقة جدلية لم يكن أمر حسمها بذات السهولة المتصورة ، حتى تبدو الإستراتيجية وكأنها عملية متراكمة من فصول المرجعية والتقويم والإقناع والقدرات والكادر المؤهل ، والاهم الحرية في استخدام كل تلك المكّن للوصول إلى القرار الأسلم وبما يجيد تجريب كثير من البدائل المتاحة[1] .

فلم تعد دراسة الردع مثلاً كافية لفهم الأداء الاستراتيجي للدولة ، ولا دراسة العامل النفسي تكفي بذات الصدد لتكوين صورة عن الموضوع المراد، كما لا تكفي دراسة استراتيجيات الحرب الشاملة أو المحددة لقطع رأي محدد بخصوص القصد في أعلاه[2] .

المطلب الأول : مفهوم الأداء الاستراتيجي

أن عملية تصور ماهية الشيء يستلزم أولاً أدراك مفهومه بأبسط صوره خصوصاً في ظل تداخل الماهيات والأشكال ، وأن توصيف الأشياء لغرض يعني لابد من تعريفها سواء

---

[1] منعم صاحي العمار، صنع الهدف وتحديدهُ : دراسة في الثوابت الإستراتيجية ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد ٤٥ ، مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢ – ص ١٣ .

[2] المصدر نفسه ، ص ١٢ – ص ١٣ .

بالمعنى العام أو المعنى المتخصص أي الاصطلاحي أو ما هو مفهوم لدى الإستراتيجيين في هذا المجال أو المجالات ذات العلاقة [١].

أولا- الأداء لغـــــة :

يرجع أصل (الأداء) إلى الفعل لثلاثي (أدى) فيقال : أدى الأمانة من فلان بالمـــد و(تأدى) أليه الخبر أي انتهى[٢].

وفي معجم (المنجد في اللغة والأعلام) فإن مفردة (الأداء) استخدمت بصيغتين[٣]:

الصيغة الأولى: تعني إيصال الشيء إلى المرسل إليه فيقـــال : أدْيـــا الـــشيء: أي أوصله ، أدَّى تأدية الشيء = أوصله أدى أليه الخبر والفعل المزيد بالتاء (تـــأدَّى) الخبـــر: وصل .

في قوله تعالى: ﴿ **إنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَـــيْنَ النَّـــاسِ أن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ أن اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ أن اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً** ﴾[٤]

والحديث النبوي : (أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك)

الصيغة الثانية: تعني القضاء فيقال أدَّى . تأدْية : قضاه ويقال: (أدى ما عليـــه مـــن دين و أدى واجب الاحترام) والفعل المزيد بالتاء (تأدَّى) له من حقه : قضاهُ لهُ [٥] .

في قوله تعالى: ﴿ **إِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْـضِيَ اللّـــهُ أَمْراً كَانَ مَفْعُولاً وَإِلَى اللّهِ تُرْجَعُ الأمُورُ** ﴾[٦]

وفي قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ أن اللَّـــهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرِ**﴾[٧]

---

[١] نقلاً عن : سالم محمد عبود ، ظاهرة غسيل الأموال : المشكلة – الآثار – المعالجة ، ط ١ ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٨ .

[٢] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، معجم مختار الصحاح ، بلا طبعة ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ١١ .

[٣] فؤاد البستاني ، المنجد في الإعلام واللغة ، ط ٢٦، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٦ .

[٤] القران الكريم ، سورة النساء ، الآية ٥٨ .

[٥] فؤاد البستاني، المنجد في الإعلام واللغة ، مصدر سبق ذكره ، ص٦.

[٦] القران الكريم ، سورة الأنفال ، الآية ٤٤ .

[٧] القران الكريم ، سورة غافر، الآية ٢٠.

وفي الحديث النبوي (دين الله أحق بالأداء من دين العبد) بمعنى تسديد أو دفع ما هــو واجب ومستحق[١] .

أما معجم (التعريفات) فيعرف الأداء بأنهُ تسليم العين الثابت فــي الذمــة بالــسبب الموجب ، كالوقت للصلاة والشهر للصوم ، إلى من يستحق ذلك الواجب ، وعبارة عن إتيان عين الواجب في الوقت .

ويقسم الأداء إلى: الأداء الكامل ، الأداء الناقص ، أداء يشبه القضاء [٢].

أما جمهور الفقهاء فيعرف الأداء بأنه فعل بعض – وقيل كل– ما دخــل وقتــه قبــل خروجه ، واجباً كان أو مندوباً ، أما ما لم يقدر له زمان في الشرع كــالزكاة فلا يسمى فعلهُ أداءً ولا قضاءً[٣].

والمرادف الانكليزي لكلمة الأداء هي (performance) التي تعني تأدية ، أو القيام بعمل ، أو انجاز أو تنفيذ لوعد أو طلب...الخ ، حيث يعرف الأداء بأنه : الطريقة التي تعمل بها أله أو يؤدي بها دور مسرحي ...الخ .

أما (performer) فهو الشخص العازف أو الممثل أو المؤدي والمنجز لعمل ما[٤] .

ويورد قاموس (**oxford**) عدة تعاريف للأداء[٥] :

أ – الطريقة التي يتم بها انجاز عمل معين خاصة إذا تم انجازه بنجاح .

ب – القدرة على أداء عمل ما بصورة جيدة .

ج – وهو الشيء الذي يتم أداؤه ومشاهدته من قبل الجمهور .

نلاحظ أن تعريف الاكسفورد للأداء يقرنهُ فقط بالنجاح في حين في مرات معينة يكون الفشل من نصيب الأداء .

أما (performance art) الفن الأدائي فيعني: (فن) أو شكل من الفن تقــدم فيــه أعمال ذات مغزى واحد بأساليب فنية مختلفة في وقت واحد أو بالتتابع أمام الآخرين مثل فن الدراما أو الموسيقى[٦].

وبعد أن بينا الأداء في اللغة ؛ سنحاول تلمسهُ اصطلاحاً في القادم من الكلام .

---

[١] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة ، مجلد ١ ، ط ١، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٧٦ .

[٢] للمزيد من التفاصيل : أبي الفضل جمال الدين بن مكرم مصدر سبق ذكره ، ص٧٥.

[٣] علي بن محمد بن علي بن الحسيني الجرجاني الحنفي، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢ .

[٤] منير البعلبكي– رمزي منير البعلبكي ، قاموس المورد الحديث ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٤٩ .

[٥] هيلين ورن ، قاموس أكسفورد الحديث ، ط١، بلا ، بلا ، ١٩٩٩، ص٥٥٠.

[٦] احمد مختار عمر، مصدر سبق ذكره ، ص٧٧ .

ثانيا- **الأداء الاستراتيجي اصطلاحاً**

يُكيّــف الأداء الاستراتيجي ليعبر عن الإجراءات التي يقوم بها صانع القرار لتنفيــذ فكرة ما أو لتوظيف إمكانية ما .

ويقترب من ذلك الدراسة التي قدمها (**باليــت**) التــي أشــار فيهــا إلــى أن الأداء الاستراتيجي هو عبارة عن فن تعبئة الموارد بصورة تجعل من الأفعال ذات تبادلية كبيرة .
وهنا لابد من الإجابة عن سؤال طالما شغل بال المعنيين حول السبيل لــضمان قيمــة الأداء الاستراتيجي الجيد ؟

إن الإجابة تتعلق بالإدارة الإستراتيجية ، حيث أن هنالك فرقاً بين الأداء الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية ، فالأخيرة كما يراها " **جوزيف باركر** " هي عبارة عن خطــة شــاملة تعين صانع القرار في أتباع مقوماتها على الوصول أو اختصار الطريق لتشكيل الرؤية باتجاه تشكيل المحصلة ، بعبارة أخرى إذا كان الأداء الاستراتيجي هو الإجراءات فإن الإدارة هــي الرؤى لجعل هذه الإجراءات أكثر ديناميكية لذلك فإن الأداء الاستراتيجي يعتمد علــى القــوة والحركة وحرية العمل ، بينما الإدارة الإستراتيجية تعتمد على كل هذه العوامل فــضلاً عــن السمات الشخصية التي يمتنع بها صانع القرار[١]. ولكي نفهم حقيقة الأداء الاستراتيجي لابد من التطرق إلى المفاهيم الأساسية التي تشكل مرتكزات والعناصر التي يقوم عليها ؛ وهي كالآتي:

أ- **التفكير الاستراتيجي** : أن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي ، لا يتجنب مجتمعهُ في حالاته السوية ، بل يحرص على أن يحظى بمكانته فيه ، وأن يحوز تقدير واحترام أفــرادهُ ، ولأنه أختار المجتمع وسطاً يعيش فيهِ ،فلا بد أنه سيتخذ قرارات ، تتيح له التحرك ببراعة في هذا الوسط ، وسيضع في حساباته ردود الأفعال المتوقعــة مــن عناصــر البيئــة الداخليــة والخارجية . لذلك فالإنسان - بصورة أو بأخرى - يمتلك عقلاً استراتيجياً ، وسنجد أن أكثر الناس نجاحاً تميزوا بملكة التفكير الاستراتيجي[٢].

إذ درجت مختلف الأدبيات الإستراتيجية على القول : أن التفكير الاستراتيجي يمثل " محصلة أدراك ثاقب ورؤى تسندها المبادئ والأفكار والعقائد هدفها وصف أو صــنع منــاخ

---

[١] منعم صاحي العمار، الفكر الإستراتيجي العالمي، محاضرات ملقاة على طلبة الماجستير ، قسم الإستراتيجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، للعام الدراسي ٢٠٠٩- ٢٠١٠ .

[٢] جاسم سلطان ، التفكير الإستراتيجي والخروج من المآزق الراهن ، ط٢ ، مؤسسة أم القرى للترجمة ، السعودية ، ٢٠١٠ ، ص١٠٥ .

عملياتي ملائم لتطبيقها بصورة هادفة ، وهو بذلك لا يعني صنو الحاجة لبناء موقف بين طياته مختلف أنماط التعامل المعهود به لقائد استراتيجي أن لم نقل جميع مؤهلات وجودهُ أو ليغدو مجسداً للوحدة البيانية القائمة على التخطيط والقيادة والتصرف[1] .

حيث ظهرت محاولات من الباحثين للقبض على ما يعينه مفهوم التفكير الاستراتيجي من وصف وماهية حتى استدلوا في نهاية المطاف على مدخل يعينهم على مهمتهم ، فوجدوا أن أفضل مدخل لقراءة تلك الماهية وتحديد كنها ، هو مدخل البحث في طرق تصويرها أو تحديدها ، ومن بين تلك الطرق[2]:

أولا – طريقة الاختيار: تعتمد فروض هذه الطريقة على قدرة القائد الاستراتيجي في الاختيار بين أساليب متعددة من الإستراتيجية وتصبح محصلة ذلك الاختيار وما ينتج عنه من أسلوب محدد عنواناً لإدارته للموقف .

أي أن القائد الاستراتيجي وهو يمارس هذه العملية لاتهمهُ مرجعية ذلك الأسلوب أو استخداماته طالما يقدم له معرفة تصويرية مطابقة لاحتمالات الموقف.

ويشير(**oshanhassy**) إلى أن التفكير الاستراتيجي وفقاً لمعطيات هذه الطريقة هذه: وسائل متناسقة تضمها رؤى محددة هدفها حل المشاكل الإستراتيجية وأدراك المستقبل ضمن هيكل الإستراتيجية وذلك عبر جميع الفعاليات العقلية للأفراد و المجموعة وهنا تبدو مهمة المفكر الاستراتيجي محصورة في اختيار أفضل الوسائل والأساليب وأكثرها قرباً من الغاية والهدف الذي يصل إليه .

ثانيا – طريقة الصنع أو التوليد : تقوم هذه الطريقة على قدرة المفكر الاستراتيجي في صنع تشكيلة متنوعة من الاختيارات الواعدة التي تعد بمثابة أساليب تلد بعد أن تتدخل في إنضاجها ويفاعتها عوامل كثيرة منها [3]:

(١) قدرة القائد الاستراتيجي على التمييز والملاحظة لشروط الموقف وماهيته وظروفه فضلاً عن قدرته على القيام بمسح كامل لأهم العقد التي يتضمنها وأساليب أداء الخصم والفرص المتاحة أمامه .

---

[1] منعم العمار، التفكير الإستراتيجي وإدارة التغيير: مقاربة في المقدمات ، مجلة قضايا سياسية ، مجلد ٤، عددان ٢١– ٢٢ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٠، ص٥ .

[2] المصدر نفسه ، ص٥ – ص٦ .

[3] المصدر نفسه ، ص٦ .

(٢) قدرة القائد الاستراتيجي على تحديد الحلول اللازمة لظواهر الموقـف وعقـدهُ ، وهذه العملية تستلزم من القائد خبرة ودراية قيادية متميزة سواء من حيث المرجعية أو القابلية على توظيفها لاقتناص الفرصة أو حتى اختيار الأسلوب الاستراتيجي .

(٣) قدرة القائد الاستراتيجي على اختيار أسلوب الأداء الأمثل والأنسب لإتمام هدفه .

(٤) قدرة القائد الاستراتيجي على الوصول إلى تعريف محـدد للموقـف والـدوافع المتصادمة لكلا الطرفين بشأنه والمراسي المرشحة لخاتمتهُ وأبعادها .

(٥) الكفاءة اللازمة التي يتمتع بها القائد الاستراتيجي لتقييم أدائهُ ، أن حيـازة هـذه الكفاءة ملحة جداً نظراً لما تتطلبه ظروف الموقف من تقليص الفجوة الناشئة بـين القـدرات بوصفها ، والرغبات بالحث على تحقيقها . فضلاً عن ما تتميز به شخصية القائد الاستراتيجي من مزايا تعد جميعاً الخطوة الأبرز في تشكيل ماهية التفكير الاستراتيجي بل وتميز الأخيـر عما يسمى تجريداً بـ (الأسلوب الاستراتيجي) .

خلاصة القول: أن التفكير الاستراتيجي وفقاً لهذه الطريقة نشاط عقلي عالي المستوى لا يتلمسهُ إلا أصحاب الكفاءات المتميزة من القادة أو صناع القرار.

ثالثا – طريقة الإنشاء : ولدت مقومات هذه الطريقة في أذهان القادة الاسـتراتيجيين الذين يرغبون في أداء أفعال تحسب لهم كانجازات تاريخية ، أو الذين أرادوا بنـاء أسـاليبهم الإستراتيجية كنماذج أداء عامة بعد أن عمدوا إلى التنظير لها وتقييمها وحساب نتائجها العامة والخاصة وتقوم هذه الطريقة كما يقول (**Albert**) على فرضية الحاجة إلى تطوير الأهداف لا بشكل فني ، وإنما بشكل خيارات إستراتيجية محددة يستنجد بها القادة الإستراتيجيون فـي مواجهتهم للأزمات وظروف الصدام أو لتحقيق أهداف سلمية ويضيف: إن القائد الاستراتيجي وهو ما يزال يفكر لا يضع في ذهنه مجموعة من البدائل ويعمد إلى اختيار البـديل الأنـسب منها بعد أن يخضع صفاته ومقوماته للتقييم ويحدد شروط إخضاع للمتابعة fallow up بعـد التنفيذ .

إذن التفكير الاستراتيجي وفقاً لدعاة هذه النظرية هو اتحاد لمجموعـة مـن الطـرق التحليلية حيث الاختيار والإدراك وتعيين أولويات الأفكار والمرونة العقلية لإطـلاق العنـان لحرية الخيال والموهبة لإنتاج الأفكار الإستراتيجية الإبداعية .

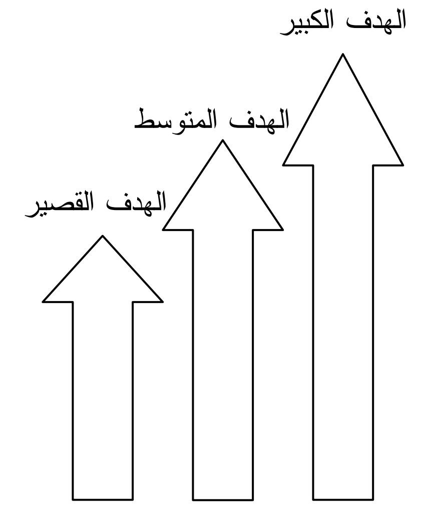
فالأداء لم يكن مجرد أعادة ترتيب الخيارات وإجراء تبدلات فـي أمـور جوهريـة وأساسية مهمة ، بل هو خلق ظواهر تؤطر المبدأ العام وتزودهُ (القائد) بالقـدرة اللازمـة لصياغة التدابير الخاصة بها[١] .

[١] منعم العمار، التفكير الإستراتيجي وإدارة التغيير: مقاربة في المقدمات ، مصدر سبق ذكره ، ص٦– ص٨.

فالتفكير الاستراتيجي يمنح القائد الاستراتيجي مجموعة من القدرات التي تعينهُ في أداء عملة وهي[1]:

(١) القدرة على التفرقة بين الأهداف (زمانياً ، كمياً ، نوعياً ، الأهمية والأولوية مرحلياً). فعندما يفكر صانع القرار بطريقة إستراتيجية واعية يكتشف مدى ضعف وعدم أولوية هذهِ الأهداف مقابل الأهداف والإنجازات الإستراتيجية التي يجب أن تكون .

الشكل رقم (١) من تصميم الباحثة يوضح التفرقة بين الأهداف .



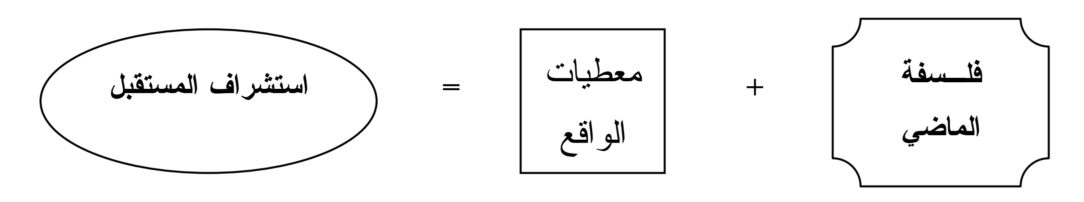
(٢) القدرة على ربط الماضي بالحاضر والتنبؤ بالمستقبل وهذا يتحقق من خلال:

(أ) الاستفادة من فلسفة الماضي بتجاربهُ ودروسهُ وعبرهُ وتوصياته .

(ب) دراسة الواقع الحالي بقوته وضعفه وفرصهُ وتحدياته .

(ج) من خلال هذا المزيج يمكن استشراف وقراءة المستقبل.

الشكل رقم (٢) من تصميم الباحثة يوضح ربط الماضي بالحاضر والتنبؤ بالمستقبل.



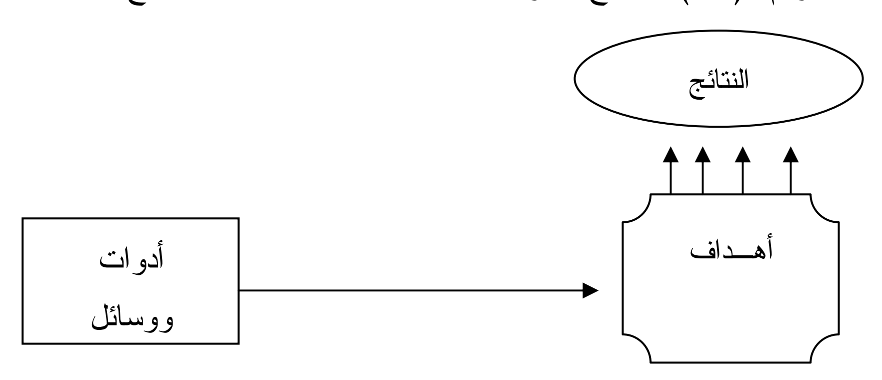
(٣) القدرة على التفرقة بين الأهداف والوسائل والنتائج ويفيد ذلك في تخطيط وتوزيع الجهود والمتابعة والتقييم حيث يخلط البعض بين جودة تنفيذ الوسائل وبين الأهداف الواجب تحقيقها وبين الآثار والنتائج .

---

[1] إبراهيم الديب ، صناعة المستقبل : العقل والتفكير والتخطيط الإستراتيجي ، ط١، المجموعة العربية ، مصر، ٢٠٠٨، ص ٤٦- ص ٥١.

فالعناصر الثلاثة مختلفة تماماً عن بعضها البعض بالرغم من تكاملها .

الشكل رقم (٣) يوضح التفرقة بين الأهداف والوسائل والنتائج :



المصدر: إبراهيم الديب ، صناعة المستقبل : العقل والتفكير والتخطـيط الإسـتراتيجي ، ط١، المجموعـة العربية ، مصر، ٢٠٠٨، ص ٥١ .

(٤) القدرة على التخيل والاستنتاج والاستشراف وتوليد الأفكار وتكوين الرؤى الجديدة بوضوح.

(٥) القدرة على صناعة القرارات التي تحدد مستقبل الدولة وتحقق الانجـازات ذات التأثير طويل الأجل .

لقد ذهبت اغلب التوجهات الحديثة نحو مفهوم (التركيب) للتعبير عن مقاصد التفكير الاستراتيجي ، ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه يدعو إلى تصميم القواعد والأفعال على نحـو جديد دون تقليد للماضي أو للغير، وتستند هذه القواعد والأفعال إلى قاعدة معرفية مهيأة لهـذا الغرض . في حين هناك توجهات تقليدية تنظر إلى التفكير الاستراتيجي من زاوية كونه عملية تحليلية ، وأن المستقبل غير منفصل عن الماضي والحاضر، إذ أن التفكير الاستراتيجي على هذا الأساس هو ليس مهارة اكتشاف دون قواعد وأنظمة تضبط حركة الاكتشاف أو الإبداع ، إنما هو استخدام مناظرات معنوية للوصول إلى أفكار جديدة ، وفي هذا السياق فـأن تقـسيم التفكير الاستراتيجي يكون على منحيين احدهما تحليلـي وأخـر أبـداعي ، ويعـد التفكيـر الاستراتيجي التحليلي بمثابة الماكنة الذكية التي توجه وتعالج المعلومات ، وكـذلك التفكيـر الاستراتيجي المبدع بمثابة إستراتيجية خيال إبداعي[١].

باختصار أن التفكير الاستراتيجي يعنى بفعل القائد ويرشده إلى طرق التفكير المتعددة التي تمكنه من رؤية الواقع وفهمه ، واستشراف المستقبل ، والسعي لامتلاك أدوات صناعته.

---

[١] طارق شريف يونس محمد ، أنماط التفكير الاستراتيجي وأثرها في اختيار مدخل اتخاذ القرار ، ط ١، دار الكتاب للنشر، الأردن ، ٢٠٠٢ ، ص٥٣- ص ٥٤.

ب – التخطيط الاستراتيجي• : درجت الكثير من الأدبيات التي تناولت مفهوم الإستراتيجية والمفاهيم اللاحقة لها على تبني موقف موحد مما يشاع من مفاهيم ترتبط بالإستراتيجية عموماً بل أخذت هذه الأدبيات تخلط في توصيفها للمفاهيم وتفسيرها لدواعي استخدمها فتارة يستخدم التفكير بدلالة التخطيط وتارة يستخدم التخطيط بصيغة اتخاذ القرار ومرة ثالثة يتم الخلط بين مفهوم التخطيط وسماته .

حيث لم يكن مفهوم التخطيط الاستراتيجي واضح المعالم الإ بعد اكتمال الرؤية النهائية للمفاهيم التي تضمها الإستراتيجية لا بل كان مفهوم التخطيط الاستراتيجي مشكلة كبيرة بالنسبة لدارسي الإستراتيجية لكونه يختصر بدلالته مفهوم الإستراتيجية الواقعي .

يُفهم التخطيط الاستراتيجي على أنه عملية بعيدة المدى تقود فيها الأهداف المقررة مسار تعبئة الإمكانات المتاحة والكامنة من خلال سلسلة من المراحل تبدأ بمسح الحالة الراهنة وتشخيص الرؤية المستقبلية وتمر بتحليل كمي ووصفي لنقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية وللفرص والمخاطر في البيئة الخارجية ، فتصاغ خارطة التغيير الاستراتيجي والتي تخضع لآليات محددة للتنفيذ ولمقاييس معينة للمتابعة[1]. ويقترب من هذا ما أشار إليه (**Andrews**) حيث يرى أن التخطيط الاستراتيجي هو مماثلة بين ما يستطيع صانع القرار عملهُ بتحديد عناصر القوة والضعف وبين ما يجب أن تفعله الفرص والتهديدات البيئية[2].

ويعرف (**محمد حسين أبو صالح**) التخطيط الاستراتيجي بأنه:" ذلك السبيل لتغيير واقع الأوضاع المستقبلية بما يقود نحو تحديد الأهداف المطلوبة أو المراد تحقيقها من المستقبل ويشمل تحديد الوسائل والسياسات والأساليب اللازمة لتحقيق الأهداف والتكلفة المطلوبة وكذلك الإطار الزمني لإنجاز تلك الأهداف "[3].

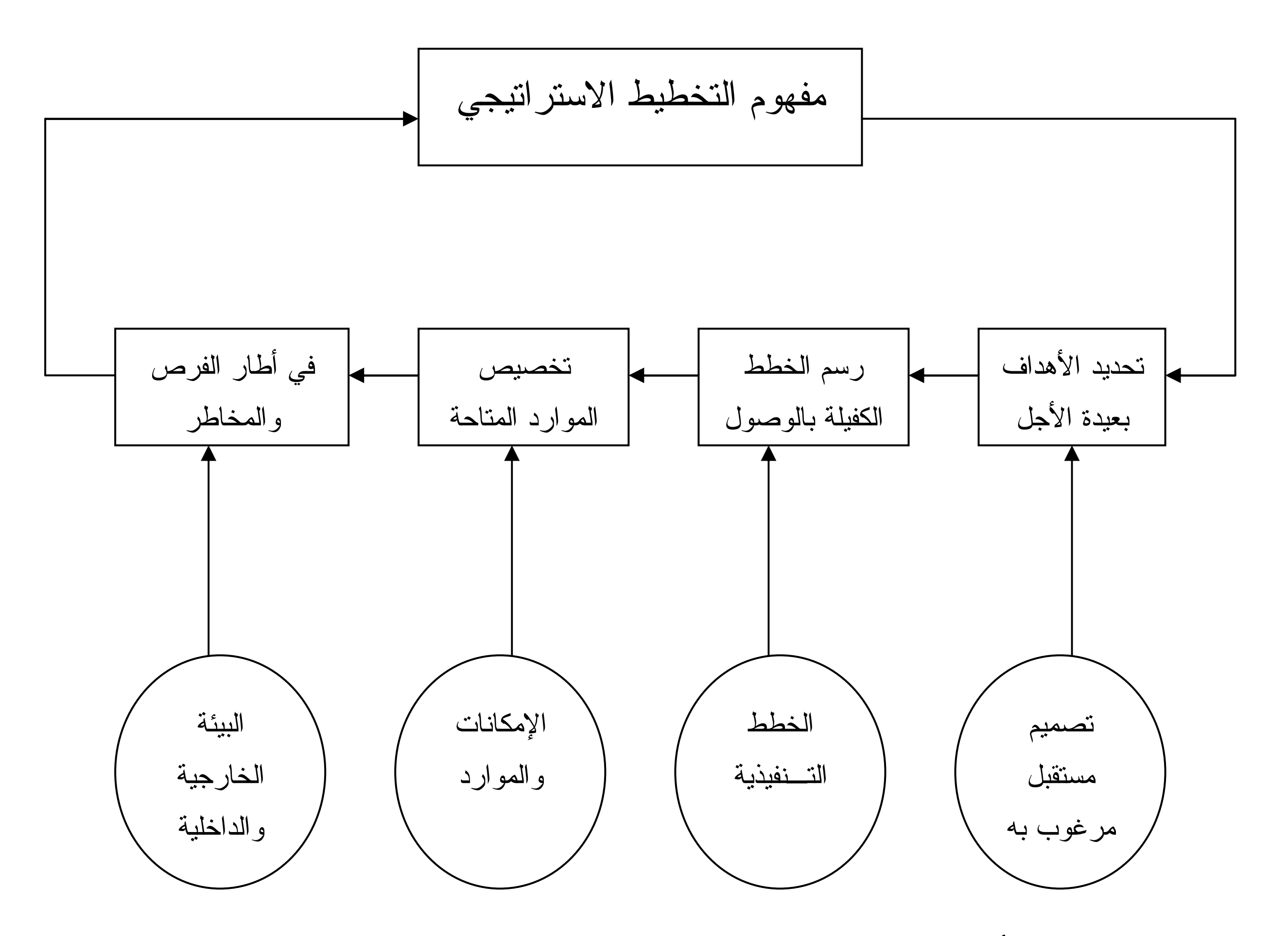
• لابد من الإشارة إلى أن التخطيط الاستراتيجي هو ذاته التخطيط ولكن بصورة أوسع وأكثر شمولاً، إذن التخطيط الاستراتيجي يمثل المستوى الكلي أما التخطيط فيمثل المستوى الجزئي أو يعد شيئاً روتينياً.

[1] هوشيار معروف ، التخطيط الاستراتيجي ، ط١ ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ٢٠٠٩، ص٢٦.

[2] منعم العمار ، التفكير الإستراتيجي وإدارة التغيير: مقاربة في المقدمات ، مصدر سبق ذكره ، ص٥ .

[3] محمد حسين أبو صالح ، التخطيط الاستراتيجي القومي ، ط٢ ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٢٨.

المخطط رقم (٤) يوضح مفهوم التخطيط الإستراتيجي :



المصدر: محمد أكرم العدلوني- طارق محمد السويدان ، كيف تكتب خطة إستراتيجية ؟ ، بلا طبعة ، مكتبة الملك فهد ، الرياض ، ١٤٢٥هـ ، ص ١٩.

أن أبرز الخصائص التي يتميز بها التخطيط الاستراتيجي[١]:

أولا- الاهتمام بالبيئة : حيث أن التخطيط الاستراتيجي يقوم بدراسة البيئة التي يعمل في إطارها وتحديد الفرص من المخاطر المتوقعة ، والاستعداد لاستغلال الفرص وتجنب المخاطر.

ثانيا- أن مجهودات التخطيط الاستراتيجي هي مجهودات مستمرة ، حيث يتم مقارنة الافتراضات الأساسية للخطط الإستراتيجية بما يحدث في الواقع وتعديل الخطط بما يتناسب مع الواقع .

[١] موفق محمد الضمور، التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام ، ط١ ، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ ، ص٤٥- ص ٤٩.

ثالثا- أن التخطيط الاستراتيجي هو تخطيط بعيد المدى يأخذ بالاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية .

رابعا- التخطيط الاستراتيجي هو تخطيط شامل أي أنه يشتمل على جميع أنواع التخطيط لشموليته من جهة ولطول مدته الزمنية من جهة أخرى كما أنه يختص بالوحدات الصغيرة كما يختص بالوحدات الكبيرة إلا أنه يختلف من حيث الجهد المبذول في كلا الحالتين .

خامسا- المرونة: وهي أن يكون صانع القرار قادراً على التحول من إستراتيجية لأخرى عند تغيير الظروف البيئية وهذا يتطلب المرونة والإستراتيجية لتطوير الإمكانات المختلفة وتنميتها. وهنا يجب على صانع القرار أن يعرف بأن المعلومات والتغيرات البيئية يمكن أن تغير السلوك ، وبما يقود إلى أعادة التنظيم مرة أخرى ، لذلك لابد أن يمتاز التخطيط الاستراتيجي بالمرونة والقدرة على التحرك من إستراتيجية لأخرى عند تغير الظروف البيئية التي تستلزم هذا التحول.

وانطلاقاً من كون التحليل الاستراتيجي يعد المنطلق الأساس الذي ينطلق منه التخطيط الاستراتيجي فلا يمكن لأي خطة أن تنجح بدونه لأنه يوفر رؤية واضحة ودقيقة ينطلق منها صناع القرار والتي تعتمد أو تؤثر في اختيار البدائل وقبل ذلك تؤثر في اختيار زاوية تشريح الظاهرة محل الدراسة أو التحليل وهنا لابد من التوقف عند التحليل الاستراتيجي .

يقصد بالتحليل الاستراتيجي (**Strategic Analysis**) : هو تلك المهارات التي ترتبط بالمهارات الإدراكية وتتكامل مع المهارات التشخيصية وهي تتمثل بقدرة المحلل أو فريق التحليل على تحديد المتغيرات الأساسية في المواقف وكيفية ترابطها وأسبقيات معالجتها[١] .

ومن هنا يمكننا القول : أن من أولى البديهيات في التحليل الاستراتيجي وجود مجموعة من الحقائق التي يجب التعرف عليها نذكر منها[٢]:

(١) أن التحليل الاستراتيجي يتعامل بالدرجة الأساس مع البيئة الإستراتيجية سواء أكانت داخلية أو خارجية فضلاً عن المتغيرات الشخصية والموضوعية .

---

[١] حسن محمد احمد محمد مختار، الإدارة الإستراتيجية : المفاهيم والنماذج ، ط١ ، الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٣.

[٢] منعم العمار، الفكر الإستراتيجي العالمي ، مصدر سبق ذكره .

(٢) أهلية المحلل الاستراتيجي: المقصود بذلك أن يكون الشخص أو الوحدة التي تناط بها مهمة التحليل ذات قدرة كبيرة على التحليل وبالتالي ووفقاً لهذه الحقيقة يعد التحليل الاستراتيجي منهجاً من المناهج العلمية .

(٣) توفر المعلومات : المعلومات هي العنصر الأساس في نجاح التحليل وتعد دقتها وكفايتها مدخلاً رئيساً لهذا النجاح .

(٤) ألا أن توافر المعلومات ودقتها لا يعني بالضرورة تحليلاً استراتيجياً ناجحاً ما لم يقترن ذلك بتوافر أدوات التحليل المناسبة (والفعالة كالأدوات المعيارية والقياسية وأساليب الاستبيان والمسح).

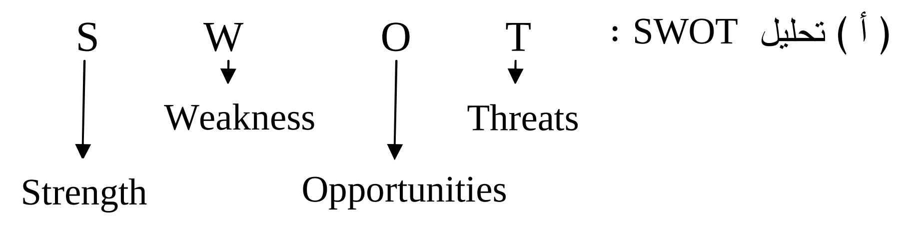
(٥) الكشف عن المتغيرات ومدى تأثير تلك المتغيرات وهذا يعني أن لكل ظاهرة قوانينها الخاصة بها أي قوانين البناء فيها ولذلك فمنهجية التحليل تكمن في الكشف عن تلك المتغيرات وقوة تلك المتغيرات وصولاً إلى اتجاهات التغيير المحتمل. لذلك فقد يعمد المحلل الاستراتيجي إلى الاستعانة ببعض العلوم الأخرى مثل الإحصاء والرياضيات بما يعد أمراً ضرورياً.

وهنالك عدة أنواع من التحليل الاستراتيجي أهمها[1]:

(أ) تحليل SWOT

(ب) تحليل SIMPEST

(أ) تحليل SWOT :



ويهدف هذا التحليل إلى دراسة المتغيرات البيئية الداخلية المتمثلة بنقاط الضعف والقوة والمتغيرات الخارجية المتمثلة بالفرص والتهديدات وهذا ما سنأتي لتوضيحه:

(أولا) عناصر القوة (S) strength : هي المزايا والقدرات والموارد المتاحة والتي تميزها من الآخرين ، ويشمل الموقع الجغرافي والموارد البشرية المؤهلة.. الخ ، ومما هو ملاحظ أن معظم علماء الإدارة الإستراتيجية يربطون عناصر القوة بالبيئة الداخلية حيث يصنفون التحليل إلى نوعين[2]:

---

[1] محمد حسين أبو صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٠- ص ٩١.

[2] حسن محمد احمد محمد مختار، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

- التحليل الداخلي: لمعرفة نقاط الضعف والقوة .

- التحليل الخارجي: لمعرفة الفرص والمهددات .

إلا أن ربط نقاط القوة بالبيئة الداخلية يقيد عملية التخطيط الاستراتيجي على سبيل المثال: أن دولة مثل اليابان انطلق تخطيطها على خلفية موقع جغرافي غير مميز وبعيد عن معظم أسواق العالم ، ولا تملك أي موارد طبيعية لكن ما حدث أن التخطيط الاستراتيجي الياباني صنع نقاط قوته من خلال بلورة الأوضاع السياسية والاقتصادية والعلمية التي قادت لامتلاك اليابان للميزة النسبية العالمية .

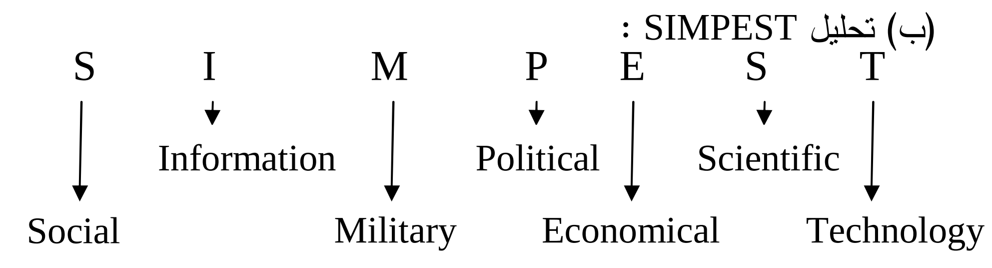
بعبارة أخرى: أن المخطط الياباني اعتمد على المبدأ الذي يشير إلى الاستفادة من الفرص المتاحة بالاستناد إلى نقاط القوة الداخلية وعلاج نقاط الضعف ومواجهة المهددات الخارجية . وهذا يشير إلى أهمية التخطيط الاستراتيجي الذي يمكن تصنيفه كأهم نقاط القوة وتعزيز تلك القوة من المصادر الخارجية كما حدث في حالة اليابان.

(ثانيا) نقاط الضعف Weaknesses (W) : نقاط الضعف تتمثل في كل الأوضاع والظروف الداخلية التي تعيق حالة تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة . مثل السلوك السلبي سياسياً واقتصاديا ، ضعف البنيات التحتية وكذلك نقاط الضعف لدى الخصوم في البيئة الخارجية حيث يتم التعامل معها ، حيث يمكن الوصول كخيارات إستراتيجية ووسائل تنفذ من خلال نقاط ضعف الخصم[1].

(ثالثا) الفرص opportunities (O) : يقصد بها الفرص الجاهزة الموجودة فعلاً ويمكن استغلالها. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الذي يقوم به التخطيط الاستراتيجي في صناعة الفرص مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير.

(رابعا) التهديدات Threats (T) : هي تلك الاتجاهات السلبية أو غير المرضية أو أي اضطراب يحدث في البيئة قد يؤدي إلى أثر عكسي على الدولة . وهي قوى أو موقف أو عوامل خارجية تؤدي إلى مشاكل وأضرار للدولة ، وقد تحد من قابليتها على تحقيق الهدف[2].

(ب) تحليل SIMPEST :



[1] ينظر : علي محمد منصور ، مبادئ الإدارة : أسس ومفاهيم ، ط ٢ ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٥ .

[2] موفق محمد الضمور، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥.

وهو يعني تحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية وذلك في البيئة المحلية مع امتداده للبيئة الإقليمية والدولية ، فإننا لا يمكن إغفال هذه الأوضـــاع والانغـــلاق بتحليل داخلي ضيق .

ويجب أن يتضمن هذا التحليل أبراز الوضع الـــراهن بتفـــصيل دقيـــق مـــع الـــربط بالأوضاع على الساحة الدولية ، ولا يكون التحليل مكتملاً أن لم يربط كل عناصـــر التحليـــل ذات الصلة بالأمن الاستراتيجي .

مما سبق نجد أن هناك ضرورة لتنسيق عمليات التحليل الاســـتراتيجي مـــع هيكـــل الإستراتيجية وكذا مع القوة الشاملة للدولة وتهيئة الأوضاع المطلوبة لتحقيق المصالح الوطنية وارتكازه بشكل أساس على امتلاك الدولة للقوة الشاملة .

لذلك فهناك من يرى الأوضاع العلمية والعسكرية والاقتصادية إلى جانـــب القـــدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن خلال هذا الأسلوب سيكون محورهُ معرفة عناصـــر القوة الشاملة لقياس مدى قوة الدولة في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية[١].

خلاصة القول: أن عملية التخطيط الاستراتيجي بمجملها هي عملية ذات نسغ نسغ مستمر بمعنى ذات نسغ تواصلي ترتبط من الأمور الأعلى إلى الأمور الأدنـــى دون التفريـــق بـــين الاتجاهين .

وهنا لابد من التوقف عند العلاقة بين التفكير والتخطيط الاستراتيجي نظراً لأهميتهما في الأداء الاستراتيجي .

يشير (**Mason**) إلى شمولية التفكير الاستراتيجي لمراحل تسبق مرحلة التخطـــيط الاستراتيجي ، إذ أن التفكير يلازم جميع مراحل الأداء الاستراتيجي ، إلا إن (**Mintzberg**) عارض هذا الرأي ، إذ عد التفكير الاستراتيجي هـــو طريـــق خـــاص للتفكيـــر ، وتميـــز بخصائص محددة ، وبهذا الخصوص فأن التفكير الاستراتيجي وفقاً لـــ (**Mintzberg**) هو عملية تركيبية ناجمة عن حسن توظيف الحدس والإبداع في رسم التوجهات الإستراتيجية[٢].

بعبارة أخرى: أن التفكير الاستراتيجي هو محصلة العقل بينما التخطيط الاستراتيجي هو توظيف العقل .

---

[١] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، ط ١ ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص١١٣- ص ١١٧.

[٢] طارق شريف يونس محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢ – ص ٥٣.

تشير معظم الدراسات التي تناولت عملية تقويم التخطيط الاستراتيجي ومـــا ينطـــوي علية من أخطاء ، ومن ابرز البحوث هو ما قدمه (**Mintzberg**) حـــول قـــراءة جديـــدة للتخطيط الاستراتيجي تتضمن الأخطاء والتضليل ، وفي ســـياق محـــاورهُ أهميـــة التفكيـــر الاستراتيجي في التغلب على هذه الأخطاء تطرح التصورات الآتية[١] :

(أولا) توجه عناصر التفكير الاستراتيجي مجمـــل عمليـــات التفكيـــر فـــي مختلـــف المستويات نحو المقاصد الإستراتيجية وبما يحقق تجـــانس التفكيـــر وتنميتـــهُ عـــن أخطـــاء افتراضات التخطيط الاستراتيجي.

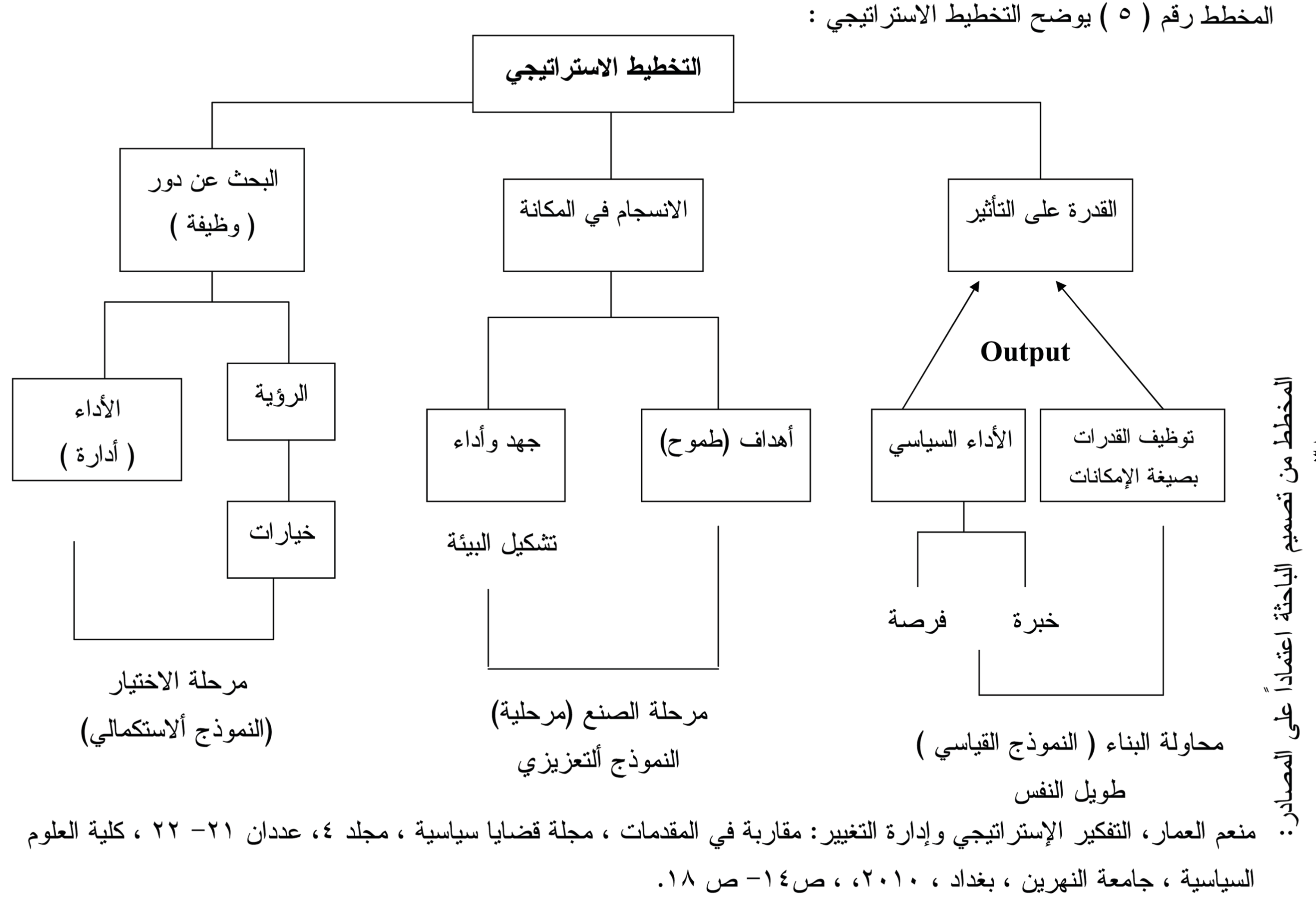
(ثانيا) ينجم عن تجانس التفكير خاصية الإجماع الاستراتيجي والتفكير الجمعي ، يدفع هذا الأمر جميع الإطراف نحو قبول الالتزامات المترتبة على الإجماع تجاه صـــنع الهـــدف وتنفيذه ، ويجنب هذا الأمر صانع القرار الوقوع في أخطاء الالتزامات .

(ثالثا) غالباً ما يعاني الأسلوب التقليدي للتخطيط الاستراتيجي من أخطاء التغييـــر ، وقد يعزى ذلك إلى خلو التخطيط من عنصر المرونة ، واستخدام معطيات التفكير العلمـــي ، في حين أن شمول التفكير الاستراتيجي للتفكير العلمي والتفكيـــر الحدســـي يـــضفي لـــلأداء الاستراتيجي صفة المرونة في التخطيط الاستراتيجي والتحسب لجميع أشكال التغييـــر التـــي تحصل في الأمد المستقبلي .

---

[١] طارق شريف يونس محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨- ص ٥٩.

المخطط رقم (٥) يوضح التخطيط الاستراتيجي :



المخطط من تصميم الباحثة اعتماداً على المصادر:

منعم العمار، التفكير الإستراتيجي وإدارة التغيير: مقاربة في المقدمات ، مجلة قضايا سياسية ، مجلد ٤، عددان ٢١– ٢٢ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٠، ، ص١٤– ص ١٨.

خلاصة القول: أن التفكير الاستراتيجي هو العملية التي تسبق عملية التخطيط الاستراتيجي الذي يأتي بعد ذلك كونه عملية تحضيرية ذات مسار محدد ، قوامها جمع المعلومات وتحديد الموارد الضرورية لإنشاء البيئة التحتية للهدف المنشود لكي يتم تحقيقهُ بعد ذلك ، وينبغي الإشارة هنا إلى أن عملية التفكير الاستراتيجي لا تنتهي عند بداية عملية التخطيط الاستراتيجي ، وذلك لأن وضع الخطط أو التخطيط لها هو أيضاً بحاجة إلى مرحلة تقييمها ومراقبة مراحل تنفيذها ، ونتيجة لذلك تكون عملية التفكير الاستراتيجي حاضرة لأحداث أي تغيير أو تعديل على الخطط الموضوعة.

ج- **التنفيذ الاستراتيجي:** تأخذ بعض الدراسات الحديثة مراحل التخطيط الاستراتيجي على أنها تتضمن التخطيط والتنفيذ والتقييم ، إلا أن هذا التقسيم ، لا يعبر عن الأداء الاستراتيجي بشكل صحيح ويعود السبب في ذلك إلى أن التنفيذ الاستراتيجي هي مرحلة قائمة بذاتها لها جملة من المستلزمات التي تختلف عن مرحلة التخطيط الاستراتيجي غير أن هذا لا يعني أنه لا يوجد ارتباط بين الاثنين .

حيث يعد التنفيذ الاستراتيجي العنصر قبل الأخير من عناصر الأداء الاستراتيجي ، وأن أحد أهداف التنفيذ هو تحويل الخطط الإستراتيجية التي تم وضعها إلى أفعال ملموسة ذات دلالات واضحة ، ولغرض تحديد أهمية التنفيذ لابد من تحديد دقيق لمفهوم التنفيذ الاستراتيجي.

ويفهم التنفيذ الاستراتيجي بأنهُ تنفيذ الخطة الإستراتيجية بما يعني تحويل أو ترجمة الاستراتيجيات التي أعدها المخططون المختصون وتبنتها القيادة العليا المخولة في الدولة على سياسات وبرامج وإجراءات وإذا كان التنفيذ هو الذي يجعل التخطيط الاستراتيجي حقيقة ، وبدونه يكون هذا التخطيط مجرد هدر في الموارد والإمكانات والأوقات والجهود ، فأن متابعة التنفيذ يحقق عنصر التأكد في الحفاظ على هذه الموارد واستثمارها الكفوء ، وبالنتيجة فأن تقويم التنفيذ يكفل التوافق الديناميكي بين الخطط المعتمدة ورؤاها الأساسية وحتى انجاز كامل للهدف الاستراتيجي على الأمد البعيد[١].

ويتضح من هذا التعريف أن التنفيذ الاستراتيجي يتعلق بمجموعة من المصطلحات والمكونات الأساسية ، وهي كما يأتي[٢]:

---

[١] هوشيار معروف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٩.

[٢] ثابت عبد الرحمن إدريس- جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية : مفاهيم ونماذج تطبيقية، ط١، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٣ ، ص٤٠- ص ٤٥.

أولا- السياسات Polices : وهي الوسائل التي تمكن من تحقيق الأهــداف الرئيــسة وتشمل التعليمات والقواعد والإجراءات الموضوعة بهدف الوصــول للأهــداف المحــددة ، وتحتاج هذه السياسات للأهداف والاستراتيجيات ليتم تفسيرها وترجمتها على ارض الواقــع ، وهذه السياسات قد تكون ثابتة أو متغيرة.

ثانيا- **الأهداف** Objectives :- النتائج المراد تحقيقها على مــدى زمنــي معــين (تتحقق الغاية بتحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف) وهي أما أن تكون أهدافاً طويلة الأجل أو قصيرة الأجل .

ثالثا- **الإجراءات** Procedures : هي نظام للخطوات المتتابعة والتي تصف بــشكل تفصيلي كيفية تنفيذ المهمة أو أي نشاط محدد .

ويمكن القول بأن هذه المصطلحات وغيرها من المصطلحات ذات العلاقــة بمفهــوم التنفيــذ الاستراتيجي إذا ما تم استخدامها بالطريقة المناســبة ســتؤدي حتمــاً إلــى تحــسين الأداء الاستراتيجي للدولة.

في كثير من الأحيان تعترض الإمكانات تنفيذ طموحات الخطط الإستراتيجية ، لذا فأن المخططين بعد انتهاء عملية التخطيط يقومون بوضع فلسفة تحديد الأولويات ، ويساعد التحليل الاستراتيجي مقروناً مع الأهداف الإستراتيجية في تحديد الأولويات بشكل كبير، حيث تكلفتــه المادية ومردودهُ من حيث تحقيق الأهداف ، حيث يتم رصد كل البدائل•، ومن ثم يتم اختيــار البدائل التي تحقق نتائج كبيرة من خلال تمويل اقل ، وبما يتم تحديــد الأولويــات المناســبة لتطبيق الخطة .

إن أدراك وفهم مستلزمات التنفيذ يستلزم الإجابة عن التساؤلات الآتية[١]:

(١) هل هنالك التزام من قبل صانع القرار أو القائد وتأييد للخطة ؟ وهل يتلاءم نمط القيادة مع متطلبات تنفيذ الخطة ؟

(٢) هل يتوفر نظام للمتابعة يوفر المعلومات المرتدة والمناسبة والمطلوبة ؟

(٣) هل يتم تحديد المعالجات لجميع المشكلات والعقبات والصعوبات الخاصة التي قد تواجه التنفيذ الاستراتيجي؟

• مرحلة اختيار البدائل تسمى (الاختيار الاستراتيجي) حيث يخلط البعض بينها وبين التنفيذ الاستراتيجي.

[١] عبد السلام أبو قحف، أساسيات الإدارة الإستراتيجية ، بلا طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢، ص٣١٩- ص٣٢٠.

أن نجاح عملية التنفيذ يعتمد بشكل كبير على وضع إجابات تفصيلية على هذه الأسئلة ، ويخطئ البعض عندما يعتقد أن التنفيذ الصحيح والفعال يؤدي إلى التعويض عن التخطيط• غير المناسب[1]. وللتوقف أكثر عند العلاقة بين التفكير والتخطيط والتنفيذ الاستراتيجي لابد من التركيز على ركائز التنفيذ وهي كالأتي[2]:

(أ) عمومية التفكير الاستراتيجي: هو أن تكون جميع المستويات الأدنى من صانع القرار قد تعلموا كيف يفكرون بأسلوب استراتيجي.

(ب) عملية التخطيط المكثف والعميق المرن والخلاق : إذ أن تنفيذ التخطيط الاستراتيجي يعتمد على جعل التخطيط الاستراتيجي عملية ممكنة لكل المستويات الأدنى من القادة بمعنى إشاعة مبدأ (صناعة الهدف) وكسر الاحتكار له عند ذلك تكون الخطة ألمُعده أكثر مأسسة وأكثر نضجاً ، لأنها تأتي من خلال تفكير جمعي وليس تفكيراً شخصياً يفصح عنه القائد . ومن فائدة هذه الركيزة أنها تساهم في استقرار الوتائر المتنامية لكفاءة الأداء ويستجيب للتغيرات التي تتبناها الخطط ويعالج التقلبات التي تحدث في ظروف التنفيذ .

كما لابد أن تشمل عملية التخطيط الاستراتيجي الانفتاح على تجارب الآخرين ولكن دون فرض نماذج أو حالات مستنسخة . لأن لكل دولة مقوماتها وظروفها ورؤاها الخاصة ، وبالتالي لا تتطابق التجارب وأن اتفقت على الأصول العلمية في عملية التخطيط الاستراتيجي.

بعبارة أخرى: أن تاريخ العلاقات الدولية ينبئنا بأن هنالك بعض الدول تبنت سياسات تخطيطية فأصبحت نماذج يهفو إليها عقل صانع القرار، ومن هنا بدا نوع من التلمس للمخرج الأهم من التخطيط الاستراتيجي التي هي (ألنمذجة) فالدولة (س) ترغب بأتباع النمط نفسه الذي اتبعته الدولة (ص) وأصبحت بهذا الشكل ، الأمر الذي جعل الجميع مؤمناً بضرورة الاعتماد على التخطيط الذاتي لبناء المقدمات لإتمام العملية وفقاً للحاجة والإمكانات والتطلعات مع الاستفادة من ايجابيات التجارب الأخرى[3].

• التمييز بين التخطيط والتنفيذ الأول/ يقوم على المركزية والثاني/ على اللامركزية.

[1] عبد السلام أبو قحف ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٤.

[2] هوشيار معروف ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٢.

[3] منعم صاحي العمار ، التخطيط الإستراتيجي ، محاضرات ملقاة على طلبة المرحلة الثالثة قسم الإستراتيجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، للعام الدراسي ٢٠٠٧– ٢٠٠٨.

ويشير الباحثان (Gobboled & Lawrie) إلى أن هنالك خمسة أسباب وراء فشل عملية التنفيذ الاستراتيجي وهي كالأتي[1]:

أولا– اعتماد رؤية وخطط غير واضحة .

ثانيا– عدم التحديد أو التعريف غير الواضح للأهداف الإستراتيجية.

ثالثا– الضعف في إيصال الخطط الإستراتيجية.

رابعا– عدم وجود تغذية عكسية للأداء المتحقق.

خامسا– تخصيص غير ملائم للموارد اللازمة لأنشطة التنفيذ.

وعند انتهاء التنفيذ الاستراتيجي ننتقل إلى العنصر الأخير من الأداء الاستراتيجي وهو (التقييم) .

د – التقييم : ما أن تنتهي عملية التنفيذ تبدأ عملية متابعته وتقييمه .

والتقييم تحديد لموقع الشيء أو الحكم عليه من خلال إعطائه وزناً معيناً. وبالرغم من أن المتابعة والتقييم هما أخر عنصر من عناصر الأداء الاستراتيجي فأنهما قد يظهران نواحي الضعف في تنفيذ الخطة الإستراتيجية ومن ثم تبدأ العملية من جديد مرة ثانية[2] .

في هذه المرحلة يخضع الأداء الاستراتيجي إلى عملية تقييم لمعرفة مدى تناسبه مع التغيرات التي تحدث في البيئة. ولتقييم مدى دقة التنبؤات التي تحتويها الخطط ، ويتطلب ذلك مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المتوقعة واكتشاف الانحرافات التي قد تكون في مرحلة تخطيط أو تنفيذ الخطة الإستراتيجية .

ويحتاج صانع القرار إلى تجميع البيانات من البيئة الداخلية والخارجية حتى يتمكن من الحكم على مدى نجاح الأداء في تحقيق أهدافه المرسومة ، ويستتبع ذلك اتخاذ الخطوات التصحيحية التي كانت السبب في عدم تحقيق الأهداف التي استهدفتها الخطة الإستراتيجية[3]. وهذا يتضمن المراحل الآتية[4]:

---

[1] طاهر محسن منصور ألغالبي – وائل محمد صبحي إدريس ، الإدارة الإستراتيجية : منظور منهجي متكامل ، ط ٢، دار وائـل ، الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص٤٤٣– ص ٤٤٤.

[2] وائل محمد إدريس– طاهر محسن ألغالبي، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي : توجيه الأداء الاستراتيجي الرصف والمحاذاة، ط١ ، دار وائل ، الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص٩٩.

[3] وائل محمد صبحي إدريس– طاهر محسن منصور ألغالبي ، سلسلة الأداء الاستراتيجي (٢) : المنظور الاستراتيجي لبطاقة التقييم المتوازن ، ط١ ، دار وائل ، الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص١١٣– ص ١١٥.

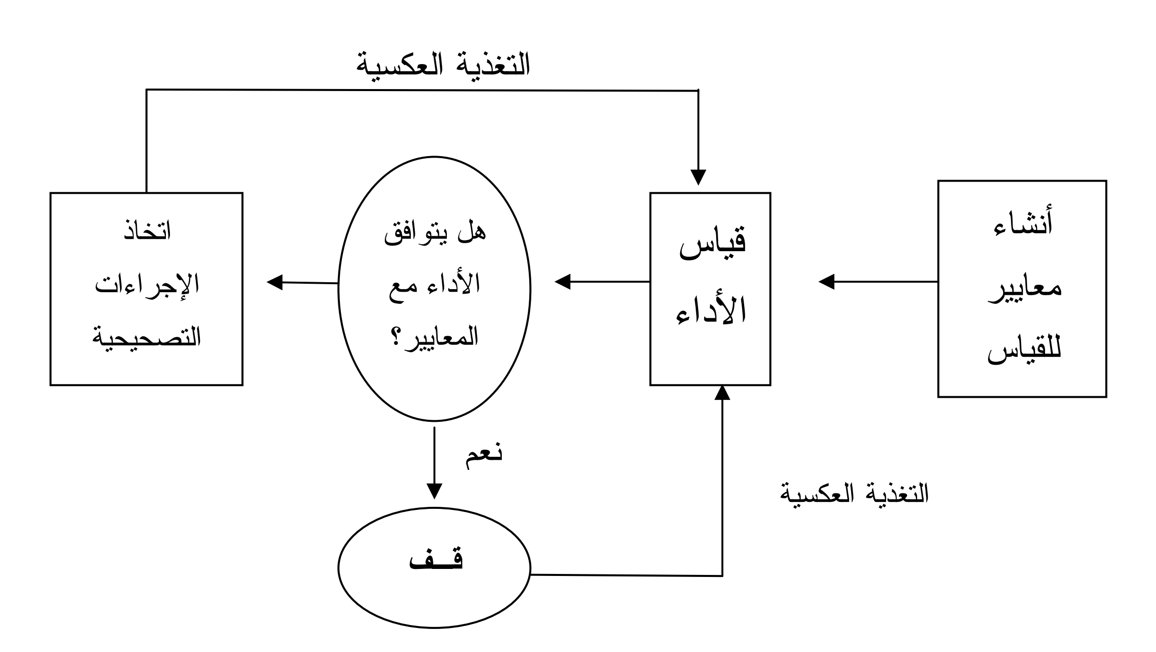
[4] غسان عيسى العمري– سلوى أمين السامرائي، نظم المعلومات الإستراتيجية : مدخل إستراتيجي معاصر، ط ١ ، دار المسيرة ، الأردن ، ٢٠٠٨ ، ص٧٢– ص ٧٣.

أولا– مراجعة الأسس التي بنيت عليها الإستراتيجية وذلك فيما يتعلق بالعوامل الداخلية والخارجية.

ثانيا– قياس الأداء الاستراتيجي : يجسد الأداء مدى قدرة صانع القرار وقابليته على تحقيق الأهداف. أن الفشل في تحقيق بعض الأهداف يتطلب سرعة في اتخاذ الأجراء التصحيحي المناسب .

ثالثا– اتخاذ الإجراءات التصحيحية : يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا وجدت اختلافات جوهرية عند مراجعة الخطوط الرئيسة للإستراتيجية فيما يتعلق بجوانب البيئة الداخلية والخارجية ، فضلاً عن الانحرافات في الإستراتيجية ذاتها أو أحد جوانبها الخاصة بالاختيار الاستراتيجي .

المخطط رقم (٦) يوضح مراحل التقييم :



المصدر: زكريا مطلق الدوري ، الإدارة الإستراتيجية : مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، ط ٢ ، دار اليازوري ، الأردن ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٣٣ .

وتعد عملية التقييم عملية مستمرة هدفها قياس نقاط الضعف والقوة في الأداء ، من اجل تحقيق هدف محدد يخطط له مسبقاً.

وقد أشار (**Bennett**) إلى المستلزمات التي يحتاجها التقييم بوصفها مبادئ عامة من الواجب تبنيها عند القيام بعملية التقييم ، وهي كالأتي[1]:

---

[1] زكريا مطلق الدوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٥ .

(١) تركيز التقييم على المتغيرات الحاسمة التي تكون حاسمة في تحديد فشل أو نجاح الأداء الاستراتيجي .

(٢) توليد تغذية عكسية مبكرة عن المشاكل.

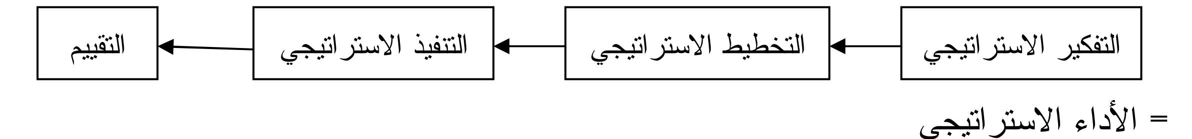
(٣) المرونة الكافية لآلية التقييم لكي تعمل بكفاءة حتى إذ تم تبديل الخطط .

(٤) وضع معايير للأداء الاستراتيجي والتي تتكون من تفاصيل الأهداف الإستراتيجية والتي تتصف بالقدرة والقابلية أن تقاس بموضوعية وثبات.

(٥) مقارنة الأداء الفعلي مع المعايير الموضوعة لمعرفة مدى تطـابق نتـائج الأداء الفعلي مع الأهداف ، فإذا كانت متطابقة تتوقف عملية التقييم .

(٦) اتخاذ الخطط التصحيحية التي تتم في حالة عدم التطابق مع ضرورة تحديد سبب الانحرافات سواء كانت نتيجة لتغيرات فـي البيئـة ، أو تطبيـق خـاطئ لمراحـل الأداء الاستراتيجي[1].

أن العناصر السابقة الـذكر تـشكل بمجموعهـا الأداء الاسـتراتيجي أي أن الأداء الاستراتيجي يبدأ من عملية التفكير الاستراتيجي وينـسحب الأداء علـى عمليـة التخطـيط الاستراتيجي بضمن ذلك التنفيذ الاستراتيجي والتقييم. وهو ما موضح في المخطط رقم (٧):



= الأداء الاستراتيجي

مخطط أفتراضي من تصميم الباحثة يوضح مرتكزات الأداء الإستراتيجي .

أما (**اناتول لابورت**) فقـد عـرف الأداء الاسـتراتيجي المتميـز بقولـه أن الأداء الاستراتيجي هو برنامج متكامل يبدأ قبل أن تبدأ اللعبة وينتهي بعد انتهاء اللعبة أي أن الأداء الاستراتيجي يعتمد على قراءة الهدف وابتكار حركيتهُ وتوجيه السياسات المحققة له.

أما التعريف الأكثر شمولاً للأداء الاستراتيجي فهو ذلك الذي أشار إليـه (**بوفــر**) بالقول " أن الأداء الاستراتيجي هو عبارة عن بحـث تـشكيل البيئـة المفترضـة للهـدف الاستراتيجي ، وهذا يعني أن هنالك حاجة إلى تفعيل الأهداف وتحديد صور التعامل معهـا ، لأنه ليس من الممكن قراءة الأفكار والأهداف التي تأتي بها الرؤى الإسـتراتيجية بالـصيغة نفسها التي يسعى الجميع إلى تبنيها "[2].

---

[1] المصدر نفسه ، ص٣٣٢.

[2] منعم العمار، الفكر الإستراتيجي العالمي ، مصدر سبق ذكره .

وهذا يعني أن الأداء الاستراتيجي يحتوي في جانب منه على التكتيك• فهـو صـورة مصغرة من كل المفاهيم التي جاء بها الباحثون للإستراتيجية.

المطلب الثاني: الأداء الاستراتيجي (قراءة في الخصائص)

ليس من السهولة تعيين سمات الأداء الاستراتيجي أو تحديدها ، ليس لصعوبتها فحسب وإنما لتداخلها ألعملياتي ضمن أطار خصائص مفاهيم أخرى باعتبار أن الأداء الاستراتيجي الرشيد والشامل والواقعي هو ذلك الأداء الحاوي والمالك لمجموعة من الشروط التي تؤهلـهُ لكي يكون بهذا العنوان وهذه الشروط هي عبارة عن خصائص يلتزم بهـا صـانع القـرار ويعنون بها جهده ، لقد عرفنا أن الأداء الاستراتيجي يبحث في القدرة على توظيف أمكانية ما للوصول إلى هدف محدد ومرسوم ، بعبارة أخرى كيف يمكن توظيف الموارد لغرض تحقيق الأهداف ولكن في أطار هذا التوصيف الواسع توجد عدة خصائص للأداء الاستراتيجي يجدر بنا استجلاؤها وسبر أغوارها وهي كالأتي[١]:

١ – **الشـمـولية:** بمعنى أن تكون الأدوات والوسائل المستخدمة في الوصول إلـى الهدف (شاملة) أي وسائل سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية ... الخ ، ويرى البعض أنه يجب أن تكون ثمة أدوات لتنفيذ ما ينبغي فعله وتوظيف هذه الأدوات وإدارتها ليس بالعمل المادي غير المهم .

ومع أن بعض خبراء إستراتيجية الأمن القومي لا يزالون يركـزون علـى الأدوات العسكرية ، إلا أن غالبيتهم يؤكدون التنوع الكامل (لأدوات الإستراتيجية) ، كما يهتم صانع القرار بتعلم نقاط الضعف ونقاط القوة لتلك الوسائل مبدئياً ، وفهم أي الأهداف التي يمكن أن تساعد في تحقيقها على الصعيد الدولي ووفق أي الظروف قد يكون استخدامها مناسباً وناجحاً ، غير أن توظيف أدوات متعددة تتيح الفرصة لاستخدام بعضها للمدى المـستقبلي وبعـضها الأخر على النحو الفوري ، بعضها تدريجياً وبعضها الأخر دفعة واحدة ، والإقلال من تطبيق

• التكتيك: يقصد به الخطة ، إلا أنها خطة تفصيلية تتكامل مع الخطة الإستراتيجية الشاملة. فمن ناحية ، أن الإستراتيجية بما أنها مرتبطة بأهداف السياسة العليا للدولة فإنها لا تميل إلى أن تكون مرنة، إذ غالباً ما تكون مرونتها نسبية ذلك أن الأهداف المرتبطة بها تكون أهدافاً مصيرية، أو على درجة عالية من الأهمية بحيث يصعب تغيرها أو لا يكون من السهولة التلاعب بها ، في حين تكمن المرونة في الخطط التفصيلية التي تقود إلى تحقيق الأهداف المصيرية ، أو ذات الأهمية القصوى ينظر:

عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، ط١ ، دار الرقيم ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٤٠.

[١] أنظر: محمد جمال مرعي، التخطيط للتدريب في مجالات التنمية ، ط ١، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٠٦.

بعضها وتكثيف تطبيق بعضها الأخر مع مرور الزمن حيث يجري تقييم أثرهـــا ، وبـــالطبع تعتمد جميعاً على درجة المرونة التي تتيحها كل أداة [1].

ففي قضية هاييتي عام ١٩٩٤، على سبيل المثال ؛ وجهت أدارة الرئيس الأمـــريكي الأســـبق كلينتون – وبعد عقوبات اقتصادية طال أمدها وفي أعقاب فشل جهـــود دبلوماســـية متعددة الأطراف– إنذارات عامة متزايدة وواضحة بأن العمل العسكري ممكن ، ومحتمل ، أو وشيك ، وتبعه بعد ذلك القيام بالغزو الفعلي للجزيرة بهدف دفع المفاوضات الثنائية إلى القمة. يلاحظ مما تقدم أن الأدوات تنتقل من حيث الاستخدام مـــن الأدوات الناعمـــة إلـــى الأدوات الصلبة (مثلاً من الدبلوماسية إلى العقوبات الاقتصادية إلى العمل العسكري).

وبالنسبة لموضوعنا (الإرهاب) يعتقد البعض أن أحد أسباب تنامي وانتشار الإرهاب هو التركيز في معالجتهُ من منظور أحادي يعتمد على القوة العسكرية مع إغفال أدوات أخرى لا تقل أهمية ثقافياً ونفسياً وتعليمياً [2].

٢ – بعـــد المـــدى : لا ينطبق الاتساع الاستراتيجي على الوسائل والأدوات فحسب ، بل يشمل أيضا الزمان ؛ فالأداء الاستراتيجي يحاول أن ينظر إلى المستقبل وبذلك يساعد في تركيز اهتمام صانع القرار ليس على ما هو مستعجل فحسب ، بل ما هو مهم أيضاً بمعنى: أن الأداء الاستراتيجي (وتحديداً الناجح) بحاجة إلى أن يأخذ في نظر الاعتبار عدداً لا بأس به من السنين ، فخمس سنوات أو أكثر من خمس عشرة سنة ، وهذا ما أكده (**جورج شولتز George Shultz**) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق حين تساءل " إلى أين نحـــن نريـــد الذهاب ، وما هي الإستراتيجية التي يجب أن نستعين بها لنصل إلى هناك ؟ فقد فعل ذلك وهو يدرك جيداً أن النتائج لن تظهر قبل انقضاء وقت طويل "[3].

والواقع أن النجاحات الإستراتيجية التي حققتها الولايات المتحدة في حقبـــة مـــا بعـــد الحرب العالمية الثانية ، كانت جميعها جهوداً بذلتها على المدى الطويل إدارات متعددة وعلى يدي الحزبين معاً – على سبيل المثال: التقارب الاستراتيجي مع الصين الشعبية الذي أحـــدث ثورة في السياسة العالمية في حقبة ما بعد حرب فيتنام ، فقد بدأهُ الرئيس نيكسون وكيـــسنجر وأتمهُ الرئيس كارتر وبرجنسكي ، ثم تجدد بعد وقت قصير على يـــد الرئيس رونالد ريغـــان وجورج بوش وبيل كلينتون ، ثم بعد وقت قصير آخر على يد جورج دبليـــو بـــوش ، لكـــن

---

[1] تيري ل. ديبل ، إستراتيجية الشؤون الخارجية : منطق الحكم الأمريكي ، ط ١، ترجمة : وليد شحادة ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص٤٥ – ص٤٧.

[2] رائد العزاوي ، أمريكا والسلام والإرهاب ، ط١، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٣٠– ص ٣٤.

[3] تيري ل. ديبل ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨.

الشيء الذي يسترعي الانتباه دون شك هو ذلك المجهود الأمريكي الذي امتد على مدى عقود من الزمن لاحتواء القوة السوفيتية ، حيث بدأ في عهد الرئيس ترومان والمبدأ الــذي عــرف بأسمه ، ثم مبدأ إيزنهاور ثم مبدأ كارتر ومبدأ ريغان ، ومروراً بسقوط جدار برلين وانتهــاءً بانهيار الاتحاد السوفيتي[1].

ولكن هذا لا يعني أن كل واحدة من تلك الإدارات كانت لها الإستراتيجية نفسها فــي كل القضايا ؛ ففي مجال الاحتواء ، على سبيل المثال يرى **غاديس (Gaddis)** أن كل إدارة جاءت بعد سابقتها كان لها استراتجياتها المختلفة ؛ وبعضها كان له أكثر من إستراتيجية واحدة ، ومع أن الاستمرارية أمر جوهري في الإستراتيجية ، إلا أن القدرة على تغيير المسار حين يلزم ذلك لها أهميتها الحيوية أيضاً [2].

ففي الأنظمة الشمولية من المحتمل أن تتم التضحية (بالاســتمرارية) فــي ســبيل الاستقرار ، بينما في الأنظمة الديمقراطية هنالك مراجعة مستمرة للإستراتيجية .

٣ – العــقلانية : تعني ألرشاده أي بمعنى التزام الحقيقــة ووضــعها فــي قوالــب (قرارات) تصون النتيجة النهائية . أي أن تكون القرارات المنفذة للإستراتيجية أو المكونــة لها قرارات تتميز بتكاملها أولا وتحديد مسؤولية بناء الهدف وأن تكون متوافقة أساســاً مــع حقيقة الإمكانات والقدرات التي تمتلكها دولة ما .

وقد يخطأ المحلــلون أحياناً في وصف العقلانية إذ مرة يقرن العقل بالمثالية وتــارة يقرنون العــقلانية بالتأني وضبط النفس والأهم : انتظار النتائج لا استيعابها ولهذا السبب نرى الكثير من الأدبيات تضع العــقلانية على نقيض من الواقعية [3].

فالواقعية : البحث عن المصلحة والهــدف بأي ثمن .

أما العقلانية : فهي البحث عن الهدف بأخلاقيات عمل وبراءة ذمــة مــن التــأثيرات اللاحقة.

وغالباً ما تكون العقلانية هي عنصر اطمئنان لصانع القرار وبراءة ذمة من التأثيرات اللاحقة أو الانتقادات لهدف ما ، والعقلانية (امتلاك رؤية) فصانع القرار الذي يلتــزم بأيديولوجيــة يكون عقلانياً أكثر من صانع القرار المشوش . فصانع القرار يستثمر عقلانيتهُ بما يلتزم بــه

[1] تيري ل. ديبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨.

[2] المصدر نفسه ، ص ٤٩.

[3] منعم صاحي العمار ، التخطيط الإستراتيجي ، مصدر سبق ذكره .

من أفكار وإيديولوجيات والتزامات ، وهذا يعني أن صانع القرار يعطي ضماناً لنجاح أدائــه وإستراتيجيتهُ طالما لا تسبب له إحراجات قد ينتجها الفاعلون في البيئة[١].

ويمكن تحديد الآليات والوسائل التي من شأنها أن تجعل الأداء الاستراتيجي عقلانيــاً وهي كالأتي[٢]:

أ- أن يقرن الهدف بفكرة أو رؤية•.

ب- أن تكون الوسائل المستخدمة في تحقيق الهدف قادرة على استيعاب نظم المراقبة.

ج- أن يكون هنالك توظيف صحيح للمتغيرات والمؤثرات.

د- أن تكون نسبة من العائد مخصصة لتشكيل البيئة.

هـ- أن يكون الهدف المرسوم منتج ايجابياً.

٤ - التــكــــيف : يقصد بالتكيف قدرة صانع القرار على التنبؤ بأن وصــوله إلــى الهدف المنشود قد يواجه بكثير من المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية لذلك على صانع القرار أن يعمل على توفير السبل الملائمة للسيطرة عليها. واعتماد التنبؤ يستجيب لما يمكــن أن يحدث من معوقات ومعالجتها بأقل الخسائر.

أن التنبؤ يقصد به امتلاك القدرة من قبل صانع القرار لقراءة الموقف والموقع كــاملاً وإعطاء صورة واضحة عما يؤسسه هذا الموقع من وقائع وما يتحمله من متغيرات وما ينتجه من نتائج [٣].

وقد انشغل الكثير من المحللين الاستراتيجيين بوصف المقتربات اللازمــة لممارســة عملية التنبؤ وبدأنا نلاحظ رأيــين[٤]:

الرأي الأول : يرى أن التنبؤ يمثل حالة أو شرطاً ضرورياً من شروط الاتجاه نحــو الهدف . **الرأي الثاني** : يرى أن مسألة التنبؤ في العلوم الإنسانية وتحديداً الإستراتيجية هــي غير التي تختص بها العلوم التطبيقية كون الأخيرة خاضعة إلى قوانين قياســية وإجــراءات معيارية توصل الباحث بشأن ما لنتيجة معينة .

---

[١] منعم صاحي العمار، التخطيط الإستراتيجي ، مصدر سبق ذكره .

[٢] المصدر نفسه .

• الرؤية : هي طموحات الدولة وأمالها المستقبلية ، والتي قد تمتد من (٣٠- ٥٠) سنة والتي لا يمكن تحقيقها في ظل الإمكانات الحالية ، وأن كان من الممكن الوصول اليها في الأمد الطويل . وتجيب الرؤية عادةً على السؤال الأتي (ماذا ترغب في أن تكون ؟) ومن خصائص الرؤية الناجحة: الوضوح والتماسك والمرونة والترابط للمزيد من التفاصيل ينظر: موفق محمد الضمور، مصدر سبق ذكره ، ص٥٦- ص ٥٧.

[٣] منعم صاحي العمار، التخطيط الإستراتيجي ، مصدر سبق ذكره .

[٤] المصدر نفسه .

أما المعايير الأساسية التي يقوم أو يبنى عليها التنبؤ فهي[1]:

أ- الدراية الشاملة بالهدف.

ب- قراءة العوامل المؤثرة في الأداء نحو الهدف.

ج- تحليل المعلومات بصورة إسترجاعية .

د- التحكم بالبيئة.

هـ- أن يكون التنبؤ دافعاً لتأسيس حالة مثالية للهدف أي كلما زاد التنبؤ زادت الطمأنينة لتحقيق الأهداف.

و- المشكلة التي يتميز بها التنبؤ لا تحاكم مع الأهداف ، أي لا حساب على التنبؤ بعد انجاز المرسوم .

يعد التنبؤ بطبيعة الوسيلة المستخدمة الذي حظي بالاهتمام الأكبر من الباحثين والأكاديميين هو التنبؤ الذي تتم حيازتهُ من خلال الوسيلة المستخدمة في الوصول إلى الهدف وبدأنا نلاحظ ثلاثة نماذج في هذا المجال[2]:

أولا- الحرب الاجهاضية : تعني أن صاحب الهدف يقوم بتحقيق هدفه قبل أن ينكشف أمرهُ ولهذه الحرب طريقتان:

(١) الدراية بالهدف ثم الانقضاض قبل المباشرة فيه.

(٢) التخطيط لنزع الممكنات اللازمة لتحقيق الهدف.

وفي كلا الحالتين يكون الهدف المنجز أقرب في زمنه وابعد في نتائجه ، لأنه يختصر حقيقة الهدف الذي ينبغي لصاحب الحرب صياغته (مثل ضرب إسرائيل للمفاعلات النووية العراقية).

ثانيا- حرق المراحل : ونعني به أن صانع القرار يتنبأ أن الطرف الأخر والموقف الذي يلبي هدفه سوف يكون فيه الكثير من العقبات التي تولدها النتائج الأولية لتحقيق الهدف فيحاول أن يتجاوز هذه العقبات من خلال التسريع في تنفيذ حلقات الهدف ويستخدم في (التكنولوجيا)[3].

---

[1] منعم صاحي العمار، التخطيط الإستراتيجي ، مصدر سبق ذكره .

[2] المصدر نفسه .

[3] المصدر نفسه .

ثالثا- التدبير الوقائي والاســتباقي : الضربة الوقائية هي عبارة عن مشروع متكامل للتخلص من هدف معادٍ . أما الضربة الاستباقية : فتمثل حالة أو خطوة في أطار عام وغالبــاً ما تسمى الضربة الاستباقية بــ (الضربة الأولى)[1].

٥ – التــفاعــلية : السمة الأخيرة لأي أداء استراتيجي هو الحاجة إلى التعامل مع ما يمكن أن نسميه (المقاومة الذكية لمخططات الخبير الاستراتيجي) . ممــا لا شــك فيــه أن الإستراتيجية العسكرية تؤكد كثيراً على العدو والأخطار التي يمثلهــا ، فــي حــين تركــز إستراتيجية الأمن القومي على حماية الأمن القومي للدولة ضد العدوان وهــي أيــضا توجــه الاهتمام الرئيس إلى الأخطار العسكرية لكن في الأداء الاستراتيجي يركز على شكل معين من المقاومة الذكية ضد مخططات الطرف الأخر بمعنى:(محاولة إحباط أهداف دولة أو طــرف آخر ، قد يتوقع لخبرائها الاستراتيجيين أن يبدوا مقاومة لهذه المحاولة).

وهذه السمة للمفاوضة الذكية في نظرية اللعبة ، ترسم خطاً فاصــلاً يميــز ألعــاب الإستراتيجية عن ألعاب الحظ والمهارة ؛ فالألعاب الإستراتيجية هي تلك التي يعتمد فيها أفضل مسار للعمل لكل مشارك على ما يتوقعه هو لما يفعله الآخرون ، ذلك أن نتيجة اللعبة تعتمــد اعتماداً على ما يفعلون حقاً . ويشير الخبير الاستراتيجي العــسكري (**إدوارد ن. لتــواك**) بالقول " إذا أراد الطرف (س) الذهاب من نقطة (أ) إلى النقطة (ح) ، فهو لا يذهب عبر النقاط المعروفة بينهما وهي (ب ، ت ، ث ، ج) لأن خصمهُ سوف يضع العقبات في طريقه ، لذا فهو يختار مقاربة غير مباشرة أو منحرفة عن المسار المستقيم ، مقاربــة تأخــذ فــي الاعتبار كيف يحتمل أن يتنبأ الخصم عن أفعال المرء وما الخطوات التي قد يتخذها لمقاومــة تلك الأفعال ؟ فالأداء من هذا المنطلق تفاعلي[2].

على سبيل المثال : بعد انتهاء الحرب الباردة . وقبل هجمات ١١ / ســبتمبر/ ٢٠٠١ كانت الأهداف الأمريكية تبدو في اغلب الأوقات متبدلة لتميل نحو أهداف تعاونية مثل حماية البيئة ومكافحة الجوع في العالم ، وهذان مجالان تبدو فيهما المقاومــة الرئيــسة لمخططــات الخبير الاستراتيجي تفتقر إلى الحياة بدلاً من أن تكون ذكية ؛ وأن المــشكلة عينهــا ولــيس المشكلة الطرف الأخر ، وحتى لو تعمق هذا التبدل في العقود المقبلة من الــسنين ، فــسوف يستمر الصراع على الصعيدين الدولي في ما بين الأمم وداخل الأمم ذاتها ، حتى لو اقتــصر هذا الصراع على توزيع التكلفة والمنفعة من تلك الجهود التعاونية المبذولة لمعالجــة مــشكلة

[1] حسام سويلم ، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٠ ، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ٢٩١ وما بعدها .

[2] تيري ل. دبيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ – ص٦٠ .

مشتركة . فعلى سبيل المثال : لو اتضح للجميع أن تخفيف المعوقات أمام التجارة الدولية سوف ينجم عنه اقتصاد عالمي منتج ، فأن الولايات المتحدة تعارض فقدان أعمالها التجارية لصالح منطقتي التجارة لأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى[1].

بمعنى أخر: تبدو ظاهرة المقاومة الذكية لأهداف الطرف الأخر ميزة متواصلة في الإستراتيجية ، حيث أنه من السهل دوماً مشاهدتها في كيان يضمر العدوان العسكري[2].

المطلب الثالث : مؤشرات قياس الأداء الاستراتيجي

كما لاحظنا سابقاً ، أن الأداء الاستراتيجي هو نمط من تلك الحركة الرامية إلى انجاز احد الأهداف أو مجموعة منها ، بأقل قدر ممكن من الخسائر المقبولة سياسياً وذلك من خلال ترجمة عناصر القوة• المتاحة إلى قدرة•• هادفة ومؤثرة ولعل من نافل القول أن نجاح كل أداء يقاس في ضوء قدرته على تحقيق أهدافه .

فإذا كانت أهداف الأداء الاستراتيجي تعبر عن أشياء يجب أن يطالها الأداء الجيد لغرض تنفيذ ناجح للإستراتيجية ، فأن السؤال المهم الذي يثار هنا كيف يعرف صانع القرار حقيقة أدائه لانجاز هذه الأهداف[3].

أن مقاييس الأداء هي الأدوات والأساليب التي تعطي لصانع القرار وتبين له مدى النجاح المتحقق لانجاز الأهداف وتنفيذ الإستراتيجية بفاعلية .

---

[1] تيري ل. دبيل ، مصدر سبق ذكره، ص٦٢ – ص٦٣ .

[2] المصدر نفسه ، ص٦٣ .

• القوة: أنها المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أغراض الدولة الممتلكة لها. وبدون هذا فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية.

ويعرف الأستاذ (ماهندرا كومار) الذي يعطي للقوة مفهوماً مرادفاً للتأثير فيعرفها : بأنها القدرة أو القابلية للسيطرة على الأرض بل أن للقوة أكثر من مفهوم لكل مدرسة في العلاقات الدولية. سابقاً كانت قوة الدولة تقاس بقدراتها العسكرية فقط ، أما الآن فقد تنوعت واختلفت لتشمل عناصر القوة كافة بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهم القوة المعلوماتية للمزيد من التفاصيل ينظر :

مازن الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية ، ط ١ ، مطابع دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩١، ص٣٨٥.

•• القدرة : البعض يخلط بين مفهوم القوة والقدرة فالقدرة هي عناصر القوة في محل التوظيف. للمزيد من التفاصيل ينظر: ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات ، ط١، دار مجدلاوي ، الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص٢١٣– ص ٢١٩.

القوة × الإرادة = القدرة

[3] مازن الرمضاني ، نحو تخطيط سياسي خارجي عربي ، مجلة العلوم السياسية، بلا ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٢ .

ويشير (**Niven**) إلى وجود ثلاث مجموعات رئيسة من مقاييس الأداء وهي[1]:

١: مقاييس المدخلات Input Measures : وتمثل القاعدة الأساسية التي تــركن أليها القياسات الأخرى ، فالإمكانات والموارد تمثل مدخلات من المفتــرض أن يــتم قياســها لمعرفة انعكاساتها على النتائج النهائية .

٢ : مقاييس المخرجات output Measures : وتمثل النتائج الظاهرة من استخدام المدخلات.

٣ : مقاييس المحصلات outcomes measures : التي تصف فعل النتائج المتحققة من الأداء الاستراتيجي ، فإذا كانت مقاييس المدخلات والمخرجات توضح الجهود المبذولــة فأن مقاييس المحصلات تعطي التميز لطبيعة الجهود في أطار نتائج مستهدفة .

من خلال ما تقدم تستطيع أن نحدد ابرز المؤشرات التي يتم من خلالها قيــاس الأداء الاستراتيجي[2]:

أ – **الفجوة الإستراتيجية strategic Gap** : هنالك وجهتا نظــر بالنــسبة للفجــوة الإستراتيجية:

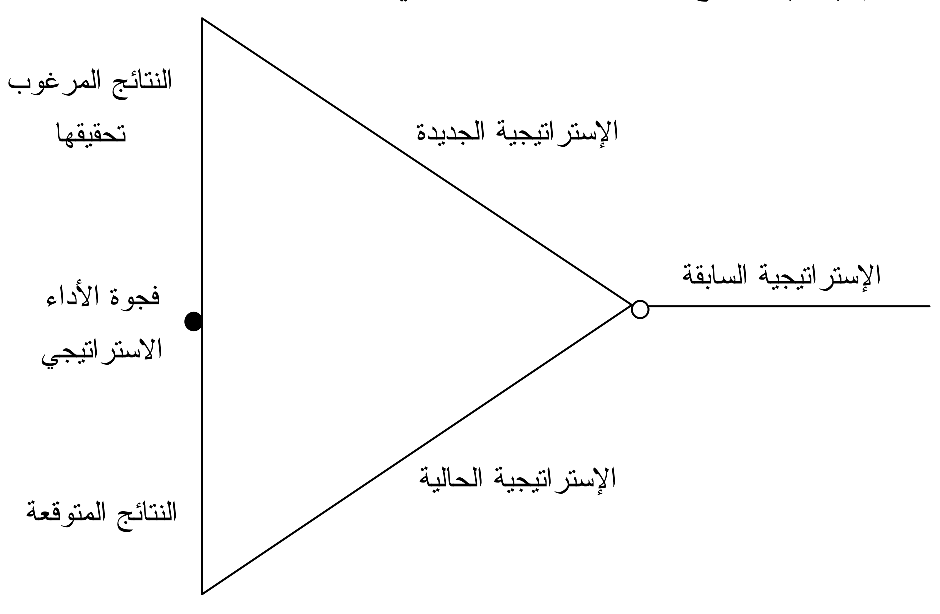
وجهة النظر الأولى : ترى أن التغيير الاستراتيجي (الداخلي أو الخارجي) يتطلــب دائماً استجابة إستراتيجية ، والاستجابة الإستراتيجية تتطلب أما تصميم إستراتيجية جديــدة أو أعادة صياغة وتعديل الإستراتيجية القائمة . فإذا أراد صانع القرار تحقيق نتائج معينة خــلال مدة زمنية محددة فأن أي تغيير في الظروف قد يستلزم تصميم إستراتيجية لتحقيــق الهــدف المرغوب فيه . وهذه الحالة يمكن القول: أن الفرق بين النتائج التي كان من المتوقع تحقيقهــا من خلال الإستراتيجية القائمة وتلك النتائج المرغوبة في بلوغها مــن خــلال الإســتراتيجية الجديدة وهذا الفرق يمثل الفجوة الإستراتيجية أو فجوة الأداء الاستراتيجي .

---

[1] وائل محمد صبحي إدريس– طاهر محسن منصور ألغالبي ، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي(٢): المنظور الاستراتيجي لبطاقة التقييم المتوازن ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٦– ص ١١٧.

[2] عبد السلام أبو قحف ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨.

الشكل رقم (٨) يوضح فجوة الأداء الإستراتيجي :



المصدر: عبد السلام أبو قحف، أساسيات الإدارة الإستراتيجية ، بلا طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢، ص ٥٨ .

أما **وجهة النظر الثانية** : فترى أن الفجوة الإستراتيجية تعني اختلاف العلاقة ما بين الأهداف والطموحات والإمكانات وتنظم بـــ (التخطيط الاستراتيجي) بعبارة أخرى: ظهرت بوادر الحاجة الملحة للتخلص من إشكاليات الأداء الاستراتيجي وكأن القادة يـــسألون أنفـــسهم كيف يمكن أن نتخلص من المأزق ونصنع الأهداف ؟ كيف نحول الهدف إلى انجاز ؟ بعد أن لمسوا بأن هنالك فجوات بين الإمكانات والطموحات وبين الطموحات والقدرات فوجـــدوا أن السبيل الأمثل للتخلص من الفجوات هو التخطيط لبناء الخيارات والخيارات البديلة [١].

فالإستراتيجية بتعريفها المبسط : تتضمن عملية التوفيق بين ما نريـــد (الأهـــداف) والموارد المتاحة(القدرات) لتحقيق المراد ، وتلك العلاقة بين الغايات والوسائل هي المركز المهم جداً للأداء الاستراتيجي.

حيث توجد دوماً أهداف وغايات مرغوبة أكثر مما هو متاح من الموارد ومـــع ذلـــك فالافتقار إلى التطابق بين الغايات والوسائل يعد فشلاً استراتيجياً ذريعاً . ولعل التحدي الأكثر ضرورة والأكثر صعوبة أمام صانع القرار يتمثل في انتقائه لهدفين أو ثلاثة أهداف في جهود متعددة وجديرة ثم ينتهي به الأمر إلى أن أحداً من هذه الجهود لم يحقق المطلوب•.

---

[١] منعم صاحي العمار ، التخطيط الإستراتيجي ، مصدر سبق ذكره .

• رأي برجنسكي ، أن طموح كارتر الزائد هو السبب في إخفاقات أدائه .

الفجوة الإستراتيجية تنظم بـــ [1]:

أولا– توظيف الإمكانات لصالح الهدف .

ثانيا– أن يوظف الإمكانات القليلة لصالح الأهداف بتوسيعها.

ب – الكفـــاءة Efficiency : تعرف الكفاءة على أنها القدرة على استغلال الموارد والإمكانات استغلالاً صحيحـــاً لتحقيق أهداف الدولة .

وتنصب أهمية هذا المؤشر في تحديده لمدى نجاح الدولة أو صانع القرار في أحكـــام العلاقة بين الموارد (المدخلات) المستخدمة والمخرجات بطريقة كفوءة تهدف إلـــى زيـــادة المخرجات وتخفيض المدخلات أي تقيس العلاقة بين المدخلات والمخرجات.

فضلاً على أنها عنصر مهم في مرحلتي التخطيط والتقييم فهي مهمـــة فـــي مرحلـــة التخطيط لأنها أداة أرشاد لاتخاذ القرارات التخطيطية ، أما في مرحلة التقييم فلأنها تكشف ما إذا كانت الوسائل والمقاييس الموضوعة تنسجم مع الأهداف الموضوعة[2].

وترتبط (الكفاءة) بعنصر أخر وهو (الفاعلية) التي تعني: حكم يتعلق بدرجة أداء الدولة أو صانع القرار لوظيفته بما يحقق النتائج المرغوبة . وابسط مدلول للفاعلية هو عمـــل الأشياء الصحيحة [3].

ج – الرقابة الإستراتيجية Strategic control : تعد الرقابة الإستراتيجية المؤشر الرئيس لقياس الأداء الاستراتيجي وتقييم مدى كفاءة وقدرة الدولة علـــى تحقيـــق الأهـــداف الإستراتيجية ، ومن خلال مؤشرات الأداء يقوم المستوى الأعلى بمراقبة سير الخطـــة ويـــتم التأكد من أن الأداء الاستراتيجي يتم بالكيف والزمن المحدد ، ومن ثم يتم اتخاذ التصحيح لأي انحرافات أو أي متغيرات قد تحدث بالبيئة الخارجية[4].

ويعرفها البعض بأنها تحديد مدى قدرة الدولة على تحقيق الأهداف والغايات بنجـــاح وإذا كانت هذه الأهداف ممكنة التحقق كما خطط لها ، وأن من مهام الرقابـــة الإســـتراتيجية إعادة تكييف الإستراتيجية الموضوعة لتحسين قدراتها في تحقيق أهدافها[5].

---

[1] عن هذه المقاربة ينظر: روبرت جبلين ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ط١، ترجمة :عمر سعيد الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص٢٢٩ وما بعدها.

[2] سامويلسون– نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، ط ١ ، مكتبة لبـــنان ، لبـــنان ، ٢٠٠٦ ، ص٤٣٢.

[3] المصدر نفسه ، ص ٤٣٢ .

[4] محمد حسين أبو صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٣.

[5] زكريا مطلق الدوري ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١٧– ص ٣٢٠.

حيث أن أهمية الرقابة الإستراتيجية تتمثل في أنها تزود صانع القرار بالتغذية العكسية التي تحدد من خلالها فيما إذا كانت الإستراتيجية تتم بشكل متناسب ومتناسق وتعمل بالشكل الصحيح.

وقد أشار (**غراب**) إلى ثلاثة متطلبات منطقية لتحقيق الرقابة الإستراتيجية[1]:

أولا– مقاييس لقياس الأداء الاستراتيجي في نواحيه المختلفة .

ثانيا– معايير لما هو مرضي أو ممتاز أو غير مرضي من الأداء من نواحيه المختلفة.

ثالثا– مراعاة عنصر الزمن في الرقابة لكي يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت الملائم .

أن الرقابة الإستراتيجية هي المؤشر الذي يحدد قدرة الدولة على تحقيق الأهداف والغايات وإعادة تكييف الإستراتيجية إذا لزم لتحسين قدرتها في تحقيق أهدافها ، وتمثل الرقابة الإستراتيجية اختباراً لدرجة المواءمة للخطط والسياسات مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية.

د – نسبة تحقيق الهدف المرغوب : كما أشرنا أن الأداء الاستراتيجي يراد به الوصول إلى أهداف وغايات محددة وهذا ما ذهب إليهِ **غريوري دي فوستر** بالقول " أن الأداء الاستراتجي هو التوجيه المنسق لموارد الدولة كافة ، العسكرية وغير العسكرية في سبيل انجاز أهدافها ومقاصدها "[2] .

ويعرف د. إسماعيل صبري مقلد الأهداف بأنها " وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه من خلال تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانات التي يستلزم الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت إلى مرحلة الوجود أو التحقق المادي"[3].

---

[1] كامل السيد غراب ، الإدارة الإستراتيجية : أصول علمية وحالات عملية ، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٥، ص٢٩٨.

[2] تيري ل. ديبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢ .

[3] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات ، ط ٥، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٧، ص١٢٧.

وهنالك من يرى أن الأهداف تمثل محصلة التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها التأثير في البيئة الدولية[1].

أما المواصفات القياسية للهدف الصحيح (Smart)• فهي [2]:

أولا– المحدد كماً ونوعاً ويستطيع أن يفهمه كل من يطلع عليه بسهولة .

ثانيا– قابل للقياس : تتوافر له معايير الكمية والنوعية بحيث يمكن متابعة تحققه ، مما يتطلب توصيفاً دقيقاً للهدف.

ثالثا– الهدف المقبول : المقبول والمعتمد شرعاً وقانوناً وعرفاً.

رابعا– الهدف الواقعي : المتوافق مع ثلاثية (الإمكانات المتاحة – الطموحات المنشودة – التحديات والمشاكل المتوقعة) ما يعني توافق الواقعية والطموح.

خامسا– محدد زمنياً : لهُ بداية ونهاية زمنية معروفة ومحدودة مسبقاً.

وتصنف أهداف الدول عادة إلى: أهداف حقيقية ، أهداف معلنة .

إلا أن هدف الدولة الأهم الذي تسعى إليه هو (الأمن القومي) إذ إنه بتحقيقها هذا الهدف سوف يجعل من السهولة بمكان تحقيق الأهداف الأخرى سواء (النمو الاقتصادي – الرفاهية – السيادة... الخ) .

على أية حال ليس وضع الأهداف بالعمل السهل ذلك أن الأهداف وتحديداً الإستراتيجية يجب أن تكون أهدافا مرغوبة من جهة ، وذات جدوى من أخرى ، تعني كلمة " مرغوبة " أن الهدف في حده الأدنى يجب أن يكون متوافقاً مع القيم التي تعتز الدولة بها. أما مصطلح (ذات جدوى) فيقصد به أن على الدولة أن تملك القوة وأن تحوز الأدوات وتكون قادرة على توظيف هذه الأدوات بما يحقق لها أهدافها[3].

أن أهمية هذا المؤشر تتضح من خلال الأتي كلما نجح صانع القرار في الوصول إلى الهدف المرسوم كلما كان أداؤه الاستراتيجي يسير بشكل جيد والعكس صحيح بمعنى إذا لم يستطع صانع القرار في الوصول إلى هدفه الذي سخر له الإمكانات والجهد فذلك يعني أن أداءه الاستراتيجي لا يسير بالشكل المطلوب .

---

[1] ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية : دراسة نظرية تحليلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٨ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص٧٠.

• smart : مصطلح يعبر عن الهدف الصحيح ويتكون من الحروف الأولى للشروط الأولى للهدف الصحيح. ينظر: إبراهيم الديب، مصدر سبق ذكره ، ص١٩١.

[2] إبراهيم الديب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩١.

[3] تيري ل. دييل ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٣ .

هـ - اختزال عامل الزمن : أن حساب الزمن يؤثر في الأداء الاستراتيجي بسبب كثرة المتغيرات فصانع القرار لم يعد معصوماً ضد تغيرات البيئة الداخلية والخارجية فالكثير من المتغيرات التي تداهم صانع القرار لم تكن محسوبة ولهذا فلكي ينجح الأداء عليه أن يراقب الزمن ويتحسب ويتنبأ لما سيأتي[١].

أن مكانة وأهمية الزمن في الأداء الاستراتيجي يلتزم ببعدين[٢] :

أولا : إدراك أهمية الزمن .

ثانيا : توظيف الزمن .

بعبارة أخرى: أن أهميته تتمثل في (اختزال الزمن) في تحقيق الهدف أي انجاز الهدف في مدة زمنية أو أقل من المدة الفترة المرسومة للوصول إليه ، وذلك يعني أن الأداء الاستراتيجي يسير بالاتجاه الصحيح والعكس صحيح . على سبيل المثال : إذا كان الطرف (س) يريد الوصول إلى هدفه خلال (سنة) لكنه استطاع الوصول خلال مدة أقل من السنة معنى هذا أنه نجح في استثمار الزمن . ويشير البعض إلى أن الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش) أخطأ عندما أعلن (أن الحرب على الإرهاب) تستمر مدة طويلة ومفتوحة ولم يحدد مدة أو فترة زمنية معينة [٣].

فضلاً عما سبق من مؤشرات ظهر اتجاه يرى أن واحد من أهم المؤشرات هو (الكلفة) في الوصول إلى الهدف ، فكلما كانت الكلفة أعلى كان الأداء غير جيد وكلما كانت الكلفة منخفضة كان الأداء يسير بالشكل المرغوب .

---

[١] منعم صاحي العمار، التخطيط الإستراتيجي ، مصدر سبق ذكره .

[٢] المصدر نفسه .

[٣] نقلا عن: تيري ل. دييل ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨ .

المبحث الثالث : الأداء الاستراتيجي الأمريكي

نظراً لحداثة نشأة الدولة الامريكية- قياساً بالدول الأخرى- فهي لا تمتد في عمقها التاريخي إلى أكثر من ثلاثة قرون ، ولكون من استوطنها عن طريق ظاهرة الاستعمار الاستيطاني للعالم الجديد ينتمون لأكثر من دولة ، شكل المستوطنون الاوربيون أوائل المهاجرين ، ثم تبعهم الاسيويون ، فالأفارقة الذين جلبوا قسراً من الاصقاع الافريقية لكي يستخدموا في الزراعة والتعدين والاعمال الشاقة التي يترفع عن العمل بها الاوربيون ، فإن القيم والاعتبارات الاخرى التي افرزت النموذج الأمريكي رسمت معالم الفلسفة السياسية التي ارتكزت عليها ستراتيجية هذه الدولة.

ولكون الذين قبضوا على السلطات في الولايات الامريكية- قبل الصيرورة الفيدرالية- هم بالدرجة الأساس الانكلوسكسون الذي قدموا من انكلترا ، أما فارين من وجه العدالة ، أو من الاضطهاد الديني في مرحلة أخرى ، أو باحثين عن الثروة في الهجرات اللاحقة ، وكان اولئك جميعاً يحملون قيماً وثقافات تكونت في ظل المجتمع الاوربي[١].

فلا غرابة ، إذن أن يجد الباحث في التأريخ السياسي للدولة الأمريكية وفي نظامها السياسي ، إن الذين وضعوا الدستور الامريكي عام ١٧٨٧ ، كانوا جميعاً من المرابين وملاك الاراضي وملاك العبيد ... ولم يكن من بينهم شخص واحد يمثل طبقات أو شرائح أو قوميات المجتمع الامريكي ، فانعكس ذلك على استراتيجية الولايات المتحدة في جميع المراحل التأريخية التي تلت نشأتها حتى بلوغها مرحلة القطب الدولي الفاعل في العلاقات الدولية بجميع صورها ، ومن ثم اماط النظام الدولي الذي اختل بعد عام ١٩٩١ اللثام عن الوجه الاستعماري الحقيقي لهذه الدولة [٢].

من خلال العرض المتقدم ، فإن الاستراتيجية الامريكية ووسائل تنفيذها والتي منها استخدام القوة والتدخلات العسكرية في العالم ، لم تكن وليدة المرحلة التي بدأت ملامحها تظهر بعد زوال الاتحاد السوفيتي وسعيها نحو تعزيز هيمنة القطب الواحد رسخ ذلك ، العدوان على العراق في كانون الاول عام ١٩٩١ .

---

[١] ضاري رشيد الياسين ، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، دراسات إستراتيجية ، العدد ٢١، مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠١، ص١- ص ٢.

[٢] عامر هاشم عواد ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يناير ٢٠١٠، ص٤٧- ص ٦٩ .

بل يمكن النظر إلى الاستعداد الامريكي لاستخدام القوة كأداة من ادوات ستراتيجيتها على إنه الحلقة الاخيرة من سلسلة التحولات الكبيرة الاربعة التي مرت بها استراتيجية الامن القومي منذ عام ١٩٤٥ إلى عام ٢٠٠١ [١] :

التحول الاول : وقد جاء رداً على مدى صيرورة الحرب ذات قدرة تدميرية شاملة ، وبخاصة بعد استحداث الأسلحة النووية ، لذلك بدا ينظر إلى القوة العسكرية على إنها ملاذ أخير ، وبالتالي صار الذهاب إلى الحرب قابلاً للتسويغ ، إذا كان ملاذاً أخيراً ودليلاً على اخفاق الوسائل الاخرى.

التحول الثاني : جاء منطوياً على مبادرة في أوائل ستينات القرن العشرين إلى تطوير طيف من الاستراتيجيات والقدرات العسكرية المختلفة القابلة للاستخدام على صعيد التصدي للعدوان السوفيتي الشامل.

التحول الثالث : وقد كان هذه المره رداً على اخفاق الولايات المتحدة في فيتنام حيث انطوى هذا التحول على تبني عقيدة تحصر انخراط الولايات المتحدة في الحرب باوضاع تكون فيها المصالح القومية (الحيوية) معرضة للخطر ، وتكون فيها الولايات المتحدة مستعدة لتوظيف ما هو مطلوب من موارد لتحقيق الانتصار الحاسم في سبيل هذه المصالح.

التحول الرابع : المستند إلى تجربة حرب الخليج وما تلاها من العمليات العسكرية الامريكية في كوسوفو والصومال وغيرها من الدول إلى احداث ١١/أيلول/٢٠٠١ ، ويتمثل هذا بالعودة الى تأكيد ما قبل فيتنام من حيث الاحتفاظ بطيف واسع من القدرات العسكرية من أجل ضمان هيمنة الولايات المتحدة بشكل يجعلها اكثر قدرة من أي وقت مضى على توظيف القوة العسكرية توظيفاً فعالاً وناجحاً.

المطلب الاول/ الأداء الاستراتيجي الأمريكي (الخصائص العامة) .

تكاد تكون الولايات المتحدة الامريكية ، الدولة الوحيدة من بين الدول الكبرى التي لم تنشأ على أي من الأسس المعروفة لنشوء الدول في نطاق العلاقات الدولية ، القانون الدولي ، فالمستعمرون الاوائل الذين هاجروا الى الولايات المتحدة بعد اكتشافها ، شكلوا نواة الاستعمار الاستيطاني[٢]. وإذا كانت للظروف الدولية التي نشأت في ظلها الدولة الأمريكية ، لم تسمح لها أن تطلق يدها في التوسع على الصعيد العالمي ، وذلك لوجود قوى اوربية استعمارية قوية

---

[١] سيوم براون ، وهم التحكم : القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرون ، ط ١ ، تعريب : فاضل جكتر ، الحوار الثقافي ، لبنان ٢٠٠٤، ص٣٧- ص ٣٨ .

[٢] ضاري رشيد الياسين، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤- ص ٢٥ .

أنذاك ، كبريطانيا وفرنسا والمانيا ، فإن دورها في الحربين العالميتين الأولى والثانية اعطاها دالة في المركز الدولي ومن ثم النفوذ بشقيه السياسي والعسكري ، وكان لدورها في اعادة بناء اوربا من خلال مشروع مارشال ، إن بوأها مكانة سياسية واقتصادية كبرى ، وجعل من اوربا تتراجع خلفها سياسيا واقتصادياً ، وقبل ذلك عسكرياً [1].

ولكن ظهور الاتحاد السوفيتي السابق ، ومن ثم ، كتلة الدول الاشتراكية وظهور حلف (وارشو) كان كابحاً أمام انفلات النزعة التوسعية الامريكية ، وظلت تلك السياسة– التوسع– تمارسها في مناطق نفوذها ساعية إلى توسيع رقعتها ، من خلال ما عرف بـ(سياسة التطويق) التي اتبعتها الولايات المتحدة ازاء الاتحاد السوفيتي السابق.

ثم سهّل انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وتهاويها الواحدة تلو الآخرى ، اخلاء الساحة الدولية أمام النفوذ والهيمنة الامريكية ، واطلاق سياستها في استخدام القوة والتوسع والتدخل العسكري في مناطق العالم التي تجد فيها إن مصالحها مهددة بهذا القدر أو ذاك ، ومهما حاولت الادارات الأمريكية اختلاق الذرائع ، فإنها تعكس جوهر السياسة التي تؤمن بها وترتكز عليها في تحقيق مصالحها غير المشروعة [2].

كل ما تقدم يعني أن التوجهات الإستراتيجية الأمريكية وبالتالي الأداء الاستراتيجي يتسم بكثير من السمات والخصائص التي ميزتهُ من غيره من أنواع الأداء:–

١ : **عدم الانتظام والتغيير:** فهو لا يقوم– أي الأداء– على نهج واحد ، وهذا ما جعل كثيراً من المحللين يجدون صعوبة في الوقوف على اتجاهات وسبل الأداء الاستراتيجي الأمريكي وبالتالي تبرز الصعوبة في تحديد الكيفية المطلوبة للتعاطي مع الاستراتيجية الأمريكية بيد أن ما يمكن استخلاصة من هذه التقلبات هو أمران[3]:–

أولهما : إن درجة التقلب والتغيير في الاستراتيجية الأمريكية قد لا ترتبط بدافع معين ، أو في الأقل أن تصبح رد فعل لمؤثر خارجي ، بل إنها في الأغلب باتت تأتي بمبادرة ذاتية ، وهو ما قد ينسجم مع فكرة الوقائية التي جدد بريقها صقور إدارة جورج دبليو بوش.

ثانيهما : إن هذه التقلبات وإن كانت تجعل من الصعب الإمساك بخط محدد – توجه عام يمكن البناء عليه – للاستراتيجية الامريكية ، خاصة إذا ما اختلط مفهوم المصلحة الوطنية

---

[1] ضاري رشيد الياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥ .

[2] المصدر نفسه ، ص٣٠ – ص ٣١ .

[3] خليل العناني ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي: رؤية مستقبلية ، مجلة شؤون عربية، العدد١٢٣، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، خريف٢٠٠٥، ص٧٤ – ص ٧٥.

مع مفاهيم أخرى ثقافية وفكرية – وأحياناً دينية – إلا إن تقلبها في حد ذاته دليل افتقار لرؤية عامة تخدم تحقيق المصلحة الامريكية وتزيد من ضبابية ابعادها ، ما قد يعني ضمناً صعوبة التوقع باستمرار هذا التقلب.

والنموذج الاقرب على الكلام السابق هو ادارة جورج دبليو بوش ، حيث أصبحت للتقلبات في الاستراتيجية الامريكية منطقها – وليس مبررها – باعتبارها تتناغم مع حقيقة التفرد الامريكي– غير المسبوق– بصنع القرار السياسي العالمي ، أو في الأقل التأثير فيه بشكل أكثر قوة من ذي قبل ، ما يتطلب ضمناً ضرورة تغير ادوات ومفردات هذه الاستراتيجية عما كانت عليه ابان الحقب والمراحل التأريخية السابقة.

وقد انقسم الرأي حول حقيقة التغيُرات في الاستراتيجية الامريكية خلال حقبة (جورج دبليو بوش) ففي حين يراها البعض بأنها لا تعدو أن تكون مجرد تعبير عن تخبط أني في الرؤى والافكار وبالتالي تغير في الادوات ، هذا التغير ناجم في الغالب عن تطرف التفكير المسيطر على عملية صنع القرار الامريكي في المرحلة السابقة ، يرى البعض الاخر: أنها نهج جديد وحقيقة واقعة ستضطر أي ادارة تحل بالبيت الابيض مستقبلاً – حتى لو كانت غير يمينية – للاعتراف بها والتكيف مع متطلباتها ، ما يعني ضمناً استمرار حالة التقلب وعدم الثبات في الأداء الاستراتيجي الامريكي باعتبار إن ذلك يشكل في حد ذاته اداة جيدة لتحقيق المصلحة الامريكية كما يعتقد أنصار هذا الرأي [١].

وبغض النظر عن صواب هذا الرأي أو ذاك فإن ما يهمنا هو تلك الحقائق التي كشف عنها تعرج الخط العام للاستراتيجية الامريكية ، والذي عبر عنه مجمل الخروقات في طبيعة التوجهات والقيم والمفاهيم التي تحكم هذه الاستراتيجية وبالتالي الادوات المحققة لها [٢].

وإذا كان البعض يرجع هذا التغير الى طبيعة الطاقم الفكري الذي هيمن على عملية صنع القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة ، إلا إن ما احدثه هؤلاء – المحافظون الجدد – فاق المتوقع بكثير ، تؤكد ذلك المقارنة التي حدثت مع آخر تجربة للمحافظين في الحكم والتي انتهت بادارة الرئيس (جورج دبليو بوش) ، والتي التزمت الى حد بعيد بالقوالب الثابتة (نسبياً) للإستراتيجية الامريكية ، وعليه لم يكن صعباً أن يستشف البعض أو يتوقع حدوث تغييرات جوهرية في التوجهات الاستراتيجية الامريكية ، فإن لم يكن نتيجة لتطورات الاحداث

---

[١] خليل العناني ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٥ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ٧٥.

العالمية وتواترها والتي شكلت أحداث سبتمبر وهجها المـتلألأ ، فنتيجـة لحـال الانفراديـة والانعزال (الارادي) الذي افرزته البيئة الفكرية لطاقم الادارة السابقة [١].

٢: اقحام البعد المعنوي (الاخلاقي) في الأداء الاستراتيجي الامريكي:

إحدى أهم الاشتراطات لتعميم وسيادة النموذج الامبراطوري هو أن يكون له قانونـه الخاص هكذا كان حال الامبراطوريات ، وهذا القانون (الخاص) رغم قساوته ، من وجهـة نظر الشعوب الاخرى ، والتي يفترض أن تسلم به ، يتداخل معه طيف متعدد الالوان لتجميله ، حيث تتزاوج فيه النزعة القسرية – الاكراهية مع النزعة الترغيبية البناءة المعبر عنها باداء رسالة إنسانية.

النموذج الامبراطوري الأمريكي لم يكن بعيداً عن هذا المنطق ، فاسـاليب الهيمنـة والتسلط والاكراه القسري ، لتكون مقبولة ومسوغة ، اقترنت بمفهوم رسالي (نشر الحريـة والديمقراطية وحقوق الانسان وبناء مجتمع الرفاهية...الخ).

كما إن القوة العسكرية الامريكية المتفوقة بكل معايير التفوق العسكري ، وهي شرط لا غنى عنه لتأكيد وترسيخ الانموذج الامبراطوري ، كانت بحاجة الى أن تشرعن في اطـار إيديولوجي قائم على هذا المفهوم ، مفهوم الرسالية [٢].

خلال الحرب الباردة وفي محاولة امريكية لايجاد الذرائع للتدخل في شـؤون الـدول التابعة للنفوذ السوفيتي السابق ، والتدخل عسكرياً في مناطق أخرى من العالم تابعـة للنفـوذ الامريكي ، اقحم الرئيس الأمريكي الأسبق (**كارتر**) في مطلع السبعينات من القرن العـشرين حقوق الانسان في الاستراتيجية الامريكية ، وبذلك جعل مسألة حقوق الانسان من بين الأسس التي تقوم عليها الاستراتيجية الامريكية عند تعاطيها مع الدول الأخرى . فـي حـين كانـت الإدارة الامريكية تدعم النظم الدكتاتورية الحليفة والصديقة للولايات المتحدة ، وتقوية وسـائل قمعها لحقوق الانسان في دول أمريكا اللاتينية .

وعندما غادر الرئيس– **كارتر**– السلطة ، وجاء الجمهوريون إلى البيت الأبيض ، لـم تمنع طبيعتهم السياسية المحافظة من إبقاء هذا البعد المعنوي طالما كان يشكل غطاء سياسـياً لسياساتها الخارجية حيال كثير من الدول التي لا توصف بالحليفة أو الصديقة لها ، وهـو مـا

---

[١] خليل العناني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ .

[٢] عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية ، ط ١، دار الـشروق، الاردن، ٢٠٠٩، ص٢١١ .

شكل حافزاً لاستمرار هذا البعد بل وتوظيفه في الحالات التي ترى إنها مناسبة لمهاجمة الدول والانظمة التي لا تحظى برضا وقبول الادارة الامريكية .

إن ما شهدهُ الواقع الدولي من زوال قطب دولي بارز شكل طرف التوازن المقابل طيلة نصف قرن تقريباً ، فسح المجال واسعاً لتطوير البعد المعنوي في الاستراتيجية الامريكية ، والذي تحدد في أمرين هما[1]: الديمقراطية وحقوق الانسان ، فحاولت عبر مؤسسات النظام الدولي ، وفي المقدمة منها (الأمم المتحدة) أن تتبنى مفهومها للبعد الاخلاقي ، فلجأت الأمم المتحدة من خلال مؤتمر قمة الدول الدائمة العضوية لعام ١٩٩٢ إلى تبني هذا المفهوم ، لوجود قناعة مفادها إن الولايات المتحدة سوف تتولى تنفيذ المهام الجديدة المتبناة دولياً من خلال (مجلس الامن) والقادرة بمفردها على تنفيذها ، بمعنى جعل السياسة الامريكية في هذا المجال سياسة دولية ، وبالتالي توظيف المؤسسات الدولية في تنفيذ أهداف الاستراتيجية الامريكية هذا من ناحية.

من ناحية أخرى: كانت الولايات المتحدة في ضوء شعارها الجارف بانتصار نموذجها الديمقراطي الليبرالي أثر انتهاء الحرب الباردة هي السباقة في ربط تقديم المساعدات والمعونات بالتقدم في مجالات التطبيق الديمقراطي ، ففي نيسان/ابريل ١٩٩٠ صرح (**هيرمان كوهين**) وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية ، بأنه إلى جانب سياسة الإصلاح الأقتصادي ، وحقوق الإنسان ، فأن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطاً لتلقي المساعدات الأمريكية [2].

إن الغاية الأمريكية من توظيف هذا البعد في أدائها هو جعل جميع دول العالم- دون استثناء – حتى الكبرى منها (روسيا- الصين مثلاً) تحت مطرقة وهجوم السياسة الخارجية الامريكية ، على اعتبار إن حقوق الانسان والديمقراطية تبرر وفقاً لموقف دولي عام التصدي لها، والتدخل من أجل تحقيقها ، وإن تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية الامريكية ، وفقاً للمعايير والقياسات الامريكية [3].

---

[1] ضاري رشيد الياسين، مصدر سبق ذكره ، ص١٨- ص ١٩ .

[2] انظر: عامر حسن فياض ، الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٦١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ٢٠٠٠ ، ص١٥٧ .

[3] المصدر نفسه ، ص١٥٨ .

إن زيف هذا البعد الاخلاقي في إستراتيجية هذه الدولة يظهر بشكل صارخ في الحرب على الارهاب ، فمنذ اعلان الرئيس الامريكي السابق جورج دبليو بوش حربهُ على الإرهاب ، أصبح هذا الشعار مسوغاً لانتهاك القانون الدولي ومبادئ حقوق الانسان من قبل كثير من الدول ، حتى الدول الغربية التي تفخر بدفاعها عن الحريات الأساسية وحقوق الانسان[1].
ويشير الباحث (**ريتشارد فوك**) الى لآثار التي لحقت بحقوق الانسان نتيجة الاحداث ١١ /ايلول/٢٠٠١ بما يأتي [2]:

أ : التهديد باستخدام القوة والأعتماد على تهديد الارهاب كحجة ومنطق لاتخاذ اجراءات شرطية على المستوى المحلي والقومي تمثل انتهاكاً لحقوق الانسان ، وتقييداً لحرية المهاجرين.

ب : الاندفاع نحو ترحيل الافراد لمخالفات تتصل بالتأشيرات ولا علاقة لها بالتهديدات الارهابية.

ج : هنالك كثير من الانتهاكات لحقوق الافراد والمعتقلين المتهمين بالارهاب سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها.

٣: المزاوجة بين دبلوماسية القوة واستخدام القوة :

إذا كانت الامبراطورية الأمريكية قد استهلت حياتها بالحرب والعدوان ، فقد حققت نموها الاعظم بالطريقة الدامية نفسها ، والواقع إن جميع ما حققة الاستعمار الامريكي بعد ذلك – تقريباً – ناشئ عن الدور الذي مثلتهُ في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وعن أعمالها وتهديداتها العسكرية في السنوات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية بشكل خاص.
وليس هنالك شك في إن الولايات المتحدة عملت على انتزاع المستعمرات بالقسوة نفسها التي استخدمتها الدول الاوربية ، حيثما وجدت ذلك مناسباً وتسمح به الظروف والبيئة الدولية التي تمارس فيها القوة العسكرية.

وبعد الحرب العالمية الثانية فقدت الولايات المتحدة جزءاً من امبراطوريتها الاستعمارية نتيجة منحها (الاستقلال) للفلبين ، ولكنها توسعت بالفعل ، بما ضمت إليها من جزر مختلفة من المحيط الهادي ، وتوسعت بالقوة عن طريق احتلالها (المانيا الغربية سابقاً)

---

[1] سالي سامي البيومي ، الحرب على الإرهاب كمبرر لأنتهاك حقوق الإنسان، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص٢٢٦– ص ٢٢٨ .

[2] شاهر اسماعيل الشاهر، اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث ١١/أيلول/٢٠٠١، ط١، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص٢٢٩ .

واليابان احتلالاً عسكرياً ، بيد أن الاستعمار الامريكي لم يلجأ ، في معظم البلدان التي خضعت له ، الى أشكال الحكم الاستعمارية ، لأن شكل الحكم المستقل ظاهرياً أثبت إنهُ أكثر مرونة وأدعى الى اعطاء الاستعمار الامريكي ميزة على الاستعمار الاوربي المنافس ظاهرياً[1].

وهكذا أثر الاستعمار الامريكي أن يصطنع أشكالاً جديدة من الحكم الاستعماري وعمدت حكوماته إلى تضليل الرأي العام ، بالادعاء إن الولايات المتحدة لا تطمع إلى مغانم أقليمية ، ولكنها حريصة على رفاهية الشعوب الواقعه تحت سيطرتها أو نفوذها ، ومنذ الحرب العالمية الثانية والادارات الامريكية المتعاقبة ، يفيدون افادة خاصة من هذه النغمة المضللة.

غير إن التوسع الامريكي لم يتحقق كله بالوسائل العسكرية ، فقد لعب الضغط الاقتصادي ، دوراً في ذلك ووظف بالأشكال والصيغ الآتية [2]:

أ : تقديم القروض أو المساعدات إلى الدولة الفقيرة أو تلك التي ضررتها الحرب ، بشروط تتلاءم مع ما تفرضة الشركات الأمريكية (سياسة الترغيب) .

ب :عقد الاتفاقيات التجارية التي تحظر حماية الصناعات الوطنية في الدول النامية ، من خطر الاحتكارات الامريكية الضخمة.

ج :الحظر الاقتصادي والحصار البحري ازاء البلدان التي ترفض الانصياع لسياساتها أو ترفض قبول النفوذ والمصالح الامريكية فيها (سياسة الترهيب) .

د :شن الحرب الاقتصادية على عملات الدول التي ترفض الاستثمارات أو التعامل الاقتصادي معها ، كما حدث في أزمة جنوب آسيا وطالت اليابان عام ١٩٩٨ .

هـ : دعم الانظمة السياسية الموالية لها ، والعمل على بقائها ، لضمان مصالحها في تلك الدول وتوفير الامن والظروف في الدول والاقاليم الذي توجد فيه تلك المصالح.

و :عقد الاتفاقيات التي تمكن الشركات الامريكية من السيطرة والاستيلاء على ثروات الشعوب ومواردها الطبيعية بصورة غير محدودة.

ز : التدخل الدبلوماسي لانتزاع الامتيازات لمصلحة شركات امريكية معينة .

---

[1] ضاري رشيد الياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩ .

[2] المصدر نفسه ، ص٢٨ .

ي : استخدام الهيئات والمنظمات الاقتصادية الدولية لتأمين التدخل في شؤون الدول التي تتعامل مع تلك الهيئات أو المنظمات ، ويأتي في المقدمة منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

٤ : توظيف العامل الديني :

إذا كان الدستور الامريكي الذي وضع عام ١٧٨٧ قد نص على فصل الدين عن الدولة ؛ إلا إنه– الدين– ظل يمثل قيمة أساسية في حياة الأمريكين وملمحاً مميزاً للمجتمع على مدار التاريخ الامريكي ؛ بل إنه يمكن القول من الصعوبة بمكان فصل الجذور الفلسفية للسياسة الامريكية عن أي جذر أو ارتباط للدين أو يكون للأخير تأثير من نوع ما في سلوك وسياسة قادة الدولة الامريكية . ويمكن الإشارة هنا بمحاولة الرئيس الامريكي الاسبق(**وودرو ولسون)** اعقاب الحرب العالمية الاولى ، في توظيف الدين بمواجهة المد الشيوعي الذي بدا ينتقل اعقاب تلك الحرب ، وهو ما اطلق عليه اصطلاح الصليبية الجديدة على محاولات زج الكنيسة في مواجهة انتشار الافكار الشيوعية في الولايات المتحدة أو محاربتها[١].

كتب المؤلف الامريكي " **روبرت وثوناوا** " في كتابهُ " أمريكا وتحديات التنوع الديني " يقول " إن اكتشاف كريستوفو كولومبس لأمريكا كان في حد ذاته مدفوعاً بأسباب دينية واضحة ، حيث سعى كولومبس للبحث عن طريق مختلف الى الهند بعيداً عن بلاد المسلمين ، كما حلم بالعثور على كنز يمكنهُ من دفع تكلفة جيوش تحرر القدس من المسلمين " وهو هنا لم يجعل من الاتجاه الديني في الولايات المتحدة يبدو مستحدثا ، وإنما تطرق ليجعل حتى من استكشاف كولومبس لأمريكا بداعي الدين والحرب المقدسة [٢].

تمثل ادارة الرئيس ريغان (١٩٨٠ – ١٩٨٨) نقطة تحول حاسمة في تاريخ الادارات الامريكية المتعاقبة من حيث توظيفها للدين في ادائها الاستراتيجي ، ومن ثم حضورة كعنصر فاعل واضح ومباشر في العلاقات الدولية. ولم يعد الأمر يحتاج إلى اللغة الاخلاقية– القيمية التي تخفي المضمون الديني– السياسي الامريكي لاستراتيجية الولايات المتحدة . لعل الحضور الديني في الخطاب السياسي الامريكي جاء بتزامن مع تأثيرات داخلية ومستجدات

---

[١] ضاري رشيد الياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١ .

[٢] عامر هاشم عواد ، توظيف العامل الديني لخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية : الحرب على العراق ٢٠٠٣ أنموذجا ، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٢٩، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد ، ٢٠١٠، ص١٩ .

دولية خارجية حدثت في الوقت نفسه ، فبالنسبة للداخل الامريكي ، صعد اليمين الديني الذي عرف طريقه إلى العمل السياسي ليشكل عنصراً ضاغطاً على الادارة الامريكية وإن استفاد من حكم المحافظين الجدد وانعكس ذلك على خطاب الرئيس ريغان ، أما على المستوى الخارجي فنجد انتشار حركة (لاهوت التحرير) في امريكا اللاتينية والتي تعدها الولايات المتحدة الفناء الخلفي لها باعتبارها حركة ثقافية اجتماعية تعمل على إثارة وعي الجماهير ضد انظمة الحكم العسكرية والمصالح الاقتصادية للشركات الامريكية التي تدير البلاد ، وانحياز الكنيسة الكاثوليكية ضد المقهورين[١] .

والجدير بالذكر إن الادارات الامريكية لاسيما – الجمهورية – منها اخذت وبشكل متصاعد في الاتجاه نحو الدين وتوصيف القرارات الخارجية وكأنها قرارات ذات طابع ديني معبرة عن رسالة سماوية على الامريكي أن يحققها مثلاً: أعلن الرئيس الأسبق جورج بوش أن الوحدات العسكرية الأمريكية التي كان قد أرسلها إلى الصومال إنما كانت مكلفة بالقيام (بعمل الرب)[٢].

ومع تولي (جورج دبليو بوش) زمام السلطة لاحظ كثيرون أثر الدين في رؤيته السياسية، بشكل غير معهود في الحياة الامريكية ، فهو يميل إلى التفسير الديني للاحداث السياسية التي تلت ١١/أيلول/٢٠٠١ ، حيث قال في حديث إذاعي(إن الارهابيين يمقتوننا ، لأننا نعبد الرب بالطريقة التي نراها مناسبة)[٣].

حيث يميل الرئيس جورج دبليو بوش إلى اعتماد البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي ترسخ الدين المسيحي في المجتمع الامريكي وفي العالم ، ومن امثلة ذلك داخلياً تخصيصهُ بنداً من الميزانية لتمويل المؤسسات التربوية والاجتماعية الدينية ، من كنائس ومدارس دينية وغيرها ، وهي سابقة في تاريخ الولايات المتحدة ، عدها كثيرون بداية النهاية للموقف الحيادي من الدين الذي يلزم الدستور الامريكي الحكومة به ، أما خارجياً: فمن أمثلة ذلك تخصيص بوش ١٥ مليار دولار لمكافحة الأيدز في افريقيا ، وهو برنامج يحمل مضموناً

---

[١] سمير مرقص ، الامبراطورية الامريكية : ثلاثية الثروة– الدين– القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر، ط١ ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر، ٢٠٠٣ ، ص١٥ .

[٢] سيوم براون ، مصدر سبق ذكره ، ص٥١ .

[٣] عامر هاشم عواد ، توظيف العامل الديني لخدمة اهداف السياسة الخارجية الامريكية : الحرب على العراق ٢٠٠٣ انموذجا، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤ .

تبشيرياً أيضاً ، فقد ورد في النيوزويك إن حلفاء بوش من الحركة الإنجيلية يطمحون إلى استعمال الاموال في نشر المسيحية في افريقيا [1].

لقد تمكن اليمين الإنجيلي المهيمن على القرار السياسي الامريكي من اقناع الرئيس بوش بأن للولايات المتحدة مهمة تجعل من قواتها (جند الله على ارضة) ، وإن أول خطوة في هذا السبيل ، هو ازالة الدول المارقة المتهمة بايواء الإرهابيين أو مساعدتهم ، وعلى رأس هذه الدول (العراق) ، لقد دعمت الكنائس اليمينية الرئيس (جورج دبليو بوش) في اعلان الحرب على العراق باعتبار إن الرئيس الامريكي يتلقى الهاماً من السماء هو الذي يدفعهُ ويحركة لتخليص العالم من شرور الرئيس العراقي الأسبق (صدام حسين) ، ولأيجاد الحرية للعراق وشعبه [2].

وفي هذا الصدد كتب (**جيري فالويل**) – واحد من أبرز الاصوليين المتشددين ذوي الاراء المتشددة من الاسلام – مقالاً مثيراً للجدل اطلق عليه عنوان " إن الله مؤيد للحرب " يبرر فيه سبب وضرورة غزو العراق والأطاحة بنظام صدام حسين ، وقال إن المسيحيين كانوا يجادلون بشأن قضية شن الحرب ضد قوى الشر منذ عقود طويلة يضيف إنه في الوقت الذي يعد فيه رافضو الحرب إن السيد المسيح مثال للسلام غير المتناهي ، يتجاهلون الرؤية بكاملها التي وردت في الرؤية التاسعة عشرة ويظهر فيها المسيح في يده سيف حاد يصعق الامم ويحكمهم .

ليكون بذلك جيري فالويل قد اضفى الشرعية الدينية الكاملة على الحرب ومباركة الله لها، وبالتالي فإن تأييد الحرب التي يقودها (بوش) هو واجب ديني ومعارضتها هي معصية لمشيئة الله ، بل أن هناك من اليمين المسيحي من كان يبشر بإن الرئيس (بوش) يتلقى الهامة من الله بشأن ما يتخدة من قرارات ، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، وهو الامر الذي عززته اشارات مهمة فسرت بهذا الاتجاه وردت في عدة مناسبات على لسان الرئيس السابق

---

[1] عامر هاشم عواد ، توظيف العامل الديني لخدمة اهداف السياسة الخارجية الامريكية : الحرب على العراق ٢٠٠٣ انموذجا، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤ .

[2] أنظر : اندرو اوستن ، صقور الحرب والأمريكي القبيح : اصول سياسة بوش في اسيا الوسطى والشرق الاوسط ، في كتاب: الولايات المتحدة : الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية ، ط ١ ، ترجمة: نور الاسعد ، المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص١١٥– ص ١١٨ .

ذاته أو على لسان أو في كتابات عدة من كبار مساعديه ، سواء فيما يتعلق بـــالحرب علـــى العراق أو غير ذلك [١] .

وفي ضوء ما تقدم ، تبرز أمامنا ملاحظة جديرة بالتأمل والانتبـــاه ، تكـــون بمثابـــة المؤشر على منهج التفكير الذي حكم السلوك الاستراتيجي الامريكي منذ النشأة وحتى وقتنـــا الحاضر هي: إن الروح الدينية هي التي سادت هذا البلد منذ نشأته الاولى ، وما تزال تعصف به في تعاطيه مع الأخر، وتمثل الحرب على العراق النموذج الاوضح لذلك .

٥ :– سيادة قانون القوة على مبدأ قوة القانون :

" السياسة بحكم الضرورة هي سياسة القوة " الى هذا يذهب عالم السياسة الامريكـــي **(هانز.جي.مورجن ثاو)** [٢] .

لقد كانت القوة وستبقى عنصراً لا يستغنى عنه في الشؤون الانسانية ، وفي علاقـــات الدول تجاه بعضها البعض الاخر، ولا يختلف الحال مع الولايات المتحدة في النظـــر إلـــى أو التعامل مع القوة ، إذ تجد في سياسات القوة ما يمكن ان يحقـــق مـــصالحها . فالفـــارق فـــي امكانات القوة بينها وبين الدول الاخرى يعطيها فسحة للتعامل مع طموحات وسياســـات تلـــك الدول بمرونة اكبر، بحيث لا تستطيع الاخيرة تنفيذ سياسات تتقاطع والمصالح الامريكيـــة ، وإذا ما استدعت الضرورة فإنها قد تلجأ الى خيار استخدام القوة باسلوب القسر ضدها .

فالولايات المتحدة تتعامل مع القوة العسكرية باعتبارها أحد أهم خياراتها الاستراتيجية الناجعة ، وتزداد قيمتها بفعل توجهاتها السياسية الدولية ، وما تهدف إلى تحقيقة ، فهـــي قـــد وصلت الى مرتبة القوة العظمى الوحيدة وتسعى إلى ضمان هذا الموقع سواء عبر سياسة رفد عناصر القوة الذاتية بعناصر مضافة ، أو من خلال حرمان القوى العظمى من القدرة علـــى منافستها الزعامة على العالم ، أو حتى اضعافها [٣].

وفي هذا الصدد تقول **(مادلين أولبرايت)**• في شـــباط ١٩٩٨ " إذا توجـــب علينـــا استخدام القوة فهذا لأننا امريكا ، إننا الامة التي لا يمكن الاستغناء عنها "[٤] .

---

[١] عامر هاشم عواد ، توظيف العامل الديني لخدمة أهداف السياسة الخارجية الامريكية : الحرب على العراق ٢٠٠٣ انموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧ .

[٢] خضر عباس عطوان ، الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد افغانستان: مكانة القوة في منظور القوة العظمى ، مجلة الحكمة ، العدد ٢٩ ، بيت الحكمة ، بغداد ، أيلول ٢٠٠٢، ص٤٣ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٤٥ .

• وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون .

[٤] خضر عباس عطوان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥ .

مثلت احداث ١١/ايلول/٢٠٠١ الفرصة السانحة للولايات المتحدة الامريكية حيث تغير كل شيء في صباح ذلك اليوم عندما هاجمت طائرات ضخمة ، اعظم صرحين للحياة التجارية والحكومية في العالم ، ما يعني إن على الولايات المتحدة حق الدفاع عن النفس ، وهو الوضع الذي ترك تداعيات خطيرة على مجلس الأمن ، ودورهُ في حفظ السلم الأمن الدوليين من جهة ، كما فتح الباب على مصراعيه لبدء مرحلة جديدة تتمايز من سابقاتها لتظهر الولايات المتحدة كقيادة أحادية للعالم [١]، وذلك في فهمها الخاص لحفظ الأمن والسلم الدوليين . حيث نصت (وثيقة الأمن القومي لعام ٢٠٠٢) " لن نتردد في التحرك بشكل منفرد لو تطلب الامر لممارسة حقنا في الدفاع عن انفسنا من خلال توجيه ضربات وقائية ، إن امريكا ستتحرك في مواجهة تلك التهديدات المتنامية قبل ان تتحقق "[٢] .

يمكن ان نلاحظ إن وجه الخطورة في هذه العقيدة الاستراتيجية (الحرب الوقائية) يكمن في إنها تمنح الولايات المتحدة ، وليس الأمم المتحدة سلطة تقرير ما هو مشروع أو غير مشروع لتحديد الاستجابة بعمل عسكري ، ضاربة بعرض الحائط مبدأ احترام سيادة الدولة وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية ، بمعنى إن هذه الاستراتيجية انتزعت لنفسها مشروعية شن الحرب من مجلس الأمن الذي يحتكر وحده مثل هذه المشروعية عندما يراها ضرورية لمواجهة الأمن والسلم الدوليين ، وعندما نتأمل بحالة اللامبالاة الامريكية بالقانون الدولي والمؤسسات الدولية ، لا نجد غرابة في قول رئيس هيئة موظفين البيت الابيض (**اندرو كارد**) في اكتوبر/ ٢٠٠٢ الذي يذهب فيه " إلى أننا لسنا بحاجة إلى مجلس الأمن إذا اراد المجلس أن يبقى ذا صلة ، فما عليه إلا أن يمنحنا سلطة مماثلة ، لتلك التي اعطانا إياها الكونغرس ، أي سلطة استخدام القوة كما نشاء ". وقد أضاف **كولن باول** وزير الخارجية الامريكية في حينهُ " يستطيع المجلس أن يفعل ما يشاء ، وأن يجري مداولات أخرى ، لكننا نملك السلطة لنفعل ما نراه ضرورياً "[٣].

باختصار: إن نزعة المغامرة والتشديد في تبني الخيار العسكري ، باعتباره الخيار الوحيد وليس الاخير، عندما تعجز الوسائل الاخرى هي السمة المميزة لمبادئ العمل السياسي

---

[١] محمد خالد الشاكر، صناعة القرار الدولي: جدلية العلاقة بين واقعية العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي العام ، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١١ ، ص١٧٢ .

[٢] خير الدين عبد الرحمن ، الانزلاق الاستراتيجي الأمريكي بين حالتي العراق وكوريا الديمقراطية ، مجلة الفكر السياسي ، العدد ١٧ ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص٢.

[٣] عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٠ – ص ٢٢١ .

والتخطيط الاستراتيجي الامريكي حيث يتم تغليب منطق القوة على مبدأ سيادة القانون عندما تتطلب المصالح الحيوية ، و (ضرورات الأمن القومي) ذلك ، دون أي اعتبار لحقوق الشعوب ومبادئ السيادة والاستقلال للآخرين .

المطلب الثاني: الأداء الاستراتيجي الامريكي في الحرب الباردة

مَثل الهجوم الياباني على السفن الامريكية في بيرل هاربر ١٩٤١ العنصر الحاسم الذي قرر دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية . حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بدور القيادة والتوجية طيلة ما تبقى من سنوات الحرب العالمية الثانية ، وذلك بحكم ضخامة مجهودها ومساعداتها التي قدمتها الى الدول الحلفاء والتي من دونها كان صمودهم مستحيلاً، لقد كان انتصار الحلفاء على المحور ثمرة جهود مشتركة وتضحيات ضخمة قدمتها الشعوب الصغيرة قبل الكبيرة كافة ، وعلى الرغم من إن العبء الانساني في هذه الحرب قد وقع معظمة على اطراف التحالف الاخرى وفي مقدمتهم الاتحاد السوفيتي الذي ضحى بما يقارب من عشرين مليوناً من مواطنيه ، على الرغم من إن الولايات المتحدة في ميدان التضحيات كانت الأقل من بين المتحالفين جميعاً ، لكن كان على الجميع أن يعترف بقيادتها ، وكانت القرارات التي تصدر من واشنطن هي الاكثر سطوة في مجرى الحرب [١].

وهنا تشكلت قناعات امريكية مفادها " إن الولايات المتحدة ستكون الدولة المنتصرة في الحرب وعلى نحو يضعف إن لم يكن يلغي اعداءها واعداء حلفائها ، كما يضمن لها التفوق عسكرياً واقتصادياً ".

اقتصادياً : شملت حالة الدمار الناجم عن الحرب كل القوى التي ساهمت فيها باستثناء الولايات المتحدة فالفوضى والدمار الاقتصادي والانهيار المالي اصاب اليابان والصين والاتحاد السوفيتي واوربا بضمنها بريطانيا، جميعها كانت تعاني من انهيار الانتاج الصناعي والزراعي ، والتضخم والعجز الكارثي في ميزان المدفوعات ، مقابل هذه الاوضاع المتردية ، وجدت الولايات المتحدة نفسها مزدهرة كما كان حالها غداة الحرب العالمية الاولى ، فالحرب أنهت الازمة الاقتصادية وامتصت البطالة بفضل الانتاج الواسع ، إذ مثل الانتاج الامريكي وحده ثلثي انتاج العالم [٢].

---

[١] ابراهيم ابو خزام ، الحروب وتوازن القوى ، ط٢ ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ليبيا، ٢٠٠٩، ص١٧٧.

[٢] عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص٩٧ .

كانت الفكرة الأساسية التي حكمت الاستراتيجية الامريكية على الصعيد الاقتصادي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية هي ارساء الهيمنة الاقتصادية التي تأخذ بيد الولايات المتحدة نحو السيطرة العالمية ، فإذا تجاوبت بلدان اخرى وعلى نطاق واسع مع حاجة توسيع السوق الامريكية ، فإنها ستكون امتداداً لها وتعمل على تفعيلها وادامة نشاطها وعليه إذا اعتمدت هذه البلدان بنى اقتصادية مماثلة لبنى النظام الاقتصادي الليبرالي ، التبادل الحر ، والتنافس البعيد عن السيطرة الحكومية المركزية ، فسوف تشعر هذه البلدان حتماً بضرورة استيراد البضائع والسلع والمنتجات الامريكية وفي هذا النموذج تكمن فكرة الربط أو التبعية الاقتصادية، خصوصاً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار المكانة المتفوقة للاقتصاد الامريكي بالقياس مع اقتصاديات البلدان الاخرى ، وهذه الفكرة يشير إليها **(ترومان)** بالقول " إن الحفاظ على اقتصاد امريكي متوازن وتمكينه من النمو يكمن في تشجيع أنماء الباقي "[1] .

أما **عسكرياً** : فالأداء الإستراتيجي الأمريكي الشامل لم يكن يهدف إلى تحجيم النفوذ السوفيتي بحد ذاته ، على الرغم من استحواذه على الجزء الاكبر من اهتمام مخططي الاستراتيجية الامريكية ، بل كانت تهدف الى الحفاظ على نظام دولي معين ركيزته الاساسية ضمان بقاء مراكز القوى الصناعية داخل دائرة النفوذ الامريكي ، لضمان عدم ظهور قوة مستقلة تنافس الولايات المتحدة في موقعها الدولي المتقدم سواء منفردة أو بالتحالف مع مراكز القوى الدولية الاخرى[2].

لقد أصبح تعبير الأمن القومي منذ نهاية الحرب الغطاء الذي استظلت به الولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق بموقعها وتطلعاتها في السياسة الخارجية ، ورجح استخدام شعار الأمن القومي لدى أنصار العالمية في الادارة الامريكية القائم على زيادة التدخل في الشؤون الداخلية داخل حدودهم الاقليمية لخدمة وضمان أمنهم القومي ومصالحهم الجوهرية[3].

لقد شكلت استراتيجية الأمن القومي الأساس الفلسفي لاستخدام القوة العسكرية ، وفي ظلها بنّي الأداء العسكري الأمريكي على فكرة " إن القوة العسكرية لا ينبغي لها أن توظف إلا ضمن شروط وموجبات محددة ، ذلك إن الحرب إذا ما اندلعت ستكون وخلافاً لحروب ما قبل

---

[1] عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره ، ص٩٨ .

[2] كوثر عباس الربيعي ، تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي، دراسات إستراتيجية ، العدد٣٥ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٢– ص ١٣ .

[3] المصدر نفسه ، ص ١٢ – ص ١٣ .

العصر النووي حرباً تدميرية شاملة ومتبادلة ، الأمر الذي يجردها مـــن مـــسوغاتها ، إلا إذا كانت تمثل الحل الاخير بعد أن تعجز الدبلوماسية عن القيام بدورها [١].

هذه الفكرة كتب عنها المفكر الاستراتيجي " **بيرنارد برودي** " في نهاية حقبة الاربعينات وبداية الخمسينات بالقول " إذا كان الهدف الرئيس لمؤسساتنا العسكرية حتى الآن ، متمـــثلاً بكـــسب الحروب ، فإن هذا الهدف ينبغي أن يتغير، ويجب أن يتركز هدف المؤسسة العسكرية علـــى تجنبها عبر تكثيف العمل السياسي "[٢] .

كان طرح (**برودي**) يعبر عن اقتناع بعدم عقلانية الخيار العسكري في بيئة محكومة باسلحة نووية ، حتى وإن كان هذا الخيار يعطي أولوية للأسلحة التقليدية دون القرار بتوظيف السلاح النووي ، إذ لا توجد ضمانات وافية تحول دون انجرار القوى المتورطة بالحرب من استخدام أسلحتها النووية عندما تجد نفسها في أوضاع حرجة لا سبيل أمامها للخروج منهـــا ، أو التخفيف من وطأتها باستخدام سلاح الدمار الشامل الامر الذي يقود بدوره إلى كارثة نووية ، وقد فرضت هذه القناعة قيوداً قوية حالت دون استخدام القوة العسكرية الامريكيـــة كعـــلاج لحل كثير من الأزمات التي شهدتها حقبة الحرب الباردة رغم ما حملتهُ هذهِ الأزمـــات مـــن مظاهر توتر وسياسات قادت إلى حافة الهاوية[٣].

في شباط فبراير/١٩٤٦ ، كتب الدبلوماسي (**جورج فروست كينان**) مـــن موســـكو رسالة مطولة وصف فيها اهداف القوة في السياسة الخارجية الـــسوفياتية ، المـــستوحاة مـــن النظرية الثورية ومن التقاليد القيصرية ، واقترح احتواء هذا الضغط بـــ(قوة مضادة) ، وقد اوضح نظرته في مقالة دون توقيع نشرت في مجلة (الشؤون الخارجية الامريكيـــة) عـــام ١٩٤٧، العنصر الأساسي في كل سياسة الولايات المتحدة حيال الاتحاد السوفيتي، يجـــب أن يكون السد الطويل والصبور، لكنه الحازم والحذر من الاتجاهات السوفيتية التوسعية [٤] .

---

[١] عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية ، مصدر سبق ذكـــره ، ص١٩٨ .

[٢] سيوم براون ، مصدر سبق ذكره، ص٣٨ .

[٣] المصدر نفسه، ص ٣٨ .

[٤] مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الامريكية ، ط ١ ، تعريب : حـــسين حيـــدر، دار عويـــدات ، لبنـــان ، ٢٠٠٦، ص٤٦. وكذلك ينظر: مصطفى علوي سيف ، إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخلـــيج العربي ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٢٩، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبـــي ، ٢٠٠٨ ، ص٨ .

فلقد كان الشغل الشاغل (**لكينان**) أن يقصر العداء على مركز قوة واحدة لا اكثر هو الاتحاد السوفيتي ، والعمل على تجنب تكرار كارثة الحرب العالمية الثانية ، عندما تحالف مركزان للقوة هما المانيا واليابان ، وراحتا تهددان أمن الولايات المتحدة ، ومن ثم لابد من اعمال استراتيجية توازن القوى التقليدية ؛ وذلك بملء الفراغ في كل من المانيا واليابان وتحويلهما الى قوى صديقة مثلما هو الحال مع بريطانيا ، وعليه تبقى الولايات المتحدة قوية من دون تدخل ، وبالتالي عزل الأتحاد السوفيتي ، وتطور المبدأ بعد ذلك إلى التركيز على محاصرة الاتحاد السوفيتي ، ثم ولدت استراتيجية عرفت بالاحتواء الشامل وذلك بإقامة محيط دائري دفاعي ، يحجم نشاط العدو ، ففي وثيقة مهمة بعنوان الأمن القومي ٦٨ . " حيث كان دافعها الشعور بإن السوفيت باتوا يشكلون خطراً يهدد العالم بأسره ، وعليه توجد حاجة الى وجود استجابة عالمية موحدة لهذا الخطر وجاء في الوثيقة . إن أي هزيمة تلحق بنظام حر في أي بقعة من بقاع الارض تمثل هزيمة للحرية في كل مكان "[١].

إن الربط الامريكي لعالم تهيمن عليه الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية اعتمد على ركيزتين [٢] :

الركيزة الأولى : الاحلاف : حيث كانت سلسلة الاحلاف العسكرية التي قادت الولايات المتحدة فكرتها وحركتها اداة رئيسة في استراتيجية الاحتواء ، وكان حلف شمال الاطلسي• الذي تم تشكيله عام ١٩٤٩ اول وأهم تلك الاحلاف وأدومها واكثرها فاعلية ، إذ لم تصمد طويلاً تجارب (حلف بغداد) الذي تحول إلى الحلف المركزي•• بعد انسحاب العراق منه

---

[١] سمير مرقص ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣– ص ٦٤ .

[٢] مكسيم لوفابفر، مصدر سبق ذكره ، ص٥٤ – ص٥٥ .

• **حلف شمال الاطلسي:** قامت الكتلة الغربية في تشكيل هذا الحلف في ٤ ابريل ١٩٤٩ وبمشاركة ١٢ دولة من الدول الاوربية والأمريكية وهي الولايات المتحدة الامريكية ، كندا، ايسلندا، النرويج ، بريطانيا ، هولندا، الدنمارك ، بلجيكا، البرتغال ، فرنسا ، ايطاليا ، لوكسمبورج ثم انضمت كل من اليونان وتركيا والمانيا الغربية واسبانيا وبعد إنهيار (حلف وارشو) انضمت عشر دول من دول المجموعة الشرقية السابقة وهي (التشيك ، المجر، بلغاريا، استونيا، لتوانيا، رومانيا، لاتافيا، سلوفاكيا، سلوفينا) وبلغت عدد دول الحلف عام ٢٠٠٤ (٢٦) دولة انظر: عدنان السيد حسين ، نظريات العلاقات الدولية ، ط٣ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص١١٤ .

•• الحلف المركزي: وهو الحلف الذي قام عام ١٩٥٥ والذي يضم الدول الأتية : تركيا، العراق، إيران، باكستان، بريطانيا ، عام ١٩٥٦ دخلت الولايات المتحدة عضواً سياسياً في اللجنة الاقتصادية للحلف انظر: عدنان السيد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥ .

كنتيجة لثورة عام ١٩٥٨، وحلف جنوب شرق اسيا " السيتو "• ولعل الحلفين الثنائيين اللـذين إقامتهما الولايات المتحدة مع اليابان وكوريا الجنوبية في شرق اسيا هما الاكثر فاعليـة بعـد حلف الناتو في سلسلة الاحلاف العسكرية التي طوقت بها الولايات المتحدة الاتحاد السـوفيتي في مرحلة الحرب الباردة.

الركيزة الثانية : مشروع مارشال : في ٥ يونيو ١٩٤٧ ، اعلن وزير الخارجية انذاك (**جورج مارشال**) مشروعه في خطاب في أثناء تخريج دفعة من جامعة هارفارد وكان هـذا الخطاب بداية لهذا المشروع فقال " لقد كانت الظروف خلال السنوات العشر الماضية ، غيـر عادية بصورة واضحة ، إذ كانت حمى الاستعداد للحرب ، والجهود الـضخمة التـي بـذلت خلالها ، هي التي تسيطر سيطرة تامة على جميع مظاهر الاقتصاد القومي ، وقـد أدى هـذا الوضع إلى أن تشعر الاجهزة المختصة باليأس المطلق ، وإلى أن يتحطم تكوين نظام الاعمال والاقتصاد في اوربا تحطيماً كاملاً ، لذلك نجد أن مطالب اوربا خلال الـسنوات الـثلاث أو الاربع القادمة من المواد الغذائية ومن المنتجات الأساسية وبخاصة من امريكا ، كانت أعلـى بكثير من قدرتها الحالية على دفع تكاليفها ، لذلك يجب أن تقدم إليها مساعدات إضافية ، وإلا فإنها سوف تواجه تدهوراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً خطيراً "[١].

وبموجب هذا المشروع (١٣ مليار دولار من القروض الموزعة بين عامي ١٩٤٧و ١٩٥٢) تم مساعدة اوربا الغربية لاعادة بنائها وانتعشت في الوقت ذاته الصادرات الامريكية ، وهي تتدرج في السياسة الامريكية لتحرير المبادلات التجارية.

لقد كان حلف الناتو هو المكون العسكري في الاستراتيجية الامريكية بقيـادة العـالم الغربي ، من خلال حصر القوة السوفيتية داخل حدودها الجغرافية وحصرها نوعياً في القـوة العسكرية من دون تحولها إلى قوة ثقافية واجتماعية وسياسـية منـاظرة أو متحديـة للقـوة الامريكية ، أما مشروع مارشال فقد مثل المكون الاقتصادي في تلك الإستراتيجية [٢].

صار التحول إلى وضعية تسمح بقدر اكبر من استخدام الجيش وباعتماد خطـة أمـن قومي اكثر مرونة رداً أرتجاعياً متأخراً على الحرب الكورية تمثلت احدى العبـر الرئيـسة

• حلف جنوب شرق اسيا (السيتو): ضم هذا الحلف الذي قام عام ١٩٥٤ الدول الآتية: استراليا ، فرنـسا، نيوزلندا ، باكستان ، الفلبين ، تايلاند ، بريطانيا، الولايات المتحدة . انظر: عدنان السيد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

[١] نقلاً عن : مكسيم لوفابفر، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨ .

[٢] المصدر نفسه ، ص٤٩ .

المستخلصة من تلك الحرب الكورية في أن الاسلحة النووية والاستقطاب الثنائي للسياسة العالمية قد يمنعان خصوم الولايات المتحدة من اللجوء إلى الحرب بمقدار ما يمنعان الولايات المتحدة منه ؛ حيث تمخضت صدمة الحرب الكورية من ردود افعال متباينة لدى الإستراتيجيين وصانعي القرار السياسي في الولايات المتحدة ، تمثل أحد ردود الافعال هذه ، حين بادر وزير الخارجية انذاك (**جورج فوستر دالاس** ١٩٥٢- ١٩٥٩) ، بالقول " إن الولايات المتحدة لن تتردد ابداً من الان في ردع العدوان أو الرد عليه ، وفي الاعتماد بالدرجة الاولى على طاقة انتقام أنية هائلة بوسائل وفي اماكن من اختيارنا نحن " وزعم بموجبها الانتقال من الاحتواء إلى الردع• فتبلورت استراتيجية الرد الضخم التي تقوم على فكرة مفادها " إن الاتحاد السوفيتي بايديولوجيتةُ الشيوعية يمثل خطراً يتهدد العالم كله ، وأصبح التهديد بالردع النووي هي الاداة الأساسية لوقف الشيوعية[١].

لقد أخذ إستراتيجيو الولايات المتحدة وفق مبدأ الانتقام الشامل بزيادة القدرة التدميرية لضمان نجاح هذه الاستراتيجية ، أو في الأقل يقينية الردع من خلال محتواها و مضمونها ، وعلى حد قول **دالاس** " إن الطريقة الوحيدة لردع أي معتدٍ في المستقبل أن تقنعه مقدماً بأنه إذا لجأ الى العدوان فسوف توجه إليه ضربات انتقامية عنيفة تجعلة الخاسر في النهاية من وراء عدوانه "[٢].

لقد كانت عقيدة الرد الانتقامي ، تفقد مصداقيتها بقدر ما كان السوفيت يطورون قدرتهم على الرد النووي ، ففي عام ١٩٥٦ اطلق السوفيت أول صاروخ بالستي عابر للقارات والقمر الأول في الفضاء سيوتنيك [٣].

• الردع : يعرف الردع بأنه منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام اسلحتها أو بصورة أعم منعها من العمل أو الرد ازاء موقف معين ، باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديداً كافياً ، إن العبرة في الردع هو اشعار الخصم بأنه لا فائدة من هجوم يشنه حيث لن يكون بوسعه تحقيق النصر لأن الرد بالأنتقام سيكون شديداً . إذن يقوم جوهر الردع على فكرة الخوف من الانتقام الذي يفوق المغانم والمكاسب التي يرجو تحقيقها أي طرف من الأطراف المتخاصمة ، وهذا ما كان عليه الحال بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة انظر: اندرية بوفر، الردع والإستراتيجية ، ط ١ ، ترجمة: اكرم ديري، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص٣١ – ص ٥٠ .

[١] سمير مرقص، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤ .

[٢] سوسن إسماعيل العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٣ .

[٣] نقلاً عن : مكسيم لوفابفر، مصدر سبق ذكره ، ص٥٦ .

وهنا بدأ رد فعل يسود بين صفوف الإستراتيجيين ومحللي مراكز البحوث والخبـراء في شؤون الأمن القومي الأمريكي ينص : على الحاجة إلى قائمة طويلة من القدرات والاستراتيجيات لخوض أي حرب محدودة ، وهذا ليس ضرورة عسكرية فحسب ، بل ضرورة على مستوى السياسة الخارجية الامريكية ، وإلا فإن اعداء الولايات المتحدة مدعومين بقوة الردع المضادة وهي ترسانة السوفيت النووية ، يصبحون قادرين على تهديد مصالح الولايات المتحدة أو تجاوزها في ارجاء العالم المختلفة دون الخوف من التعرض لأي رد فعل ذات شأن ومصداقية من جانب الولايات المتحدة[١].

لذلك سعت إدارة الرئيس الأسبق (**أيزنهاور**) إلى تبني فكرة خوض حروب تستخدم فيها الاسلحة التكتيكية النووية محلياً للرد على عدوان سوفيتي خارج حدود الحصر أو الاحتواء الذي فرض عليه ، أو لمواجهة احتمالات الحرب الأقل نطاقاً التي من الممكن فيها استخدام أسلحة نووية محدودة في نزاعات محدودة تتناسب وأهداف كل نزاع [٢].

وطبقاً لذلك فإن الولايات المتحدة ستواجه أي هجوم أو توسع سوفيتي بأساليب رادعة تكون آلة الردع فيها الأسلحة التقليدية أو الأسلحة التي لا تؤدي إلى حرب شاملة ، إنما تكون الحد الوسط بين الدمار الشامل والاستسلام المطلق ، فالولايات المتحدة ستنفذ تهديداتها السابقة وترد على هذا التوسع بشكل متدرج ، إذ تستخدم القوة العسكرية بصورة متصاعدة الدرجات لتصل إلى درجة استخدام السلاح النووي أو التهديد باستخدامه حتى يتوقف السوفيت عن الاستمرار في توسعهم وإعتدائهم [٣].

قامت إدارة الرئيس كيندي التي ادانت عقيدة ايزنهاور العسكرية القائمة على الاختيار بين الانتحار والاستسلام ، برفع راية استراتيجية بديلة قائمة على مفهوم " الرد المرن "، ويرجع الفضل في بلورة الاطار العام لهذه الاستراتيجية وتحديد مبادئها ومرتكزاتها الرئيسة إلى الجنرال (**ماكسويل تايلور**) رئيس الهيئة المشتركة للجيش الامريكي ، وطرحت هذه من قبل الرئيس الأسبق **جون كيندي** عام ١٩٦١ [٤]، وكانت فلسفة الرد المرن قائمة على فرض

---

[١] سيوم بروان ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١ .

[٢] ياسين طاهر الياسري ، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية ، ط١ ، دار الثقافة ، عمان ، ٢٠١١، ص١٠١ .

[٣] المصدر نفسه ، ص١٠٢ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٤٢ .

الاختيار بين التصعيد والاستسلام على العدو ، أضف إلى ذلك إن الاتحاد السوفيتي لم يكن مرشحاً لأن يصبح متمتعاً بفرص أفضل للفوز على الدرجات الاعلى من سلم التصعيد .

وعدت هذه الاستراتيجية بمثابة عودة إلى توازن القوى[1]، حيث أن كل موقف للرد المرن في نظر انصارة سيحدث تعزيزاً كبيراً أو أساسياً لمصداقية التهديدات التأديبية الضرورية لدعم دبلوماسية الولايات المتحدة في الحرب الباردة ، وقد بين الرئيس **كيندي** " إن التحسينات التي دعا إليها كانت ترمي إلى ردع الحروب العامة والمحدودة ، النووية والتقليدية ، الكبيرة والصغيرة ؛ وإلى أقناع جميع المعتدين المحتملين إن أي هجوم سيكون بلا جدوى ؛ وإلى توفير الدعم لتسوية النزاعات بالطرق الدبلوماسية ؛ وإلى ضمان جعل قدراتنا على المساومة كفيلة بوضع حد لسباق التسلح ، أو حتى إن لم يكن عدو معين قد تم ردعه في البداية عن اقتراف عمل عدواني محدد ، فإن القائمة الطويلة للخيارات كانت تسمح بنوع من الرفع التدريجي لمستوى القوة العسكرية الامريكية وصولاً إلى إرغام العدو على العزوف والتوقف عن متابعة العدوان إذا لم يكن راغباً في تحمل المزيد من الاكلاف "[2].

إلا إن الحرب الفيتنامية فرضت اجراء نوع من المراجعة النقدية – التصحيحية لعلاقة الربط بين (استخدام القوة العسكرية) و(متطلبات حماية الامن القومي والمصالح الحيوية) التي يفترض الدفاع عنها ، لذلك تم الاهتمام بصياغة الافكار الخاصة بتوقيت وكيفية خوض الحروب التي اعلنها للملأ سنة ١٩٨٤ ، وزير الدفاع الامريكي الأسبق **كاسبار واينبرغر**، فباتت تعرف بأسم (**عقيدة واينبرغر**) أصر الأخير على ضرورة تلبية ستة شروط قبل الاقدام على أي عملية عسكرية كبيرة وهي كالآتي[3]:

- يجب أن يكون استخدام القوة حيوياً للمصالح القومية الامريكية أو الحليفة .
- يجب ان يكون استخدام القوة بعد اقرارة مستنداً إلى أساس اعتزام الفوز كما يجب ضمان تزويد الجيش بالدعم المادي والمالي والسياسي من أجهزة الحكم الأخرى في استخدام ما هو ضروري من القوة لتحقيق الانتصار.
- جملة الاهداف العسكرية والمدنية للعملية العسكرية يجب أن تحدد بوضوح .
- لابد من توفير خطة واضحة ودقيقة لكيفية قيام التحرك العسكري بانجاز الاهداف.

---

[1] سمير مرقص ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤ .

[2] نقلاً عن : الكسييف كروتسكيخ سفيتلوف ، الروح العسكرية الأمريكية ، ط١ ، نقلة إلى العربية : محمود شفيق شعبان، المكتبة الالكترونية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص٤– ص ٥ .

[3] سيوم براون، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣ .

.. يجب أن يتحقق قدر معقول من تأكيد التأييد الشعبي المسبق للعملية العسكرية .

.. واخيراً: لا يجوز الاقدام على أي تحرك عسكري إلا لأنه الملاذ الاخير بعد اكتشاف عجز جملة الاساليب البديلة عن بلوغ الاهداف.

إن هذا النمط من التفكير الإستراتيجي الذي تكرر اعتبارهُ من قبل النقاد تعبيراً عن العقدة الفيتنامية شكل قيداً على التخطيط الإستراتيجي الأمريكي ومُنع صناع القرار الرسميون من استخدام القوة من اواسط سبعينات القرن العشرين مثلاً: كانت وراء القرار الذي اتخذهُ الكونغرس عام ١٩٧٣ الذي يمنع فيه الرئيس من ارسال القوات الامريكية إلى الخارج دون تفويض منهُ ، وهو القرار الذي تجاوزهُ وكسر قيوده الرئيس السابق (جورج دبليو بوش) في حربهُ على العراق عام ٢٠٠٣ [١].

ومع تولي الرئيس الأسبق (**رونالد ريغان**) السلطة أعلن إن الاتحاد السوفيتي هو مركز الشر في العالم المعاصر. والامبراطورية السيئة النية فعداء ريغان للشيوعية يفترض تنفيذ خطة المواجهة العسكرية المباشرة في كل مكان في العالم[٢] لذلك عرف عن هذه الادارة بـ" الذهاب إلى المصدر " ، بهدف تحقيق ما تريده وما يتفق مع مصالحها ومنع ما يتهدد تلك المصالح[٣]، وفي سبيل تحقيق كل ما تقدم نفذت ادارة ريغان عدة برامج في معرض تطوير قدرتها.

أ : زيادة الانفاق العسكري حيث تجاوز ٦% من اجمالي ناتجها الوطني في أواسط ثمانينات القرن الماضي (ما يقرب من ٣٠٠ مليار دولار)[٤] .

ب : تطوير القوة البحرية الأمريكية.

ج : توسيع البنية التحتية لقواعدها في المناطق الحساسة من العالم [٥] .

د : في عام ١٩٨٣ اطلق ريغان مبادرة الدفاع الاستراتيجي (**حرب النجوم**) وتقوم هذه المبادرة على افتراض مفادها " إن الدفاع وليس التعرض أضحى الوسيلة الرادعة ، فالدفاع ضد تعرض محتوم سيردع الطرف المهاجم عن الشروع لأنه على يقين بأن تعرضه

---

[١] عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية ، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩- ص ٢٠٠ .

[٢] الكسيف كروتسكيخ سفيتلوف ، مصدر سبق ذكره ، ص٦- ص ١٩ .

[٣] سمير مرقص ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥ .

[٤] مكسيم لوفابفر ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٨ .

[٥] سمير مرقص ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥.

لن يحقق له النتائج الايجابية المرجودة ، أما بعد هذه المبادرة ، فيمثل التعرض الشامل ومن ثم يخشى إن صاحبها سيكون أكثر استعداداً لشن هجوم شامل مباغت بعد أن يطمئن على قدرته الدفاعية لذلك عُدت هذه الاستراتيجية افتزازية "[1].

ويمكننا توضيح هذه المبادرة بشكل بسيط بأن تقوم منظومات دفاعية امريكية بالتصدي للمقذوفات البالستية السوفياتية العابرة للقارات على أربع مراحل[2]:

أولا : مرحلة الاطلاق : وهي كشف القوة المعادية عند انطلاقها مباشرة .

ثانيا : مرحلة ما بعد الانطلاق : وتعني التكهن بممرات الهجوم المعادية للمقذوفات البالستية العابرة للقارات والمقذوفات البالستية المقذوفة من الغواصات .

ثالثا : المرحلة الوسطية: وفيها تستخدم بصورة سلبية الأشعة تحت الحمراء ، وتكون الحاجة واضحة في هذه المرحلة للكشف الايجابي باستخدام الرادار أو الليورات لهذه الطبقة الدفاعية .

رابعا : المرحلة الاخيرة: هي مرحلة دخول الرؤوس الحربية إلى أعلى مجال حيوي وحتى ضربها لاهدافها الارضية .

تبين إن الولايات المتحدة وعلى امتداد السنوات الثماني من إدارة ريغان – رغم مضاعفتها لقواتها التقليدية والاستراتيجيبة وتشديدها لخطابها القاسي المتضمن استعدادها لأستخدام القوة في سبيل دحر الشيوعية الدولية واحتوائها – شديدة التردد في اصدار التهديدات المباشرة بألزام القوات الامريكية بعمليات عسكرية متواصلة ، فضلاً عن استخدام مثل هذه القوات فعلياً ، والامثلة التي لاذت فيها الادارة بالقوة لم تشمل إلا تحركات شديدة التخصص وسريعة الانجاز وبالتالي يتعذر عدها حرباً جدية أو تهديداً بالحرب ، ومن تلك الامثلة: عملية (**إيلدور ادو كايتون**) في نيسان/ ابريل ١٩٨٦ التي شملت توجيه ضربات جوية الى بعض المرافق العسكرية الليبية مع المجمع السكني لمعمر القذافي أنتقام من ليبيا المتهمة بتدبير عملية تفجير الديسكو في برلين الغربية التي ادت الى مقتل وجرح كثير من الجنود الامريكيين ، لقد ظل رد فعل ما بعد فيتنام المعارض لاعتماد التصعيد العسكري المتدرج والمتواصل وسيلة من وسائل الحرب السياسية والمساومة الدبلوماسية مستمراً ، ليس عبر قيود الكونغرس وضوابطه بل من خلال استمرار تأثير كابوس العقدة الفيتنامية المتجذرة في البنتاغون[3].

---

[1] ياسين طاهر الياسري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٤.

[2] سوسن إسماعيل العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧– ص ٩٨ .

[3] سيوم براون ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٦ .

باختصار: لقد هيمنت اجواء الحرب الباردة علـــى الــسياسة الخارجيـــة الامريكيـــة واستراتيجية الأمن القومي الامريكي ، وألقت بظلالها على القرارات الدفاعية الرئيسة بما فيها مشتريات انظمة الاسلحة وحجم القوات والوجود العسكري في الخارج والتحالفات ، بيـــد إن هنالك حقيقة لا يجب أن نغفل عنها وهي: " إن المصلحة القومية الامريكيـــة هـــي الهـــدف ، والتراوح يكمن في الوسيلة بين مبدأ الاحتواء واستخدام القوة ، بيد إنه فـــي الحـــالتين فـــإن السيطرة على العالم ومقدراته وضبط تفاعلاته هو ما حكم الرؤية الامريكية للعالم " .

المطلب الثالث: الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة•

في أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية عام ١٩٨٠ حـــدد الـــرئيس الامريكـــي الأســـبق (**رونالد ريغان**) العقيدة الاستراتيجية الامريكية المقبلة (آنـــذاك) " ...إن البـــديل الوحيـــد للانفراج يمكن أن يكون سباق التسلح الذي اقترحتهُ أمريكا بتلك الوتائر التي لن يقدر الاتحـــاد السوفيتي على مجاراتها " .

أغنت ادارة الرئيس الامريكي إستراتيجية الولايات المتحدة بالاهداف (الجديدة) التي جاءت في الأمر الرئاسي رقم ٧٥ – الوثيقة السرية للبيت الأبيض التي صاغت إســـتراتيجية واشنطن تجاه الاتحاد السوفيتي في السنوات المقبلة يقود مضمون هذه الاهداف – كما كتبـــت صحيفة لوس أنجلوس تايمز إلى تنشيط جهود الولايات المتحدة للتدخل في الشؤون الداخليـــة للاتحاد السوفيتي ، فالتأثير في الوضع الداخلي للاتحاد السوفيتي خاصة عن طريق أســـاليب الضغط التجاري الاقتصادي وعن طريق استخدام العامل الاقتصادي لسباق التـــسلح جـــرت دراسته في الأمر الرئاسي المذكور.

لقد وضع القادة الامريكان معاداة الشيوعية على رأس السياسة الامريكية لجر الاتحاد السوفيتي وفي الوقت نفسه جر العالم بأكمله إلى سباق التسلح للانهاك ، ليس بجانبـــه التقنـــي الذي يمت الى تصنيع وزيادة الأسلحة فقط بل وفي جانبه الجغرافي المرتبط بتوســـيع مجـــال المواجهة العسكرية وتطوير وأستعراض المقدرة العسكرية في الخارج أيضاً[1].

• سوف يتم الحديث عن الأداء الإستراتيجي الأمريكي في هـــذا المطلـــب منـــذ عـــام ١٩٩٠ الـــى احـــداث ١١/أيلول/٢٠٠١ لأن تلك الاحداث شكلت مرحلة جديدة فـــي تـــاريخ الأداء الـــدولي بـــشكل عـــام والأداء الإستراتيجي الأمريكي بشكل خاص.

[1] الكسيف كروتسكيخ سفيتلوف ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨– ص ٤٩ .

في الواقع لابد من استعادة حقيقة لا يصح أن تغيب عن الاعتبار إلا وهي إن الصراعات الكبرى بين امبراطوريات التاريخ الكبرى وحيث تستحيل المواجهة المباشرة بالقوة فإن نتائجها ترتبط بمعادلة معروفة في علم الصراع ، ليست معادلة نصر أو هزيمة بالمعنى التقليدي ، وإنما هي اختبار صبر وقدرة على الاحتمال ، هنالك حكمة ترى " إن الشجاعة في القتال بين اثنين يقع حسمها عندما يصرخ أحدهما أولاً، أي إن المعول عليه في ختام أي صراع بين طرفين منوط عند نهايتهُ بمن يفقد ارادته قبل غيره "[1].

إذ أستمر التفاقم في الجانب السوفيتي مقابل تصاعد في القدرات المضافة لدى الجانب الامريكي ، وترسخ بالأنتفاضات التي حصلت في اوربا الشرقية وأنعتاق هذه الدول من السطوة الشيوعية ، الامر الذي أخلّ اخلالاً بيناً بالمرتكزات الاستراتيجية للعقيدة العسكرية السوفيتية وهكذا لم يشهد عام ١٩٩٠ نهايته حتى شهد افول نجم الاتحاد السوفيتي[2].

غير إنه يبدو إن انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة قد اصاب الاستراتيجية الامريكية بنوع من الارتباك وعدم وضوح الرؤية ، فاختفاء التهديد السوفياتي أدى إلى انهيار الركيزة الرئيسة في الاستراتيجية الامريكية والعامل الموجه للسياسة الامريكية في تعاطيها مع العالم والصراعات الدولية ، واصبحت الولايات المتحدة تعاني من غياب استراتيجية متكاملة تتعامل بها مع التطورات السياسية في الاقاليم التي تغيرت أهميتها الاستراتيجية بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي[3].

كان (**جورج بوش**) لحظتها رئيساً للولايات المتحدة وقد وجد امامهُ فرصة نادرة في التاريخ ، وعليه أن يتقدم صفوف إدارته ويقودها وكان اعتقاد كثيرين إن (جورج بوش) ظل حتى بعد سنتين من رئاستهِ يتحرك في ظل سلطة (**رونالد ريغان**) الذي أدار المراحل الاخيرة من استراتيجية هزيمة الاتحاد السوفيتي بجرأة بلغت حد التهور بمشروع حرب النجوم ، وذلك هو المشروع الذي اقنع (الكرملين) وبعد طول مكابرة بأنه لم يعد قادراً على المضي

---

[1] محمد حسنين هيكل ، هذا الإعصار الأمريكي ، مجلة وجهات نظر، العدد ٥١ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠٣، ص٧ .

[2] انظر مثلاً: سعد حقي توفيق ، النظام الدولي الجديد ، ط ١، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن، ١٩٩٩، ص٢٥- ص ٣٢ .

[3] هالة سعودي ، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، في كتاب : صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الامريكية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ٢٠٠٣ ، ص ٨٥- ص ٨٦ .

إلى النهاية في سباق التسلح ، وإن الوقت حان لمواجهة الحقيقة حتى وإن كان ذلك فيه شــيء من الصعوبة.

وفي ممارسة (جورج بوش) لمسؤوليته فإنه وجه الدعوة إلى مجلس الأمن القــومي الامريكي لعقد سلسلة من الأجتماعات وصفت فيما بعد (بالمناقشات الكبرى) اقراراً باهميتها عند مفترق طرق أساسي تحدد فيه وتقرر سياسات الولايات المتحدة في القــرن العــشرين ، وحتى ربيع سنة ١٩٩٠ (رئاسة جورج بوش) كانت (المناقشة الكبرى) ما زالت جارية في واشنطن تتجاذبها الاجتهادات والتقديرات ، وفي ذلك الوقت ظهر في مجلس الأمــن القــومي رأيان[١]:

- **الرأي الأول** : يمثلة (الحمائم) من دعاة التحفظ (وزير الخارجيــة انــذاك بيكــر ، ومستشار الأمن القومي انذاك سكوكروفت ، ورئيس الاركان انــذاك كــولن بــاول) ومجمله ان السيادة الامريكية المطلقة على العالم مستحيلة ، والافضل منها قبول سيادة نسبــية تسمح بوجود شركاء أخرين بأنصبة محدودة ، خصوصاً مع الاوربيــين وفي أطار حلف الأطلنطي بعد أعادة تنظيمهُ بقيادة الولايات المتحدة بطريقة تتــناسب اكثر مع ضرورات ما بعد الحرب الباردة .
- **الرأي الثاني** : يمثلة (الصقور) دعاة الاندفاع ، ومنطقهم إن الولايات المتحــدة لــم تتحمل وحدها مسؤوليات الحرب الباردة وأعباءها ، لكي تقبل الان شراكة تزاحمهــا على جوائز النصر، خصوصاً من اوربا التي غازلت الاتحاد السوفيتي وبالتالي فــإن الولايات المتحدة ليس لها الحق إذا ترددت ، وليس لها العذر إذا تخلت.

في الواقع كان لهذه الاجتماعات واللقاءات نقطة بداية سبقت ونقطة وصول لحقت.

نقطة البداية التي سبقت : هي الأقرار بأن السياسة الأمريكية تمكنت بعد نصف قرن من تنفيذ التوجيه الرئاسي " رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠ " وهو توجيه صاغهُ الخبير الاســتراتيجي الأشهر **بول نيتزي** قدمة إلى **وين اتشيسون** وزير الخارجية الــذي وضــعهُ أمــام الــرئيس الأمريكي الأسبق **هاري ترومان** وكان نص مقدمة هذا التوجيه يقول: " إن الهدف الاستراتيجي لسياسة الولايات المتحدة يتحدد في تدمير الاتحاد السوفيتي ، وتحقيق تفوق عسكري أمريكــي كامل عليه "[٢].

---

[١] محمد حسنين هيكل ، هذا الاعصار الامريكي، مصدر سبق ذكره ، ص ٨– ص ٩ .

[٢] محمد حسنين هيكل ، هذا الاعصار الامريكي، مصدر سبق ذكره ، ص١٠– ص ١١ .

ونقطة الوصول التي لحقــت : إن هناك مشروع توجيه رئاسي في حقبة جورج بوش تولت صياغته لجنة خاصة رأسها **ريتشارد بيرل•** وفيــه بــالنص: " إن الولايــات المتحــدة الأمريكية بعد أن توصلت الى تحقيق هدفها المطلوب بالتوجيه الرئاســي " رقــم ٦٨ لــسنة ١٩٥٠" ، على امتداد أربعين عاماً من الحرب الباردة ، وصلت الى تفوق اقتصادي وعسكري غالب. عليها عند هذا المفصل التاريخي ان تضع وتنفذ السياسات الكفيلة بــضمان اســتمرار القوة العسكرية غالبة ، وبحيث تظل إرادتها غير قابلة للتحدي ودورها غير قابل للمنافسة "[١].

لقد تمخض تفكك الاتحاد السوفيتي ، وما رافقه مــن تفكــك إمبراطوريــة روســيا الاوراسية مع نفوذ الكرملين المتضائل لدى الحركات والاحزاب الشيوعية في العــالم ، عــن ظهور تهديدات جديدة للسلم والأمن أحست الولايات المتحدة بإنها مضطرة للتحكم بها [٢]، حيث وجدت نفسها أمام دوائر مكشوفة أمنياً على امتداد الساحة العالمية لتــشكل مــصدراً لتهديــد مصالحها الحيوية ، بعد أن كانت منضبطة بآلية القطبية الثنائية إلا أن المعضلة الأساسية التي أنشغلت بها مؤسسة الأمن القومي الامريكي كانت تتمحور حول(التصنيف المعيــاري لهــذه المصالح) وأي منها يستدعي استخدام القوة العسكرية دفاعاً عنها وحمايتهــا مــن التعــرض لأنماط من التهديد .

مثل دخول القوات العراقية الكويت أولى المعضلات الأمنيــة التــي واجهــت ادارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش) فيما يتعلق باختبار مصداقية العلاقة بين اســتخدام القــوة العسكرية وحماية مصالح تصنف على إنها حيوية ، زعمت رئيسة وزراء بريطانيا **(مارغريت تاتشر)**: " إن الولايات المتحدة وهي زعيمة العالم الغربي لا تستطيع أن تبقى مكتوفة الايــدي حين يُقدم الدكتاتور صدام على التحكم بــ٢٠ بالمئة من مخــزون الــنفط العــالمي ويــستعد لمضاعفة هذه النسبة عبر وضع اليد على النفط السعودي في خطوة لاحقة ، حتى إذا توقــف صدام عند الحدود الكويتية- السعودية ، فإن السماح لعدوانه على الكويت بالاستمرار سيشكل

• ريتشارد بيرل: نائب وزير الدفاع في عهد (جورج بوش) ومسؤول هيئة وضع السياسات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي في البيت الابيض في عهد (جورج دبليو بوش) ولقبه الشائع (أمير الظلام) .

[١] محمد حسنين هيكل ، هذا الاعصار الأمريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص٩ .

[٢] سيوم براون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧- ص ٤٨ .

تكرار للخطأ الذي أقترفهُ العالم في ميونخ ١٩٣٨ ، حين سمح لهتلر بالاستيلاء على مقاطعة بوهيميا التشيكية "[١] .

حقق الجنرال (**كولن باول**) قدراً أكبر من النجاح في وضع فلسفة واينبرغر القاضية بوجوب تضمين أستخدام القوة ، إذا ما تقرر ضمان توفير جميع الموارد المادية التي سيتطلبها الجيش لتحقيق النصر، موضع التطبيق فحسب تطوير باول للفلسفة كان من الضروري استخدام قوة طاغية من أجل توفير القدرة على كسب الأنتصار الحاسم ، وما ان ضمن الرئيس (جورج بوش) لباول والجنرال **نورمان شوارتز** – القائد العام للقيادة المركزية – توفير جميع ما قال إنهما سيحتاجان اليه لطرد قوات صدام من الكويت حتى سارعا الى الإعداد لعملية عاصفة الصحراء[٢].

أن تدشين استخدام القوة العسكرية على نحو مكثف ضد العراق وبإدارة وقيادة امريكية للدول المتحالفة معها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة شكلت بداية التوجه نحو توسيع دائرة المصالح المبررة لاستخدام القوات الامريكية في الخارج ، إذ طيلة عقد التسعينات من القرن العشرين انخرطت الولايات المتحدة باعمال عسكرية وعلى نحو غير مسبوق في مناطق كثيرة من العالم " الصومال ، البوسنة والهرسك ، كوسوفا ".

لقد انطلقت الأدارة الامريكية في تلك المرحلة من قناعة مهمة مفادها " ان انتهاء الحرب الباردة قد غير النظام السياسي الدولي إذ جعلهُ نظاماً أحادي القطب جوهرياً بعد أن كان خاضعاً لتنافس قطبي الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، ومن هذا المنظور فإن أخفاق الولايات المتحدة في الأضطلاع بمسؤوليتها المتمثلة في ضبط القوى المتفجرة والخطرة سيبقي هذه القوى سائبة ؛ أضف إلى ذلك أن الاضطلاع بمثل هذه المهمة كثيراً ما قد يتطلب استخدام القوة العسكرية الامريكية "[٣].

لقد اصطدمت أدارة الرئيس (جورج بوش) في سعيها لأجراء تغيير شامل لما تتطلبهُ المصالح الامريكية ، بالطبيعة التقليدية للنظام الدولي لذلك غلب على تخطيطها الاستراتيجي مبدأ الحرص ومبدأ الاستمرارية وأحياناً عدم الوضوح .

---

[١] للمزيد من التفاصيل انظر: ستيفن غرو بارد ، حرب السيد بوش ، ط ١ ، ترجمة : خالد ايوب – عبد الرحيم الفّرا ، الاهلية للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٩٩٢، ص٥٠– ص ٥٧ .

[٢] سيوم براون ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩ .

[٣] عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠١– ص ٢٠٢ .

ففي أيار ١٩٩٢ أعلنت الادارة الامريكية استراتيجية الدفاع الاقليمية RDS ، وهي جزء من مؤشرات تخطيط الدفاع DPG• والتي تعكف الأدارة على نشرها بشكل دوري ، وركزت هذه الاستراتيجية على هدف حيوي مفادهُ منع أي قوة معادية من الهيمنة على اوربا أو على اسيا الباسفك .

ويلاحظ في هذا الصدد إن القوة العسكرية كانت من أبرز وسائل الاستراتيجية الأمريكية في عهد أدارة الرئيس (جورج بوش) ، إذ زاد الأنفاق العسكري والتورط في عمليات عسكرية ، الأمر الذي اثر في الوضع الاقتصادي الأمريكي وهو ما مهد لنهاية عهد أدارة بوش وتولي أدارة كلينتون المسؤولية[١].

ذهب كلينتون في برنامجه الانتخابي إلى إن إحدى ركائز استراتيجية ادارته هي استخدام قوة القيم الامريكية في تشكيل مرحلة بعد الحرب الباردة ، متعهداً إن ادارته ستسعى الى تنفيذ ثلاثة أهداف واضحة وهي[٢]:

- استعادة الولايات المتحدة للقيادة الاقتصادية في الداخل والخارج .
- إعداد القوات المسلحة الأمريكية لعصر جديد .
- التشجيع على أنتشار الديمقراطية وتدعيمها في الخارج.

إن استراتيجية التوسع ، التي أعلنت عنها أدارة كلينتون – تلك الاستراتيجية القائمة على التشجيع داخل الدول للأسواق الحرة وإشاعة الديمقراطية وحقوق الانسان – لم تكن إستراتيجية أصابات وإنما لأظهار حقيقة وهي إن صياغة مستشار الأمن القومي (**أنتوني ليك**) لسياسة ما بعد الأحتواء ما بعد الحرب الباردة كانت اكثر من الكلام البلاغي المجرد[٣].

• DPG : وهي اختصار لمصطلح توجهات التخطيط الدفاعي ، ويصدر بشكل دوري كل اربع سنوات بصيغة وثيقة يعدها مجلس سياسات الدفاع في البنتاغون ، الذي يتبناها بوصفها جزءاً من نظامه (ومن ثم جزءاً من نظام عمل الادارة ككل في مجال الدفاع) وتشمل رؤية للعمل في مجال التخطيط ، ووضع الميزانية ، واحياناً تستخدم لأعادة توزيع حصص ميزانية في الدفاع ضمن مستويات محددة وصغيرة ، وكذلك تحديد مصير بعض انظمة الاسلحة الحديثة المثيرة للجدل. أنظر: عامر هاشم عواد ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٩.

[١] عامر هاشم عواد ، دور القوة العسكرية في الإستراتيجية الأمريكية ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١١٤، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، آذار ٢٠١١ ، ص٣٤ .

[٢] بيل كلينتون وآل جور ، رؤية لتغير العالم : الاهتمام بالناس أولاً ، ط١ ، مركز الأهرام للنشر، القاهرة ، ١٩٩٢، ص١٤٩ .

[٣] سيوم براون، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢ .

شكل خطاب (**ليك**) في الخامس والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ في معهد (جون هوبكنز) للدراسات الدولية المتقدمة تلخيصاً لأربع ضرورات أساسية تقوم عليها هذه الاستراتيجية[١]:

أ : على الولايات المتحدة أن تعزز أسرة انظمة السوق الديمقراطية الرئيسة ، بما فيها نظامها الديمقراطي ، فهي الانظمة التي تشكل النواة التي تنطلق منها عملية التوسيع.

ب : رعاية تعزيز الانظمة الديمقراطية واقتصادات السوق ومساعداتها حيثما أمكن ، لاسيما في الدول ذات الاهمية والفرص الأستثنائية .

ج : يجب التصدي للعدوان ودعم أشاعة اللبرالية في الدول المعادية للديمقراطية والسوق .

د : متابعة برنامج الولايات المتحدة الأنساني ليس من خلال توفير المساعدات فقط ، بل وعبر العمل على تمكين الديمقراطية واقتصاد السوق من مد الجذور في مناطق ذات أهمية إنسانية كبرى ، وهذا يعني إن الذراع الأمريكية ينبغي أن تمتد الى اية منطقة في العالم لأكمال نموذج الهيمنة.

أما في المجال السياسي : فأن الاتجاه بشكل اكبر نحو قبول الاطار المتعدد الاطراف بوصفه سياسة للتعامل مع القضايا الدولية ، واللجوء إلى العمل الانفرادي عند الضرورة ، والسعي إلى عدم بروز أقطاب أخرى منافسة للولايات المتحدة[٢].

أما في المجال العسكري: فقد اسهم الرئيس كلينتون في خفض نسبة الأنفاق الدفاعي ٤,٨% من أجمالي الناتج القومي عام ١٩٩٢ إلى ٣% عام ٢٠٠٠ ، ومن ٢٢% من اجمالي الأنفاق الحكومي إلى ١٦% للمدة ذاتها ، وتحديداً بين ٢٧٠ – ٣٢٠ مليار دولار طوال المدة الممتدة من ١٩٩٣– ٢٠٠٠ ، كما خفض أفراد القوات المسلحة من ١,٨٨٠ مليون عام ١٩٩٢ إلى ١,٤٤٨ مليون عام ٢٠٠٠ ، وأنخفض معدل الأعمال العسكرية الكبرى في الأداء الإستراتيجي الأمريكي ، إذ لم يخض الجيش الامريكي سوى عمليات محدودة في هاييتي وضد العراق ١٩٩٦– ١٩٩٨ ، والسودان وأفغانستان ١٩٩٨ ، وكوسوفا ١٩٩٩ ، وتوغلت كذلك في البوسنة عام ١٩٩٥ .

ورغم إن الأنفاق العسكري قل في عهد أدارة الرئيس كلينتون عما كان عليه في عهد سلطة(جورج بوش) إلا إن ذلك لم يكن يلغي العمليات العسكرية واستخدام القوة المسلحة لتحقيق الاستراتيجية الامريكية[١].

---

[١] سيوم براون، مصدر سبق ذكره ، ص٥٣ .

[٢] عامر هاشم عواد ، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥ .

تجلى المنطق الاكثر منهجية وشمولاً لتوجه الادارة المتطور نحو استخدام القــوة أداة من أدوات الأداء الاستراتيجي في وثيقة تخطيط صادرة عن البيــت الابــيض فــي كــانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩ وصدرت أخر نسخة معدلة منها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ تحــت عنوان (استراتيجية الأمن القومي لقرن جديد) قامت الوثيقة بتحديــد ثلاثــة أصــناف مــن المصالح القومية التي تتطلب تعريض الوحدات العسكرية الامريكية للخطر دفاعاً عنها[٢]:

أولا– المصالح المــلحة : هي تلك المصالح المتعلقة بالبقاء وتشمل الوجود المــادي للولايات المتحدة وحلفائها ، وضمان أمن مواطنيها ، ونمط الأداء الاقتصادي وتأمين البنيــات الأساسية ، فإذا تعرضت هذه المصالح للخطر فإن الولايات المتحدة لن تتردد في استخدام القوة العسكرية.

ثانيا– المصالح المهمة : هي تلك المصالح التي لا تؤثر في البقاء المادي للولايــات المتحدة ولكنها تؤثر في نمط الرفاهية الامريكية وطبيعة العالم التي تتأثر به الولايات المتحدة ويشمل ذلك المناطق التي توجد بها مصالح اقتصادية أمريكية مقدرة أو التزامات للحلفاء ، كما أن الاضطرابات والازمات التي يمكن أن تؤدي إلى تدفق كبير للاجئين تدخل في هذه الدرجة من المصالح .

ثالثا– المصالح الانسانية والمصالح الاخرى : هنا تتحرك الولايات المتحــدة بــدافع قيمها مثل المساعدة في الكوارث الطبيعية أو ترقية حقوق الانسان أو نشر الديمقراطية وحددت الاستراتيجية مصادر أخطار الأمن القومي الامريكي على النحو الأتي[٣] :

(١) التهديدات التي مصدرها دولة أو اقليم .

(٢) التهديدات العابرة للقوميات (الارهاب ، تجارة المخدرات ، الجريمة المنظمة ، انتشار أسلحة الدمار الشامل) .

(٣) الدول المنهارة.

(٤) النشاط الاستخباري لجمع المعلومات عن الولايات المتحدة.

---

[١] عامر هاشم عواد ، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية ، مصدر ســبق ذكــره ، ص٣٥– ص ٣٦.

[٢] حسن الحاج علي احمد ، حرب أفغانستان: التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوالثقافي ، في كتاب: العرب والعالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ط١ ، مركز دراسات الوحــدة العربيــة ، بيــروت ، ٢٠٠٢ ، ص٢٥٣– ص ٢٥٤ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٥٤ .

وهذا التقسيم مشابه لما أوردهُ **بيري وكارتر** حيث قسما الاخطار التي تجابه الولايات المتحدة إلى ثلاثة أنواع[1] :

(أ) الاخطار الاستراتيجية كالتي كان يمثلها الاتحاد السوفيتي السابق.

(**ب**) الاخطار المحدقة بالمصالح الامريكية وليس ببقاء الولايات المتحدة المادي.

(**ج**) الاخطار التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في الامن القومي مثل قضايا كوسوفا، الصومال ، رواندا . ويرى **جوزيف ناي**– مساعد وزير الدفاع الامريكي السابق للأمن القومي وعميد كلية كينيدي للعلوم السياسية بجامعة هارفرد– إن قضايا القائمة (ج) هي التي كانت تشغل الولايات المتحدة في حقبة التسعينات.

ومع الحملة الرئاسية بقي (جورج دبليو بوش) ومعه فريق السياسة الخارجية مصراً على رفض ما اعدّوه استراتيجية كبرى مفرطة في شموليتها ونزعتها التدخلية لدى ادارة كلينتون ، حيث انتقدوا هذه الادارة على مبالغتها في الاستعداد لألزام القوات العسكرية الامريكية بمهمات خارجية دفاعاً عن مصالح أقل من أن تكون حيوية .

ووعدت حملة (بوش) بتعريف للمصالح يكون اكثر انتقائية وذا توجيه جيو– سياسي حتى يشكل تسويغاً لحماية القوات الامريكية لها.

وما أن أصبح فريق السياسة الخارجية لدى (جورج دبليو بوش) متحرراً من عبء الحط من شأن سياسات كلينتون الخارجية بهدف الفوز في الانتخابات ، حتى سارع إلى الكشف عن حقيقة مفادها: " إن الادارة الامريكية لن تكون أقل نزوعاً من سابقاتها إلى اعتبار الولايات المتحدة مضطرة لكونها القوة العظمى الوحيدة ، الى الاضطلاع بدور قيادي في مجابهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين "[2] .

ولعل ما يؤكد صحة ما سبق هو التحول الحاسم في الدعم المتزايد للأستخدام القوة العسكرية بعد احداث ١١/ايلول/٢٠٠١ التي أكسبت هذا الأستخدام " بعداً اخلاقياً " و " انسانياً " ضمن الحملة المعدة لمكافحة الارهاب.

---

[1] حسن الحاج علي احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٤.

[2] سيوم براون، مصدر سبق ذكره ، ص٦٢ .

المبحث الرابع : الارهاب (المفهوم والخصائص)

ليس هناك مصطلح أو مفهوم سياسي وعسكري وستراتيجي مثل الارهـــاب اســـتحوذ على الحيز الاكبر من اهتمامات الباحثين والدارسين ، وكذلك اهتمامات المجتمع الدولي . وقد اختلفت التعريفات بصددهُ وتباينت الأراء حول أسبابه وتداعياته ، خصوصاً بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ . غير إن هذا لا يعني إن هذا المفهوم لم يكن موجوداً قبل ذلك وإنما طرح بقوة بعد تلك الاحداث .

" فالأرهاب " كمفهوم تتعدد جوانبه من حيث الفعل ورد الفعل كواقـــع حـــال مـــؤثر وبحسب طبيعة الحدث في حياة المجتمعات كافة ، كما يعـــد وســـيلة لترســـيخ أرادة الجهـــة الارهابية في أجبار أو ألزام أو أقناع الجهة التي تتعرض للفعل الإرهابي للأستجابة لمطاليب الارهابيين ، وهو ما يتضمن دوافع عدة منها سياسية ، أمنية ، سلوكية أو لتحقيق غايات مادية ذات منافع شتى[1].

إن عدم الاتفاق حول معنى محدد للإرهاب أسس تضارباً حاداً في مـــدركات صـــناع القرار لاسيما بخصوص التعامل معه تحديداً وبلورة وتطويقاً . على الرغم من الأجماع الذي صادفهُ كونه عملاً غير مقبول ومثير للأضطراب وعدم الاســـتقرار فـــي الـــسياسة المحليـــة والاقليمية والاهم منها الدولية . وهنا يكمن السر في تألف العالم لمناهضته والتصدي له . حتى بدا أساساً صلداً جامعاً لأنماط الأداء الاستراتيجي وعنواناً وهدفاً مشتركاً لجميـــع دول العـــالم ومنظماته[2].

المطلب الاول: مفهوم الارهاب

لقد أعطت الكثير من المعاجم والموسوعات تعريفات للإرهاب ، وكذلك العديد مـــن الأفـــراد والجماعات الذين قدموا توضيحات للإرهاب ، إلا ان التوصل الى مفهوم واضح يبقى مـــسألة شائكة ومعقدة ، فلم تتفق هذهِ التعريفات على تعريف محدد ، وأن أتفق الجميع على ملامحه .
أولاً : الارهاب لغة : تشتق كلمة " ارهاب "من الفعل المزيد (ارهب) ؛ ويقال ارهب فلاناً :

---

[1] عبد الصمد سعدون الشمري ، الإرهاب الدولي : المعنى والمضمون في الإستراتيجية الأمريكيـــة ، مجلـــة قضايا سياسية ، مجلد ٣ ، العدد ١١، كلية العلوم السياسية ، جامعـــة النهـــرين ، بغـــداد، خريـــف ٢٠٠٦، ص٢٠.

[2] تقى أياد خليل ، الإرهاب الدولي في منطقة جنوب شرق آسيا وأنعكاساته على مستقبل البيئة الإســـتراتيجية الإقليمية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص٢ .

أي خوَّفه وفزَّعهُ، وهو المعنى نفسه الذي يدل عليه الفعل المضعف (رَهَّبَ) ، أمـا الفعـل المجرد من المادة نفسها وهو (رَهِبَ) ، يَرْهبُ رَهْبَـةً ورَهْبـاً ورَهَبـا فيعني خاف .

أما الفعل المزيد بالتاء وهو (تَرَهَّبَ) فيعني انقطع للعبادة في صومعته ويشتق منـهُ الراهب والراهبة والرهيبة والرهبانية...الخ ، وكذلك يستعمل الفعل ترهب بمعنـى توعـد إذا كان متعدياً فيقال ترهب فلاناً: أي توعد ، وكذلك تستعمل اللغة العربية صيغة أستفعل فنقـول (استرهب) فلاناً أي رَهَّبَهَ [1].

وفي معجم (**لسان العرب**) الارهاب : يعني الخوف والفزع ، وهو مـصدر للفعـل ارهب مشتق من الجذر (ر.هـ.ب) وقد ذكرت المصادر اللغوية معنى الارهاب فجاء فـي تلك المصادر إن رهب (بالكسر) يرهب رهبة ورهباً ، ورهباً بالتحريك يعني خاف ، ورهب الشيء رهباً ورهبة : خافـه ، فالرهبة هي الخوف والفزع ، وارهبه واسترهبه : اسـتدعى رهبته حتى رهبته الناس[2].

ويلاحظ إن القران الكريم لم يستعمل مصطلح (الإرهاب) بهذه الصيغة ، وإنما اقتصر على استعمال صيغ مختلفة الاشتقاق من المادة اللغوية نفسها ، بعضها يدل على الخوف والفـزع ، والبعض الأخر يدل على الرهبنة والتعبد حيث وردت مشتقات الفعل (رهب) سبع مرات في مواضع مختلفة من الذكر الحكيم لتدل على معنى الخوف والفزع كالأتي:

- يَرْهَبونَ : ﴿ **وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ** ﴾[3]
- فارْهبونُ : ﴿ **وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾[4] ، ﴿ **إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ** ﴾[5]
- تُرهبوُنَ: ﴿ **تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ**﴾[6]
- اَسْـترهَبوُهُم : ﴿ **وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ**﴾[7]

---

[1] فؤاد البستاني، معجم منجد الطلاب ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٥ .

[2] أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٣٧

[3] القران الكريم ، سورة الاعراف ، الاية ١٥٤.

[4] سورة البقرة، الاية ٤٠ .

[5] سورة النحل ، الاية ٥١ .

[6] سورة الانفال ، الاية ٦٠ .

[7] سورة الاعراف ، الاية ١١٦ .

- رَهْبَــةً : ﴿ أَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنْ اللَّهِ ﴾[1]
- رَهَبــاً : ﴿ وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴾[2]

بينما وردت مشتقات الفعل نفسه (رهب) خمس مرات في مواقع مختلفة لتدل على الرهبنــة والتعب كالأتي:

- الرُّهَبــانِ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِنْ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَــأْكُلُونَ أَمْــوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَــا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[3]
- رُهَبانــاً : ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِــدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيــسِينَ وَرُهْبَانــاً وَأَنَّهُمْ لا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾[4]

- رَهُبَــانَــهُم : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَــرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهاً وَاحِداً لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[5]
- رَهَبــانــيَةً : ﴿ ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَامَا كَتَبْنَاهَا عَلَــيْهِمْ إِلاَّ ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيــرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾[6]

بينما لم ترد مشتقات الفعل (رهب) كثيراً في الحديث النبوي ولعل أشهر ما ورد هو لفظ (رهبة) في الحديث الدعاء (رغبة ورهبة إليك)[7] وفي الحديث (عليكم بالجهاد فإنــه رهبانية امتي) ومعنى ذلك: " إن الرهبان وإن تركوا الدنيا وزهدوا فيها وتخلوا عنها ، فــلا

---

[1] سورة الحشر، الاية ١٣ .

[2] سورة الانبياء ، الاية ٩٠ .

[3] سورة التوبة ، الاية ٣٤ .

[4] سورة المائدة ، الاية ٨٢ .

[5] سورة التوبة ، الاية ٣١.

[6] سورة الحديد ، الاية ٢٧ .

[7] رائد العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠ .

ترك ولا زهد ولا تخل اكثر من بذل النفس في سبيل الله ولما كان في النصارى ليس أفضل من الرهبنه ففي الإسلام لا عمل أفضل من الجهاد "[1] .

ويلاحظ إن القران الكريم والحديث قد اشتملا على بعض الكلمات التي تتضمن العنف والارهاب ، بمعنى استخدام القوة والتهديد لتحقيق أهداف معينة من هذه المفاهيم: العقاب والجهاد...الخ .

والبعض يرجع أصل كلمة الارهاب إلى الكلمة اللاتينية (Terrere) التي تعني التخويف والتي تتضمن الرعب الواضح والمقصود به : اولئك الذين يرتكبون اعمال رعب[2] .

وهنالك من يرجع أصل كلمة (الإرهاب) إلى اللغة الفارسية ، فالفرس استخدموه منذ وقت طويل واشتقت منه الفارسية الحديثة مصطلح (ترساندن) الذي يعني : (تخويف ، خلق رعب)[3]، وانتقل إلى ساحة التداول الاوربي بحدود عام ١٨٧٠ [4].

أما **قاموس وبستر** : فيشير إلى إن الارهاب (Terrorism , terror) هو تعبير عن الخوف المفرط أو إن شخصاً معيناً يسبب خوفاً مفرطاً [5].

في حين يؤكد معجم (**كولنز**) المختصر إن الارهاب : هو استخدام القوة والعنف من أجل الاخضاع والهيمنة والارهابي (terrorist) هو (شخص يحاول فرض أرائهُ بالقوة)[6] .

وفي **قاموس الاكاديمية الفرنسية** المنشور عام ١٦٩٤م فإن كلمة الارهاب تعني : رعب وخوف شديد وأضطراب عنيف تحدثة في النفس صورة شر حاضر أو خطر قريب[7]، وكذلك في القواميس الفرنسية الاخرى مثل قاموس (**روبير**) يعرف الارهاب بأنه : الأستخدام المنظم

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، الإرهاب والإرهاب الدولي : دراسة في القانون الدولي العام ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٣١٥ .

[2] Donald m.show ; spetember 11,2001 ; the new face of war . person Education , Inc . 2002. p.1

[3] محمد التونجي ، المعجم الذهبي ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت١٩٦٩ ، ص١٨٦ .

[4] طارق حرب ، جريمة الارهاب قانونياً وفقهياً ، دراسة منشورة في ملحق الصباح (افاق استراتيجية الاسبوعي) ، العدد٧٨٤ ، ١١ اذار ٢٠٠٦ ، ص٤ .

[5] محمد عبد الواحد محمود ، في التأصيل النظري لمفهوم الإرهاب ، مجلة الحكمة العدد ٢٩، بيت الحكمة ، بغداد ، أيلول ٢٠٠٢ ، ص١٣٣ .

[6] المصدر نفسه ، ص ١٣٣.

[7] ادونيس العكرة ، الارهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها النفسية ، ط١، دار الطليعة للنشر، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦ وما بعدها .

لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء أو المحافظة أو ممارسة السلطة ، وعلى وجه الخصوص فهو مجموعة من أعمال العنف (اعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير) تنفذها منظمة سياسية للتأثير في السكان وخلق مناخ بانعدام الأمن[1].

مما تقدم يتضح إن اللغة الفرنسية تقرن الإرهاب بارتكاب العنف لتحقيق أهداف سياسية .

وجاء في **قاموس المورد** (terror) فظاعة رعب وهو ما يوقع الرعب في النفوس وفي أحدث طبعة لقاموس المورد مفردة الفعل رهب (terror) ومصدرها (terrorism) من الخوف (frightening) و (terrorist) شخص ارهابي ، و terrorize يرهب ، يروع ، يكرهة على أمر ما بالتهديد والعنف [2].

وبصورة عامة فإن الارهاب لغة يشير إلى الترويع وأفقاد الأمن بمعناه الأوسع ، وبهدف تحقيق منافع معينة ، وهو مجموعة أعمال العنف (فردية ، جماعية ، تدمير، تخويف) الذي تقوم به جماعة سياسية للتأثير في الناس وخلق جو من عدم الأمان بغية تحقيق بعض الأهداف ذات الطبيعة السياسية.

ثانياً : الارهاب اصطلاحاً :

عنيت الكثير من الدراسات بتعريف الارهاب وتحديد طبيعته وخطورته والاعتراف بطابعه الدولي منذ ثمانينات القرن المنصرم ، كما أستمرت محاولات تعريفه ، ولو بدرجة أقل ، بعد احداث ١١/أيلول/٢٠٠١ ، إذ عنيت الدراسات بشكل اكبر بتجسيد خطورته وإجراءات مقاومته بدلاً من التركيز على تعريفه [3].

حيث كانت مشكلة تعريف الإرهاب وما تزال واحدة من المشكلات التي تشغل بال المفكرين، لاسيما علماء السياسة لا لتعدد التعريفات وتنوعها فحسب ، وإنما علاوة على ذلك لأرتباط الارهاب بالبيئة التي تولده وتعمل على اتساع نطاقه وانتشاره سواء كانت بيئة محلية أم دولية ، فالفعل الارهابي لا ينطلق من فراغ ، وإنما يرتبط بهوية الأطراف القائمين به ،

---

[1] منتصر سعيد حمودة ، الارهاب الدولي: جوانبه القانونية – وسائل مكافحتهُ في القانون الدولي العام والفقه الاسلامي ، ط١ ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص١٤ .

[2] منير البعلبكي– رمزي منير البعلبكي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢١٧ .

[3] علي حسين العيساوي ، نحو إستراتيجية دولية لمواجهة الإرهاب كفاعل عابر للحدود القومية ، مجلة قضايا سياسية ، مجلد ٤ ، عددان ١٩– ٢٠ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ٢٠١٠، ص١٧٠ .

فضلاً عن السياق السياسي والاجتماعي والفكري الذي ينطلق منه ، والذي يختلف من لحظة تاريخية إلى اخرى فتختلف معه أشكال ومضمون العمل الارهابي . ولكن في الاحوال كلها ، عادة ما يرتبط الحديث عن الارهاب بأنتشار موجة من اعمال العنف سواء في بلد معين ، أم أقليم معين ، أم ربما على اتساع العالم كله في لحظة زمنية محددة [١] .

لابد من الإشارة قبل ذكر التعاريف الخاصة بالأرهاب إلى إنه لا يوجد اتفاق أو تعريف قانوني أو سياسي أو دولي واضح للإرهاب وبالتالي فإن كل طرف يمكنه أن يفسر الارهاب حسب مرجعيته الفكرية .

حيث عُرف الارهاب بكونه " أستخدام العنف بواسطة مجموعة قومية أو منظمة سرية من أجل الحصول على حقوق سياسية أو اجتماعية أو دينية عندما يكون المقصود من هذا العنف تخويف العامة أو اثارة مشاعر المراقبين أو التأثير في سلوكيات ومواقف اعضاء المجتمع اكثر من كونه فعلاً يقصد به ألحاق خسائر أو الايقاع بضحايا "[٢] .

ويمكن أن نضيف إلى المفهوم السابق للإرهاب شرطين آخرين:

الاول : هو أن يكون الهدف ذا طبيعة رمزية .

الثاني : هو أن يكون الفعل فادحاً وخارجاً عن حدود العنف اليومي المألوف .

أما **الموسوعة السياسية** فقد عرفت الارهاب بأنه " استخدام العنف بشكل غير قانوني أو التهديد بهِ لتحقيق هدف سياسي وهو يشمل عمليات الاغتيال والتعذيب والتخريب والنسف بُغية كسر روح المقاومة وهدم المعنويات لدى الهيئات والمؤسسات أو استخدامه بوصفه وسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو مال معين "[٣] .

أما **علم الاجتماع** فإنه ينطلق في تعريفه للإرهاب من الجذور الاجتماعية للإرهاب ويقصد بالجذور الاجتماعية : الاسباب والظروف والمعطيات الاجتماعية والحضارية التي تكون مسؤولة عادة عن الارهاب.

---

[١] إيناس عبد السادة العنزي ، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة : دراسة تحليلية للخيارات المستقبلية في الحرب والتدخل . أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٢٨ .

[٢] جان لوك مارية ، تقنيات الارهاب : وسائل الارهاب وممارستهُ ، ط١ ، تعريب: يوسف ضومط ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١٠ .

[٣] عبد الوهاب ألكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩، ص١٥٣ .

في حين يعرف **قاموس العلوم الاجتماعية** الإرهاب : بأنه نوع خاص من الاستبداد غير مقيد بقانون وقاعدة ، ولا يعير اهتماماً لضحاياه وهو يوجه ضرباته التي لا تأخذ نمطاً محدداً اتجاه اهدافة المقصودة بهدف خلق جو من الرعب والخوف وشل فاعلية الطرف الاخر[1]. وبعودتنا إلى **علم الاجتماع** نجد ظهور علم جديد وهو (علم اجتماع الارهاب) sociology of terrorism الذي يدرس العلاقة المتفاعلة بين ما هو ارهابي وما هو اجتماعي ، ويدرس التكامل بين الظاهرتين ويعرف العالم **الين شمت** في كتابه الموسوم بـ " الارهاب الاجتماعي والسياسي " ، والذي ينص فيه: " على إنه العلم الذي يدرس الجذور الاجتماعية للإرهاب وأثر الإرهاب في المجتمع والبناء الاجتماعي "[2] .

وقد عرفت **الموسوعة البريطانية** الارهاب " بأنه الاستخدام المنظم للرعب والعنف الذي لا يمكن التكهن به ضد الحكومات والجمهور والاشخاص لتحقيق هدف سياسي " ، وتشير إلى إنه استخدم على مر العصور وفي مختلف انحاء العالم وخصوصاً في اليونان حوالي ٣٤٩ ق . م وروما في حدود ٣٧م [3] .

أما **معجم المصطلحات الفقهية والقانونية** فيعرف الارهاب " بأنه عمل تهديدي تخريبي يراد منه زرع الخوف والذعر في نفس العدو ، وخلق الاضطراب وزرع الفوضى بهدف الوصول الى غايات معينة "[4] .

يرى الفقيه العربي الدكتور احمد جلال عز الدين الإرهاب بأنه عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه لدولة أو لجماعة سياسية أو الذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق اهداف سياسية ويرى إن مفهوم الارهاب لابد إن يشتمل على ما يأتي[5]:

أ – العنف أو التهديد به .

ب – التنظيم المتصل بالعنف .

ج – الهدف السياسي للارهاب .

---

[1] احسان محمد الحسن ، العنف والارهاب: دراسة تحليلية في الارهاب والعنف السياسي والاجتماعي ، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص١٦– ص ١٧ .

[2] المصدر نفسه ، ص ١٦ – ص ١٧ .

[3] هبة الله احمد خميس بسيوني ، الارهاب الدولي : اصولة الفكرية وكيفية مواجهته ، ط١ ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص٧٣ .

[4] نديم عيسى خلف ، جدلية الإرهاب بين الطروحات الغربية والإسلامية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٢٦، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٦١ .

[5] إسماعيل الغزال ، الارهاب والقانون الدولي ، ط١ ، الكتاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٦ .

د – استخدامه بديلاً للقوة التقليدية .

ويعرف الفقيه **جورج ليفاسر** الارهاب بأنه : " الاستعمال العمدي والمنظم لوسائل من طبيعتها اثارة الرعب بقصد تحقيق اهداف معينة "[1]

أما الفقيه " **جيفانوفيتش** " فيرى إن الارهاب مجموعة اعمال عنف التي من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الاحساس بالتهديد ما ينتج عنه الاحساس بالخوف من الخطر بأي صورة [2].

وعلى هذا الأساس فإن " جيفانوفيتش " يعتمد في تعريف الارهاب على عنصر الخوف أو الخطر الذي يشعر به أي انسان من توقع خطر ما لا يعرف ماهيته أو مصدره .

ويورد **د. حسنين توفيق** في كتابه " ظاهرة العنف السياسي " تعريفاً للإرهاب " بأنه سلوك رمزي يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه بشكل يترتب عليه خلق حالة نفسية من الخوف والرهبة وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين لتحقيق أهداف سياسية "[3].

ولابد من الإشارة إلى نقطة في غاية الاهمية وهي إنه قد تكون هنالك أهداف أخرى يسعى إلى تحقيقها الارهابيون جراء عملهم الارهابي قد ترتبط أو لا ترتبط باهداف سياسية ، منها على سبيل المثال اهداف اقتصادية ثقافية ، دينية وحتى نفسية اجتماعية ولكنها تبقى تصطبغ بالصبغة السياسية .

فبالنسبة للاهداف السياسية قد يكون العمل الارهابي آتياً من رغبة الجماعات الارهابية في تدمير الزعامات المتربعة على اجهزة السلطة وبالتالي تغيير نظام الحكم أو الرغبة في النيل من هيبة الدولة وأضعاف تماسكها عن طريق اشاعة جو من عدم الاستقرار فيها رغبة في تغيير طبيعة العلاقات الدولية . أما الاهداف الاقتصادية فنجد إنه في بعض الاحيان يهدف الارهابيون إلى الحصول على فدية مالية واستخدامها في شراء أسلحة وتمويل أنشطة هذه المنظمات الارهابية مثل (جماعة أبو سياف في الفلبين) . وقد يكون هدف الاعمال الارهابية

---

[1] حسن أبو غزالة ، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الاوسط (إشكالية العلاقة) ، ط ١، دار الفكر للطباعة والنشر ، الاردن ، ٢٠٠٢ ، ص٢٨ .

[2] منتصر سعيد حمودة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧ .

[3] لمى مضر الأمارة ، التوظيف الاستراتيجي الأمريكي لقضية الإرهاب ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٢٧ ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص١١١ .

هو خلق جو نفسي مضطرب وحالة من الذعر لدى مواطني الدولة الموجه إليها الارهـــاب ، يدفعهم في ذلك الكراهية والضغينة .

وقد يكون هدفا دينياً عقائديا أيضاً مثال ذلك الصراعات والاعمال الارهابيـــة التـــي تحدث بين الهندوس والمسلمين في الهند ، أو نشر القيم الثقافية على سبيل المثال : الـــسياسة التي كانت متبعة من قبل الاستعمار الثقافي والفرنسي من أجل نشر ثقافتهم وقيمهم على الدول التي كانت واقعة تحت سيطرتهم (سياسة التتريك والفرنسة)[١] .

وقد أجرى (**الكس شميد schmid**) في كتابه عـــن الارهـــاب الـــسياسي (١٩٨٣) استبياناً على مائة من الدارسين والخبراء في هذا المجال لتحديد مفهوم الارهـــاب ، توصـــلت نتائج الاستبيان الى وجود عناصر مشتركة في تعريفات عينة المدروسين المائة وهي[٢]:

أولا : التعريف المنفرد لا يمكن أن يحصي الاستخدامات الممكنة للمصطلح .

ثانيا :يشترك كثير من مختلف التعريفات في عناصر مشتركة [٣]:

(١) العنف كوسيلة .

(٢) المآرب السياسية كهدف بعيد . الذي ينتج عن الفعل كهدف مباشر وقريب.

(٣) هو الخوف الذي ينتج عن الفعل كهدف مباشر وقريب .

ثالثا : معنى الارهاب ينحصر عادة بين هدف وضحية.

وقد ركز **جوليان فرويند** في تعريفه للإرهاب على العامل السيكولوجي حيث يرى إن الارهاب: هو استعمال العنف دون تقدير أو تمييز بهدف تحطيم كل مقاومـــة وذلـــك بـــانزال الرعب في النفوس ، وإنه فعل سيكولوجي لا يرمي فقط كما في فعل العنف ، الـــى القـــضاء على اجساد الكائنات وتدمير الممتلكات المادية ، بل يستعمل العنف بـــشكل منـــسق ليخيـــف النفوس ويرهقها ، أي إنه يستعمل جثث العنف ليزرع اليأس في قلوب الاحياء[٤] .

---

[١] إسماعيل صبري مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقـــائق الأساســـية ، ط ٢ ، مؤســـسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٤٨ .

[٢] رائد العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣ .

[٣] ماجد موريس أبراهيم ، الارهاب : الظاهرة وابعادها النفسية ، ط ١، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص٢٧ .

[٤] سهيل حسين الفتلاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥ .

ويتفق **ريمون آرون** مع جوليان فرويند في تأكيده على اهمية العنصر السيكولوجي حيث يقول: " إن ما نسميه فعلاً ارهابياً هو فعل العنف الذي تتجاوز اهميته تأثيراته السيكولوجية اهمية نتائجه المادية البحته "[١] .

ويربط الدكتور " **ادونيس العكرة** " الارهاب دائماً بالغاية السياسية كهدف وحيد للعملية الارهابية حيث إنه اطلق على الارهاب مصطلح " الارهاب السياسي " بحيث إنه يجزم بأنه لا ارهاب بدون غرض أو غاية سياسية حيث يعرف الارهاب السياسي بأنـه : " منهج نزاع عنيف يهدف الفاعل به وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف المستخدم لتغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو تغييرها أو تدميرها "[٢] .

ويعرف **د. متعب مناف** الارهاب : على إنه تكتيك " وسيلة " ، تحاول عن طريقها الجماعات المعزولة اجتماعياً البحث عن قوتها والدفاع عن محاولتها للتسلط .

إن هذا التعريف يحصر الارهاب بجماعات معزولة ، وهو لا يبحث عن الارهاب خارج اطار الجماعات المعزولة كالممارس رسمياً وما يمثله ارهاب الدولة كما يحصل في فلسطين وغيرها ، أضف الى ذلك إن الارهاب ليس وقفاً على تلك الجماعات وإنما صار متنوعاً متعدد الاشكال ، منه ما يمارس من قبل اجهزة الاستخبارات وغيرها من انواع الارهاب [٣].

أما تعريف **نعوم تشومسكي** للإرهاب " فإنه فعل يستهدف مدنيين أو حكومات ديمقراطية " بعبارة أخرى: " استهداف مدنيين من أجل اهداف ترتبط بمحاولات غايتها جعل الحكومات أو تشكيلات جماعية أخرى تعمل بطريقة معينة "[٤] .

وزارة الدفاع الامريكية (**البنتاغون**) ترى إن الارهاب هو " أي استعمال غير قانوني لأعمال العنف أو التهديد باستخدامها ضد الاشخاص والممتلكات بهدف اشاعة الرعب واجبار الحكومة أو الشعب على امر ما وبالتالي تحقيق اهداف سياسية أو دينية أو ايدلوجية ".

---

[١] حسن عقيل أبو غزالة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤ .

[٢] ادونيس العكرة ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٠ .

[٣] متعب مناف ، (الإرهاب...والإرهاب في العراق) ، بحث منشور في مجلة المستقبل ، العدد ١ ، تشرين الأول ، ٢٠٠٥ ، ص٧٤ .

[٤] نعوم تشومسكي – جلبير الأشقر ، السلطان الخطير: السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط ، ط ١ ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٢٢ .

ويجيء تعريف حلف شمال الاطلس (**الناتـــو**) للارهاب مقارباً للنظرة العسكرية الامريكيـــة التي يتبناها(البنتاغون) ومكتب التحقيقات الفيدرالي ، فهو يرى ان الارهـــاب هـــو " القتـــل والخطف واشعال الحرائق وما شابهها من اعمال عنف بغض النظر عن الاســـباب والـــدوافع التي تقف وراء القائمين عليها "[1] .

في حين يعرف **الاتحاد الاوربي** الارهاب الوارد في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ والـــذي يتضمن " التسبب بألحاق دمار واسع بحكومة أو مرفق عام ... مكان عام أو ممتلكات خاصة يحتمل أن يسفر عن خسارة اقتصادية كبيرة "[2] .

أما **ريتشارد كلوتربيك** فيستند في تعريفةُ للإرهاب إلى مثل صيني قديم يقول " اقتـــل شخصاً واحداً لأخافة عشرة الاف " . وبالتالي فأن الإرهاب: هو مسرح وهـــو يتجـــه الـــى المستمعين بشكل أساسي اكثر من الضحية نفسها [3]. ويقترب من هـــذا التعريـــف كيكولـــوس (E.Kickolus) . فيقول إن الإرهاب : " هو استخدام أو التهديد باستخدام القلق الناجم عـــن العنف غير الاعتيادي لمآرب سياسية : يقصد منه التأثير على مواقـــف وســـلوك مجموعـــة استهدفها العمل الارهابي اكثر من استهداف الضحية المباشرة "[4] .

لابد من التوقف عند إلى نقطة في غاية الاهمية وهي أن هنالك من يحاول أن يجعـــل من الارهاب والنضال الثوري وجهين لعملة واحدة ، وفي هذا السياق يرى **د. اسماعيل الغزال** إن الارهاب أو بالأحرى النضال الثوري . هو أيدلوجية ، هو مبدأ هو فكـــر، هـــو ميثـــاق ، يسوغ العنف أو استراتيجية تعطي الافضلية لتلك الاعمال يستشهد في هذا بفكر **سارتر** ، الذي يرى في الارهاب القوة الدافعة للتنظيم الاجتماعي، ومفتاح الحرية ، ويضعهُ في أعلى مرتبة للشؤون الانسانية ، ويرى إن ممارستهُ أحدى شروط الحرية [5].

بل إن الاتفاقية الاوربية لمنع الارهاب في ١٩٧٧/١/٢٧ التي عقدتها اللجنة الخاصة بمكافحة الارهاب التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لم تميز بين الارهاب كأفعال اجراميـــة وبين حق الشعوب في الكفاح والمقاومة من أجل تحرير أراضيها من الاحتلال الاجنبي حيث

---

[1] حسن عبيد عيسى ، إشكالية تعريف الإرهاب ، مجلة المـــستقبل الـــسياسية ، العـــدد٣ ، صـــيف ٢٠٠٦ ، ص١٩٤– ص ١٩٥.

[2] نعوم تشومسكي– جلبير الأشقر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦ .

[3] الكس وبوتي، تعريف الإرهاب الدولي ، ترجمة: سعد علي حسين– باسم علي خريـــسان ، مجلـــة العلـــوم السياسية ، العدد ١١ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٦٣ .

[4] إسماعيل الغزال ، مصدر سبق ذكره ، ص١١ .

[5] المصدر نفسه ، ص١٦ .

عرفت الارهاب : " بأنه اعمال الاعتداء على الحياة ، أو السلامة الجسدية أو حرية الاشخاص ذوي الحماية الدبلوماسية ، وجرائم الخطف وأخذ الرهائن والاحتجاز غير المشروع للافراد ، واستخدام الاسلحة والقنابل اليدوية والقذائف والصواريخ ، والخطابات ، والاستيلاء على الطائرات ، والاعتداء على سلامة الطيران المدني ، ويعد الاشتراك مع شخص يرتكب هذه الجرائم أو يحاول ارتكابها جريمة ارهابية يعاقب عليها "[1] .

من خلال ما تقدم يمكن القول إن هنالك ثلاثة اتجاهات أو أساليب تناولت تعريف ظاهرة الارهاب بصورة عامة :

(١) **الاسلوب التعدادي** : الذي يعدد بصورة جامعة الأفعال التي يؤلف أي منها أرهاباً.

(٢) **الاسلوب العام** : القائم على صياغة التعريفات بعبارات عامة دون ذكر الأفعال التي تؤلف ارهاباً.

(٣) **الاسلوب المزدوج** : وهو الأسلوب القائم على صياغة التعريفات بعبارات عامة إلا إنه يكون مصحوباً بتعداد الأفعال الارهابية على سبيل المثال لا الحصر.

خلاصة القول: إن الارهاب كمفهوم من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف دقيق له لأن هنالك كثيراً من المشاكل التي تجعل من الصعب ايجاد تعريف محدد له ، ومن اهم هذه المشاكل تشعب ظاهرة الإرهاب وتعدد أشكاله واهدافه . واختلاف نظرة الدول والهيئات والمنظمات الدولية الى الارهاب فالارهابي في نظر البعض مناضل أو مكافح أو مجاهد وهو مجرم في نظر البعض الآخر.

المطلب الثاني: الارهاب (قراءة في الخصائص)

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستطيع أن نحدد خصائص الارهاب ولكن لابد من الإشارة إلى إن هنالك تفاوتاً بين خصائص الارهاب خلال سنوات السبعينات والثمانينات ، وبين خصائص الارهاب الذي يسود العالم الآن منذ أن بدأت ارهاصاتهُ في اوائل التسعينات حتى وصل ذروته في احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ . ولكن هذا لا يعني أن الارهاب الجديد•

---

[1] نور اياد علي الوتار ، مكافحة الارهاب في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٢٣.

• الارهاب الجديد: يطلق عليه الارهاب الديني. وهو الظاهرة التي برزت في عقد التسعينات من القرن المنصرم بشكل واسع كجزء من الموجة الرابعة للإرهاب ، والمتمثلة في الارهاب الدولي وارهاب المخدرات والارهاب النووي والارهاب العلماني ، وينظر اليه على إنه مميز من باقي أشكال الارهاب خاصة =

يختلف اختلافاً كلياً عن الارهاب القديم . حيث يمتاز الارهاب الجديد في وجود صعوبة شديدة في مراقبته ومنع أنتشاره وأيضاً ردعه . كما إنه فضلاً عن ما سبق يتسم بما يأتي:

١ – **خصيصة التنظيم** : فالفعل الارهابي فعل منظم ومخطط أي إنه فعل تحكمي لنشاط متسق ومتصل[١].

فالارهاب الجديد يأخذ صورة شبكية أي عبارة عن شبكة من الخلايا الخفية المنفصلة التي يربطها أسلوب خاص في الاتصال من أجل ضمان أقصى مرونة هجومية ممكنة ، وأيضاً من أجل تحقيق أمنها الخاص من خطر القوى المضادة . أما الارهاب القديم فيعتمد على الهيكل التنظيمي التقليدي (**الهيراركي**) أي العمل من خلال سلسلة قيادة معروفة ومحددة[٢].

٢ – **تعدد الوسائل** : تعددت الوسائل في الارهاب الجديد بحيث إن السجل أصبح حافلاً بعمليات القتل والاغتيال السياسي وتدمير الأغراض والممتلكات وأستعمال العربات المفخخة والقنابل الموقوتة وتدمير مراكز التسوق وخطف الطائرات وأحتجاز الرهائن وبلغت آليات الارهاب مداها بالسيناريو الذي نفذ في تدمير مركز التجارة العالمي بنيويورك في ١١/ايلول/٢٠٠١ .

إن تعدد الوسائل في القيام بعمليات الإرهابية لا يحدث بالمصادفة ولكنه ينتج عن ظروف بيئية أما إنها تيسر إستعمال أسلوب دون أخر أو إن الظروف تحتم الجمع بين أكثر من أسلوب[٣].

٣ – **خصيصة عدم وضوح الهدف السياسي** : إذ تتميز العمليات الارهابية في السابق بخصيصة الهدف السياسي الموجه الى القرار السياسي ، أي أرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين أو الأمتناع عن أتخاذ قرار أو تعديلهُ أو تحويرهُ ، ما كانت تتخذه أو تمتنع عنه أو تعدلهُ لولا الإرهاب .

= الارهاب الذي استشرى خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين للمزيد من التفاصيل ينظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩ .

[١] علي حسين العيساوي ، نحو إستراتيجية دولية لمواجهة الارهاب كفاعل عابر للحدود القومية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦ .

[٢] محمد قدري سعيد ، إرهاب بدون قيادة : العالم والإرهاب الجديد ، في: التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤– ٢٠٠٥، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٨٢ .

[٣] ماجد موريس أبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٧– ص ٨٨ .

في حين يتسم الإرهاب الجديد بقدر من العشوائية وعدم القابلية للتنبؤ ويؤكد تقرير (**لجنة بريمر**) التي شكلها الكونغرس الامريكي لدراسة ظاهرة الارهاب ، إن من أبرز التحولات التي شهدتها هذه الظاهرة ان جماعات الارهاب الجديد تتسم بغموض الهدف السياسي حيث من الصعب الوقوف على هدف سياسي محدد ويحكم عمل جماعات الارهاب الجديد ويبدو إن الهدف هو الانتقام من الولايات المتحدة حكومةً وشعباً من خلال أيقاع اكبر عدد من القتلى والضحايا في صفوفهم بهدف معاقبتهم على ما تراه تلك الجماعات من تحفظات على السياسة الامريكية [1].

٤ – إن الارهاب الجديد لا يضع حدوداً لنشاطه في منطقة معينة [2]. حيث تتسم جماعاتهُ بغلبة النمط العابر للجنسيات حيث تضم أفراداً ينتمون الى جنسيات مختلفة ولا تجمعها قضايا قومية ولكنها تجمعها ايديولوجية دينية أو سياسية محددة وهذا ما كان واضحاً في إن منفذي تفجيرات ١١/ايلول/٢٠٠١ كانوا ينتمون الى جنسيات مختلفة [3] .

كما إنه يمتلك قدرة عالية على الايذاء (مركز التجارة العالمية ١٩٩٣ ، ومترو الأنفاق في طوكيو باستخدام غاز السارين ١٩٩٥ ومركز التجارة العالمي في ٢٠٠١ ، وعملية قطار مدريد في ١٦ مارس ٢٠٠٤)[4] . حيث يتسم الإرهاب الجديد بكثافة التعبير عن الكراهية والرفض الشديد للآخر من خلال استهداف رموز بارزه لديه جنباً إلى جنب مع التركيز على تحقيق أكبر كمية ممكنة من القتل ضد المعسكر الذي تم تصفيتهُ باعتباره العدو من جانب الجماعات الارهابية .

حيث يركز الارهاب الجديد على ايقاع اكبر قدر من الخسائر مادياً وبشرياً وليس فقط مجرد لفت النظر إلى المطالب السياسية والعقائدية على غرار أرهاب السبعينات والثمانينات والعمليات الارهابية موجهة فقط ضد الاهداف الوطنية داخل الدول المتضررة ، أما الارهاب الجديد فيتم تنفيذ عملياته داخل وخارج الدول أي أرهاب (عابر للقارات) وهذا الإرهاب قادر على استخدام منظومات تسليحية أكثر تطوراً وتعقيداً بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل الكيمياوي والبايولوجي والنووي والاشعاعي[5] .

---

[1] أحسان عدنان عبد الله ، الإرهاب وأحداث ١١/ سبتمبر/٢٠٠١ ، سلسلة بحوث إستراتيجية ، العدد ١، كلية العلوم السياسية– قسم الإستراتيجية ، جامعة النهرين ، بغداد ، آذار ٢٠٠٨ ، ص٨ .

[2] محمد قدري سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٤ .

[3] أحسان عدنان عبد الله، مصدر سبق ذكره ، ص٧ .

[4] هبة الله أحمد خميس، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٥ .

[5] أحمد أبراهيم محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٦ .

٥ – **التأثيرات السايكولوجية** : ينطوي الفعل الإرهابي على تهديد ما ذي تأثيرات سيكولوجية باعتماده على الجانب الدعائي أو الأعلامي القائم على الرمزية ذات المغزى والدلالة الأوسع من فعل الإرهاب في ذاته[١] .

إن هذا العنصر السيكولوجي قد أدى بكثير من المفكرين إلى حصر خصائص الإرهاب الاساسية فيه وهذا ما سبقت الإشارة إليه في تعريف (**ريمون آرون**) للإرهاب وكذلك (**جوليان فرويند**) ويتطابق معهما (**توم ماليسون**) حيث يقول : " إن الارهاب هو الأستعمال المنسق للعنف أو التهديد بإستعماله من أجل بلوغ أهداف سياسية " .

إن العنصر السيكولوجي القائم بين فعل إستعمال العنف والهدف السياسي النهائي يشكل هدفاً قائماً في العملية الكاملة للإرهاب ويحمل معنى الإرهابي وعليهِ ترتكز فعاليتهُ [٢] وفي هذا الصدد يقول جوليان : " يبدو الإرهاب كفعل سياسي شامل لا يهدف الى نتيجة عينية بناءة وايجابية بقدر ما يهدف إلى القضاء على إمكانيات الافراد في المقاومة والتفكير "[٣] .

٦ – إن معظم الإرهابيين الجدد من الذين يمارسون عملاً آخر غير العمل السياسي ، بعكس أرهابيي السبعينات الذين كانوا متفرغين تماماً للعمل الإرهابي وبشكل كامل . وهذه الخاصية تساعد كثيراً على ذوبان الإرهابيين وسط حشود الناس وأبعاد الأضواء السياسية والأعلامية عنهم ويتركز دورهم عادة على الردع والعقاب ونشر فكر معين . وفي كثير من حالات من هذا النوع من الإرهاب الجديد ما أثار تعجب الأهل وأصدقاء العمل وأبناء الحي الواحد من تورط شخص معين في عملية أرهابية كبيرة مدوية ، وكان قبلها يعيش بينهم ولا يبدو عليه شواهد معينة تدل على إنه مقبل على عمل أرهابي كبير[٤].

نستنتج من هذا الفصل أن العدو الإستراتيجي (الإتحاد السوفيتي سابقاً) الذي مورست بأسمه إستراتيجيات القوة الأمريكية كافة ، برر التوافق بين متطلبات سياسة القوة والمتطلبات الأخلاقية للحفاظ على الأمن والقيم الأمريكية ؛ وهو ما سمح بأضفاء توازن بين قدرات الولايات المتحدة وإلتزاماتها ، أن ذلك العدو قد تفكك وتغير بنتيجة ذلك التوازن ، بحيث لم تعد هناك حاجة الى أيجاد القوة الكافية لخدمة الأهداف الأمريكية ، بل على العكس ، أيجاد أهداف لإستخدام القوة الأمريكية من أجلها .

---

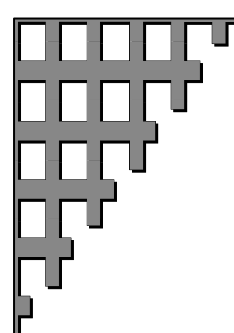
[١] ايناس عبد السادة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٥ .

[٢] حسن عقيل أبو غزالة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣– ص ٢٤ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٣ – ص ٢٤ ، وكذلك ينظر: تقى أياد خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١ .

[٤] هبة الله أحمد خميس ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٥ .

بكلمات أخرى : بأنهيار الإتحاد السوفيتي ، بُشر بنظام دولي يقوم على السلام ونشر الأمـــن والرفاهية ، ولكن هذهِ المرحلة التي شهدت اكثر من حرب خاضتها الولايات المتحدة ضد من أطلق عليهم " أعداء يهددون مصالحها " ، لم تلغِ وجود من يهدد الأمن والمصالح الأمريكيـــة فكان أن ظهر عدو رئيس جديد – أقل منها قوة – أعلن بنفسه عن عدائه للولايات المتحـــدة ، بسبب ما سماه سياستها الأستعمارية ضد المسلمين ، هذا الطرف الذي ضرب الولايات المتحدة في عقر دارها في ١١ /أيلول / ٢٠٠١ ، أعاد ضبط مسار الأداء الإستراتيجي الأمريكي .



الفصل الثاني

{ المتغيرات المؤثرة في بلورة اللاتماثل في الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة }

الفصل الثاني : المتغيرات المؤثرة في بلورة اللاتماثل في الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة

توطئة :

المتغيرات ، كما يعرفها د. مازن الرمضاني " هي تلك المسببات ، أي الحوافز أو الدوافع ، المؤثرة في أدراك صناع القرار والدافعة بهم إلى تبني أنماط سلوكية محددة لأغراض التعامل معها وعلى نحو يتماشى معها " ، ولقد أضحى متعارفاً عليه أن هذه المسببّات صارت اليوم ، تنبع في أن واحد من المحيطين الداخلي والخارجي[1] ، وفي هذا الصدد نلاحظ اتجاهين[2]:

الاتجاه الأول : يركز في رؤيته للمتغيرات على البيئة الخارجية وينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة مؤداها " أن وجود الدولة – أي دولة – يستلزم أهدافاً ومصالح تسعى لإنجازها وتحقيقها وفقاً لإستراتيجية قائمة على مبادئ وسياسات معينة ، قد تتأثر– ضمن أمور كثيرة أخرى– بالبيئة الدولية التي تتعامل معها بما تحتويه من طبيعة التفاعل بين الفواعل التي يتشكل منها النظام الدولي وهيكليته ، ونمط توزيع القوة بين أقطابه الرئيسة التي تعكس شكل النظام الدولي القائم " ، وبذلك يقترن النظام الدولي " باستقراريته من عدمها " بمتغيرات البيئة الدولية .

أن المتغيرات الدولية – وفقاً لأصحاب هذا الاتجاه – هي أساس الديناميكية والحركة التي يعيشها النظام الدولي ، وبفعل هذه العوامل الخارجية ينتقل النظام الدولي من وضع إلى أخر قبل أن تصنع العلاقات بين الدول في المنظومة ، وبينما ينعكس – كل ذلك – على أسس التوازنات وهيكلية النظام الدولي[3].

أما **الاتجاه الثاني :** فينطلق أصحاب هذه الاتجاه من فكرة مفادها " أن العالم أصبح قرية صغيرة ، يتجه إلى أن تكون أحداثه واحدة ، وهو ما يعني أن الحدث الواحد من الطبيعي أن يشغل عالمنا بأسره ، لذلك فهم يفترضون درجة عالية من التداخل بين المتغيرات والعوامل المؤثرة في بلورة ظاهرة معينة ، على صعيد البيئة الداخلية والدولية ، ويضيف أصحاب هذا

---

[1] مازن إسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤١.

[2] سوسن اسماعيل العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٥– ص ١٠٦.

[3] المصدر نفسه ، ص ١٠٦.

الاتجاه " أن المتغيرات جميعها متضافرة لتشكل فاعلية كلية لظاهرة شاملة تتسع لتشمل النظام الدولي بكاملة[1].

وعلى اختلاف المدارس إلا أن هنالك شبه اجماع أكاديمي على مسألة في غاية الاهمية إلا وهي شمولية هذه المتغيرات ، وبموجبها لم تعد ظاهرة اللاتماثل محصلة تأثير متغير واحد أو بضعة متغيرات وإنما هي الناتج لتفاعل كثير منها في آن واحد ، وانطلاقاً مما تقدم سوف نعمد إلى تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:- اللاتماثل كنتيجة من نتائج ادارة التغيير الدولي .

المبحث الثاني:- المتغيرات الداخلية .

المبحث الثالث:- المتغيرات الخارجية .

---

[1] علي ليلة ، تقاطعات العنف والارهاب في زمن العولمة، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٢٢٠.

المبحث الأول : اللاتماثل كنتيجة من نتائج أدارة التغيير• الدولي

يرى (**ولبرت مـــور**) أن عملية أدارة التغيير هي عملية تاريخية لا تنضجها الظروف الخاصة لأي مجتمع فحسب بل بقدرة الأخير على الفرز بين ما هو مطلوب من التغييـــر أولا وكيفية التعاطي معه ، وهنا يسجل (**جورج باتاي**) طريقتين لإدارة التغيير[١] :

الطريقة الأولى : يمر عبر تحديد عملية التغيير أجرائياً ، على اعتبـــار ان التغييـــر كعملية يمثل محصلة تفاعل قوى تحدد على وفق معايير تقاس كمياً وتتضح دلالاتها وصـــور ترسخها من خلال ما تفرزه من أفضليات بناء ورؤيا ، لا من خلال ما تؤسسه من ألحاحيات تستحق المناورة بتلبيتها هنا وهنالك.

الطريقة الثانية : يمر عبر حصر التغيير بزمن وصور الانتقال من حالة إلى أخـــرى سواء كانت معتادة أم مبتكرة ، ويرى (**وليم اولجيريـــت**) أن هذا الطريق وأن كانت قوانينـــه مرتبطة بأدوار الفاعلين ورؤاهم على اعتبار ان الانتقال قرار استراتيجي تقبع خلفـــه فكـــرة التغيير بيد أن صورهُ غالباً ما تكون غير منسقة بسبب مراوحة الأنتقال إلى التعديل كـــصورة من صور التغيير.

المطلب الأول : واقع العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

مثل سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة نقطة تحول فاصلة في نهاية القرن العشرين ، وهو الأنهيار الذي لم يتنبأ به من بين علماء العلاقات الدولية سوى باحثة فرنـــسية هي (**أنكلوس**) التي نشرت قبل الانهيار كتاباً تحت عنوان " انفجار الإمبراطوريـــة " وقـــد عـــدّ الكتاب عند صدورهُ مغالاة شديدة من الباحثة في مجـــال التنبـــؤ الـــسياسي ، غيـــر أن الاحداث أثبتت في الواقع عمق البصيرة عند هذه الباحثة وصدق تنبؤاتها[٢].

لقد صاحب انتهاء النظام الدولي القديم – نظام الحرب الباردة – تحديات بنيوية وقيمية ، فمن الناحية البنيوية أدى انتهاء الحرب الباردة التي استمرت بين أعظم قـــوتين عـــالميتين

• أدارة التغيير: أستثمار الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المرصودة بكفاءة عالية وفاعلية ، وذلك الأستثمار الذي يبدأ من تشخيص حالة التغيير مروراً باتخاذ القرار الرشيد وانتهاء بالرقابة الهادفة إلى بناء صورة من التحقق المستمر لضبط تداعيات حالة التغيير . للمزيد من التفاصيل أنظر: منعم صاحي العمار، التفكير الإستراتيجي وأدارة التغيير: مقاربة في المقدمات ، مصدر سبق ذكره ، ص٩.

[١] المصدر نفسه ، ص٨.

[٢] السيد ياسين ، تحولات الامم والمستقبل العالمي ، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠١٠ ، ص٣١٦.

والتي امتدت اثارها إلى كل مكان في العالم يصحبها سلام مرتكز على توازن القوة العسكرية أدى إلى اعادة تشكيل النظام الدولي من الناحية البنيوية وبدات ملامح بنية جديدة تتشكل ، أما من الناحية القيمية ، فأن سقوط الشيوعية والتراجع الكبير الذي أصاب الاشتراكية وانهيار فكرة النظام الاقتصادي شديد المركزية ، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تغيير قيمي تمثل بصعود تيار تعبيري برزت أثاره في المجالات الحياتية والسلوكية ، فالعالم " أخذ يدخل عصراً جديداً ، وأن الأنماط الدولية القديمة تتهاوى وأن الشعارات القديمة غير ابداعية ، وأن الحلول القديمة لا تشفي ، فلقد أصبح العالم في أعتمادية متبادلة في الاقتصاد وفي الاتصالات والتطلعات البشرية " ولما كانت الاعتمادية المتبادلة ليس لها الدلالة الايجابية من حيث المنافع أخذت واشنطن تسفر عن طموحها العالمي مقرة بأولوية المصلحة القومية والاعتماد على القوة باعتبارها عماد الهيبة الأمريكية في القرن القادم[١].

فلقد استقر لدى الدوائر الفكرية والإستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة ، أن العالم استعاد توازناته وفق اتجاهات ثلاثة [٢]:

١- توحد الاقتصاد العالمي في اطار الفضاء الرأسمالي المندمج بمركزه في الولايات المتحدة ومحاوره الاقليمية الاساسية في اوربا الغربية واسيا وآلياته التنفيذية (المؤسسات النقدية والمالية والتجارية الدولية) .

٢- قيام نظام دولي جديد يحدد أطار العلاقات الإستراتيجية العالمية ، من منطلق تفعيل الهيئة الأممية وتخويلها دوراً متزايداً في حل النزاعات الدولية بعد أنتفاء العوائق ذات الصلة بالثنائية القطبية ، مع تدعيم الانظمة الاقليمية ، وبلورة أطر تشريعية ملزمة تضبط الرهانات والتحديات الكبرى التي يواجهها العالم (الارهاب ، الجوع ، الاوبئة ، التلوث البيئي) .

٣- انتشار قيم كونية جديدة على انقاض الايديولوجية الشمولية المرتبطة بالخيارات الاشتراكية ، وتعبر هذه القيم عن روح ومكتسبات الحداثة الغربية ، وتقدم خياراً أوحد لولوج

---

[١] منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب: التألفات الإستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى وأثرها في هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين : الإقليم الأسيوي نموذجاً ، دراسات إستراتيجية، العدد ١٦، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠١، ص٨- ص ٩.

[٢] السيد ولد اباة ، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، ط١، الدار العربية للعلوم(ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١٤- ص ١٥.

الالفية الجديدة ، كما يتم السعي لتوظيفها في تشريعات وقوانين ملزمة ، وابرز هذه القيم هـي الحرية الاقتصادية ، والتعددية الديمقراطية ، واحترام حقوق الانسان .

لقد كانت واشنطن تدرك حقيقة الوضع الدولي وأتجاهاته وتحولاته ، ومع سـيطرتها البينية على ذلك وتراخي استراتيجية الاحتواء الأمريكية الشاملة والمجتمعة الهدف ، اخـذت تبحث عن مداخل مضمونة تستوعب الطموح الأمريكي في أقامة نظام دولي جديد [١].

ان شعار " النظام العالمي الجديد الذي رفعه الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) له ثلاث دلالات [٢]:-

أ : انتصار القيم الليبرالية والديمقراطية على الايديولوجيا الشيوعية ، مما يسمح بتعميم هذا النموذج وانتشاره الياً بفعل هذا الأنتصار وبأثره كما بينت تجربة اوربا الشرقية .

ب : اضطلاع الولايات المتحدة بدور الموجه للنظام الدولي في صيغته الجديدة ، من حيث مقتضيات السلم العالمي ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة . وهنا يرى (**بروان**) أن نهاية الحرب الباردة لم تكن تمثل مجرد نهاية منافسة معينة بين القوتين العظميين ، بل أنهـا أنطوت على ظهور اساس سياسي جديد ، لنظام دولي جديد ، قائم على معايير للحكـم علـى التصرفات الدولية بدلاً من القاعدة الدولية المألوفة ، وهي أنه يتعين علـى المـرء مـساعدة اصدقائه ومعاقبة اعدائه [٣].

بل أن الوصف الأكثر دقة للنظام الدولي الجديد هو الذي جاء بـه (**W.Ruigrak**) أن السياسة الأمريكية الكونية وأن كان نشؤها محكوماً بـالنظرة حيـال القـوة والمـصلحة والصراع باعتبارها دعامات الفعل الجديد ، فأنها تعني بكل تفاصيلها أعادة ترتيب العلاقـات الدولية من منظور صناعي وتجاري وثقافي وحضاري وواقعي تدخل الرؤى الخاصة جداً في الترويج لها تحت حجج مختلفة ، ويضيف : أن الولايات المتحدة توخت من وراء رفع رايـة النظام الدولي تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعكس مصالحها القومية ، وتكرس هيمنتهـا على عالم ما بعد الحرب الباردة في ذات الوقت لعل من أهمها[٤] :

---

[١] منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الاقطاب : التألفات الاستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين: الاقليم الاسيوي نموذجاً ، مصدر سبق ذكره ، ص٩.

[٢] السيد ولد اباة ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢.

[٣] كريس بروان ، فهم العلاقات الدولية ، ط١ ، مركز الخليج للابحاث ، دبي ٢٠٠٤ ، ص٢٥١.

[٤] منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الاقطاب: التألفات الإستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى واثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين الاقليم الاسيوي نموذجاً ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤.

أولا : فرض معايير وانماط جديدة للسلوك الدولي ، تتسم بالمرونة والانــسجام مــع المصالح والأهداف الأمريكية في مختلف الاحوال والظروف.

ثانيا : الأبقاء على تماسك دول المعسكر الغربي تحت القيــادة الامريكيــة، بطريقــة تحتفظ بتبعيتها لها من جهة ، وتضمن بها الحفاظ على البيئة الأحادية للنظام الدولي من جهــة ثانية.

ثالثا : تأكيد الحق الأمريكي في التدخل في أية منطقة من العالم ، وذلك تحت ذريعــة تأمين مصالح الولايات المتحدة الكونية.

ففي رحم معطيات التغيير الذي شهده العالم بدأت جهود تأطيرية وربما تفسيرية لمآل النظام الدولي تتسع بصورة واضحة خاصة بعد أن حدد التغيير الدولي بـــ [١]:-

(١) تواضع قدرة طرف دولي واحد على أدامة تــأثير فعلــه مــن دون مــشاركة محسوبة من قبل الاخرين ، وربما مقصودة تحقيقاً لشرعية الفعل ذاته وتحقيقاً للتأثير الأشمل ، تأخذ صيغاً مختلفة : أجماع ، شراكة ، تفاهم ... الخ ، خاصة في ظل افتقاره للقــدرة علــى التحكم في حركة اللاعبين سواء في اتجاه التحرك أو سرعتهُ ، وقد توضحت هذه الحالة جلية في أدارة الازمات الدولية التي اخذت تعاني في ظل عالم مراوغ ومنفلت من افتقارها للنموذج الصالح للإتباع حلاً وليس ادارة فحسب .

(٢) تنامي حاجة النظام الدولي إلى حوافز سياسية : فنهاية الحرب الباردة بكل مــا حققته من نتائج استراتيجية عدّت ظفراً ثقافياً وحضارياً للغرب الذي بدت قواه تتحفز نحو نشر وترويج متطلبات ودواعي الأخذ بالليبرالية المؤسسة على السوق الحرة والملكيــة الخاصــة والتعددية الحزبية كمنطلقات وأذرع سياسية هادفة للتسريع ببناء حــضارة منفــردة تريــد أن تفرض هيمنتها على العالم حتى بدت تلك الليبرالية ذات سمات وحشية كما توصف ليبراليــة الولايات المتحدة لعالم ما بعد الحرب الباردة حيث العولمة.

(٣) توجه النظام الدولي نحو المزيد من المؤسسية وتوسيع الهياكل فوق الدولية التي اخذت تضم تكتلات اقتصادية وتجارية على أساس الجغرافيا والاقتصاد معاً ؛ وهــذا الامــر ارتبط اساساً بما يشهده النظام الدولي من تبدل في قائمة الاهتمامات التقليدية لقــواه الفاعلــة والناتج اساساً عما لحق الاداء الدولي والجماعي من تغيير في المضمون الثقافي والايديولوجي

---

[١] منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الاقطاب: التآلفات الإستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى واثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين الاقليم الاسيوي نموذجاً ، مصدر سبق ذكره ، ص١١ – ص١٣.

والحضاري ، فأن ذلك الأمر ارتبط أيضاً بالجهد الذي بذلته مؤسسات الأمم المتحدة في صياغة علاجات محددة لبعض القضايا الدولية الملحة ، توطئة لأعادة جذوة التأثير التي كانت تمتلكها في المجتمع الدولي وبما يسهم في صياغة عقل أو مدرك له قدرة التحكم بالقرارات المصيرية في مواجهة الظروف والأفعال المهددة للسلم والأمن الدوليين.

أخيرًا : كتب (**كروثمر**) – وهو أحد اقطاب المحافظين الجدد – يقول " كان أنتهاء لكل شيء: انتهاءً للشيوعية ، للاشتراكية ، للحرب الباردة ، للحروب الأوربية ، لكن نهاية الحرب الباردة هي نهاية كل شيء هي أيضاً بداية ، في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١ أنهار الاتحاد السوفيتي ولكن ولد شيء جديد تماماً ، عالم أحادي القطب تسودهُ قوة عظمى غير مهددة من قبل أي منافس ، أنه أنعطاف حاسم في التاريخ ، لم يشهد له مثيل منذ انهيار روما ، أنه تحول جديد وغريب تماماً "[١].

المطلب الثاني: واقع العالم بعد أحداث ١١ / أيلول /٢٠٠١

كتب المؤرخ الشهير (**بول كيندي**) مقالاً يشير فيه إلى أن " بداية القرن الواحد والعشرين والألفية الثالثة كانت يوم ١١ سبتمر ٢٠٠١ وليس يوم الأول من يناير ٢٠٠٠ "[٢].

مما لاشك فيه أن احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد غيرت وجه العالم حتى أصبحت محور الارتكاز الذي يبدأ منه أي كاتب أو مراقب أو محلل سياسي[٣] . ومن هنا بات السؤال المطروح : هل كان زلزال ايلول / ٢٠٠١ لحظة تحول وقطيعة مع التاريخ ، ونهاية حقبة كاملة وبداية عهد جديد أم مجرد هزة كبرى لا تأثير لها في العمق والجوهر ، حتى لو أثارت الخيال والألباب والأهتمام ؟

بادئ ذي بدء يمكن القول أن أحداث ١١ / ايلول / ٢٠٠١ جاءت لتعكس ثلاثة أزمات[٤]:

الأزمة الأولى : لقد بدا واضحاً أن خارطة العلاقات الدولية تتأرجح بين أتجاهات متباينة عصية على الحسم : قوة أحادية (الولايات المتحدة) فاقدة لآليات الهيمنة الفعلية على

---

[١] هادي القبيسي ، السياسية الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية ، ط١ ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٥.

[٢] رضا هلال ، إمبراطورية مترددة: هل تغيرت أمريكا بعد ١١ سبتمبر؟، في كتاب: الامبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثالث ، ط١، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٥.

[٣] شاهر إسماعيل الشاهر، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

[٤] السيد ولد اباة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦– ص ١٧.

باقي مناطق العالم بسبب الأزمات والحروب الأهلية والإقليمية التي تزايدت وتيرتها وتفاقمت أكثر من الحرب الباردة .

الأزمة الثانية : أن ديناميكية العولمة التي أضحت حقيقة لا مِراء فيها ؛ مـن حيـث توحد السوق العالمية وأنظمة الاتصال ، لم تعززأطرها المؤسسية سياسياً ومجتمعيـاً ، ففـي الوقت الذي مازالت فيه الدولة القومية ، الوحدة الاساسية والمحورية لضبط وأدارة الرهانـات السياسية والمجتمعية ، تقلص نفوذها الفعلي في المسارات الاقتصادية وفي حركية المجتمـع ، وغدت أما ضيقة محدودة أزاء تحديات كونية واقليمية تتجاوزها ، أو واسعة لاحاجة اليها في التعامل مع المقتضيات المحلية ؛ ولهذا فأن تلقي القوة العظمى المهيمنة أقسى ضـربـاتها فـي تاريخها المعاصر من عدو مبهم ، يطرح على العقل الاستراتيجي الأمريكي تساؤلات خطيرة حول التحديات غير المسبوقة المنجزة عن تصدعات وأختلالات ديناميكية العولمة .

الازمة الثالثة : كانت على المستوى الثقافي ، تمثلت في غياب أرضية ثقافيـة مـن شأنها توفير مضمون لإيديولوجيا النظام الدولي الجديد الذي تبشر به الأدبيات الأمريكية ، أو توفير أطار مرجعي لديناميكية العولمة في ما وراء طابعها التقني – الاقتصادي .

فالارهاب هو تعبير حاد وجذري عن أزمة تواصل بين الفضاءات التي يتشكل منها عالم مـا بعد ١١ / ايلول / ٢٠٠١ في ما وراء وهم القرية الكونية الواحدة والمنسجمة .

تشير وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (**كوندوليزا رايس**) إلى أن هذه الاحـداث شكلت منعطفاً أساسياً وتحولاً جذرياً في نوعية الخطاب والممارسة فـي الأداء الأسـتراتيجي الأمريكي ، لأنها فتحت أفاقاً رحبة للعالم من أجل معالجة موضوعات عدة حول البنية الهيكلية للنظام الدولي ، ومكانة مراكز القوى الفاعلة فيه ، ومستقبل القوى الداعمة ضمن آلية التفاعل بين وحداته ومستقبل المكانة التي تنفرد بها القوى العظمى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، فقد باتت الأخيرة تواجه تحديات جديدة ، مع وجود بعض نقاط التشابه مع حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث خرجت الولايات المتحدة من الحرب كقوة عالمية مـسيطرة ، وكانـت أقوى من كل الدول الأخرى اقتصادياً وعسكرياً ، إلا أن بروز الاتحاد السوفيتي كمنافس جديد ، على الصعيدين الايديولوجي والعسكري تطلب منها التكيف مع الواقع الجديد ، كما اسـتلزم بذلك هندسة مفاهيم جديدة ، من حيث صياغة المُسَـلّمات حول دورها في العـالم والوسـائل اللازمة لهذا الدور[١].

---

[١] دنيس روس ، فن الحكم: كيف تستعيد امريكا مكانتها في العالم ؟ ، ط١ ، ترجمة: هاني تابري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص١٧٥– ص ١٧٦.

وإذا ما أردنا تحديد تداعيات هذه الاحداث نجدها أكثر تأثيراً على صعيد الولايات المتحدة حيث كشفت تلك الاحداث عن[1] :

١ : أنهيار مفهوم الأمن القومي الأمريكي القائم على الردع النووي والصاروخي ، إذ اظهرت هذه الاحداث إن افراداً قلائل يمكن أن يلحقوا خسائر فادحة بأمن أكبر دولة اقتصادياً ، وأقواها سلاحاً ، وأكثرها تنظيماً وأمتلاكاً لمعدات ومنظومات الأتصالات والمعلومات التقنية المتطورة.

٢ : أضمحلال أسطورة اجهزة السلطة الفدرالية والمخابرات المركزية• ، الذراع القومي الذي تلوح به الأدارة الأمريكية بوجه الدول الاخرى ، لأغراضها ومصالحها الخاصة ، فعلى الرغم من جسامة هذه الاجهزة ، وامتلاكها افضل المعدات والمعلومات تطوراً ، وتجنيدها لألاف الوكلاء داخل الولايات المتحدة وخارجها ، إلا أنها أخفقت في تحديد منفذي هجمات ١١/ ايلول/ ٢٠٠١.

٣ : أفرزت هذه الاحداث تداعيات وتحولات سياسية داخل الولايات المتحدة نفسها تمثلت في تنامي سطوة دعاة (التفوق الأمريكي)•• الذين بلوروا هوية جديدة للأداء الاستراتيجي في استراتيجية الامن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٢ ، والتي تتضمن في أكثر من بند من بنودها على أن العالم بأكمله صار مسرحاً لعمليات الجيش الأمريكي خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من ايلول ، والتي استخدمتها كذريعة لتفعيل نزعتها العدوانية ، وهي نزعة تستند إلى منطق القوة ، وتتخذ الحرب وسيلة للتغيير[2].

بيد أن هذه الأحداث لا تقتصر على الولايات المتحدة من حيث تداعياتها بل انعكست على النظام الدولي وفي هذا الصدد طرح (**هنري كيسنجر**) وجهة نظر ترى " أن هذه الهجمات مثلت نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين ، حيث أنها

---

[1] سوسن اسماعيل العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٤– ص ١٩٥.

• ظهرت كثير من الكتابات التي تشير إلى ان المخابرات المركزية الأمريكية كانت على علم مسبق بهذه التفجيرات حيث كانت قد حذرت الرئيس آنذاك (جورج دبليو بوش) من هذه التفجيرات بيد انه لم يتحرك لمنعها، ليكون ذلك كعب أخيل الذي يمكنهُ من صف العالم من ورائه في أطار حملة دولية واسعة لتصفية الارهاب ، والقضاء على جيوب المعارضة للنفوذ الأمريكي هنا وهنالك . للمزيد من التفاصيل انظر: تيري ميسان ، ١١ أيلول / ٢٠٠١ : الخديعة المرعبة ، ط١ ، ترجمة: سعدان قازان وآخرون ، دار كنعان للدراسات والنشر دمشق ، ٢٠٠٢.

•• تسمية أطلقها (جورج سورس) على المحافظين الجدد في مؤلفه (فقاعة التفوق الامريكي).

[2] شاهر اسماعيل الشاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٩.

أدت إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة ، ودفعت القوى المنافسة مثل اوربا ، اليابان ، روسيا الاتحادية ، الصين ، إلى التعاون بصورة وثيقة معها ، وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل تلك الهجمات بسبب الخلافات السياسية القائمة بين الولايات المتحدة وتلك القوى الدولية ، الأمر الذي أدى إلى بناء علاقات شراكة جديدة بين الجانبين ، ومن ثم خلق مناخ جديد للعلاقات الدولية ، هذا المناخ كان لمصلحة الولايات المتحدة لذلك لا نخطئ عندما نقول:

أن الولايات المتحدة حصلت على مزايا استراتيجية كثيرة ، بعد تلك الأحداث لاسيما في مناطق اسيا الوسطى وجنوب اسيا "[1].

أن احداث ١١ / ايلول/ ٢٠٠١ جاءت لتثير قضايا أمنية جديدة يمكن تحديدها بالأتي[2]:

أ : أدخال الفاعلين غير الرسميين ضمن نطاق عملية ترتيب الأوضاع الأمنية على المستوى الاقليمي ، لاسيما أن قدراتهم تجاوزت امكانات كثير من الدول في ظل وجود امثلة كثيرة حول التدخلات السياسية لتلك القوى غير الحكومية في الشؤون الداخلية للدول وفي علاقاتها البينية أيضاً.

ب : أدخال القضايا الأمنية غير التقليدية التي كان قد اصطلح على تسميتها الأبعاد غير العسكرية للأمن التي لا ترتبط بامتلاك او استخدام القوة العسكرية بالضرورة ، فضلاً عن تلك القضايا غير العسكرية التي تكتسب أهمية أمنية عند وصول أوضاعها أو تأثيراتها إلى مستويات حرجة ، والتي كانت تدخل ضمن نطاق كل تعريفات الأمن الشامل .

ج : تغيير النظم تحت ذريعة (الحرب على الارهاب) : حيث أصبح تغيير (النظم المارقة) من وجهة نظر واشنطن أحد أهداف الإستراتيجية الأمريكية ، فبعد هجمات أيلول / ٢٠٠١ دعا وزير الدفاع آنذاك (**رامسفلد**) ونائبه (**بول وولفينز**) ومستشارة الأمن القومي السابقة (**كوندليزا رايس**) إلى ضرورة العمل على تغيير الأنظمة الديكتاتورية التي تدعم الارهاب بشكل مباشر- حسب التعبير الأمريكي- أو التي يمثل وجودها دعماً غير مباشر للأرهاب من خلال عدائها للحرية والديمقراطية ، وتحقق ذلك بالفعل في حالتي أفغانستان ٢٠٠١، والعراق ٢٠٠٣.

---

[1] ثامر كامل الخزرجي ، الإستراتيجية الأمريكية ما بعد عاصفة الأبراج ، مجلة الحكمة ، العدد ٢٩ ، بيت الحكمة ، بغداد ، أيلول ٢٠٠٢ ، ص١٩.

[2] اشرف العيسوي ، التغييرات الدولية الحديثة ومفهوم الأمن القومي ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٢٩٠ ، ٢٠٠٦ ، على الموقع التالي : http://www.kkmaq.gov.sa

د : الإستخدام المفرط للقوة بعيداً عن آية ضوابط : فقد كشفت الممارسات الفعلية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ، عن استخدام مفرط للقوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة ، وتهديد الأمن القومي لعدة دول بحجة مقاومة الارهاب ؛ لأنها – الولايات المتحدة – اكتشفت أنها أمام عدو من نوع جديد يمثل في شبكة واسعة من التنظيمات الفرعية التي لا تحكمها هياكل محددة ، ولا يمكن توقع افعالها ، لذلك عمدت إلى الأنتشار العسكري الذي بدأ باليمن والفلبين ، وتحقيق الانفتاح العسكري في كل من ماليزيا ، وإندونيسيا ، والسودان ، والصومال .

هـ :أختلال العلاقة بين الارهاب والأمن وتداعياتها الإستراتيجية بعد احداث ١١ / أيلول/ ٢٠٠١ : يمكن القول : أن العلاقة بين المعطيين شهدت الأتي[١] :

أولا : صعود الاتجاهات القومية وبصيغ متباينة تمتد من المحافظة المفرطة إلى الصعود السريع للقومية المتطرفة والمتوافقة مع النزعة القائمة على الشك ذات المدلولات الثقافية والايديولوجية.

ثانيا : أعادة الأعتبار للجغرافية الثقافية : وقد نتج عن ذلك بروز نزعات قوية في المجتمع الدولي تقوم على اساس الدعوة المزدوجة التي تجمع بين التوحد والتألف والمقاومة والافتراق... والتوفيق بين الاثنين لا يتم إلا عبر ، كما يقول الرئيس الفرنسي الأسبق **(ميتران)** التوجه نحو المجتمعات الكبرى كسبيل وحيد لصيانة توجه العالم ثقافياً وحضارياً في مواجهة تحفز الولايات المتحدة لفرض قيم موحدة تنكر على الكيانات القومية هويتها وتخضعها لنزعة عالمية لا تخلو من حس قومي هادف لفرض سطوة الغرب والولايات المتحدة على العالم .

لعل اهم متغير شكل قدرة الامن على مكافحة الارهاب ذلك الذي يكمن في أصرار الولايات المتحدة على استخدام العنف لأنجاز أهدافها والحفاظ على مصالحها ، وهذا ما يفسر لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي تواجه احداث ١١ / ايلول / ٢٠٠١ أمعنت في استخدامها المتعسف للقوة المدمرة تدجيناً للشعوب وقصاصاً لها في سعيها لتحقيق أهدافها[٢]. لقد أنتجت الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ مظاهر دائمة تغذي الاختلافات في العلاقة

---

[١] منعم صاحي العمار ، نحو نهج بحثي جديد لمكافحة الإرهاب ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ١٥ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٠.

[٢] المصدر نفسه ، ص١١– ص ١٢.

بين (الأمن والأرهاب) سواء في اصرار الولايات المتحدة على تفعيل هواجسها او تـسويغ مظاهر وعمليات الارهاب والتي اخذت نمطين [1]:

(١) مقاومة تركز على ضرورة حماية البناء القومي من مخاطر الأصطدام بـالقيود البنيوية التي تنتهجها النظم الحاكمة التي غالباً ما تخلق حالات صراعية بينها وبين الجماهير.

(٢) المقاومة العلنية للشعوب : وبما يعزز من قدرة هويتها للتغلب على الضغوط التي تتعرض لها وبما يدعم وجودها ويحقق مصالحها عبر تحالف المصالح أو تحالف المواقـف ، وهكذا بدت العلاقة الموصوفة بين الارهاب والامن تدور في حلقة مفرغة تتغذى تلقائياً مـن أحداثيات التبادل في المواقف بين الشعوب التي ظللت بدعاوى مقاومة الهيمنة الأمريكية لتغدو ساحة وطمعاً للأرهاب والقوى القائمة على صياغة نظم الأمن ومقاوماته.

خلاصة القول: أن هجمات ١١/ أيلول / ٢٠٠١ جاءت بمفارقة تكمن في : أنـه فـي الوقت الذي تظهر فيه الاحداث بأن الولايات المتحدة ليست في مأمن من التهديدات الارهابية ، وأن ضمان أمنها يتطلب التعاون مع الدول الاخرى ، فهي سعت إلى أن تفرض على العالم ، أكثر من أي حقبة أخرى مضت نظرية (أسبقية الأمن القومي) ، لتعود بمفهوم الأمن هذا إلى مضمونه العسكري المحض.

المطلب الثالث : الأدارة الأمريكية للتغييرات الدوليـة بعـد أنهيـار الاتحـاد الـسوفيتي (اللاتماثل كنتيجة لإدارة التغيير) .

كتب برجنسكي يقول " أن العالم الذي ورثته امريكا كوصية عليه عشية القرن الواحد والعشرين لم يكن مطمئناً تاريخياً ولا في حالة سلام حقيقة ، فالعالم المتحرر من شبح حـرب عالمية ثالثة بين معسكرين مدججين بالأسلحة النووية بقيادة القوتين العظميين أعطى الأولوية إلى المخاوف الضيقة ، وكان اكثر تأثراً بالمشاعر القومية المركزة والأحقاد القبلية ، وأغوتهُ أكثر الرفاهية الأنانية للأنغماس في العداوات التقليدية والعنف الديني " ويـضيف قـائلاً: " أن أدارة التغيير يلي التغيير ولا يسبقه ولا حتى يصاحبه ، وهكذا كان الحال مع معضلات امريكا الجديدة ، ظهرت حاجة كبيرة إلى حلول وجهات نظر متسقة محل الفرضيات المتقادمة التـي وجهت السلوك الأمريكي على المسرح العالمي خلال عقد الحرب الباردة "[2].

---

[1] منعم صاحي العمار ، نحو نهج بحثي جديد لمكافحة الإرهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.

[2] زبيغنيو برجنسكي ، الفرصة الثانية : ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الامريكية ، ط١ ، ترجمة: عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٢٨ – ص٣٦.

وهنا بات السؤال المطروح: كيف أدارت الولايات المتحدة التغييرات التي فرضت نفسها على عالم ما بعد الاتحاد السوفيتي ؟ وكيف برز اللاتماثل كنتيجة للأدارة هذه التغييرات؟

لقد قادت التغييرات الدولية الجديدة بعد عام ١٩٩٠ إلى كثير من الجدل السياسي داخل مؤسسات صنع الإستراتيجية ومؤسسات البحث والدراسات الأمريكية ، وأحتدم الجدال حول الإستراتيجية الأمريكية ، التي يتعين ان تنتهجها الأدارات الأمريكية لأدارة عالم ما بعد الحرب الباردة ، وقد جرى حصر الأتجاهات التي تمحورت حولها المذاهب الكبرى في المرحلة الجديدة (آنذاك) ، في رؤيتها للعالم وكيفية التعاطي معه ، في ثلاث مدارس رئيسة [١] :

١. **المدرسة الأقتحامية :** في ذروة النشوة بهزيمة الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة ، بدأ الكثير من السياسيين والمحللين في التبشير بأن العالم سيكون في ركاب الزعامة الامريكية كرهاً او طوعاً ، وأن ما يرتقبه العالم من الأمن والاستقرار والإنماء بات من بين الغايات السياسية الممكنة التطبيق ، وأن العودة إلى مكنون الفلسفة السياسية للسياسة الخارجية الأمريكية أصبحت سالكة بعدما عطلتها أشتراطات الحرب الباردة ، فالديمقراطية وحقوق الانسان ستتقدمان كل سياسة ، ومن أجل هذه المقاصد ستصطف الدول نابذة خلافاتها ونزاعاتها في مواجهة بؤر التوتر والاضطراب ، ولا ينفصل ذلك عن ضرورة الأذعان للهيمنة الامريكية ، حيث أن شرطها واقع .

وما يتفق مع ما سبق (**الكوكبيين**) إذ أنهم يعتقدون " أن نهاية صراع دولي كبير يتيح فرصة غير مسبوقة لتحقيق أهداف أمريكية رئيسة قديمة ، وفي نهاية الحرب الباردة أشارة لبدء تكثيف منهجي واسع لجهود أمريكية سياسية اقتصادية في العالم كله ، تتمثل في تنمية سيادة القانون ، ونشر الديمقراطية ، وبناء إجماع دولي حقيقي ضد الاعمال العدوانية ، وحماية حقوق الانسان عن طريق اجراءات شرطية دولية ، بل انشاء كيان مسلح دائم تحت قيادة مجلس الامن الدولي ، مما يعني ذلك بالنسبة لهم فرصة فريدة لتنمية منظومة مالية وتجارية عالمية قائمة على القوة العسكرية الأمريكية التي لا نظير لها ، وعلى دينامية اقتصادها[٢].

---

[١] ضاري رشيد الياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥.

[٢] والتر راسل ميد ، السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم ، ط١ ، ترجمة: نشوى ماهر ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٣٠١.

وبالتالي فهم ينظرون للعالم في عام ١٩٩٠ وشعروا تلقائياً أن يومهم المنتظر قد جاء ، فقد إنهار العالم الشيوعي ، وكان العالم النامي مفتوحاً أكثر من أي وقت مضى لتعاليم التجارة الحرة والاسواق الحرة ، بأختصار أنه وقت ملائم لخلق نظام عالمي أمريكي[١] ، لأعادة معمارية السياسة الدولية ، ولا يصح ترك دول العالم نهباً لعمليات توازن القوى الجديدة على صعيد عالمي وإقليمي ، وإنما يصح أن تُرعى الولايات المتحدة أو (المنظمة العالمية) أو (الوسيط العادل)[٢].

٢. **مدرسة الإنعزاليين الجدد :** ويطلق عليهم " الإنعزاليون الجدد " تمييزاً لهم من الإنعزاليين في القرن التاسع عشر ، ويرى أصحاب هذه المدرسة انه مع انحلال الدولة السوفيتية وزوال الخطر الشيوعي لم يعد هنالك ما يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية وهذا ما يمكن أن يساعد الولايات المتحدة على التخلي عن دورها السابق دور رجل الأنقاذ. وذلك لأن الأمن القومي الأمريكي لم يعد مهدداً عسكرياً ، كما أن الدول الكبرى منفردة أو مجتمعة ليست قادرة ولمدة قادمة على ان تكون البديل للتهديد السوفيتي السابق ، أو راغبة في ذلك فمعظمها ينتمي إلى معسكر واحد [٣].

ويختلف أنصار هذه المدرسة مع (الكوكبيين) من حيث أن فكرة (الكوكبية) تجاوزت المعقول وبالتالي فهم يرون أن نهاية (الحرب الباردة) تعني فرصة للولايات المتحدة لتقليص إلتزاماتها الدولية ، وأبرز شخصيات هذه المدرسة **بات بي وكانان** الذي هاجم في كتابة الذي صدر عام ١٩٩٩ بعنوان (أنها جمهورية ...... لا إمبراطورية) قرار الرئيس الأمريكي الأسبق (**فرانكلين روزفلت**) بدخول الحرب العالمية الثانية ، فهم على عكس من الكوكبيين لا يعدّون أنشاء نظام عالمي مناسب أولوية أولى للسياسة الخارجية الأمريكية بل يعتقدون أن الدفاع عن المصالح القومية الأمريكية يمكن ان يتم بصورة وافية بأمور أقل من الإلتزام الأمريكي بنظام عالمي كامل ، وأن على الولايات المتحدة التركيز على قضايا ومناطق ومشكلات معينة ، بدلاً من محاولة بناء نظام عالمي شامل [٤] .

---

[١] والتر راسل ميد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠٣- ص ٣٠٤.

[٢] ضاري رشيد الياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦.

[٣] كوثر عباس الربيعي ، تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

[٤] والتر راسل ميد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣٢.

٣. **المدرسة الانتقائية :** يوجد بين الإنعزاليين الجدد وبين مدرسة الاقتحاميين ، التوجه البراغماتي في السياسة الخارجية وسياسة الدفاع ، وقد أختطت لنفسها نهجاً واقعياً لصيقاً بالمصالح القومية.

ويقوم مذهب هذه المدرسة على الإقرار بأن البيئة الدولية تتقاذفها تحولات إنتقالية مفاجئة وسريعة الخطى ، وأن الولايات المتحدة خرجت من الحرب الباردة قوة عظمى نووية فريدة . وهذا ما يقضي بالضرورة إلى ايجاد فرص أمنية واقتصادية تعرض نفسها في عالم تشابكت فيه وتعقدت الأعتمادية ، لذلك يحرص هذا المذهب ان يكون الهيكل المقترح لعالم ما بعد الاتحاد السوفيتي ، تتقدم فيه المصالح الأمريكية ، وترتقي القيم الأمريكية ، وتصان القيادة الأمريكية من محاولات الإضعاف ، أما كيف تأتي الولايات المتحدة بهذا الهيكل فهو بالاسلوب الانتقائي حسب كل حالة معتمدة على الدبلوماسية ، كلما كان ذلك ممكناً ، وعلى القوات الأمريكية ، كلما كانت هنالك ضرورة ، أن تحضر وتحسم الموقف[١].

وبالتالي تسيطر عليهم فكرة مفادها " أنه حيثما أستطاعت الولايات المتحدة أحتواء الشيوعية ذات يوم ، كانت مهمتنا الآن احتواء الفوضى ، فعندما تنشأ الفوضى في أي منطقة من العالم فسوف يتشجع الأشرار في مناطق غيرها بانتشارها "[٢] .

لذلك على الأمم المتحدة أن تبسط ثوب شرعيتها على التحركات الأمريكية ، ومن بين ذلك أن تصطف القوى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن إلى جانب الولايات المتحدة بما يؤمن للجميع خصوصاً الولايات المتحدة والغرب عالماً مستقراً وتطبيقياً لقواعد القانون الدولي ، وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة ستتحمل أعباء الأمن وحدها ، بل على الحلفاء أو المشاركين أن يتفقوا من أجل هدف عام كهذا [٣].

ففي وثيقة بالغة الأهمية حول رؤية الحزب الجمهوري للعالم في أثناء حملة الأخير الانتخابية ، تتضمن هذه الوثيقة كثيراً من الأفكار التي وجدت طريقها للتنفيذ بعد أنتخاب الرئيس(جورج دبليو بوش) وأختيار (كوندوليزا رايس) لتكون مستشارة الأمن القومي الأمريكي ، وقد نشرت هذه الوثيقة في مجلة (Foreign affairs) من عام ٢٠٠٠ بعنوان (Campaign ٢٠٠٠ : promoting the national) تشير هذه الوثيقة " إلى أن تفكك

---

[١] ضاري رشيد الياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧ – ص ٣٨ .

[٢] أنظر: رحيم زادة– مهدي أميروف ، الشرق والغرب : صدام أم انسجام ؟ ط ١، ترجمة: أنور محمد ابراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص١٠– ص ١١.

[٣] ضاري رشيد الياسين، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩.

الاتحاد السوفيتي تزامن مع حدوث ثورة هائلة في تكنلوجيا المعلومات مما أدت إلى نمو الصناعات القائمة على القواعد المعرفية وأزدهار (أقتصاد المعلومات) ، وفي الوقت الذي فرضت فيه ثورة المعلومات خيارات صعبة بشأن بناها الداخلية أجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، إلا أنها أدت إلى زيادة النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة ، وبالتالي تعاظم نفوذها الدبلوماسي ، وبالتالي عملية صنع الإستراتيجية يجب أن تبدأ بالإدراك " بأن الولايات المتحدة في موقع متميز ومن هذا المنطلق تدعو هذهِ الوثيقة إلى توظيف هذا الموقع في إدارتها لتغيير عالم ما بعد الاتحاد السوفيتي "[1].

وإذا ما أردنا تحديد أهم المرتكزات التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في إدارتها للتغيير نجدها ما يأتي[2] :

أ : **فلسفة القوة والتفوق** : كان منطقياً أن يتحدث الكثيرون في طبيعة القوة المتفوقة للولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم تجريب مراحل متفاوتة من التقليد وإستنساخ النموذج حتى مع عدم توافر الأرضية المناسبة لذلك في كثير من الاحيان .

إلا أن الأمر الذي لم يكن منطقياً – أو عسيراً على الفهم في اقل تقدير – هو المبالغة في أمتداح الذات كخطأ تاريخي إرتكبه الأمريكيون أنفسهم عندما تحدثوا عن القوة الأمريكية القاهرة والقطب الوحيد الذي لا يبارى وعن العصر الأمريكي والانسان الأمريكي المتفوق ، لعل ما يثبت صحة كلامنا السابق هو تداعي الساسة الأمريكان (سابقين ولاحقين) كروزفلت ونيكسون وجورج بوش وبيل كلينتون وحتى الرئيس السابق جورج دبليو بوش على الأدلاء بدلوهم في تمجيد الذات الأمريكية من قبيل وعد روزفلت للأمريكيين بالقول " أمركة العالم هو مصير وقدر امتنا "[3].

بل أنهم صاروا في الولايات المتحدة يدركون أن مرحلة التراجع في القدرات المادية أصبحت أوضح من أن يصار إلى تجاهلها أو إخفائها في محاولة للخروج بالنموذج الأمريكي عن الأطار المادي لدورة التاريخ وسلسلتها الطبيعية ، المحددة لنشوء وسقوط الإمبراطوريات

---

[1] سمير مرقص ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٦– ص ٨٧.

[2] سرمد عبد الستار أمين ، القوة العظمى المهيمنة: دراسة في نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد ، دراسات إستراتيجية ، العدد ٣٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٨.

[3] شوقي جلال ، العقل الأمريكي يفكر: من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات ، بلا طبعة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٢٣٣.

والقوى العظمى ، على أساس أن قوة الافكار في هذا النموذج تقع خارج نطاق هــذه الــدورة المادية بما يسمح بديمومة عناصر التفوق والهيمنة فيه [1].

إذ يمكن أن نلاحظ الوصل ما بين تفسير وتعليل مصادر القوة في النموذج الأمريكــي وبين الأفكار الكبيرة التي سادت منذ الثورة الفرنسية ، فهذا الوصــل يبــدو واضــحاً عنــد (**فرانسيس فوكاياما**) صاحب كتاب نهاية التاريخ الذي يرى أن نهاية التاريخ جاءت عنــدما انتصرت مبادئ الثورة الفرنسية وهو التاريخ الذي أعقبته تطورات كبيرة كألغاء الرق وتوسيع حق الأنتخاب ليشمل جماعات مختلفة ، ولكنه يبقى التاريخ المسجل لإرساء المبادئ الاساسية للدولة الديمقراطية الليبرالية التي ظلت تتسع في انتشارها وبسط لبراليتها حتى لو كان ذلك من خلال الحروب ، حتى تعمقت جذورها في سياق انتصارها الحتمي من خلال النظام العالمي ، ومن هذا المنطلق أصبحت أدارة التغيير الأمريكي ترتكز على قوة الأفكار من خــلال رســم صورة للذات الأمريكية ذات صلة بالتطلع إلى عهد السلام الأمريكي الذي يقع خــارج خــط التاريخ ومقتضياته ، وصورة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية بأعتبارها هي الدولة العظمى الأولى في العالم وهي القوة العالمية الوحيدة التي تبدو سيادتها ضرورية لجعل العالم أقل عنفاً وفوضى وأكثر ديمقراطية وأعلى في نموه الاقتصادي ، وبالتالي اصــبحت فكــرة " الــدول المتفوقة " هاجساً يزكيه مخزون هائل من الأفكار والمشاعر التي تجعل من المــشككين فــي التفوق الأمريكي موضعاً للأتهام بأنهم مغرضون أو عديمو الوطنية (حــسب وجــه النظــر الامريكية) [2].

ب : **الطابع اللاتاريخي للنموذج** : بدا مبرراً أن يدفع شعور الأمريكيين بالقوة المتفوقة وإعجابهم بانفسهم ، إلى إمتداح الذات في مصادرة واضحة لما يجب أن يقوم به الآخرون بدلاً عنهم ليكون الأمر أكثر منطقية .

أن الدوران حول الذات وإمتداحها يستند إلى حق طبيعي من وجهة النظر الأمريكيــة في قطف ثمار أنتصارها التاريخي الذي عملت من أجلهِ طويلاً ولعقود عدة ، هذا الأنتــصار جعل الخيارات أمام الأخرين ضيقة للغاية لأن النموذج الأمريكي صار تجسيداً لفكرة وصورة (المهيمن الخيــّر) التي تجسد عظمته لا في قدرته على تحقيق الهيمنة على الأخرين وأدامة

---

[1] سرمد عبد الستار أمين ، القوة العظمى المهيمنة: دراسة في نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

[2] المصدر نفسه ، ص٢١.

تلك الهيمنة وإنما من باب القدرة على العمل في مـصلحة المجتمـع الـدولي ، لاسـيما وأن الإستراتيجية الأمريكية تهدف إلى الارتقاء بالقيم الكونية [١].

فأنتهاء الحرب الباردة بإنهيار الأتحاد السوفيتي أتاح للولايـات المتحـدة الأمريكيـة مجموعة فرص ساعدتها على توظيف قدراتها التأثيرية لصالح تأمين نظام دولي أحادي القطب يؤمن انفرادها بالقيادة العالمية[٢].

يرى (**أندرو باسفيتش**) أن الأمر الجديد في الإمبراطورية الأمريكية- حسب تعبيرة - يكمن في تخليها عن التوفر على دول تابعة ، تسير فـي ركبهـا بـالمعنى الكلاسـيكي ، وتفضيلها ممارسة الهيمنة على العالم ، من خلال مؤسسات دولية من قبيـل حلـف شـمال الاطلسي (الناتو) ، والأمم المتحدة ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي.

بينما يرى **تشالز مايد** : إن الخاصية الجديدة في الولايات المتحدة التي تميزهـا مـن غيرها من الإمبراطوريات تتجسد من خلال خليط مكون مـن التبـادل الاقتـصادي وتقـديم الضمانات الأمنية[٣].

أن الرؤية التي تجعل من الولايات المتحدة الأمريكية خارج نطاقها التاريخي وفـوق مستوى الترابط مع الأخرين حتى لو كانوا يمثلون قوى كبرى يتضح بدرجة أكبر في تقسيمها لدول العالم منها التقسيم الذي جاء به (**توماس بارنيت**) كبير منظري وزارة الدفاع الأمريكية إذ يقسم العالم إلى [٤]:

أولا- مجموعة الدول المتماسكة والمتواصلة في الثقافة والاقتـصاد والتـي تـشارك الولايات المتحدة الأمريكية رؤاها ونظرتها .

ثانيا- مجموعة دول (الفجوة) التي ترفض التحولات التـي تجـري فـي العـالم خصوصاً على المستوى الاقتصادي مشيراً صراحةً إلى العولمة وأذرعها الطويلـة المتمثلـة بالشركات العابرة للقومية وأخيراً الذراع العسكرية التي يجب أن تتحرك في حالة تعويق عمل العولمة في دول الفجوة.

---

[١] سرمد عبد الستار أمين ، القوة العظمى المهيمنة: دراسة في نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢- ص٢٣.

[٢] سليم كاطع علي ، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٧٠.

[٣] هيرفريد مونكلر، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٦- ص ٢٦٧.

[٤] سعيد محيو، الطبعة الديمقراطية للمحافظين الجدد ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الأتي : http://www.swissinfwo.org

يبدو أنه يبقى الهدف الأهم وراء هذا التقسيم هو إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية في مركز القيادة التي لا تتخيل نفسها بدونه من ناحية ولتعطي لنفسها مبرراً سياسياً وربما حتى اخلاقياً لشن حروب طويلة الأجل ضد الأغيار بمنطق صقور البيت الابيض من اليمين المتطرف .

ج : **الاستثنائية الفوقية** : تعد الولايات المتحدة نفسها نموذجاً وبلداً إستثنائياً ، وترتبط هذه الاستثنائية بما خُصت به من مهمات كونية ، كنشر القيم والمبادئ السامية العليا مثل حقوق الانسان، الديمقراطية ، والمساواة بين البشر[١].

يقول **توكيفيل** " أن الأمريكان يتفاخرون في تأكيد الاستثنائية ، أن اختلافهم عن بقية الأمم نابع من ديمقراطيتهم ونمو إمكانيتهم الاقتصادية ، بل أن الاستثناء الأمريكي لا يفسر فقط من خلال مثالية القيم كالحريات العامة وحقوق الانسان ، والديمقراطية ، واقتصاد السوق ، بل المحافظة على الاصولية الدينية المتشددة والتي تتباين حتى مع العقائد الأخرى للمجتمعات المسيحية ، وهكذا تقدم الاستثنائية مبررات خاصة للتدخل التي دفعتها إلى قلب العالم والقائمة على قاعدة أن السياسة الخارجية الأمريكية المثالية تتوجه إلى الخارج بأسم فضائل الداخل وتعيد تشكيل العالم على صورتها لا لأنها تهيمن عليه فقط ولكن لأنها لا تستطيع أن تكون أمنة (كما تعتقد) إلا في عالم شبيه بها [٢].

وبالتالي فأن هذه الافكار المرتكزة على الاستثنائية الأمريكية لها شأن كبير في صياغة البناء الفكري للمجتمع الأمريكي منذ نشأته ، وحتى الوقت الحاضر ، كما كان لها الأثر الواضح في صياغة تعاطيها مع التغييرات الدولية وتوجيه السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة نحو العالم الخارجي ، وربما تكون الكلمات الوجيزة الآتية تعبر عن الفكر الإستراتيجي للولايات المتحدة " أن الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى تغيير سياستها الخارجية أو حتى إعادة النظر فيها بل عليها فقط ان توضح منطقية وجهات نظرها إلى العالم العاجز عن فهمها " [٣].

---

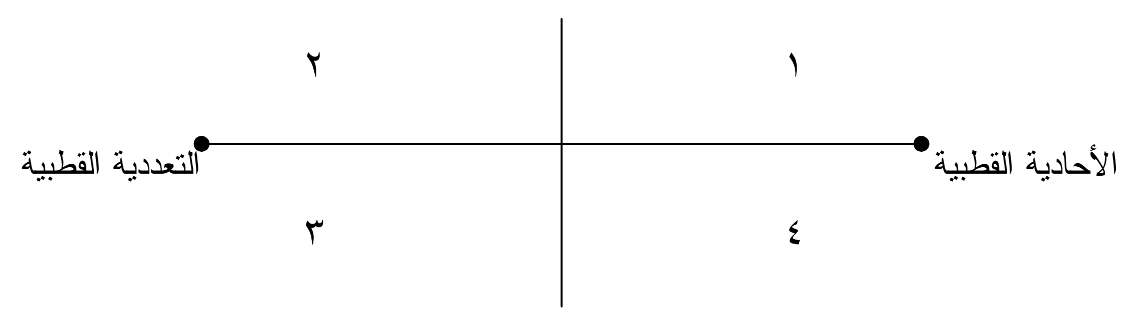
[١] مكسيم لوفابفر ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٨.

[٢] Seymour martin, American Exceptionalism in : David p.Fidler [et. al], American politics, person custom publishing, Boston, 2003, p.36

[٣] حسين حافظ وهيب ، المرتكزات والتحولات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١١٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، تشرين الأول ٢٠١٠ ، ص١٩-ص٢١.

لقد شكل (اللاتماثـل) نتيجة من نتائج أدارة الولايات المتحدة للتغيير الذي حصل في عالم أخذ يتزايد فيه تعرض هيمنة الولايات المتحدة لتحديات حكم الكثرة على أنهـا محتـشدة على أمتداد بعدين متقاطعين .

الشكل رقم (٩) يوضح ميول الأداء الإستراتيجي الأمريكي الأساسية :-



المصدر: سيوم براون ، وهم التحكم : القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين ، ط ١ ، تعريب: فاضل جتكر ، الحوار الثقافي ، لبنان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٣ .

أن توصيفاً عاماً لأستراتيجية الولايات المتحدة الخارجية منذ أنتهاء الحرب الباردة بين أن هذه السياسة في القطاع الأعلى من المربع الثالث (قطاع التعددية القطبيـة ذات النزعـة التدخلية) منذ حرب الخليج وحتى السنوات الأولى من أدارة كلينتون ، غير أنها ما لبثـت أن تحركت نحو اليمين بأتجاه المربع الرابع (قطاع الأحادية القطبية ذات النزعة التدخلية) خلال أدارة كلينتون الثانية ، وبعد أن تستقر مدة وجيزة في المربع الأول (قطـاع الأحاديـة ذات النزعة الانعزالية) مع بداية أدارة جورج دبليو بوش ، تنتقل إلى المربـع الرابـع (قطـاع الأحادية القطبية ذات النزعة التدخلية) بعد الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ [١].

• لابد من الأشارة إلى أن أي أدارة ذات نزعة إنعزالية ستسعى رغم انعزاليتها إلى التحكم بالبلدان الأخرى ، وتحاول ذلك عن طريق أستعراض العضلات في الساحة الدولية ، كما يمكنها أن تكون انعزالية من حيث الجوهر وإن بقيت متحركة باتجاه أحد المربعين الثالث أو الرابع .أنظر : سيوم براون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٣ .

[١] سيوم براون ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٤.

اللاتماثل كنتيجة من نتائج تحديات نظام الكثرة : لقد اعتبرت حقبة ما بعد الحرب الباردة حقبة زاخرة بمخاطر أنتشار الاسلحة وفيض العواطف المنطلقة لسلسلة من حركات تقرير المصير الجديدة ، وتصاعد الإرهاب الدولي ، وتزايد انتهاكات حقوق الانسان والدول الضعيفة[1]، وبالتالي ظهر مجلس الأمن في مهب النظام العالمي الجديد كانة يتنازل شيئاً فشيئاً عن مهمته التي لم تعد رئيسة في حفظ السلم والأمن الدوليين ، بقدر ما هي مهمة محكومة برؤية الولايات المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين ، خصوصاً وأن الولايات المتحدة أصبحت تحدد لنفسها ماهية وطبيعة عمل قواتها الدولية ومدتها الزمنية [2]. والأهم التوظيف الأمريكي للأمم المتحدة ومجلس الأمن لصالحها وهو ما يظهر لنا واضحاً في إقدام الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) في أثناء حرب الخليج عام ١٩٩٠ مخالفاً الميل العام القاضي بحصر إشراك الأمم المتحدة بالأوضاع الخاصة بأمن الولايات المتحدة فقط ، على التماس تفويض الأمم المتحدة لا الناتو لأستخدام القوة ، فغزو العراق للكويت في وقت مبكر جداً من مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، حيث كان (الناتو) يعني (الغرب) بنظر بلدان إسلامية مختلفة كان الرئيس جورج بوش يعول عليها ، أما في السعي إلى الحصول على تفويض الأمم المتحدة لأخراج (صدام حسين) من الكويت ، فقد أصدرت أدارة الرئيس جورج بوش على تضمين قرارات التفويض هامشاً كافياً يُمّكن الولايات المتحدة من تطبيقها بالطريقة التي تراها مناسبة . ولعل هذا الشيء الذي يفسر لنا سبب إصرار الرئيس جورج بوش على معارضة (**غورباتشوف**) القاضي بمنح مجلس الأمن صلاحية الأدارة السياسية المستمرة لأية عملية عسكرية مدعومة من الأمم المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت[3].

إلا أن الولايات المتحدة عندما تكون بالغة الجدية في المضاعفات الأمنية لهذا الوضع الدولي المحدد أو ذاك ، وميالة إلى إسناد التزامها بالقوة العسكرية ، تجد نفسها مسوقة إلى الشرعية التعددية عبر (الناتو) في المقام الأول ، كما فعلت في أزمتي (البوسنة وكوسوفا) فمع انهيار الاتحاد السوفيتي والاعلان عن حل حلف " **وارشو** " رسمياً ، وتصفية كل القواعد والمؤسسات العسكرية والمدنية ، طرح سؤال مركزي مفاده " ما الجدوى من بقاء حلف الناتو خصوصاً إن ما كان مبرراً وجوده قد اختفى ، وطوت الحرب الباردة صفحاتها ، ولم يعد

---

[1] أنظر: أحمد سيد أحمد ، مجلس الأمن: فشل مزمن وأصلاح ممكن ، ط١ ، مؤسسة الأهرام للدراسات والنشر، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٨٣- ص١٢٨.

[2] محمد خالد الشاكر ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٤- ص١٦٥.

[3] سيوم براون ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٥.

للتحديات التقليدية التي كان يواجهها الغرب طوال العقود الماضية ، أي تـأثير فـي البيئـة والإدراك الأمني الغربي ؟ ، أن الاجابة على هذا التساؤل استعدت له واشنطن لأقناع حلفائها الأوربيون بالحاجة الموضوعية لأستمرار وجود الحلف أولاً ، ولوضع الإستراتيجية الجديـدة والمهمات المحددة ، وفق متغيرات حقبة ما بعد الحرب الباردة ، وما تفرزهُ البيئـة الأمنيـة والإستراتيجية الجديدة من " عدو جديد" [1].

وفي قمة واشنطن المنعقدة في نيسان من عام ١٩٩٩ بمناسـبة الـذكرى الخمـسين لتأسيس الحلف ، كشف الناتو عن(مفهوم اسـتراتيجي جديـد) يـستجيب للتوجـه الجديـد للأستراتيجية الأمريكية في أدارة التغيير ، حيث شمل المفهوم الجديد (الوظـائف الجديـدة) للحلف مجالات التدخل الإنساني وعمليات حفظ السلام ومنع الانتشار النووي ، ويـأتي ذلـك أنسجاماً مع الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة ، والتي تتطلب تحقيق انتـشار للقـوة يغطي أكبر مساحة ممكنة في المناطق التي يمكن ان تشهد تهديداً لمصالح الولايات المتحـدة وحلفائها وبشكل يضمن القيادة الأمريكية.

ووفقاً لوجهة النظر الأمريكية فأن المهمات الجديدة للحلف تطلبت أن يجري تغييـراً موازياً في حجم ونوعية الوحدات والتشكيلات العسكرية لحلف الناتو بحيث تكون تـشكيلات صغيرة الحجم خفيفة التسليح سريعة الحركة تستطيع أن تقوم بالمهمات العـسكرية الجديـدة المطلوبة منها [2].

فبعد هجمات ١١ / أيلول / ٢٠٠١ التي تعرضت لها الولايـات المتحـدة وأعـلان (الحرب على الارهاب) وظفت الولايات المتحدة حلف شمال الاطلسي (الناتو) فـي حـرب أفغانستان في عام ٢٠٠١ ثم باءت محاولات التوظيف الأمريكية للحلف فـي الحـرب علـى العراق عام ٢٠٠٣ بالفشل بسبب معارضة كل من فرنسا (شيراك) والمانيـا (شـرودر) ، بسبب الجدل القانوني الذي إثير بشأن مشروعية الحرب على العراق بدون موافقـة مجلـس الأمن وأقتصر دور الحلف على القيام بمهمات تدريبية فقط [3].

---

[1] عماد جاد ، الجدل حول المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الأطلنطي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٦ ، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص٢٠٧.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم ، أمريكا وصياغة إستراتيجية جديدة لحلف النـاتو ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٧٩ ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، أبريل ٢٠١١ ، ص ٧٤ – ص ٧٧ .

[3] أنظر: ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الامريكية– الاوربية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة ، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يناير ٢٠٠٧ ، ص٢٥٦– ص٢٥٧.

يبدو مما تقدم أن عملية إدارة التغيير تحتل موقعاً بارزاً في الاستراتيجية الأمريكية ولها دوافعها ومرتكزاتها المميزة وهي مدخل ليس لتعميم أو نشر قيم النموذج الأمريكي وإنما لتوفير سبل التمكن لجعل الولايات المتحدة أكثر اطمئناناً على مستقبل دورها العالمي كقوة منفردة على المستويات كافة.

وهنا يخطئ من يظن أن ظاهرة اللاتماثل هي نتيجة من نتائج أدارة التغيير الأمريكي وحسب وإنما هنالك إلى جانب ذلك مجموعة من المتغيرات والعوامل سواء الداخلية منها أو الخارجية التي لعبت الدور الأكثر في بلورة اللاتماثل كظاهرة ، وسوف نتطرق في المبحثين القادمين إلى هذه المتغيرات بشكل مفصل .

المبحث الثاني: المتغيرات الداخلية

شهدت البيئة الداخلية الأمريكية بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ جملة من المتغيرات التي اطلق عليها (المتغيرات الداخلية) التي كانت لها سطوة كبيرة في دفع الأداء الاستراتيجي الأمريكي للتوجه نحو (اللاتماثل) وتشمل هذه المتغيرات : متغيرات سياسية ، واقتصادية وعسكرية ومؤسسية ، بيد أن المتغير الأهم – من وجهة نظرنا– تنامي نفوذ المحافظين الجديد بكل ما يعنيه ذلك التنامي من التأثير في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة.

المطلب الأول : المتغير السياسي :

مع اطلالة القرن الحادي والعشرين ، بدأت نذر الخطر تحدق بالعالم بعد أن بدا الأخير قوى وشعوباً ، متفائلاً بما ينتج عنه التطلع والإنفتاح الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي الذي تحظى المعمورة بمقدماته ، من مثابات تعاون ويسر في تداول شؤون السياسة الدولية .

لكن بدت الغالبية من الدول قلقة على مصيرها من شدة التنافس الممزوجة بقلة الأنضباط السلوكي الذي ميز الإستراتيجية الأمريكية بعد فوز (جورج دبليو بوش) بالرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٠ ، فتراها محقة في نفث همومها وتشاؤمها خاصة بعد ان أفصحت قراءة القيمين على الشأن الدولي لديها عن تطرف ملموس في الأنانية المفرطة لصقور أدارة جورج دبليو بوش " المحافظين الجدد " والذين استهواهم اللعب في المحظور طمعاً في قبضهم على شؤون السياسة الدولية لا تيسيراً للأنفراد الأمريكي فحسب [١].

وقد أحدث هذا التوجه صدمة عنيفة لدى قادة العالم وقواه الفاعلة بعد أن لمسوا عزم أولئك على تعلية خيار القوة كدرب للقيادة والريادة العالميتين وما سيسببه هذا العزم من أرباك وتشويش لحال السياسة الدولية وأتجاهات تبلورة ، ولم يمهل الزمن الذي أريد له أن يكون زمناً لتصحيح الرؤى وعقلنة الأفعال ، حتى جاءت احداث ١١ / ايلول / ٢٠٠١ لتضع الجميع أمام محنة لاحت كل مفاصل الأداء الاستراتيجي العالمي ، محنة حفزت الذات الجامحة لرؤية ذاتها وقد ملكت كل مقومات الأدارة العالمية ، لا الأداء الأمريكي فحسب ، فقد أعلن المحافظون الجدد عن انفسهم قادة للعالم يقررون ما شاؤا ويفعلون ما يحلوا لهم بعد ان صنعوا من مفارقات التغيير العالمي عدواً لهم ، لا مكان له ولا هوية هلامي الحركة ، أفعاله متخمة

[١] منعم صاحي العمار، الولايات المتحدة الأمريكية بعد المحافظين الجدد: هل تجرؤ على رؤية ذاتها ؟، مجلة قضايا سياسية ، مجلد ٤ ، العددان ١٩– ٢٠ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص١.

بالتأويلات، نواياه تصدق على كل من يعادي الولايات المتحدة علاماتـــه متوســطة المــدى والنطاق طالما بدا الجميع متوجساً من رؤيته داخل داره [1].

والسؤال الذي يطرح نفسه : كيف أثر تنامي نفوذ المحــافظين الجــدد فــي بلــورة اللاتماثــل ؟ بادئ ذي بدء يمكن القول : أن مصطلح " محافظ جديد " في الأصــل وصــف سيرّوري بقدر ما هو وصف ايديولوجي ، وقد دخل المعجم الأمريكي الحديث في ســبعينات القرن العشرين للدلالة على التحول والأنتقال من اليمين كليبرالي سابق تحرر من الوهم بتردد اليسار في الوقوف بوجه السوفيات والراديكاليّن المعادين للولايات المتحدة ، وكــان المفكــر الأمريكي (**مايكل هارنفتون**) ومحررو مجلة (**dissent**) أول مــن أســتخدم مــصطلح " محافظ جديد " ، كتعبير ازدرائي لوصف الرفاق السابقين [2].

ولكن إذا تقدمنا بالتحليل السيرّوري خطوة إلى الامــام ، نجــد أن الــسيرة الذاتيــة (للمحافظين الجدد) هي ايضاً سيرة ذاتية للتاريخ الأمريكي في القرن العشرين ، وقد لاحــظ أحد المراقبين السياسيين أن القياسات الحيوية " للمحافظين الجدد " تنطوي على أحساس متقــد بالعداء للشيوعية ، ودعم للحقوق المدنية ، وتجربة للراديكالية يليها التبرؤ منها ، ويقوم ذلــك على أشارة الى نفسية (نهج المحافظين الجدد) بنسختهُ التأسيسية والقائمة على السواء ، فهو يقيم في عالم مانويّ• لا يوجد فيه مكان لأنصاف الاجراءات وكل شيء مسموح به حتى ضد الزملاء من المحافظين[3]. خرج اليمين الديني كحركة سياسية ودينية مــن عبــاءة الأصــولية البروتستانتية التي ظهرت مع بداية القرن العشرين ، ويشتركان معاً في الأساس النظري من حيث النظرة إلى العالم والمجتمع والإنسان [4].

---

[1] منعم صاحي العمار، الولايات المتحدة الأمريكية بعد المحافظين الجدد: هل تجرؤ على رؤية ذاتها ؟، مصدر سبق ذكره ، ص ١.

[2] ستيفان هالبر وجوناثان كلارك ، التفرد الأمريكي : المحافظون الجدد والنظام العالمي ، ط١، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٦٣.

• عقيدة فارسية قديمة أسسها (ماني ٢١٦– ٢٧٧م) تقسم العالم إلى خير مطلق أو شر مطلق وتضع العالم بين خيارين (أما... وأما) أي أما أن تكونوا معنا أو أن تكونوا مع الارهاب.للمزيد أنظر: مايكل هدسون ، مآزق امبريالية : إدارة المناطق الجامحة ، في كتاب: العرب والعالم بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

[3] ستيفان هالبر وجوناثان كلارك ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤.

[4] التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٣ ، ص ١٣٧ .

الجدول رقم (١) يوضح مسيرة الأصول البروتستانتية في الولايات المتحدة التي تعكس تبلور اليمين الديني .

	١٦٢٠ – ١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤٢–
حركة – حركات بروتستانتية أصولية	تشكيل الوجدان الأمريكي على أسس عبرانية		
	مواجهة التحديث والمد العلماني، علاقة متأرجحة مع الدولة ، من الانتشار الحركي إلى المؤسسية		
الرابطة الوطنية للانجيليين بدء تبلور اليمين الديني		كيان مؤسسي جمع الحركة – الحركات البروتستانتية تحت مظلة واحدة	المشاركة في الحكم
			شبكة علاقات سياسية واقتصادية للتأثير في المؤسسات الأخرى
أنتشار مؤسسي قاعدي لليمين الديني			دور أكبر في العلاقة مع الدولة للضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية

المصدر: التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٣ ، ص١٣٨.

ظهرت سطوة المحافظين الجدد بصورة لافتة للنظر أبان أدارة الرئيس الأمريكي الاسبق(رونالد ريغان) الذي أستطاع بتبنيه رؤى متشددة تجاه الكثير من القضايا الداخلية

والخارجية أن يلقى دعماً كبيراً من السياسيين والمثقفين الذي يميلون إلى المحافظة والتشدد ، حيث كانا يتفقان على الخطر الحاضر (آنذاك) وكيفية مواجهتـه (الاتحـاد الـسوفيتي) ، فالمبدأ المركزي في أدائه الاستراتيجي هو معاداة السوفيتية وضرورة الوقوف في وجه التهديد السوفياتي في كل بقعة من بقاع العالم [١].

لعل من نافلة القول: أن المحافظين الجدد يمكن النظر اليهم على أنهم جيلان متميزان من المفكرين والمحللين السياسيين وليس كجيل واحد[٢] :

الجيل الأول : تبلور في الستينات من القرن العشرين وجـاءت أفكـاره كـرد فعـل للظروف الدولية والتحديات الداخلية التي تعرضت لها الولايات المتحدة خلال المدة الممتدة من الحرب العالمية الأولى حتى نهاية حرب فيتنام في منتصف السبعينات من القرن الماضي.

الجيل الثاني : ظهر في التسعينات من القرن نفسه وجاءت أفكاره لتعبر عن الظروف الأمريكية والدولية من هذه المدة .

والفارق الأساسي بين الجيلين يكمن في ان الجيـل الأول يتمـسكون بفكـرة تقليـل الأنغماس الأمريكي في الشؤون الدولية ، والتخلي عن طموحات الهيمنة ، لدرجة أن بعضهم اقترح أن تنسحب الولايات المتحدة من (حلف الناتو) وتستعيض عنه فـي حمايـة أمنهـا بمشروع الدرع الصاروخي ، بينما يتميز الجيل الثاني بالنزوع إلى الأنهماك فـي الـشؤون الدولية ، وعدم التقيد بقيود السلطة التشريعية ممثلة في (مجلس النواب والشيوخ) ، وهـم لا يبالون كثيراً بدور العوامل غير العسكرية مثل الحوافز الاقتصادية أو القوة اللينة [٣].

شكل صعود تيار الجيل الثاني من المحافظين دافعاً قوياً للأداء الاستراتيجي الأمريكي لتبني(اللاتماثـل) من خلال سعيهم إلى تغيير السياسات الدفاعية للولايـات المتحـدة لكـي تتلاءم مع الأخطار والتهديدات التي تواجه الاخيرة في عالم ما بعد الاتحاد السوفيتي ، حيـث كان دليل السياسات الدفاعية ثم وثيقة أعادة بناء دفاعات الولايـات المتحـدة الـصادر عـن (مشروع القرن الامريكي•) وثيقتين أساسيتين تمت الأستعانة بهما عند أعـداد اسـتراتيجية

---

[١] ستيفان هالبر وجوناثان كلارك ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٤- ص ٩٥.

[٢] علاء بيومي ، كيف يفكر المحافظون الجدد ؟، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الاتي : http://www.egyptianagreens.com

[٣] باسم علي خريسان ، المحافظون الجدد: قراءة في المرجعية الفلسفية والرؤى السياسية ، الملف السياسي ، العدد ١٤ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٥.

• مشروع القرن الأمريكي: أسس المعهد في ربيع عام ١٩٩٧ تحت رعاية مشروع المواطنة الأمريكية الذي تموله بسخاء مؤسسة برادلي، والمعهد مؤسسة تربوية غير ربحية هدفها الترويج للزعامة الأمريكية العالمية،

الأمن القومي للولايات المتحدة التي أعلنها (جورج دبليو بوش) في خطابة بالبيت الأبـيض في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢ ، التي أوضحت توجهات الأداء الأمريكي في عهـدهِ ، ثـم حـددت الإستراتيجية ما وصفته بـ " الرؤية الشاملة حول الإستراتيجية الدولية للولايات المتحدة "[١].

ففي سنة ١٩٩٢، أعد مساعدو وزير الدفاع آنذاك (**ديك تشيني**) ، بأشراف وولفوتز ولويس ليبي• ، وثيقة تدعى " توجيه التخطيط الدفاعي " ، وكانـت هـذه الوثيقـة المخطـط التفصيلي العسكري لأعداد القوات المسلحة وبنائها ونشرها في الـسنوات ١٩٩٤ – ١٩٩٩، ورغم أنها لم تتخذ شكلاً نهائياً رسمياً ، إلا أنها كانت وثيقة كاملة ، وجاء فيها : " يجب أعادة أختراع النظام العالمي ، حيث لم يعد لإستراتيجية الردع ، حسب رأيهم أي مكان في العالم بعد نهاية الحرب الباردة ، ويجب أن تستبدل باستراتيجية دولية جديدة ، تستطيع الولايات المتحدة من خلالها الحفاظ على وضعية الدولة العظمى في العالم ، وهنا طرحوا الإستراتيجية الوقائية كبديل لاستراتيجية الردع " .

حيث أن الهدف الأول الذي طرحه توجيه التخطيط الدفاعي هو " الحوؤل دون أعادة ظهور خصم جديد " ، ورأى واضعو المسودة " أن الولايات المتحدة خارج نطاق ردع الهجوم عليها ، وأن تكون مستعدة لأستخدام القوة لتجنب التهديدات وأن تكون في وضع يمكنها مـن العمل بصورة مستقلة عندما يتعذر العمل الجماعي " [٢].

غير أن الأقتراح العريض بإعادة تشكيل القوات المسلحة لدعم الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة خيرّة لم يلقِ أستقبالاً جيداً في واشطن ، لذلك نجد أن الأدارة أصدرت نـسخة معدلة وأقل أثارة للإستفزاز، وبصرف النظر عن ذلك ، فأن المسودة الأولى التـي وضـعت

ومنذ تأسيسه شن حملة من أجل حشد التأييد للحرب على العراق ولكي تلعب الولايات المتحـدة دوراً أكثـر استمراراً في الشرق الأوسط ، رئيس المعهد هو (وليام كريستول) والمعهد منذ تأسيسه ترتكز عقيدتـه علـى مبدأين أساسين:

أ– زعامة الولايات المتحدة هي خير لها ولبقية العالم.

ب– أن زعامة كهذه تستدعي استخدام القوة العسكرية. أنظر: جهاد الخازن ، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، ط١ ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص١٠٣– ص١٠٥.

[١] علاء عبد الحفيظ ، الإيديولوجية المحافظة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية ، دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص٥٧.

• مدير مكتب نائب الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش).

[٢] ستيفن بوشية ومارتين روّيو ، مراكز الفكر: أدمغة حرب الافكار ، ط١ ، ترجمة: ماجد كنج ، دار الفارابي ، لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص٢٢.

بأشراف " **وولفوتز وليبي** " فصلت طبيعة التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة ونطاقهـا بطريقة تتوافق مع إستراتيجية الأمن القومي الصادرة في ١٧ / ايلول /٢٠٠٢ [١].

وهنا يرى (**جورج سورس**) أن المحافظين الجدد لم يضيعوا دقيقـة واحـدة وهـم يفركون أيديهم غبطة على توفر الفرصة السانحة ، لذلك كانت رد الفعل الأمريكي على أحداث ١١ / أيلول /٢٠٠١ مفاجئة للجميع لأنها في الواقع لم تكن خاصة بالتعامل مع حدث ظرفـي بقدر ما كانت معّـنية بتطبيق إستراتيجية جـاهزة كانـت تنتظـر لحظـة نـضج ظرفهـا الموضوعي[٢].

جاء في كتاب " **الاخطار الحاضرة : الأزمـة والفرصـة فـي الـسياسة الخارجيـة والدفاعية الأمريكية** " وهو الكتاب الذي يعد بمثابة دستور للمحافظين الجدد ، تحدث (**روبرت كاغان وبيل كريستول**)عن إقامة معيار القوى العظمى العالمية التي تعتزم صـياغة البيئـة الدولية وفقاً لمصلحتها وهذا يتطلب تعزيز قوتها (وهنا يظهر اللاتماثـل) ، حيـث ينتقـد المؤلفان جهود تعريف أولويات التدخل الأمريكي وفقاً لما يدعوه (**هنري كيسنجر**) " **معايير الانتقائية** " التي تشمل على سبيل المثال التمييز بين المصالح الحيوية والمصالح التي يمكـن ان تكون أقل أهمية ، وبعبارات عَمَـلاّنية يؤكد **كاغان وكريستول** أن ذلك يتطلـب سياسـة خارجية دفاعية أمريكية ، مثالية ، جازمة ، وممولة بشكل يتجاوز المخصـصات القائمـة ، وعلى الولايات المتحدة أن لا تكون شرطي العالم فقط ، بل يجب أن تكون منارته وهاديته [٣].

ومن أجل تحقيق هذا نجدهم عمدوا إلى [٤]:

١ : **تحليل القضايا الأمنية** : من خلال تصنيفات أخلاقية مطلقة بالأسـود والأبـيض وهم معززون بإعتقادهم بأنهم هم وحدهم من يمتلك الأفضلية الأخلاقية ويرون أن مخالفة ذلك تعادل الإنـهزامية.

٢ : التركيز على القدرة الأحادية للولايات المتحدة ، والنظر إلى أستخدام القوة بمثابة الخيار الأول في الأداء الاستراتيجي الأمريكي وليس الأخير، وهـم ينكـرون دروس فيتنـام ويفسرونها بأنها تقوض الإرادة الأمريكية لاستخدام القوة.

---

[١] ستيفن بوشية ومارتين روّيو ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

[٢] منعم صاحي العمار، الولايات المتحدة الأمريكية بعد المحافظين الجدد: هل تجرؤ على رؤية ذاتها ؟، مصدر سبق ذكره ، ص٩ – ص ١١.

[٣] ستيفان هالبر وجوناثان كلارك ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩.

[٤] المصدر نفسه ، ص٢١– ص٢٢.

من خلال ما تقدم يمكن القول : أن تأثير نفوذ المحافظين الجدد في بلـــورة اللاتماثـــل نستطيع أن نتلمسه من خلال [1]:

أ- تأدية الولايات المتحدة دوراً قيادياً على الساحة الدولية مستغلة وصفها كقوة عظمى وحيدة ، وفي هذا الصدد كتب (**وليم كريستول**) في مجلة (foreign affaris) في تموز/ أب ١٩٩٦ مقالة بعنوان (نحو سياسة خارجية ريغانية جديدة) " الآن: وبما أن الإمبراطورية السوفيتية قد هزمت ، فأنه يجب على الولايات المتحدة أن تطمح كي تمارس ريادة أمريكيـــة خيرّة ، لأنه لم يحدث سابقاً ، أن كان للولايات المتحدة فرصة ذهبية ، مـــن أجـــل التـــرويج للديمقراطية والأسواق الحرة في الخارج ، في الوقت الذي لم يكن وضع الأمريكيين فيه مـــن قبل على أفضل ما يكون عليه الآن وبذلك فأن الهدف المناسب للولايات المتحدة يجب أن يكون المحافظة على تلك السيادة ، قدر المستطاع ، أطول فترة ممكنة " [2].

ب- التركيز على السياسات العسكرية والأمنية كأســـاليب أساســـية لتنفيـــذ الـــرؤى والأهداف الأمريكية ، وبذلك تعطي حقاً للولايات المتحدة بتوجيهها ضربات وقائية للدول التي تمثل تهديداً محتملاً لها ، وعدم الإنتظار حتى يكتمل التهديد .

ج- التركيز المفرط على المصالح والتحالف الإسرائيلي- الأمريكي ، ومن خلال ذلك تغيير خارطة الشرق الأوسط ، وتأتي في هذا الأطار مقالة **جوشوا ميكاه** (بعنوان) " قصف صدام : كيف أصبحت هواجس المحافظين الجدد الهدف الاساسي للسياسة الخارجية الأمريكية " ومقالة (**بل وكاثلين كريستيسون**) والتي ذكرا فيها " أن هنالك رأياً قوياً يـــذهب إلـــى أن الحرب على العراق تم التخطيط لها لمصلحة إسرائيل ، أو بتحريض من صـــانعي الـــسياسة الذين يتركز دافعهم الأساس في إيجاد بيئة أمنة لإسرائيل " [3].

ولأجل ذلك لا نخطئ عندما نقول أن (اللاتماثـــل) في ظل تنامي نفوذ المحـــافظين الجدد تمثل بعسكرة السياسة الخارجية الأمريكيـــة بدلالـــة أرتفـــاع التخصيـــصات الماليـــة للإستخبارات وتضخم أجهزتها وأتساع نطاق عملها ساحات وقـــضايا ، وتنـــامي دور وزارة الدفاع الأمريكية(البنتاغون) في أدارة السياسة الخارجية بشكل مطلق حتـــى بـــدت رؤيتهـــا متجاوزه للدفاع عن الأمة إلى العسكرة الكاملة .

---

[1] سوسن اسماعيل العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٠.

[2] باسم علي خريسان ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣.

[3] علاء عبد الحفيظ ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٥- ص٧٦.

المطلب الثاني: المتغير المؤسسي:

يقصد بالمتغير المؤسسي هي تلك الأجهزة والمؤسسات التي تؤثر وتشارك في رسم وصياغة وصنع الإستراتيجية ، ويرى الباحثون أن نوعيتها تتأثر تبعاً لنوعية إمكانات الدولة وطبيعة نظامها ، فضلاً عن أن هياكل ومؤسسات صنع الإستراتيجيات في الدول الأوتوقراطية تختلف عن مثيلاتها في الدول الديمقراطية إذ يتخذ في الأولى النمط المركزي في حين يكون في الثاني متسماً بالنمط اللامركزي[1].

والجدير بالذكر: أن الإستراتيجية الأمريكية لا يرسمها شخص واحد أو جهاز واحد ، وإنما يشترك في صنعها كثير من المؤسسات بدءاً من الكونغرس والرئاسة ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية ، فضلاً عن القوى والمؤسسات غير الرسمية مثل (جماعات الضغط والمصالح في الولايات المتحدة) ، غير أن الجميع يتحركون في أطار مرجعي واحد وهو المصالح القومية للولايات المتحدة الامريكية وهنا يبرز لنا تساؤل ملح وهو: أن (الكونغرس ، الرئاسة ، المجمع الصناعي- العسكري) تمثل مؤسسات وقوى وليس متغيرات ؟

إنطلاقاً من حقيقة : أن صنع الإستراتيجية الأمريكية عملية متدفقة يديرها صانعو السياسة في ضوء أهداف شبه ثابتة ، ولكن تحت ظروف متغيرة ، لذلك يحاول صانع القرار الأمريكي قدر الإمكان أن يتدخل في هذه الظروف أو يتحكم بها ويضبط حركتها لكي يسهل عليه القسط الأكبر من أهدافهِ شبه الثابتة [2]. أي بما أننا نتحدث عن أداء إستراتيجي أمريكي لابد من مؤسسات تساهم في صنع الإستراتيجية الأمريكية وبالتالي فأن دور هذه المؤسسات أما خلق المتغيرات أو توظيفها لصالح ألاهداف الأمريكية.

وأنطلاقاً مما تقدم سوف يتضمن هذا المطلب مؤسستين رسمية ومؤسسة غير رسمية :

أولاً : الكونغرس :

" الحكم ينطوي على سلطة صنع القوانين "

الكساندر هاملتون

أنشأ واضعو الدستور الأمريكي الكونغرس أولاً وقبل كل شيء كحل وسط لأولئك الذين رؤوا أن من حق كل ولاية من الولايات ، منذ أن أنضمت إلى الأتحاد الفيدرالي ، أن تتمثل تمثيلاً متساوياً ، وأن الهيئة التشريعية يجب أن تمثل الشعب مباشرة على ما هو عليه مجلس العموم البريطاني ، ثانياً كانت هنالك رغبة في وجود مجلسين وليس مجلس واحد وذلك

---

[1] مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٠ .

[2] أنظر : هالة سعودي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .

ليكون هنالك دور رقابي من جانب المجلسين على بعضهما البعض وينص الدستور الأمريكي على ضرورة موافقة المجلسين معاً عند القيام بإقرار أي قانون [١].

ويتكون الكونغرس من مجلسين هما : مجلس الشيوخ ، الذي يضم (١٠٠ سـيناتور) ومجلس النواب الذي يضم (٤٣٥ نائباً) [٢].

وإذا كان الدستور الأمريكي يمنح الكونغرس صلاحيات واسعة ضمن نظريته لطبيعة علاقة التوازن الواجب أن تسود النظام الأمريكي ، إلا أن المهم هنا الأشارة إلى صـلاحيات هذه المؤسسة في مجال صنع الإستراتيجية الأمريكية والتي يمكن ايرادها كالاتي[٣] :

أ- **إصدار القوانين** : كجزء من مهامهِ يقوم الكونغرس بإصدار القـوانين الخاصـة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية والقوانين الخاصة بالمساعدات الحكومية الأمريكيـة للـدول الأجنبية والمنظمات الدولية ، والسلطة التي يمارسها الكونغرس في مجال تنظيم هذه الأمـور تتم عبر تشريع القوانين التي لها أثر كبير في إستراتيجية الولايات المتحدة لأنها تكون ملزمة للمؤسسة التنفيذية.

ب- **أنشاء الجيوش واعلان الحرب** : أن الكونغرس له سلطة إنشاء الجيوش والتكفل بها ورصد الأعتمادات المالية اللأزمة ، ووضع القواعد اللأزمـة لأدارة القـوات المختلفـة وتنظيمها ، وله كذلك صلاحية أعلان الحرب ، أما العمليات العسكرية فقد نظمـت بموجـب قانون سلطات الحرب الذي اقره الكونغرس عام ١٩٧٣.

ج- **أقرار الميزانية العامة** : وسلطة الكونغرس الرئيسة هي تحديد مبلغ المال الذي سيتم انفاقه وعلى أي نشطات وتحديد المبالغ التي لا يسمح بإنفاقها ، ويبدو نظرياً وكأن الفرع التنفيذي يتخذ جميع القرارات المهمة وأن الكونغرس لا يعدو كونهُ مجموعة من المحاسبين ،

---

[١] موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الشبكة الدولية : www.usinfo.state.gov ، وكذلك ينظر :
Nelson W.plosby, political change and the character of the Contemporary congress in American politics, op. cit.P.8.

[٢] هشام الغريري ، صنع القرار في السياسة الأمريكية ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٨، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠١، ص١٨- ص١٩.

[٣] عامر هاشم عواد ، الآثار المحتملة للتنافس على صعيد الداخل الأمريكي في مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد ٣٧ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، تموز ٢٠٠٨ ، ص٧٩.

ولكن الواقع هو أنه لا يمكن لأي حكومة القيام بأي شيء ما لم يوافق الكونغرس عليـــه ، ولا يمكنها القيام بأي شيء يمنعها الكونغرس من القيام به [١].

ورب سائل يسأل كيف أثر الكونغرس فـــي الأداء الإســـتراتيجي الأمريكـــي نحـــو اللاتماثـــل ؟ أن الأجابة عن هذا التساؤل تتطلب منا التأكيد على حقيقة مهمة وهي أن أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ شكلت مبرراً أعتمدت عليه الادارة الأمريكية لترسيخ الإستراتيجية التي تبنتها منذ البداية ، حيث تأكيد صعودها على حساب المؤسسة التشريعية خاصة وأن عدداً من الرموز البارزين في أدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) جاءوا إلى مناصبهم وهم محملـــين بنوايا للحد من صلاحيات المؤسسة التشريعية التي شهدت في العقد الأخير من القرن المنصرم أتساعاً كبيراً على حساب المؤسسة التنفيذية ، ففي عام ٢٠٠٢ أسفرت أنتخابات الكـــونغرس عن احكام سيطرة الحزب الجمهوري الذي ينتمي اليه المحـــافظون الجـــدد علـــى مجلـــسي الكونغرس ، ومن هذه السيطرة أصبح الرئيس (جورج دبليو بوش) يتمتع بقدرة كبيرة على المناورة للتعاطي مع القضايا السياسية [٢]. كتب رئيس اللجنة الفرعية للأستعداد القتـــالي للجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الولايات المتحدة **غ. بيتمان** يقول " أنه تم الأطـــلاع بـــصورة جيدة جداً على وجهة النظر الشائعة في أطر الحزب الجمهوري تجـــاه انـــه لا يجـــب علـــى الولايات المتحدة ان تسعى كي تكون شرطياً عالمياً فحسب ، بل يجب أن تأخذ على عاتقهـــا مهمات ليست على أهمية حيوية من وجهة نظر الأمن الوطني للولايات المتحدة الأمريكية " [٣].

إذ أستطاع الرئيس (جورج دبليو بوش) بعد أحـــداث ١١ / أيلـــول / ٢٠٠١ مـــن الأفلات من سيطرة الكونغرس على الجوانب المالية الضخمة التي تقدر بنحو ٤٠,٠٠٠ مليار دولار لدعم مشروع الدرع الصاروخي ، كما نجح الرئيس جورج دبليو بوش في أصدار قرار من الكونغرس يعرف بـــ (قانون توحيد الولايات المتحدة وتقويتها عبر توفير المناسب مـــن

---

[١] جون الترمان ، بنى رسمية وغير رسمية في السياسة الخارجية الأمريكية ، دراسات أمريكية ، مركز المعطيات للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص٢.

[٢] عامر هاشم عواد ، دور المؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٨.

[٣] ا. ني اوتكين ، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين ، ط١ ، ترجمة: يونس كامل ديب – هاشم حمادي، دار المركز الثقافي ، دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص١٩٣.

الأدوات اللأزمة لإجهاض الإرهاب ومنعه) ، وفي شباط ٢٠٠٦ جدد الكونغرس العمل به لمدة اربعة أعوام أخرى تحت جدل واسع بشأن الأولويات في حفظ الأمن ، وضمان الحريات [١].

لو أخذنا (الحرب على العراق) كنموذج (للاتماثـل) ، نجد أن الرئيس (جـورج دبليو بوش) سعى إلى الحصول على موافقة مجلسي النواب والشيوخ ، وحصل عليها في ٢ و ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٢ ، لأستخدام القوة العسكرية الأمريكية عند الـضرورة لتدمير القدرات العراقية ومنع إعادة احيائها ؛ وقد حصل الرئيس الامريكـي علـى موافقـة الكونغرس بالبدء بالعمليات العسكرية على العراق ، مبرراً (الحرب على العراق) بإستكمال الحرب على الارهاب ، مستنداً إلى موافقة من الكونغرس في العام ١٩٩٨ تحت أسم " قانون تحرير العراق "[٢].

ثانيا : الرئاسة :

" سوف تحتاج الرئاسة الأمريكية لأكثر من بيانات مدوية صادرة من الجبهة الخلفية للمعركة ، أنها بحاجة لأن يضع الرئيس نفسه في خضم المعركة ، وبأن يهتم بتعاطف مصير الشعب الذي يقوده " **الرئيس جون . اف كيندي**

يعد رئيس الجمهورية رئيس الدولة الفعلي خلال مدة ولايته الأنتخابية المحدد دستورياً بـ(أربعة أعوام) ومن خلال السلطات الممنوحة للرئيس تنبثق الأجهزة والمؤسسات التنفيذية وسلطاتها ، والتي تشكل بمجموعها الأدارة الفدرالية للدولة الأمريكية ، أو ما يصطلح عليه بـ (مؤسسة الرئاسة) ، يمثل الرئيس الامريكي العامل الأكثر ثباتاً في تشكيل سياسة أمريكيـة مستقرة ومتماسكة نسبياً ، فمعظم التحركات والأفعال التي تبادر بها الولايات المتحدة تأتي من الجهاز التنفيذي ومن مؤسسات صنع السياسة الخارجية التابعة لـه (وزارة الـدفاع ووزارة الخارجية) ، لتغدو أساس سلطة الجهاز التنفيذي كامنة في صلاحيات الرئيس الـذي يتـولى

---

[١] عامر هاشم عواد ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢١.

[٢] ستار جبار علاي ، المؤسسات المعنية والمؤثرة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بالعراق ، في كتاب: الإستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي وإقليمي ودولي ، ط١ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٣٦- ص٣٧.

بنفسه صناعة الموقف الامريكي وتوجيهه ، فضلاً عن مسؤوليتهُ المباشرة في صناعة القرارات داخل البيت الأبيض [1].

والجدير بالذكر: أن هنالك ثلاثة عوامل تتحكم في درجة توسع أو تقلص قدرة الرئيس على توسيع صلاحياته في رسم الإستراتيجيات [2]:

العامل الأول : الأغلبية في الكونغرس: حيث تؤثر طبيعة الأغلبية في الكونغرس إذا كانت من حزب الرئيس أو من الحزب الآخر في توسع أو تقليص صلاحيات الرئيس ، وإن كان الأمر هنا ليس قطعياً ؛ إذ يصعب في أحيان كثيرة الأعتماد على الأغلبية في الكونغرس ، إذ قد يحدث الصراع حتى حين يتمتع حزب الرئيس بأغلبية التصويت في كل من المجلسين [3].

العامل الثاني : المناخ السياسي الدولي : يؤدي المناخ الدولي دوراً مهماً في تشكيل المناخ السياسي الداخلي الداعم للرئيس أو عدمهُ ؛ فعندما تواجه الولايات المتحدة تحديات تكون للرئيس قوة أكبر ؛ وخلافه صحيح أيضاً ؛ وعند وجود أنقسام حول المصلحة القومية والسياسات المتبعة ، هذا الأمر في الواقع يعتمد على عوامل عدة أهمها [4]:

أ – وجود عدو أو خطر خارجي ، وهذا ما يساعد الأدارة على إقناع الكونغرس والرأي العام بالقرارات والسياسات الصادرة.

ب – التداخل بين الشؤون الخارجية والداخلية ، فالشعب الأمريكي قليل الأهتمام بالشؤون الخارجية ، ولكن عندما يكون للأمر أثر مباشر في حياتهِ ، يتكون رأي عام لديه حول السياسة محل التساؤل .

ج – القوة النسبية للمؤسسات الأخرى تعتمد على ما تمنحه أو توفره لهم الرئاسة ؛ فضعف الأدارة عامل يعزز من قوة المؤسسات والقوى الأخرى.

---

[1] عامر هاشم عواد ، الآثار المحتملة للتنافس على صعيد الداخل الأمريكي في مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٧.

[2] عامر هاشم عواد ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٤.

[3] أنظر: لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ط١ ، ترجمة: سعيد عوض ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص١٨٢.

[4] عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٤– ص٢٦٠.

العامل الثالث : شخصية الرئيس : من حيث أتجاهاته السياسية وشخصيتهُ وأسلوب أدارتهُ ومدة توليه الرئاسة ، إذ تؤثر أتجاهات الرئيس السياسية في معاييرهِ في التعيين وفي أسلوبهِ في الأدارة ، وفي طريقة تعاملهُ مع صناعة القرار في أختيار مساعديه.
وقدر تعلق الأمر (بالرئاسة) في بلورة اللاتماثل في الأداء الإستراتيجي يمكن القول ان دور الرئاسة نابع من تأثيرها في صنع الإستراتيجية الأمريكية.

بتعبير آخر: بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ، وجدت نخب السياسة الخارجية الأمريكية نفسها أمام مهمة وضع رؤيا نظام عالمي جديد ، وتحديد دور الولايات المتحدة في هذا النظام في القرن الجديد ، وهذا أنعكس على (اللاتماثل) من خلال أستبدال عقيدة الأمن القومي القائمة على معاداة الشيوعية ، فأن حقبة الرئيس (جورج بوش) شهدت هيمنة الولايات المتحدة عالمياً عن طريق تشكيل تحالف وتسخير الأمم المتحدة من أجل توفير مظلة دبلوماسية للحرب على العراق ١٩٩٠ وبنما[١] ، في حين (اللاتماثل) تبلور في الأداء الإستراتيجي الأمريكي خلال حقبة الرئيس (بيل كلينتون) من خلال تحقيق التفوق باستخدام العولمة الاقتصادية ، بوصفها وسيلة ايديولوجية قوية ، تستطيع من خلالها الولايات المتحدة أحتواء الحركات الوطنية والمعارضة حول العالم هذا بالنسبة لمدة ولايته الأولى ، أما مدة ولايته الثانية ، فقد شهدت تصاعد (أدوار البنتاغون) حيث أصبح الأخير يتمتع بقدرة أكبر من حرية العمل وزيادة حجم إمكانياته ، مما أدى إلى مضاعفة أستخدام القوة لأغراض تصريف وتعزيز الإستراتيجية الأمريكية[٢] ، بل أن الرئيس السابق (جورج دبليو بوش) أستبدل الردع والتعاون المتعدد الأطراف ، بإستراتيجية الحروب الأستباقية ، حيث أدت أحداث ١١ / ايلول /٢٠٠١ بسياسة الرئيس نحو تقزيم كل المجالات الأخرى في السياسة العامة ، ومع ذلك فهي تختلف عن سياسة الرئيسين السابقين في الوسائل والتوجه ، حيث ركز الرئيس (جورج دبليو بوش) على مسائل ذات تأثير في الموارد الإستراتيجية ، وبما يتضمن أستخدام القوة . وأخيراً لابد أن لا تغيب عن بالنا الحقيقة التي تقول " أن ما يميز دور الرئاسة للتوجه نحو (اللاتماثل) بعد الحرب الباردة أنه لا تخلو آية أدارة من الأدارات الأمريكية

---

[١] عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٢– ص٢٧٣.
[٢] المصدر نفسه ، ص٢٥٥– ص٢٥٦.

التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة من تبنيها لنمط من مبادئ العمـل الإسـتراتيجي ، المتضمن لهامش من التصعيد والتهديد بإستخدام القوة المسلحة [1] .

ثالثاً : المجمع الصناعي – العسكري :

في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٦١ وجه الرئيس الامريكي (إيزنهـاور) خطابـاً إلـى الشعب الأمريكي أسماه خطاب الوداع ، وقد حذر في هذا الخطاب من المجمـع الـصناعي- العسكري وخطورة تحالفهُ مع الجيش على الديمقراطية الامريكية ، حيث يقـول إيزنهـاور " علي أن أقول صراحة أن هنالك الآن مجموعة صناعية عسكرية ، مالية ، سياسية ، فكريـة تمارس نفوذاً غير مسبوق في التجربة الامريكية .... " ويضيف " أن مواقع القرار الأمريكي في الدولة الأمريكية لابد من حمايتها ضد النفوذ غير المطلوب ، وغير المتوازن لهذا المجمع الصناعي العسكري ، وإلا كانت العواقب كارثية ، لأننا بذلك نضع سلطة القرار في أيدٍ غيـر مسؤولة لأنها غير مفوضة ، وبالتالي لا يصح أن تؤتمن عليه ... " [2].

يعرف المجمع الصناعي- العسكري بأنه تحالف الدولة الأحتكارية من منتجي الأسلحة وكبار السياسيين الذي يفرض على المجتمع الأمريكي والعالم بأسرهُ سياسـة نـشر الـسلاح وتصعيد التوترات الدولية لضمان أقصى الأرباح والتوصل إلى قـرارات تخـدم مـصالحه الخاصة [3].

والمجمع الصناعي العسكري يقام على شراكة تضم ثلاثة اطراف[4] :

أ : مالكي الصناعات ذات الانتاج العسكري.

ب : المسؤولين الحكوميين الذين لديهم سلطة أو مصالح في مجال الإنفاق العسكري.

ج : النواب الممثلين لولايات تستفيد اقتصادياً من الإنفاق العسكري.

أن دور المجمع الصناعي- العسكري كمتغير مؤسسي غير رسمي لبلورة اللاتماثـل في الأداء الإستراتيجي الأمريكي نستطيع أن نتلمسه مـن خـلال دورهُ فـي الاسـتراتيجية العسكرية ، أي أنه يمثل أخطبوطا يطول كل أفرع الاقتصاد الأمريكـي ، ويمتـد بخيوطـه

[1] ستار جبار علاي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢- ص٣٣.

[2] محمد حسنين هيكل ، صناعة القرار الأمريكي الآن ، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، آذار ، ٢٠٠٥ ، ص٢٩- ص٣٠.

[3] عامر هاشم عواد ، دور القوة العسكرية في الاستراتيجية الامريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨.

[4] المصدر نفسه ، ص ٤٨.

وأذرعه إلى العالم ليشكل أحد ملامح الاستراتيجية الامريكية ، سواء عبر مصالحه المؤكدة في تأجيج الصراعات والنزاعات المسلحة بين دول العالم المختلفة أو الحفاظ على صورة (عدو) إستراتيجي للولايات المتحدة ذاتها ، يضمن من خلالها وجوده ونفوذه على القرار السياسي والاستراتيجي الأمريكي ، ويكمن أثر المجمع الصناعي- العسكري على اللاتماثل في الاتي[١] :

أولا : أن أكثر شركات السلاح الأمريكية تسيطر على تجارة السلاح التي تنفرد بها الولايات المتحدة ، كذلك بما تناله من قوة تأثيرية ضاغطة على الأطراف التي يصل إليها السلاح ، وهنا فأن القضية تدخل في جانب التأثير في المصالح القومية العليا إذا كان المُصدر اليه دولة ما أو طرف ما.

ثانيا : يتبين اثره في اللاتماثل من خلال الصلة الوثيقة بين رؤساء الشركات والأدارة الأمريكية العاملة في قمة الهرم الامريكي الحاكم هذا من ناحية. ومن ناحيةأخرى تتبين قوة المجمع الصناعي- العسكري من الارباح الخيالية التي تحققها مبيعات الأسلحة حول العالم ، الأمر الذي يستلزم أدامة أمد الحروب في العالم ، كونها عاملاً لتصريف الصناعة العسكرية الأمريكية.

لقد وجد المجمع الصناعي- العسكري فيما حدث في الحادي عشر من أيلول / ٢٠٠١ فرصة لتوسيع دوره سواء في النشاط الاقتصادي أو السياسي ، مبرراً ذلك بتضخيم دور الأعداء الخارجيين أو حتى أختراعهم ، ومن المؤشرات الواضحة في هذا المجال أعلان الولايات المتحدة (وفي أطار سعيها لتعزيز قدراتها في مواجهة التهديدات) عن خطة لصناعة ٦٠٠ طائرة من طراز (**ستليث**) المعروفة بأسم (**الشبح**) ، بقيمة ٤٠٠ مليار دولار ، حيث أنعكست أثار أحداث أيلول / ٢٠٠١ بزيادة الطلب على منتجات الصناعة العسكرية داخل الولايات المتحدة وخارجها وأرتفعت أسهم الشركات المصنعة للصواريخ والطائرات العسكرية ومعدات كشف القنابل ، مثل شركة (**لوكهيد**) و(**ريثيون**) و(**نورثروب جرومان**) و(**جنرال داينمكس**) بنسب عالية [٢].

[١] دانا علي صالح البرزنجي ، السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ، ط ١ ، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٠ .

[٢] كوثر عباس الربيعي ، صراع الحضارات والحروب المفتوحة ، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٢٠، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، حزيران ، ٢٠٠٣ ، ص٥٣- ص٥٤.

الجدول رقم (٢) يوضح عقود شركات السلاح الامريكية

اسم الشركة	حجم العقد
لوكهيد	١٧ مليار دولار
بوينغ	١٦ مليار دولار
نور ثروب	٧ مليار دولار
رايثون	٧ مليار دولار
جنرال داينمكس	٧ مليار دولار
يونايتد تكنولوجي	٣,٦ مليار دولار
سيانس ايليكايشن	٢,١ مليار دولار
تي. أر. دبليو	٢ مليار دولار

المصدر:
أحمد يوسف وآخرون ، أحتلال العراق وتداعياته: عربياً واقليمياً ودولياً ، ط١، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٤١.

ولعل من نافلة القول : أن ما عزز من دور هذا المتغير في بلورة (اللاتماثل) هو ما بات يعرف (بالتحالف العضوي بين ما يمكن وصفه بالمثلث الحديدي ، والمتمثل بتلاقي مصالح قطاعات المجمع الصناعي- العسكري وشبكته الأخطبوطية ، والمجمع النفطي ، والمجمع الصناعي الحربي الذي يقف وراء التنامي المفرط في حجم الإنفاق العسكري) [1].

المطلب الثالث: المتغير العسكري:

يتحدد المتغير العسكري في الإستراتيجية الأمريكية ، وخصوصاً في المرحلة التي تلت غياب الاتحاد السوفيتي وإنفراد الولايات المتحدة كقوة أحادية على الصعيد العالمي ، بضمان قدرة عسكرية متفوقة ولا نظير لها وتكون مؤهلة لحماية المصالح الحيوية الأمريكية أينما وجدت ، كما يكون بمقدروها إنزال هزيمة عسكرية بأعداء قائمين أو محتملين ، وبزمن

[1] أحمد يوسف وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤١.

قياسي مختزل وبأقل تكلفة من الخسائر في المعدات العسكرية والخسائر البشرية في الجانب الأمريكي[1] .

ويلخص هذا التفوق أستاذا العلوم السياسية (**ستيفن بـــروكس وولـــيم فولفـــورث**) بقولهما:" أن تفوق الولايات المتحدة العسكرية أكثر وضوحاً في النوع والجودة منه في الكـــم ؛ فالولايات المتحدة تقود العالم في استثمار التطبيقات العسكرية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات المتقدمة ، وقد أظهرت قدرة تحكم لا تضاهيها قوة في تنسيق ومعالجة المعلومـــات الخاصـــة بساحة المعركة وتدمير الأهداف في أماكن بعيدة وبدقة غير إعتيادية " [2].

وانطلاقاً من أن المتغير العسكري يتعلق بالقدرة العسكرية للدولة ، ومـــدى إمكانيـــة توظيف القوات المسلحة كماً ونوعاً وصيانة البلاد من التهديدات ، فأن أثر هذا المتغيـــر فـــي بلورة اللاتماثل يتضمن:

أولا: العقيدة العسكرية الامريكية :

" المبادئ القائـــدة عنـــدما يـــتم تشكيلها، تخدم كدليل أو مرشد في بناء القـــرارات العمليـــة التـــي سنتخذها "

Jacanes Laurent

تحتل العقيدة مكانة مهمة في الإستراتيجية الـــشاملة لـــيس لأنهـــا منبـــع الأهـــداف ومختصرها بل لأنها تمثل المرجعية التي يتشكل في رحمها الأداء الإستراتيجي ، فهـــي بـــلا منازع روحه وحاضنتهُ ، ومما لا جدال فيه أن الإستراتيجية الشاملة لا تستقيم كعنوان وكمعنى ، دون فلسفة تؤطرها تضع حداً لتداخل الأهداف وصور الأفصاح عنها ، مثلما تدفعها إلى أن تكون ممكنة التحقيق بعد أن ترصف الخطط لتوظيف مقومات القوة الماديـــة أو المعنويـــة ، لصالح تحقيق تلك الأهداف، والعقيدة بما تمثله من أسس ومبادئ تستوعب بتواترهـــا حقيقـــة

[1] عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٤.

[2] تيري ل. دييل ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٦٨- ص٤٧٠.

المراد الكلي لإستراتيجية ما ، تعد بمثابة الأساس الذي تقوم عليه تلك الإستراتيجية ، فهي سبب عنونتها وسبب بلوغها لأهدافها [١].

وقدر تعلق الأمر بالعقيدة العسكرية الأمريكية يمكن عدها نِتاج عملية تفاعل مركبة بين التغيير التكنولوجي وأساليب ومناهج الفكر الإستراتيجي ، وقد أدت الثورة في الشؤون العسكرية الأمريكية ، إلى هدم أنماط الفكر وأستبدالها بمنظور فلسفي جديد يترتب عليه أبتداع أساليب جديدة وفريدة تحكم الفكر والممارسة في مجالات النشاط الإنساني ، ومن ضمنها بالطبع الحرب [٢].

لقد مثلت العقيدة الإستراتيجية الأمريكية متغيراً دافعاً للأداء الاستراتيجي لبلورة (اللاتماثل) من خلال ما أفصحت عنهُ تطورات عالم ما بعد الحرب الباردة وأنهيار الاتحاد السوفيتي ، حيث أخذت العقيدة العسكرية الأمريكية تصب في أهداف إستراتيجية تستلزم أن تكون الأولويات في إستراتيجيتها العسكرية ، وبخاصة أن ما تعرضت له من أحداث أيلول / ٢٠٠١ أوجبت حدوث تغييرين في العقيدة العسكرية الأمريكية لعل [٣]:

أولهما : الثورة في التكنولوجيا العسكرية وأدخال التطورات التقنية التكنولوجية في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية من أجل التركيز في أصابة الأهداف بأقل الكلف والخسائر وبأعلى النتائج والاهداف ، وذلك يتم بتطوير الكفاءة القتالية للأسلحة وبخاصة الجوية ، وضبط أدائها العملياتي ، وزيادة قدرتها التدميرية.

ثانيهما : في مقالة لــ (رامسفلد) نشرتها صحيفة (الواشنطن بوست) في عددها الصادر في ٩ / ١١ /٢٠٠١ تحت عنوان " ما بعد الحرب على الارهاب " يقول فيها " علينا أن نحول تخطيطنا الدفاعي من الأنموذج المستند إلى التهديد الذي سيطر على تفكيرنا في الماضي ، إلى أنموذج يستند في شحذ القدرات بالنسبة للمستقبل ، وعوضاً من التركيز على ما يمكن أن يكون خصمنا وتطوير قدرات جديدة لردعة وهزيمته ، وبدلاً من التخطيط بالدرجة الأولى لحروب تقليدية كبيرة في ميادين محددة بالضبط ، علينا أن نخطط لعالم من الأعداء الجدد الذين يستثمرون للمباغتة والخديعة وأسلحة متناسقة تحقيقاً لأهدافهم ، ولهذا لابد من أعادة نمط الإنتاج العملياتي لقوة حملة الفضاء الجوي ، وأعادة تأهيل إستراتيجية القوات

---

[١] منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة: دراسة في نظم تشكيلها ، مجلة قضايا سياسية ، العددان ٢٣– ٢٤ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص٢.

[٢] سوسن إسماعيل العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٨.

[٣] عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣١.

الأرضية القابلة للاستخدام السريع ، ومع تحسين قابلية الحلفاء على تبادل الأدوار ، وتنظـيم عمليات التنسيق في الحركات الأنسانية ، لاسيما تلك التي تسبب تحديات تنظيمية معقدة [١] .

وكان (رامسفلد) قد أشار في ٣١ / ١ /٢٠٠١ عن جـوهر العقيـدة الإسـتراتيجية الأمريكية الجديدة بأنها تتمثل في توفير الردع في أربعة مسارح عمليات في الوقت نفسه [٢]:

أ : القدرة على إلحاق الهزيمة السريعة والحاسمة بعدوين في وقت واحد.

ب : أمكانية تنفيذ هجوم شامل كاسح واحد في أي وقت ضد عدو محدد.

ج : أحتلال عاصمة ذلك العدو وتغيير نظام الحكم فيه.

ليس ذلك فحسب ، بل قام (رامسفلد) بتوسيع أحتمالات النزاع من أثنين إلى أربعـة رئيسة تدور في مسرح العمليات ، بل حاول صياغة تعريف للأخطار التي علـى الولايـات المتحدة مواجهتها ، التي حددها بـــ (الشبكات الإرهابية) ذات التطلعات الدولية والدول التي تساندها فالخطر حسب رأيهُ لا يتحدد فقط بمصدره بل أيـضاً بطبيعتـه ، لاشـك أن قـراءة متفحصة لجوهر هذه العقيدة تكشف لنا أنها تسعى إلى توظيف الثورة في الشؤون العـسكرية لتحقيق تفوق نوعي على الخصم بما يتيح ضمان مبدأ (السيطرة الاستراتيجية) وقد طبق هذا المبدأ في كوسوفو وكذلك البوسنة [٣].

ومن هذا المبدأ حدد (رامسفلد) إستراتيجية أسمها " **Six Step** " والتي تتضمن [٤]:

أولا– حماية الوطن الأمريكي وقواعده عبر البحار.

ثانيا– ضمان تأمين القوة الأمريكية في مواقع العمليات البعيدة.

ثالثا– حرمان أعداء الولايات المتحدة من الملجأ ، والتأكد من أن يدركوا أنه لا يوجد مكان أمن في العالم يحميهم من أن نصل اليهم.

رابعا– حماية شبكات المعلومات الأمريكية من أي هجوم.

خامسا– أستخدام تكنولوجيا المعلومات لربط القوى الأمريكية المختلفة لبعضها البعض في العمليات الحربية.

---

[١] منعم صاحي العمار ، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة: دراسة في نظم تشكيلها، مصدر سبق ذكره، ص٤.

[٢] سمير مرقص ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٩.

[٣] صالح ياسر، بعض معالم الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) في تشرين الثاني ٢٠٠٢ على الموقع : http://www.rezgar.com

[٤] سمير مرقص ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٩– ص١٢٠.

سادسا- تحقيق سيطرة غير مقيدة على الفضاء وحماية القدرات الفضائية الأمريكيـــة من أي هجوم عدائي.

ومن هنا ، فأن الثورة في الشؤون العسكرية أنعكست على أساليب ومنـــاهج التفكيـــر الاستراتيجي لتشكل الأطار الفكري والفلسفي للعقيدة العسكرية الامريكية التي تشكل متغيـــراً مهماً في بلورة اللاتماثـــل .

ثانيا : تطور القوة العسكرية :

من السمات التي فرضت نفسها على الواقع الدولي بعد أنتهاء الحرب الباردة الثـــورة العلمية والتكنولوجية [1]، حيث تلعب تقنية المعلومات دور قاطرة التغيير في الحقبة الجديدة من السياسة العالمية فهي تدفع الأصلاح والعولمة قُدماً وتشكل أهمية متزايدة للقوة القومية ، ومن ثم تعيد تشكيل العلاقة بين السياسة والقوة [2].

والواقع أن الإستراتيجية الأمريكية ، بمضامينها وأبعادها العسكرية ، اعتمدت اعتماداً كبيراً على ما تحقق من منجزات في ثورة المعلومات التي غادر فيها كثير مـــن دول العـــالم العنصر الصناعي ، وأخذت تلج وبإندفاع شديد ، العصر المعلوماتي وأنتقل تبعاً لـــذلك نمـــط التفكير الإستراتيجي من الاعتماد على القوة الصناعية الهائلة والتطور المتحقق فـــي ميـــدان الصناعات العسكرية إلى نمط آخر ، وهو الصناعات التكنولوجية والأنظمة الكمبيوترية ، وهو ما عبرت عنه بـــ (**الثورة في الشؤون العسكرية**)[3].

وظهرت عبارة ثورة عام ١٩٩٢ ، في تقرير رسمي لوزير الدفاع آنذاك (ديك تشيني) حول حرب الخليج الثانية ، وتضمن التقرير تعداداً للتغييرات التي طرأت ليس فقـــط بفـــضل

---

[1] مازن إسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٨.

[2] زلماي خليل زاد وجون وايت (محرران) ، الدور المتغير للمعلومات في الحرب ، دراسات عالمية ، العدد٥٣ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الأمارات ، ٢٠٠٤ ، ص١٣.

[3] عبد القادر محمد فهمي ، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد الحرب الباردة : فرضيات أساسية لمظاهر التغيير، مجلة العلوم السياسة ، العدد٢١ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٠، ص٩٣- ص٩٤ وكذلك ينظر:

Max Boot, the paradox of Military technology, council on foreign relation, new york , fall 2006, pp.8-12.

الرصد بواسطة الأقمار الصناعية ، ولكن أيضاً بفضل طائرات الـشبح والأدارة الالكترونيـة للمعلومات بصورة عامة [1].

وقد برز هذا الدور المؤثر للثورة المعلوماتية- الأتصالية في المؤسسة العسكرية الامريكية بفعل عاملين[2]:

العامـل الأول : تمثل بربط نظم السلاح الكترونياً ، سواء عن طريق الربط المباشـر اعتماداً على نظم آلية التحكم في أدائها ، أو غير المباشر وذلك بإستخدام وسائل الأتـصال الحديثة لتمكين مراكز القيادة من القيام بهذا التحكم عن بعد.

العامل الثاني : تمثل في تقليص عامل البعد الجغرافي والفارق الزمني الفاصل بـين مناطق عمليات الوحدات العسكرية نتيجة زيادة مدى نظم السلاح ومعـدلات سـرعتها فـي الأصابة ودقة التهديف .

أن هذه العوامل بمجملها أثرت في أدارة العمليات العسكرية ، وعلى الأبعاد الزمانيـة والمكانية للحرب ذاتها ، فالزمان أصبح مختصراً بفعل عامل السرعة ، كما لم يعد للمكان أي حصانة دفاعية سواء بالحواجز الطبيعية أو الإصطناعية أو بالمسافات المتباعدة [3].

وفي هذا الصدد يجمع كثير من المحللين والعسكريين على أن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والتي شنتها الدول المتحالفة على العراق ، والحرب على يوغـسلافيا عـام ١٩٩٩، وحرب الخليج الثالثة الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣ حروب تختلف جميعاً ، مـن حيث أدارتها والأسلحة المستخدمة فيها ، عن نمط الحروب التي دارت بين القوى الكبرى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي [4].

ومع مجيء أدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) باتـت عبـارة (**هندسـة التحـول الجديدة)** تحل محل الثورة في الشؤون العسكرية ، حين يزعم (رامسفلد) أن التحول الدفاعي

---

[1] خالد ألمعيني، الحافات الجديدة: التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية ، ط١، دار كيوان ، سوريا ، ٢٠٠٩ ، ص١٠٥.

[2] كريم حجاج ، حرب المعلومات وتطور المذهب العسكري الأمريكي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص١٣٣.

[3] عبد القادر محمد فهمي ، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد الحرب الباردة : فرضيات أساسية لمظاهر التغيير ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٧.

[4] ماري كالدور ، الحرب الجديدة والحروب القديمة: تنظيم العنف في حقبة الكونية ، ط١ ، ترجمة: حسني زينة ، دراسات عراقية ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٩.

يتعلق بما هو أكثر من صنع أسلحة متقدمة التقنية وأن كان ذلك جزءاً من هذا التحــول فهــو يتعلق بطرق جديدة في التفكير وطرق جديدة في القتال [1].

وفي جملتها فأن أهمية هذا المتغير يتمثل في انعكاساته علــى القــدرات العــسكرية الامريكية والخطط العملياتية وفقاً عدد من الابعاد [2]:

أ : تقوم بتوسيع طيف الحرب ، مضيفة مزيداً من الخيارات على طرفيها القاتل وغير القاتل.

ب : تقوم بالتمييز بين سلسلة من النقاط على طيف الحرب ، موفرة مجالاً لحشد مــن التخوم المحددة بدقة بين الأنماط والدرجات المختلفة من العنف.

ج : تيسّر نوعاً من التنسيق الوثيق بين الأسلحة والأدارة المشتركة للعمليات البريــة والبحرية والجوية والفضائية الخارجية.

د : القدرة المتزايدة على رؤية وتلمس وتصوير قدر أكبر من التفاصيل عن مــسافات بعيدة جداً وكذلك التفسير السريع والدقيق للمعلومات.

لقد منحت (الثورة في الشؤون العسكرية) الولايات المتحدة فرصــة لــم يــسبق ان تملكها أي جيش من قبل ، والقدرة على الرؤية عبر ضباب الحرب بشكل أكثــر وضــوحاً ، والتصويب بدقة أكبر ومن مسافات بعيدة ، ولهذا فأن أثر هذا المتغير في بلورة اللاتماثــل يكمن في [3]:

أولا : تؤدي حيازة المعلومات الشاملة عن ساحة القتال وقابلية توفيرها الآني للقيادات المركزية والفرعية إلى تيسير تكامل القيادة والتحكم والادارة المشتركة للعمليات ، كثرة مــن التطورات الميدانية آنفة الذكر ، بعد أن طبقت عملياً ، وبخاصة في أفغانــستان حيــث يعّــد الهجوم على مزار الشريف أحد الأمثلة التي طالما عدّها (رامسفلد) أحد افــضل أنجــازات الثورة في الشؤون العسكرية حيث قال : " تَمثل الأنتصار في معركة المزار – وما اطلق عليه سقوط طالبان– بنوع من المزاوجة بين براعة القوات الخاصة الأمريكية من جهة ، والذخائر الموجهة بدقة الأكثر تقدماً في الترسانة الأمريكية المستخدمة من قبل القوات الجوية والبحرية من الولايات المتحدة من جهة ثانية " .

---

[1] سيوم براون ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥– ص١١٦.

[2] المصدر نفسه ، ص١٢١.

[3] المصدر نفسه ، ص١٢٣– ص١٢٤.

كما تتيح تقنية المعلومات هدف الحرب المشتركة ، وهو هدف يوفر مزايا قتالية هائلة تتيح التفوق على من يفتقرون اليها فبدلاً من قيام الأسلحة البرية والجوية والبحرية بخوض حروب منفصلة يتم توحيد القوات كلها في عمل مشترك لتنفيذ عمليات حاسمة .

ثانيا : أتاح تغير طبيعة التهديدات ظهور حاجة متزايدة إلى طائرات الأستطلاع من دون طيار لانها تشكل تهيئة مسبقة لمجال واسع من الأدوار والمهام ، لذلك كانت هنالك حاجة إلى منهجيات مبتكرة للتحكم بطائرات الأستطلاع من دون طيار ، ومن هنا بدأ الحديث داخل الأوساط العسكرية الأمريكية عن نوع جديد من نظام تكامل المعلومات يعرف بـ(نظام التحكم بالواقع الإفتراضي) الذي يتيح للمستخدم سيطرة كبرى ليس على الطائرة المقاتلة الفردية فحسب ، بل على طائرات الأستطلاع من دون طيار والوعي الكامل بالموقف العسكري [1].

أن توافر طائرات الأستطلاع التي تعمل بدون طيار (UaVs) مثلاً تجعل من الممكن تهديد أهداف متحركة يصعب تحديد مواقعها بغير ذلك ، بما في ذلك قادة الطرف الآخر [2].

ويمكن أعتبار ما تعرضت له بعض قيادات تنظيم القاعدة خلال سنة ٢٠١١ من أغتيالات النموذج الذي يثبت صحة كلامنا السابق ، ففي أب من عام ٢٠١١ قتل " **عطية عبد الرحمن** " وهو ثاني أكبر شخصية في قيادة تنظيم القاعدة خلال ضربة وجهتها طائرة بلا طيار في شمال غرب باكستان ، وكذلك اغتيال " **أنور العولقي** " في اليمن من العام نفسه ، وفي هذا الصدد يقول " **بول بيلر** " وهو محلل سابق في المخابرات المركزية الامريكية " الأمر الذي أحدث فارقاً في الحملة الأمريكية على القاعدة هو تكنولوجيا الطائرات بلا طيار والقرار الواضح بالإعتماد عليها بصورة كبيرة حقاً في ظل غياب الكثير من الخيارات الأخرى الجيدة هذا من ناحية " [3].

---

[1] هارلان اولمان– جيمس بي . ويد ، الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والانظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع ، دراسات عالمية ، العدد ٣١ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الأمارات ، ٢٠٠٠ ، ص٨٠.

[2] المصدر نفسه ، ص٦٨– ص٦٩.

[3] اغتيال أسامة بن لادن : كلمة السر (تكنولوجيا)، مجلة المصري اليوم ، العدد ٢٥٢٢ بتاريخ ٢٠١١/٥/١٠ على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على : http://www.almasry-alyoum.com

من ناحية أخرى: يمكن النظر إلى عمليات الأغتيال على أنها نوع من زيادة التنسيق في عمل كل من وكالة المخابرات المركزية (CIA) وقوات العمليات الخاصة هذا التعاون يعبر عن تلاشي الخطوط الفاصلة في عمليات التعقب المشتركة للمشتبه بهم في جرائم الارهاب.

فالمخابرات المركزية في ظل الثورة في القضايا العسكرية لم يعد بالإمكان الإبقاء عليها منفصلة أو مستقلة عن العمليات العسكرية ؛ بخاصة أنه أصبح من الواضح تماماً أنه لا يمكن أن يكون هنالك ذلك الحاجز بين المخابرات والعمليات [1]، وتشكل عملية أغتيال زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في ٢ / ٥ /٢٠١١ المثال على كلامنا هذا ، حيث أن المخابرات المركزية الأمريكية ركزت على المبنى الذي يقيم فيه على الرغم من عدم أحتوائه على أتصال الكتروني متقدم سواء أنترنت أو هاتف ولكنها تمكنت من الخروج بأكبر قدر من المعلومات ، وأعتمدت على برنامج فائق التطور لشركة (I ٢) وهو برنامج غير معروف ، يقوم بأدارة وتحليل المعلومات. بحيث يمكنه عمل عروض مرئية لعلاقات وأتصالات بين كثير من النقاط والأطراف التي لا يبدو أن هنالك أي رابط بينها [2].

ثالثا : باتت الأسلحة الموجهة بدقة أحدى ركائز أداء الولايات المتحدة القتالي ، ففي حرب الخليج الثانية كانت ٩% من القنابل التي ألقيت على الأهداف العراقية موجهة بالأقمار الصناعية وأشعة الليزر، وفي الحرب على أفغانستان نفذت الطائرات الامريكية أكثر من ٦٠% من مهماتها بأسلحة موجهة بدقة فمع مجيء الحملة الأفغانية كان تجهيز القنابل السائبة في الترسانة الأمريكية بوحدات توجيه وتحكم أصبح يمكن معها تعديل زعانف القنبلة لتغيير المسار تجاوباً مع معلومات تصدر عن جهاز تسديد كوني موجود على أحد الأقمار الصناعية ، ويستطيع جهاز التسديد هذا أن يتلقى أشارات دقيقة تحدد خطوط الطول وخطوط العرض ، عن طريق الأستطلاع الجوي او الأرضي من خلال وحدات المسح ، وأن يوصل تلك المعلومات فوراً إلى آليات التوجيه والتسديد في الوحدات الهجومية الجوية أو الارضية الأمريكية [3].

---

[1] هارلان اولمان وجيمس بي. ويد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢.

[2] اغتيال أسامة بن لادن، مصدر سبق ذكره .

[3] سيوم بروان ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٢– ص١٢٣.

ثالثا : الانتشار العسكري الأمريكي العالمي:

" أن تاريخ الإمبراطورية الأمريكية هو تاريخ تأسيس القواعد العسكرية في الأراضي الخارجية "

تشارلمز جونسون

في مرحلة الحرب الباردة كان كلا العملاقين يسعى لتأمين انتشاره في مناطق نفــوذه المعروفة ، وكان ذلك ينطوي على إستراتيجية عسكرية محددة تؤطرها أتفاقات عسكرية مـــع الحلفاء في تلك المناطق ، بما يضمن الأداء الإستراتيجي الفعال والمؤثر عند الحاجة وبأسرع وقت ممكن ، من دون أن يعني ذلك تجاوز حدود مناطق النفوذ بحكم التوازن القائم آنذاك.

أي أن الصراع الدولي خلال الحرب الباردة قد أجبر الولايات المتحدة على انتشار ذي طبيعة مزدوجة خارج حدودها ، على شكل مئات من القواعد الجويـــة والبحريـــة (الثابتـــة والمتحركة) ومئات الآلاف من الجنود ، وانتشار المصالح المتمثل في التغلغل في اقتصاديات معظم البلدان[1].

أن زوال خطر المواجهة النووية وإنفراد الولايات المتحدة بإدارة النظام العالمي الجديد ، وعلى نحو كامل أبرزا الحاجة إلى توسيع مناطق النفوذ الأمريكي لتشمل العالم بأسرهِ ، وفقاً لإستحقاقات القوى العظمى المهيمنة التي تسعى إلى تصميم أنموذجها وتسويقهُ بالإستناد إلـــى مرتكزات سياسية واقتصادية وأمنية تعضدها قوة عسكرية لا تضاهى ولا يمكن مجاراتهـــا ، ليستمر الوجود العسكري الأمريكي في الخارج متذرعاً (بالأخطار والتهديدات اللامتماثلـــة) التي فرضت نفسها على العالم بعد الحرب الباردة الامر الذي يستوجب أمامها السيطرة علـــى المناطق الإستراتيجية في العالم بوسائل عدة أهمها : إنشاء قواعد عسكرية في تلك المناطق أو بالقرب منها لضمان التحرك بسهولة [2].

ولهذا فأن الانتشار العسكري شكل أحد المتغيرات المهمة في دفع الأداء الاستراتيجي الامريكي للبلورة (اللاتماثــل) من خلال الدراسة التي نشرتها مؤسسة **رانـــد** فـــي صـــيف ٢٠٠١ حملت عنوان " **أعادة تكوين القوات المسلحة الأمريكية لدور كوني جديد** " أن الأدارة الأمريكية(جورج دبليو بوش) وحال توليها سدة الحكم شرعت بأجراء تغييرات كاسحة فـــي

---

[1] ابراهيم أبو خزام ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين ، ط١ ، مكتبة طرابلس العلمية ، طرابلس ، ١٩٩٥ ، ص١٧١.

[2] أنظر : سوسن إسماعيل العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٦.

السياسة الدفاعية الأمريكية ، لذلك أوعز (دونالد رامسفلد) إلى أكثر من عشرين هيئة أستشارية تابعة للبنتاغون بتمحيص مختلف نواحي السياسة وتدقيقها ، ولم يمر وقت طويل حتى أعلن البنتاغون في نهاية أيلول ٢٠٠١ عن إستراتيجية دفاعية جديدة – آنذاك- للسنوات الخمس المقبلة ؛ تأخذ على عاتقها الهيمنة الامريكية على العالم ، متضمنة وصفاً عاماً لما تقوم به القوة العسكرية الأمريكية من حيث حماية وتعزيز المصالح والقيم لها ولجميع حلفائها في أي مكان من العالم ، فالقدرة الأمريكية التي لا مثيل لها في أيصال قدرتها العسكرية إلى مناطق بعيدة وبشكل سريع جداً ، أضحت أمتيازاً استثنائياً في بناء التحالفات الدولية من أجل معالجة المشاكل المشتركة [١].

وما أن أعلن الرئيس السابق (جورج دبليو بوش) إستراتيجية الأمن القومي لسنة ٢٠٠٢ التي تتضمن عنصر المبادرة بالهجوم والمفاجئة من أجل تدمير الخصوم إذا حاولوا القيام بأعمال غير مرغوبة من شأنها المساس بأمن الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية ، ولتأمين سياقات عمل تضمن سلامة الوظيفة التي تضطلع بها هذه الإستراتيجية ، كان على الولايات المتحدة [٢]:

أ : الانتشار الاستراتيجي لقواتها العسكرية العاملة ، لتتواءم مع المصالح الحيوية التي تشمل العالم كله وأقاليمهُ المختلفة ، إستناداً إلى قوة برية تتمتع بجاهزية قتالية عالية ، وقوة بحرية عائمة ومتحركة ، وقوة جوية توفر الحماية اللأزمة لعمل هاتين القوتين ، فضلاً عن مركز قيادة إستراتيجية قادرة على أدارة العمليات العسكرية في كل مسارح العالم ، يساند كل ذلك سلسلة من القواعد العسكرية الامريكية الحليفة ، وحاملات الطائرات العائمة وقوة الصواريخ البالستية التي تستند إليها القوة العسكرية الأمريكية لأدارة عملياتها العسكرية الخارجية.

ب : توفير الدعم العسكري للقوى الصديقة والحليفة ، وأن يكون العمل القتالي الأساسي ملقى على عاتقها ، وتمثل الحرب على أفغانستان والعراق النموذجين الحقيقيين لجوهر التطبيق العملي لـ الانتشار العسكري ، وتوفير الدعم العسكري للحلفاء.

ولعل ما عزز من اثر هذا المتغير في (اللاتماثل) هو أدراك الولايات المتحدة للتهديد الجديد الذي ظهر عقب أحداث أيلول/ ٢٠٠١ والمتمثل بالارهاب وضرورة مواجهته ، دفع بها

---

[١] منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة: دراسة في نظم تشكيلها ، مصدر سبق ذكره ، ص٤.

[٢] عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣٠- ص٣٣١.

إلى تبني مفهوم جديد يرى " ضرورة تأمين وجود عسكري متقدم على المستويين الإقليمي والعالمي ، وذلك بحكم نظرتها بأن التهديدات الجديدة تتطلب قوة منتشرة في الخارج وتكون ذات أستعداد لتنفيذ المهام في أي مكان في العالم " [١].

المطلب الرابع : المتغير الاقتصادي :

يعد المتغير الاقتصادي من العوامل المهمة في تحديد أسس الاستراتيجية الشاملة للدولة ، إذ أن غياب أساس اقتصادي متين يؤدي بالضرورة مثلاً إلى صعوبة بناء مؤسسة عسكرية فاعلة بإمكانية ذاتية ، ودعم عملية التنمية فضلاً عن أشباع الحاجات الذاتية للإنسان ، فبدون هذه الأسس تتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها في السلم والحرب معاً ، أي أن الاقتصاد القوي المتطور يدعم الأشكال الأخرى لقدرات الدول ، كما أن عملية حماية وضمان تفوقها يفترض إستراتيجية شاملة ترتقي لذلك [٢].

يرى (**كيسنجر**) إن " أهم مزايا التفوق الأمريكي هو تمتعها في فجر الالفية الجديدة بتفوق اقتصادي لم تضاهيه حتى أعظم الإمبراطوريات في الماضي متجاوزاً بعض أزمات الاقتصاد الأمريكي " [٣].

لقد شكل العامل الاقتصادي ركناً أساسياً في الأداء الإستراتيجي الأمريكي لبلورة اللاتماثل وذلك من أجل ضمان الهيمنة الأمريكية على الصعيد العالمي ، فقد ادركت الولايات المتحدة منذ وقت مبكر ان القوة الاقتصادية يمكن أن تنجز أهدافاً قد تعجز عن تحقيقها القوة العسكرية ، فإذا كان أستخدام القوة العسكرية له إشتراطات وموجبات محددة ، فأن المتغير الاقتصادي يشكل ضرورة ومرتكزاً للأداء الإستراتيجي الأمريكي وعلى نحو مستمر [٤].

---

[١] سليم كاطع علي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٣– ص١٦٤.

[٢] مازن إسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٥.

[٣] هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، ط١ ، ترجمة: عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ٢٠٠٢ ، ص٧.

[٤] عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٣.

أولا: حجم الإنفاق الدفاعي : ان قراءة متفحصة لمعدلات الانفاق الدفاعي الامريكـــي خـــلال سنوات الحرب الباردة ، تكشف عن أن الولايات المتحدة كانت أكثر دولة تنفق دفاعياً ، حيث بلغ نسبة ما أنفقته ٣٦% و ٢٠% على التوالي من مجموع الإنفاق العسكري العالمي[١].

خلال الأعوام العشرة الأولى التي تلت إنهيار الاتحاد السوفيتي وأنتهاء الحرب الباردة أي الحقبة الممتدة من ١٩٨٩– ١٩٩٩ أنخفض الانفاق العسكري الأمريكي ، إذ بلغ في عـــام ١٩٩٨ ٢٦٠ مليار دولار [٢]، ثم ما لبث أن أخذ يسلك مسار نمو قـــوي منـــذ ســـنة ١٩٩٩، وبمعدلات نمو تقترب من تلك المسجلة في أثناء البناء العسكري في عهد (رونالد ريغن) في الثمانينات ، لقد ساهمت متغيرات عدة في صياغة هذا التوجه منها وصول أدارة جمهورية إلى البيت الابيض وما رافقها من تطورات من حيث صعود المحافظين الجدد والذين كـــانوا ذوي سطوة كبيرة على الأدارة الأمريكية [٣]، وقد كان الدافع وراء زيادة الإنفاق الدفاعي " ضـــمان درجة عالية من الجهوزية العسكرية والقوة لدى القوات البرية ؛ وتعزيـــز القـــدرات القتاليـــة للقوات المسلحة الأمريكية ؛ للحفاظ على التفوق الامريكي التقليدي في مواجهة تهديدات أوسع أنتشاراً وأقل تأكيداً من قبيل الإرهاب ، وأسلحة الدمار الشامل [٤].

وكما هو موضح في الجدول الأتي الذي يشير إلى زيادة حجم الإنفـــاق الـــدفاعي للولايـــات المتحدة بعد احداث ١١/ايلول/٢٠٠١.

---

[١] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوربية على قضايا الأمة العربي حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٦.

[٢] التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي لسنة ٢٠٠٦ ، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٤٣٠– ص٤٣١.

[٣] التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي لسنة ٢٠٠٣، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٧٦ .

[٤] التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي لسنة ٢٠٠٨، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٩١– ص٢٩٢.

الجدول رقم (٣) يوضح الانفاق العسكري للولايات المتحدة من ٢٠٠١- ٢٠١٢:

السنة	حجم الانفاق الدفاعي الامريكي
٢٠٠١	٤٣٢ مليار دولار
٢٠٠٢	٤٥٢ مليار دولار
٢٠٠٣	٥٣٣ مليار دولار
٢٠٠٤	٥٧٥ مليار دولار
٢٠٠٥	٥٧١ مليار دولار
٢٠٠٦	٦٠٧ مليار دولار
٢٠٠٧	٦٦٥ مليار دولار
٢٠٠٨	٧٢١ مليار دولار
٢٠٠٩	٧١٢ مليار دولار
٢٠١٠	٧٢٢ مليار دولار
٢٠١١	٧٢٠ مليار دولار
٢٠١٢	٥٣٠ مليار دولار

الجدول من إعداد الباحثة بالأستعانة بـــ :

١ – سلام جبار شهاب ، الأزمة الاقتصادية الأمريكية العالمية والتطلع الكوني الأمريكي ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٢٥ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١١، ص٨٦.

٢ – http://www.whitehouse.gov

شكل حجم الإنفاق الدفاعي متغيراً مهماً لتبني (اللاتماثـــل) من خلال[١] :

أ : **التخلص من العجز في الميزان التجاري** : ترى المؤسسات الماليـــة الدوليـــة أن العجز الأمريكي في الميزان التجاري في تصاعد مستمر ، فما بين عام ١٩٩٠ إلـــى ٢٠٠٠ أزداد من ١٠٠ مليار دولار إلى ٤٥٠ مليار دولار، ومن عام ٢٠٠١ إلـــى ٢٠٠٩ (٣٥٧,٨) مليار دولار إلى (٣٧٣,١) مليار دولار. لذلك وفي ظل أعتماد الاقتـــصاد الامريكـــي علـــى التوسع في الإنفاق العسكري ، تصبح الحرب بالنسبة للولايات المتحدة أداة اقتصادية تتوقـــف عليها معالجة العجز في الميزان التجاري ، والتخلص من فائض السلع الذي يهـــدد بحـــدوث أزمة كساد ، وكذلك تشغيل اليد العاملة عبر تلزيم الشركات لديها ومصانعها بالأدوات اللازمة

[١] سلام جبار شهاب ، الأزمة الاقتصادية الأمريكية العالمية والتطلع الكوني الأمريكي ، مجلة قضايا سياسية، العدد ٢٥ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٨٣ .

لآلة الحرب ، وبذلك يتم ربط الفروع المدنية بالطلبات والصناعات العسكرية ليصل الإنفاق العسكري إلى القطاعات المدنية فيحافظ لها على مستويات معقولة من التشغيل في أوقات الركود ، بشكل يساعد على فتح أسواق جديدة ومصادر بديلة ورخيصة للمواد الاولية ، وخاصة النفطية منها. حيث كانت تعد (حرب الخليج الثانية) عام ١٩٩١ من الفرص الكبيرة لخوض الولايات المتحدة تلك الحرب ، فحققت مجموعة من الأهداف الاقتصادية أنعكست على الاقتصاد الأمريكي فأنخفض العجز التجاري الأمريكي من (٨٠,٨٦١) مليار في ١٩٩٠ إلى (٣١,١٣٥) مليار في ١٩٩١ ، في حين أن الحقبة التي سبقت الحرب كان الاقتصاد الأمريكي يعاني من كساد وبطالة مرتفعة وأنخفاض في أسعار العقار أما بعد تلك الحرب فقد ضربت مبيعات الأسلحة حسب تقرير للبنتاغون رقما قياسياً وصل إلى ٣٣ مليار دولار [١].

الجدول رقم (٤) يوضح متلازمة الأزمات والحروب الولايات المتحدة من ١٩٥٧ إلى ٢٠٠٨ .

السنوات	مدة الازمة (شهر)	نوع الحرب
١٩٥٧- ١٩٥٨	٨	الحرب الكورية
١٩٦٠- ١٩٦١	١٠	حرب فيتنام
١٩٦٩- ١٩٧٠	١١	الحرب الباردة
١٩٧٣- ١٩٧٥	١٦	الحرب العربية- الإسرائيلية
١٩٨٠- ١٩٨٠	٦	حرب الخليج الأولى
١٩٨١- ١٩٨٢	١٦	حرب النجوم
١٩٩٠- ١٩٩١	٨	حرب الخليج الثانية
٢٠٠١- ٢٠٠١	٨	احتلال أفغانستان
٢٠٠٢- ٢٠٠٣	٩	أحتلال العراق
٢٠٠٨-		العراق وأفغانستان

المصدر: عبد علي المعموري ، الطوفان القادم ، ط١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٦٦.

[١] سلام جبار شهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ .

ب : يؤكد جميع الكتاب والباحثين الأمريكان الدور المحوري للشركات فـــي الحيـــاة السياسية الامريكية ، كونها جماعة ضاغطة ومؤثرة في صنع القـــرارات [١]. إذ أن شـــركات السلاح وفي أطار سعيها لضمان التفوق الأمريكي تقوم إستراتيجيتها على ترابط وثيق ما بين قطاع الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والدفاع. هذه الإستراتيجية تضمن للولايات المتحدة الهيمنة والتفوق ضد الأعداء المحتملين أو المتخيلين فمن ناحية أرتكزت على فكرة تطـــوير أنظمـــة التسلح والأتصال العسكري الجديدة ، الأمر الذي يسمح بتوسيع الهوة التكنولوجية التي تفصل بين الولايات المتحدة وأعدائها ومن ناحية أخرى تقدم مخرجاً جيداً لأزمة قطاع التكنولوجيات التي أجتاحت الولايات المتحدة قبل أحداث ١١/ايلول/٢٠٠١ أن تلك الـــشبكة مـــن المـــصالح المتلاقية قد أنتجت تحالفات اقتصادية ومالية جديدة مع اللاعبين العسكريين المهتمين لأطـــلاق العقود والطلبيات العسكرية [٢].

ج : بعد أن ترك إنهيار الاتحاد السوفيتي الساحة خالية أمام الولايات المتحدة لتحاول فرض هيمنتها على العالم ، برزت مدرسة فكرية تروج بشكل مكثف لـــ (نظرية) الأستفادة من مقولة أنتصار الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي ، وذلك عبر الوجود العسكري فـــي المناطق كافة ذات الأهمية الجيو ستراتيجية في العالم ، لتحقيق أكبـــر قـــدر مـــن المـــصالح والرساميل الأمريكية المتنقلة ، والسيطرة على منابع النفط في (قوس النفط) الممتد من اسيا الوسطى والخليج العربي ، بشكل يضمن للاقتصاد الأمريكي التفوق وبالتالي محاصرة بـــاقي الاقتصادات المنافسة [٣]، وفي هذا الصدد كتب **جورج فرديمان** في عام ٢٠٠٩ " أن مـــصلحة الولايات المتحدة هي نشر الحروب والفتن وليس إقرار السلام لما لها من مصلحة في منع نمو قوى منافسة لها " [٤].

ثانيا : تكاليف الانتشار الدولي :

يزاد على المتغير السابق متغير أخر يعد مكملاً لسابقهُ ، يتمثـــل بارتفـــاع تكـــاليف الانتشار العسكري لقوات الولايات المتحدة . يشير الاقتصاديون إلى ان البناء الكلفوي لإنتشار

---

[١] عبد علي المعموري ، الطوفان القادم ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٢.

[٢] فنسان الغريب ، مأزق الإمبراطورية الأمريكية ، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠٨- ص٢٠٩.

[٣] المصدر نفسه ، ص١٨٣.

[٤] سلام جبار شهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص٩١.

قوات الولايات المتحدة لا ترتكز على معطيات حقيقية أو حسابات واضحة ، وهي في مجملها قامت على تلاعب وتزييف أُريد منه تضليل الرأي العام الأمريكي [١].

وكون الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة هي (حروب لا متماثلة) ، فأن التحول الذي يحدثه هذا النوع من الحرب هو في القدرة على مواصلة الحرب لصالح الطرف الأضعف لأن أدوات فعلهُ تكون غير مكلفة ، قياساً إلى أدوات الطرف الأقوى (عربات عسكرية مختلفة ، أجهزة ومعدات ، الجنود وتكاليف الأفراد والتموين) التي تكون مكلفة للغاية ، وهو ما يؤدي إلى فداحة التكاليف المترتبة على الخسائر التي يتكبدها الطرف الأقوى ، إذ كلما تصعدت خسائر الحرب يتناقص الدعم المحلي للحكومات وللحرب بشكل خاص [٢].

ومن نافلة القول : أن الأتجاه نحو (الحروب غير المتماثلة) وما يترتب عليها من صعوبات تترجم نفسها بصعوبة حسم الصراع بأفق زمني محدد من جهة وبأرتفاع التكاليف التي يتكبدها الطرف المهاجم شكل متغيراً دافعاً لتبني بلورة اللاتماثل من خلال ما بات يعرف بــ(**خصخصة القوات المسلحة**) وهي ظاهرة أجتاحت العالم بعد انتهاء الحرب الباردة ، عرفت تحت أسم (الشركات العسكرية الخاصة) ولعل أهم ما يمكن الرجوع اليه بخصوص هذه الشركات هو خطاب وزير الدفاع الأمريكي الاسبق (دونالد رامسفلد) في ٢٠٠١/٩/١٠ حيث جاء فيه: " أننا نواجه اليوم عدواً خطيراً يهدد أمن أمريكا وكل من يرتدي الزي العسكري ، وربما ينصرف ذهنكم إلى الطغاة في العصور السابقة ، ولكنه يحيا بين ظهرانينا أنها البيروقراطية ، التي تغتال وزارة الدفاع ، وأنا لا أنوي مهاجمة البنتاغون بل تحريره من ذاته " وفي صيف ٢٠٠٢ أزاح (رامسفلد) الغموض الذي ورد في الخطاب السابق تحت عنوان " التحول الثوري بالعسكرية الأمريكية " فقال " لقد قررت تبني نموذجا تجارياً من البنتاغون يعلن الحرب على النمط البيروقراطي ليرتدي ثوب المغامرين الرأسماليين " [٣]. وتتلخص الفكرة الأساسية في (خصخصة الأمن) على إستراتيجية جديدة في

---

[١] عبد علي المعموري ، إنكفاء الامبراطورية الامريكية ودور المقاومة العراقية ، ط١، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٣٤٣.

[٢] Lorenzo Zambernardi , counter insurgency`s impossible Trilemma, the Washington Quarterly Vol.33, No3, July 2010, P.25. Also see : Ivan Arreguin, How the Weak Win Wars, International Security,Vol.26, No.1, Summer 2001 ,p.105.

[٣] عبد علي المعموري – وسن أحسان عبد المنعم ، خصخصة الحروب في العالم بعد الحرب الباردة ، مجلة قضايا السياسة ، العددان ٢٣-٢٤ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص٢٠-ص٢١.

أدارة الحروب غير المتماثلة للولايات المتحدة قائمة على القتال بأقل عدد ممكن من الجنود ، فيما يتم أيكال المهام اللوجستية ، وبعض أعمال الأستخبارات إلى شركات المرتزقة التي تكاثرت في الولايات المتحدة حتى بلغت أكثر من ٣٥ شركة بارزة آنذاك ، أن الولايات المتحدة سعت إلى توظيف هذه الشركات في التوجه نحو اللاتماثل لتحقيق جملة من الأهداف[١] :

أ- السعي نحو خفض التكاليف العسكرية التي بدأت تزداد بشكل مضطرد وهو ما يعني خفض الضرائب عن الأفراد .

ب- ألغاء فلسفة الدول والأنفتاح على دول الأهتمام الإستراتيجي وتوأمة بيئتها ومناخها لتصبح دول تابعة للولايات المتحدة الامريكية.

ج- فتح سوق الشركات والأستثمار داخل المؤسسة الأمريكية مع جعل الحرب على الإرهاب مبرراً محورياً لرواج صناعة الأمن .

د- خوض حروب دينية راديكالية تحت حجة الحرب على الإرهاب.

هـ- تعد خصخصة الحروب والإتكاء على المرتزقة طريقة مثلى للتخلص من العبئ الإعلامي ، الذي كان يلاحق خسائر الأمريكان ما وراء البحار.

و- الأعتماد على المزيد من المرتزقة ، يعني تخفيض حجم القوات المقاتلة المشاركة فعلاً في الحروب ، وهو ما يفسر القبول السياسي العالي في أوساط الكونغرس حتى لو كان الجمهوريون لا يتمتعون بالأغلبية.

ز- سعي شركات المجمع الصناعي- العسكري لإحداث تكامل مع الشركات الأمنية الخاصة فيما يخص الأنتاج والتوزيع مما يوفر لشركات الأنتاج العسكري منافذ جديدة للتصريف الأضافي ، إذا ما تم أعتماد دور المجمع الصناعي- العسكري كأقوى جماعات صنع القرار العسكري في الولايات المتحدة التي يُنسب اليها الدفع بأتجاه الكثير من الاختلالات والحروب التي دخلتها الولايات المتحدة في تاريخها الحديث والمعاصر، ومنها حربا أحتلال العراق وأفغانستان [٢].

لقد ازدهر الأعتماد على شركات المرتزقة بشكل واسع ، ولاسيما في أعقاب أحداث ١١/أيلول/٢٠٠١ ومع بدء أحتلال أفغانستان والعراق ، حيث تعددت تلك الشركات ومهامها

[١] حكمت شبرّ ، السيادة العراقية وشركات بلاك ووتر ، كراسات إستراتيجية ، العدد٦، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٣٨- ص٣٩.

[٢] عبد علي المعموري – وسن إحسان عبد المنعم ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠- ص٢١.

وأداؤها حسب الحاجة الفعلية والتطبيقية حينها ، غير أن أبرزهـا شـركة (**بـلاك ووتـر**) المسؤولة عن قتل ١٧ عراقياً بساحة النسور في عام ٢٠٠٧ ، يرى السكرتير السابق لوزارة الدفاع (**فيليب كويل**) " أن خصخصة الحروب ظهرت بشكل مباشر مع أحتلال العراق ، إذ نظرت الأدارة الأمريكية إلى الحصول على مزيد من القوات لحرب العراق من خلال الأعتماد على القطاع الخاص في جلب المرتزقة " [1].

ثالثا : موازنة الاقتصاد الأمريكي :

ما أن دخل عقد الثمانينات حتى بدأت الجراح التي سببتها الولايات المتحدة لنفسها مثل حرب فيتنام وفضيحة ووترغيت تدخل عالم النسيان ، حيث أعلن الرئيس الأمريكي الأسـبق (رونالد ريغان) أن صبح الولايات المتحدة قد أنبلج ، وتبنى سياسات مالية توسعية وسياسات نقدية أنكماشية في سبيل التعاطي مع التضخم المصحوب بركود اقتصادي ، وشرع في أكبـر عملية تسلح عرفها التاريخ الأمريكي.

بيد أن الأساس الاقتصادي للقوة الأمريكية شهد تزايداً درامتيكياً بعد إنهيـار الاتحـاد السوفيتي بالنسبة إلى قوة عدوها السابق ، وبدا في نظر كثير من المحلليين أخذاً بالتـدهور ، وفي هذا الصدد حذر الخبير المالي (**روبرت هوماتز**) في عام ١٩٩١ حيث قال " ما لم تعمل الولايات المتحدة على أعادة تنشيط الجذور الاقتصادية لقوتها في هذا العقـد مـن الـسنين ؛ فسوف تجازف بفقدان الثقة بالنفس وقيادتها العالمية ، عند حلول القرن الجديد ؛ فهـذه الأمـة سوف تعاني صعوبات جمة في سعيها إلى تحقيق أهدافها العالمية الأساسية بمـا لـديها مـن أقتصاد ضعيف ومجتمع يشهد صراعاً حول كيفية تخصيص الموارد المتنامية ببطء " [2].

أن الرئيس (كلينتون) أدرك وضع الاقتصاد الأمريكي جيداً فرفـع شـعار (**أنـهُ الاقتصاد يا غبي**) وهو الشعار الذي تم من خلاله تبني برامج مثل الحد من الإنفـاق علـى الدفاع ، وفرض الضرائب على الشركات الكبرى وليس الطبقة الوسطى ، والحد من الإنفـاق

---

[1] المصدر نفسه ، ص٢٥ وكذلك ينظر: حسن الحاج علي احمد ، خصخصة الأمن : الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٢٣، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٧ ، ص٨– ص١٢.

[2] تيري ل. ديبل ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١٦.

على المستوى الاتحادي ، وتشجيع المشروعات الصغيرة ، ووضع إستراتيجية اقتصادية قومية تستهدف الرجوع بالعجز إلى ما يقارب مائتي مليار دولار عام ١٩٩٦ [١].

ومع ذلك أخذ العجز في ميزانية الاقتصاد الأمريكي في تزايد مستمر ، حيث تعد تقديرات العجز- والكلام هنا للباحث **بول كروغمان**- الصادرة عن أجهزة حكومية أمريكية خاطئة لأنها لا تعطي المبلغ الحقيقي للإنفاق ، ولا تشير في الوقت نفسه إلى نقص في الواردات. حيث يقدر الاقتصاديون العجز في موازنة عام ٢٠٠٤ ، ٤٠٠ مليار دولار ، أما العجز في عام٢٠٠٥ فقد قدر بـ ٥٢١ مليار دولار ، والسبب الرئيس لتفاقم هذا العجز يعود إلى تدهور في تحصيل الواردات نتيجة تخفيض الضرائب ، وهو قرار أتخذه الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش) ، وقد تدنت النسبة من ٢٠,٩% من الناتج القومي في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥,٧ عام ٢٠٠٤ ، وتدهور الاسواق المالية ، وتزايد النفقات العسكرية المقدرة بأكثر من ٤٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ، بل أن هذا العجز جعل بعض الاقتصاديين يشيرون بوضوح إلى أن الاقتصاد الأمريكي يمر بـ أزمة بنيوية وليس بأزمة دورية [٢].

لهذه الأسباب وغيرها أتجه الأداء الإستراتيجي الأمريكي إلى البحث عن آليات وهيمنة وأحتكار جديدة ليست عسكرية يمكنها من الضغط والسيطرة على اقتصاد القرن الحادي والعشرين والتخلص من أزماتها الاقتصادية الخانقة والتحكم بمقدرات الاقتصاد العالمي ، ليبرز أنصار الحلول ويقدموا المقترحات والبدائل من هذا المأزق ، لتكون إستراتيجية الإنفتاح الاقتصادي دافعاً كبيراً نحو اللاتماثل [٣]:

أ : أنشاء هندسة مالية دولية جديدة.

ب : بناء ترتيبات اقتصادية وتطويعها مع المؤسسات الاقتصادية الأمريكية لتدعم قدرتها التنافسية وأحتكارها شروط التنمية.

ج : التوجه نحو المزيد من المؤسسية ومنظوماتها التي تضم تكتلات اقتصادية وتجارية لتفادي التهميش الأمريكي.

---

[١] إبراهيم أبو خزام ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٦.

[٢] فنسان الغريب ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٧- ص١٥٨.

[٣] منعم صاحي العمار ، الهيمنة وجدلية المواجهة : دراسة في صور المقاومة ، دراسات إستراتيجية ، العدد ٤٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٢٠- ص٢٥.

ولهذا فأن الولايات المتحدة تسعى من خلال هذه الإستراتيجية إلى الترويج لـسلعها أو حجز أسواق لمنتجاتها ، من خلال وسائل تعد في مظاهرها اقتصادية ولكنها في حقيقة الأمر تتم تحت ضغط سياسي [١].

خلاصة القول: أن الأداء الإستراتيجي الأمريكي مـر بمجموعـة مـن المتغيـرات والتطورات الكبيرة التي اثرت في رسم معطياته وتشكل دافعاً لتبني اللاتماثـل حتى عدت تلك المعطيات بمثابة فواصل تاريخية عنونت مكنون ذلك الأداء .

[١] عبد علي المعموري ، انكفاء الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٦.

المبحث الثالث : المتغيرات الخارجية :

إذا كانت الحقبة اللاحقة للحرب العالمية الثانية قد جاءت بظاهرة الأستقطاب الثنـائي بين المعسكرين الرأسمالي الذي تتزعمهُ الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الأشـتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي وما نتج عنها من أرساء شروط تقسيم العمل والنفوذ الـدولي ، فـأن إنهيار الاتحاد السوفيتي المفاجئ والسريع والذي أرسى بدوره بداية– النهاية للحرب الباردة ما لبثت مضاعفاته أن أفصحت عن متغيرات عدة تلك المتغيرات كان أحد نتائجها هي ظـاهرة اللاتماثـل .

ولم تكن هذه الظاهرة لتولد لولا الأحساس بضرورة التساوق مع المنطق ، وأسـتثمار اللحظة التاريخية لأنتصار الولايات المتحدة والحث على مأسسة مظاهر الأداء الإسـتراتيجي الأمريكي لملاحقة كينونة الفعل (الأداء الدولي) الأخذة بالتبلور عبر وقائع عدة بدت ثابتـة الخطى وملموسة النتائج رغم أيقاع حركتها السريع ودواله المتغيرة التي ظلت رغم نـضجها تحمل درجة كبيرة من الجدل سواء حيال ماهيتها او مألاتها [١].

المطلب الأول : العولمة والثورة المعلوماتية :

> " أن ثورة المعلومات قدمت تقنيات ظلت تـسرع إنهيـار المكـان والزمان بدرجة عظيمة ، بل أن هذه الثورة حولت الخطي إلى غير الخطي والمتعاقب إلى المتزامن وبذلك غمرت الشؤون العالمية بما أحب أن أسميه المتقاربات النائية "

جيمس روزنو

شكلت ثورة المعلومات متغيراً أكتسب أهمية قصوى في عالم ما بعد الحرب البـاردة وقد وصفت هذه الثورة المعلوماتية ، بالموجة التطورية الثالثة أنطلاقاً من كونها قـادت إلـى إدخال المجتمعات الإنسانية في حيز تطور قائم على محوريـة المعرفـة والمعلومـات ، ولا تقتصر ثورة المعلومات على شق التطور الهائل الذي طرأ على تقانة المعلومات التي يلعـب الحاسوب الآلي الدور الرئيس فيها بل يقترن بها التطور المصاحب في تقانة الاتصالات ، لذا

---

[١] منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب : التألفات الإستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين: الإقليم الأسيوي نموذجاً ، مصدر سبق ذكره ، ص١– ص٢.

فأن هناك من يطلق أصطلاح (المعلوما- أتصالية) لوصف هذا التطور المعلوماتي ، بمعنى الثورة المتوازية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [١] .

حيث يعيش العالم مرحلة متطورة من التقدم المعلوماتي حيث ثورة المعلومات الشاملة ، وثورة وسائل الأتصال الحديثة التي بلغت الأقمار الصناعية ، وثورة الحاسبات الالكترونية التي أمتزجت مع وسائل الاتصال والثورة المعرفيــة الــشاملة ، لقــد أنــدمجت الحاســبات الالكترونية مع التلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وبتنا أمام عالم صغير مكــشوف بتفاصيله ونظم علاقاته ، وتعد شبكة الانترنت تلخيصاً لهذه الثورات المندمجة والمتكاملــة ، لتضع أمام الناس معلومات واسعة كانت عصية على المعرفة في الأمس القريب [٢] .
فمنذ أنتهاء الحرب الباردة وربما قبل ذلك ، ظهرت أشكال من القوة فــي الــسياسة الدوليــة تجاوزت القوة العسكرية (المادية) وأتسمت بأنها (أنعم) [٣] .

أن سطوة ثورة المعلومات كمتغير دولي بعد الحرب الباردة يتمثل في [٤] :

١ : **أعادة تشكيل مفهوم وطبيعة القوة :** حيث أدت ثورة المعلومات إلى إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة لصالح تنامي القوتين الأقتصادية والمعلوماتيــة علــى حــساب القــوة العسكرية ، فضلاً على أنها أسبغت على جميع عناصر القوة طابعاً معرفياً- معلوماتيــاً لقــد غيرت ثورة المعلومات مفهوم الثروة عكس ما قرأناه عند (**أدم سمث**) ومقلدية الاقتصاديين ، فلقد أصبح رأس المال العقلي أهم من رأس المال المادي ولم تعد المعلومة قوة فحسب بــل عادت قوة وثروة أيضاً لأنها معرفة تطبق على العمل فتخلق قوة مضافة ، وبالتالي الاقتصاد الحديث هو (اقتصاد معلومات) ، كما أصبحت المعلومات مورداً إستراتيجياً جديــداً للنمــو الاقتصادي بدلاً من الموارد الطبيعية [٥] .

---

[١] ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية أدارة الأزمات مصدر سبق ذكره ، ص٣٤١.

[٢] عدنان السيد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٣- ٢٣٤، وكذلك ينظر: احمد الشربيني- وفائي بغدادي محمد- حماية وتأمين الانترنت: التحدي القادم وأساليب المواجهة ، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٣٠- ص٣١ .

توماس فرديمان ، العالم مسطح: تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين، ط ١، ترجمة: عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ٢٠٠٦ ، ص٧٩ وما بعدها.

[٣] زلماي خليل زاد وجون وايت ، الدور المتغير للمعلومات في الحرب ، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

[٤] خالد ألمعيني ، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ،ص١١٣.

[٥] حميد حمد السعدون ، الغرب والإسلام والصراع الحضاري ، ط١ ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٢، ص٤٠.

وعلى الرغم أن العولمة قد سبقت ثورة المعلومات ، ولكن ثورة المعلومــات جــاءت لتوسع العولمة لتصبح الأخيرة حصيلة التطور التكنولوجي الهائل الذي تشهدة البــشرية فـــي المجالات كافة.

لتكرس هيمنة متغيري القوة الاقتصادية والتكنولوجية ، الأمر الذي جعل تقسيم القــوة ينطلق من معياري القوتين الاقتصادية والتكنولوجية ، وهو مازاد من أهمية المكون المعلوماتي الذي أصبح من أهم أشكال الثروة وعوامل القوة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة [1].

٢ : أعادة توزيع القوة : حيث جعلت الثورة المعلوماتية من المعلومات (بيانــات ، برامج ، كمبيوتر، تقنيات أنتاجية صناعية وعسكرية) بوصفها أساس القوة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، كما جعلت منها سلعة وهي سلعة لا يمكن حجبها كلياً عــن الــسوق إذ تتدهور قيمتها مع مرور الزمن مما يدعو إلى الإسراع في بيعها [2]. أي أنها ثروة على خلاف الثروات الأخرى ، لا تنضب ولا تنقص بالإستهلاك أنما تتزايد بواسطته [3]، وهذا مــا يتــرك أثاراً عميقة على النظام الدولي من حيث [4]:

أ – أدت ثورة المعلومات إلى مضاعفة أمكانات وقنوات التفاعل داخل النظام الدولي ، فلم تعد تقتصر على الدول بل أصبحت هناك قنوات أتصال كثيرة ومباشرة بين المجتمعــات دون المرور بوسيط ؛ الأمر الذي يترتب عليه أن الدولة كوحدة أساسية من وحــدات النظــام الدولي ، غدت تفتقر إلى أساس الكثير من عناصر القوة التي تمتعت بها منذ معاهدة **ويــست فاليه** عام ١٦٤٨ وأخذت تظهر على المسرح الدولي أدوار متنامية لفاعلين أخرين عدّوا فـــي الماضي ثانويين ، بتعبير أخر أحدى تداعيات الثورة المعلوماتية أنها أسهمت فـــي تحــولات

---

[1] جوزيف. سي. ناي ، مفارقة القوة الأمريكية ، ط١، تعريب: محمد توفيق البجيرمي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٣ ، ص١٠٧.

[2] فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٠، ص٣٩.

[3] محمد صالح المسفر، العولمة الاقتصادية : هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٤٣.

[4] أنظر: روبرت حسن ، الأعلام والسياسة ومجتمع الشبكات ، ط١ ، ترجمة : بسمة ياسين ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص١٨١– ص١٨٤.

البنى الدولية حيث أصبحت الحلبة العالمية أكثر أزدحاماً بالأطراف والشبكات فهي تشمل تشكيلة واسعة من الأطراف غير الحكومية وعبر القومية وتحت القومية [١].

ب – شهد الثلث الأخير من القرن العشرين ، أرتباطاً متزايداً بين المعلوماتية والأعلام من جهة ، وبين الأعلام والسياسة من جهة أخرى تولدت معها مخاوف من سطوة هذه المعلوماتية على السياسة عبر الأعلام ، ويقول الكاتب (**يوشاي بنكلر**) " أن التغير الحاصل في الأعلام الرقمي وتبني الأفراد لثقافة المشاركة ، قد أثر في سلطة الأعلام ، وفي كيفية تقديم القضايا ومعالجتها وهذا ما جعل هذه التطبيقات الأتصالية الجديدة تكتسب تسمية السلطة الخامسة "[٢].

غير أن الطفرة المستجدة في العقد الماضي تمثلت في تفاعل الفضاء الالكتروني المتنامي حول شبكة الانترنيت ، مع الأستخدامات التطبيقية المتقدمة للهاتف المحمول ، فضلاً عن مواقع التواصل الاجتماعي ذات الطبيعة التفاعلية مثل (الفيس بوك، تويتر) قد أعادت مسار التاريخ ، بأتجاه طردي مع الأعلام المعلوماتي الحديث وهو أمر تبدى واضحاً في الربيع العربي ، حيث أنطلقت التظاهرات في تونس ومصر من شرارة معلوماتية سرعان ما أمتدت إلى شتى أنحاء الفضاء الأعلامي الأفتراضي عبر الحدود ، حيث تمكن جيل من الشباب ، من تحقيق نوع من التكتل الأفتراضي الواضح بينهم [٣].

على سبيل المثال: نقول أن المتظاهرين المصريين أستفادوا من عولمة الصورة والمشهد من زاويتين [٤]:

الزاوية الأولى : أجتذاب أعداد غفيرة من الداخلين الجدد إلى التظاهرات عبر الميادين المختلفة على خلفية الممارسات الأمنية ، فعمت التظاهرات أصقاع مصر المختلفة.

الزاوية الثانية : تشكيل رأي عام دولي ضاغط من خلال الوقفات المؤازرة في الخارج دعماً للمتظاهرين في الداخل ، وحثهم على مواصلة ما بدأوه.

---

[١] الفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة ، ط٢ ، تعريب ومراجعة : فتحي رشوان ونبيل عثمان ، مكتبة طرابلس العالمية ، ليبيا ، ١٩٩٦ ، ص٢٥٢- ص٢٥٣.

[٢] إبراهيم بعزيز، دور وسائل الاتصال الجديدة في أحداث التغيير السياسي في البلدان العربية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٣١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، صيف ٢٠١١ ، ص١٨١.

[٣] صلاح سالم ، مسارات وأفاق موجة التحرر العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٤٦ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، صيف ٢٠١١ ، ص٣٤.

[٤] فتحي ألعفيفي ، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آب ٢٠١١ ، ص١٦٦.

أن ما نريد التوصل اليه هو أن العولمة والثورة المعلوماتية تقوم بنشر القوة على نحو غير مسبوق ، في تاريخ العلاقات الدولية ، وهو ما يترك أثاراً عميقة على الأمن القومي الامريكي **بتعبير آخر:** مع موجة المتغيرات التي أجتاحت النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، وجد صانع القرار الأمريكي نفسه مضطراً لتبني اللاتماثل وذلك لما يمكن عده التحول في تهديدات الأمن القومي الأمريكي . وهذه التحولات تشمل [١] :

أولا : كما هو معلوم أن القوة العسكرية لا تزال لها أهميتها في مجالات حساسة الأهمية في العلاقات الدولية ، ذلك أن ثورة المعلومات لها بعض التأثيرات في أستخدام القوة التي تفيد الأطراف الفاعلة من غير الدول ، وبعض التأثيرات لصالح الدول ، فالتكنولوجيات العسكرية التي كانت باهظة التكلفة صارت متوفرة تجارياً بما يفيد الدول الصغيرة والعناصر الفاعلة من غير الدول ويزيد من إنكشاف الدول الكبيرة وتزايد إمكانية تعرضها للهجمات ، فمثلاً يؤدي تعرض شبكة الجيش الأمريكي لهجوم مباشر إلى إتلاف كم هائل من أوامر السيطرة على أجهزة الكمبيوتر ونظم ربط الشبكات ، بما يحدث شللاً جزئيا أو شاملاً في قدرة الجيش الأمريكي على الرد على طلبات المستخدمين المدنيين أو العسكريين كما يستطيع الاشخاص الأعتياديون الذهاب إلى الانترنيت والوصول إلى صور فوتوغرافية التقطتها الأقمار الصناعية وكانت سرية للغاية ، بل كانت تكلف الحكومات مليارات الدولارات.

ثانيا : يتمثل التحول الثاني في تهديدات الأمن القومي الأمريكي ما بات يعرب بـ (الارهاب الالكتروني) حيث أستفادت الجماعات والشبكات والتنظيمات المسلحة من شبكة الانترنيت وهذا ما أكده خبير الارهاب الدولي (**جابريل ويمان**) في مؤلفه الصادر عام ٢٠٠٦ تحت عنوان (terror on the internet) حيث يتطرق المؤلف لأبعاد ظاهرة خطيرة بدأت تجتاح البيئة الدولية وهو ما يسمى (cyber terror) ويرى (ويمان) " أن الارهاب الحديث أصبح أكثر ضراوة لأعتماده على التكنولوجيا المطورة للأنترنيت التي ساعدت الشبكات المسلحة في التحكم في أتصالاتهم ببعضهم البعض ، مما زاد من مسرح عملياتهم المسلحة " وكما يقول (**جون أركيلا**) " أن أعداءنا تعلموا كيف يكونون ملمين معلوماتياً "[٢].
ويمكن تحديد مجالات توظيف الانترنت من قبل الشبكات المسلحة بـ [٣]:

---

[١] جوزيف سي– ناي ، مفارقة القوة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٠– ص١٣١.
[٢] توماس كوبلاند ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٢ .
[٣] جابريل ويمان ، الإرهاب على الشبكة العالمية ، تقرير واشنطن ، العدد ٥٨ ، ١٣ / مايو / ٢٠٠٦ ، عرض كتاب على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع التالي : http://www.taqrir.org

(١) **التنقيب على المعلومات :** فمن المعلوم ان شبكة الانترنيت في حد ذاتها تعبـــر مكتبة الكترونية هائلة الحجم ، وتكتظ بالمعلومات الحساسة ، التي تسعى الشبكات المسلحة إلى الحصول عليها مثل ، أماكن المطارات الدولية ، وبذلك يكون ٨٠% من مخزونهم المعلوماتي معتمداً في الأساس على مواقع الكترونية متاحة للكل ، دون خرق لأي قوانين.

(٢) **الاتصالات :** تساعد شبكة الانترنيت الشبكات المسلحة المتفرقة مـــن الاتـــصال ببعضها البعض والتنسيق فيما بينها وذلك نظراً لقلة تكاليف الاتـــصال باســـتخدام الانترنيـــت مقارنة بالوسائل الأخرى ، كما أنها تمتاز بوفرة المعلومات التي يمكن تبادلها.

(٣) **التخطيط والتنسيق :** حيث تتيح شبكة الانترنيت للجماعات والتنظيمات حريـــة التنسيق الدقيق والتخطيط والعمل اللوجستي لشن هجمات محددة وطبقـــاً لـــــ (ويمـــان) أن منفذي هجمات ١١/ايلول/٢٠٠١ أعتمدوا بشكل مكثف على الانترنيت فـــي التخطـــيط لهـــذه الهجمات .

وأنطلاقاً من حقيقة إن المفهوم الجديد للأمن القومي الأمريكي يدور في فلك الحفـــاظ على سلامتها من التهديدات المعلوماتية ، لذلك وجدت الولايات المتحدة في اللاتماثـــل ، كأحد المفاتيح التي تتيح لها التفوق المعلوماتي ، من خلال ما بات يعرف بـــ**(حـــرب الـــشبكات)** وكان أول من وضع صيغة هذهِ الحرب هو الاميرال **(أرثر سيبروسكي)** – الرئيس السابق لكلية الحرب البحرية الأمريكية ورئيس مكتب تحويل القوة – وهي الحرب التي تقـــوم علـــى المحاكاة الحاسوبية والتلاعب بالأعلام والمراقبة العالمية لردع الأعداء المحتملين ومعاقبتهم .

حيث تظهر هذه الحرب بأعتبارها الوسيلة التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية مـــن خلالها تأمين نفسها معلوماتياً وإدامة هيمنتها ، فمثلاً: أن منفذي هجمات ١١ / أيلول /٢٠٠١ أستخدموا بريداً الكترونياً مشفراً في أتصالاتهم ، بحيث يخفون رسائل مشفرة في صور على الشبكة ، وأستخدموا حواسيب المكتبات العامة ، لإرســـال الرســـائل ، وأســـتخدموا شـــبكات مصرفية سرية تدعى (حوالات لنقل الأموال) بطريقة لايمكن تتبعها ، وأستخدموا شـــبكات تلفزيونية تبث على مدار الساعة ، مثل قناة الجزيرة وشبكة سي أن أن ، وأستخدموا في أثناء تحضيراتهم لهجمات ١١ سبتمبر مجموعة من التقنيات التي أتاحتها ثورة المعلومات ، مثـــل هواتف خلوية ووكالات سفر على الشبكة ، والتدرب على أجهزة محاكاة الطيران [١].

---

[١] جيمس دير ديريان ، ردع الإرهاب : قبل ١١ سبتمبر وبعدة ، في كتاب : عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٢– ١٥٣ .

وحيث إن المعلومات هي الدماء بالنسبة الى الشبكات ، والسرعة هي المتغير القاتل ، فإن الوصول إلى مراكز صناعة القرار فضلاً عن دوائر صناعة الصورة أصبحت الإستراتيجية المركزية في حرب الشبكات ، لقد أدرك القائمون على تحديد مهددات الأمن القومي الأمريكي إن فعالية الشبكات المسلحة الهرمية تتوقف على توافر بيئة مستقرة نسبياً تتناسب مع سرعة دورة قرارها ، وبالتالي فأن الوسيلة المثلى لتدميرها تكمن في حرمانها من هذا الأستقرار من خلال القيام بتدمير شبكتها قبل أن تقوم هي بشيء مماثل ضد شبكة الولايات المتحدة الأمريكية [١].

المطلب الثاني: الارهاب الدولي وصدام الحضارات:

إن التحولات التي شهدها الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان أوربا الشرقية منذ منتصف الثمانينات ، والتي أنتهت بتفكك الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى ، وأنهيار الأحزاب الشيوعية في تلك الدول وقيامها بتبني التعددية السياسية ، والاقتصاد الحر على الصعيد الداخلي ، وأتجاهها نحو الإنفتاح على المعسكر الغربي والإنخراط في الاقتصاد العالمي على الصعيد الخارجي ، هذه التحولات وضعت النهاية للنظام الدولي القديم ، وأسهمت ضمن عوامل ومتغيرات أخرى في وضع الأساس لبروز نظام عالمي جديد ؛ وكان من الطبيعي أن تقود الولايات المتحدة هذا النظام الجديد ؛ إذ أضحت القوة العالمية الأبرز في هذه المرحلة من تطور النظام العالمي [٢].

وفي هذا الأطار؛ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن نسق فكري فوقي مهمته خدمة هذا النظام تنظيراً وتبشيراً على نحو يواكب حركته البنائية تكريساً لوجوده ، وهكذا ظهرت كثير من النظريات والأطروحات التي حاولت تفسير المعطيات القائمة ، والادلاء بدلوها في قراءة المستقبل وفق هدى الرقعة التي رسمتها والأحجار التي تعينها [٣].

---

[١] كريم حجاج ، حرب المعلومات وتطور المذهب العسكري الأمريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٤ .

[٢] محمد سيف حيدر النقيد ، نظرية نهاية التاريخ وموقعها في أطار توجهات السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد ، ط١ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٧ ، ص٤٦ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٤٧ .

وفي هذا الصدد يقول **هانتغتون** " إذا كنا نريد أن نفكر جدياً بشأن العالم ونعمل فيه بفعالية ، فمن الضروري أن تكون لدينا خريطة حقيقية موضحة ونظرية ما ، ومفهوم ونموذج ، ومن دون هذه البنى الفكرية لن يكون هنالك سوى أرتباك وفوضى فكرية " [١].

كان من بين أول من تصدى لمهمة أعطاء خريطة فكرية جديدة تتلاءم مع عالم ما بعد الحرب الباردة [٢]، كل من (**فرانسيس فوكاياما**) صاحب نظرية نهاية التاريخ **وصاموئيل هانتغتون** صاحب نظرية صدام الحضارات التي تعد من أهم النماذج التنظيرية – التفسيرية التي عبرت عن ذلك التوجه الذي يتفق مع أحتياجات النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة ، وفي هذا الصدد يقول **زبيغنيو برجنسكي**– مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر – " فقد سعى كل منهما فوكاياما وهانتغتون الى إدخال معنى جديد في عصر ما بعد الحرب الباردة المشوش ، وصاغ كلاهما مبادئ رئيسة لتمكننا من فهم الواقع الحالي " [٣].

كتب صاموئيل هانتغتون في مقالة نشرت له في مجلة (foreign affairs) بعددها رقم (٣) عام ١٩٩٣ " إن المصدر الجوهري للصراعات في عالم ما بعد الحرب الباردة لن يكون بالدرجة الأولى أيديولوجيا أو اقتصاديا ، فالمصدر المهيمن للصراعات سيكون ثقافياً ، فالصراع بين الحضارات سيهيمن على السياسة الكونية ؛ والقضايا الخلافية بين الحضارات ستكون منطلقاً للصراعات المستقبلية " [٤].

كما إن (هانتغتون) أعاد النظر في خريطة العالم ، حيث الحدود الفاصلة بين دولها هي الحدود الحضارية ، وليست الحدود السياسية والإيديولوجية مثلما كان الحال في الحرب الباردة ، وهذه الحدود نفسها هي خطوط المعارك ، ومن هنا عدد سبع حضارات رئيسة فضلاً عن أخرى ثامنة (محتملة) بتعبيرة ، وهم الغربية ، الأمريكية اللاتينية ، الأرثوذكسية ، الإسلامية ، الكونفوشيوسية ، الهندوسية ، اليابانية ، وربما الأفريقية [٥].

---

[١] بهجت قرني ، العلاقة بين الفكر والسياسة كما تظهر في نظرية صدام الحضارات ، في كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية– الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٦– ص ١٧٧ .

[٢] المصدر نفسه ، ص١٧٧– ص ١٧٨ .

[٣] محمد سيف حيدر النقيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧ .

[٤] دانيال وانر ، السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة ، دراسات عالمية ، العدد١٥ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٠ ، ص٣٥ .

[٥] سمير مرقص ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧– ص١٨ .

ويحدد هانتغتون أربعة أسباب للصدام بين الحضارات وهي [1]:

١ : تعد الأختلافات بين الحضارات شديدة وجوهرية ودائمة : إذ تتميز الحضارات من بعضها البعض وفقاً للتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأهم من هذا الدين وإن هذه الأختلافات هي نتاج قرون خلت ولن تختفي سريعاً.

٢ : أصبحت أطراف العالم أكثر تقارباً من ذي قبل ، مع أتساع التبادل بين الشعوب ، وهكذا فأن الأنماط المعقدة للتعاون المتبادل من وجهة نظر هانتغتون سبب من أسباب الصراع ، وليس السبب من وجهة نظرةُ هو العمل على التوسع في مفهوم القوة غير المنظورة لدعم القيم الغربية.

٣ : تحد العولمة من سلطة الدولة ؛ الأمر الذي يعني تزايد أهمية الدين والقيم الثقافية.

٤ : لا يتغير الناس بسهولة ، ولذلك فإن مسألة الهوية ستكون شاغلاً رئيساً يؤكد الخلافات أكثر من مجرد ترديد لعبارات خاوية ، مثل عبارة المجتمع الدولي التي تشير أساساً الى القيم الغربية.

وعلى أساس هذه الأسباب ، والعوامل المتفاعلة في هذا العالم ، وبين حضاراته ذات الإختلافات الجوهرية حيث المحرك الأساس هو (الدين) ، ومن خلال خطوط الصدع بينها والتي حلت محل الحدود السياسية والإيديولوجية ، فإن هانتغتون ينتهي إلى الإقرار بإن الصراع الحتمي أو الصراع الحضاري سيكون ما بين الحضارة الإسلامية والكونفوشيوسية من جهة والحضارة الغربية من جهة أخرى [2].

لقد كان البحث عن عدو إستراتيجي هاجساً أمريكياً منذ اللحظة التي نكست فيها الى غير رجعة الأعلام السوفيتية الحمراء ذات المنجل والمطرقة في كل المحافل الدولية ، وقد تابعت(**جين كيرباتريك**) مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية السابقة في الأمم المتحدة هذا المشهد وقالت " إن العدو التالي هو الأصولية الإسلامية " [3] .

لعل من نافلة القول : إن ما طرحة (هانتغتون) قد وضع تصوره الأول (**برنارد لويس**) في مقالة له حملت عنوان " جذور السعار الإسلامي " يقول فيها " نحن نواجه عصراً

---

[1] دانيال وانر، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥- ص٣٦ .

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي والاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول/٢٠٠١ ، ط١ ، دار النهضة العربية ، لبنان ، ٢٠٠٦ ، ص٣٩ .

[3] إسماعيل الشطي ، تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ، في كتاب: العرب والعالم بعد ١١ سبتمبر/ ٢٠٠١ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٩- ص١٤٠ .

تبدلت فيه أساليب بحيث صعدت فوق مستوى القضايا والمعضلات وقوى مستوى الحكومات التي تطرحها وتجاوزتها ، إننا أزاء ما يصل إلى مستوى الصدام بين الحضارات" [1] .

وبعد ضرب برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ومبنى البنتاغون ، عادت من جديد إلى ساحة النقاش الفكري والسياسي والإستراتيجي الأمريكي مقولات عقد التسعينات من القرن العشرين ، بل إن منظر مقولة (نهاية التاريخ) قد نشر مقالة صبت في الأتجاه نفسه والترسيمة التي تم تحديدها من قبل هانتغتون في مقولتهِ صدام الحضارات ، وألب الرأي العام الغربي نحو مواجهة الخطر الاحمر الجديد فقد كتب (**فرانسيس فوكاياما**) مقالة حملت عنوان "هدفهم العالم المعاصر " يقول فيها " إن العدو الحقيقي أصبح المتطرفون الإسلاميون المتعصبون لكل خلاف وشقاق ، هم فاشست يومنا الحالي ، وهذا ما نقاتل ضدة " ومن هذه العبارة المحددة يركز فوكاياما على إن مجريات السياسة الدولية قد غيرت أتجاهها بعد احداث ١١ أيلول/٢٠٠١ بشن الحرب ضد طالبان والقاعدة تقوم بتعبئة أعداد كبيرة من المتطرفين ضد الولايات المتحدة ، الأمر الذي يكشف عن عن بداية صراع للحضارات يستمر لعقود طويلة [2].

يرى الفيلسوف الأمريكي (**جون ديوي**) " إن النظرية ، أي نظرية ، لا تفيد الا كمرشد ، ولا تكون صحيحة إلا إذا أدت الى عمل نتائج مثمرة " [3].

أي إن أهمية هذا المتغير في بلورة اللاتماثل يمكن تلمسه من خلال توظيف نظرية صِدام الحضارات من قبل صانع القرار الأمريكي ، ومحاولات تطبيقها على أرض الواقع من خلال تحديد المهددات الأمنية للولايات المتحدة وفي مقدمتها (الارهاب المنظم عالي التسليح) وتحديد سبل التعاطي معه.

لقد وفرت أحداث ١١/ أيلول /٢٠٠١ الفرصة للولايات المتحدة لعرض الهجوم على إنه صراع للحضارات ، قديم غير قابل للحل بل يجب أن يقاوم ويقمع بالعنف ، فقد سرى في الأوساط الأمريكية شعور مناهض للإسلام ، أدى أن تقفز مقولة صدام الحضارات الى واجهة

---

[1] كوثر عباس الربيعي ، الحضارات والحروب المفتوحة ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩ .

[2] فرانسيس فوكاياما ، هدفهم العالم المعاصر، ترجمة : طارق محمود شكري ، مجلة الحكمة العدد ٢٦ ، بيت الحكمة ، بغداد ، أيار– مايو ٢٠٠٢ ، ص٧٢– ص٧٧ .

[3] محمد سيف حيدر النقيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

الأحداث ، وتفرض نفسها على مؤسسات صنع القرار الإستراتيجي الأمريكي ، بل إن هنالـــك أوساطاً أمريكية طالبت بإنتهاج ستراتيجية لها ألاهداف الأتية [1]:

أ : توسيع دائرة مكافحة الارهاب في الشرق ، وقمع كل الشبكات والدول التي تمارس وتدعم الإرهاب دون تحديد ماهيته.

ب : التدرج في وضع الإسلام نفسه موضع الأتهام ، والايحاء ثم التصريح ، بأنه دين أنعزالي يدعو إلى العنف غير متقبل للآخر، وأن الإرهاب هو نتيجة للنظرة الدينية الإسلامية.

ج : التقليص من الحقوق المدنية للعرب والمسلمين في الولايات المتحـــدة ، وعلـــى الأخص أولئك الذين لا يمتلكون الجنسية الأمريكية.

في الواقع إن صِدام الحضارات لم تكن نظرية بسيطة حول تطور العلاقات الدولية ، إنما هي برنامج أنشئ في داخل مجلس الأمن القومي الأمريكـــي ، وهـــو مـــرتبط بـــالمجمع الصناعي العسكري الموجه نحو خلق عدو إستراتيجي وهمي ودائـــم ، لتبريـــر الإعتمـــادات العسكرية المتزايدة وتحفيز مبدأ التدخلية العسكرية في المناطق ذات الأحتياطـــات البتروليـــة الهائلة ، لذلك تم أبتداع الإرهاب واعتبرت أحداث ١١/ أيلول /٢٠٠١ بمثابة أعـــلان حـــرب ذات آلية إستراتيجية مساوية للحرب الباردة ، وإن تنظيم القاعدة يمثل تهديداً مشابهاً لما كـــان يمثله الاتحاد السوفيتي لا بل أكثر خطورة على الأمن القومي الأمريكي وبالتـــالي المـــصالح القومية الأمريكية أنطلاقاً من حقيقة: " إن القرن الحادي والعشرين قدم فرصاً جديدة ، ولكـــن قدم في الوقت نفسه المخاطر الجديدة التي يأتي في مقدمتها الإرهاب " [2].

لذلك نجد أن (كوندوليزا رايس) تواكب أعلان مبادئ سياستها الخارجية التي تنسجم مع الإيديولوجية المهيمنة ، محذرة من الخطر الإسلامي وصدام الحضارات ، وأكدت إن العالم اليوم تغير جذرياً ، وإن المخاطر المنتشرة في العالم لم يكن مصدرها الدول ، لكـــن الخطـــر يأتي من الشبكات الإرهابية المنتشرة في الدول الضعيفة والمارقة ، وإن هذا الوضـــع يـــدفع الولايات المتحدة إلى التقليل من سيادة الدول في النظام الدولي ، وعليه فإن الدور الذي ينتظر

[1] أنظر: حميد حمد السعدون ، الغرب والإسلام والصراع الحضاري ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢ – ص٤٨.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨– ص ٤٩ .

حلف الناتو كبير والذي يجب أن يتكيف مع هذه التحديات في القرن الحادي والعشرين ، أي إنه يجب أن يتحول الى ماكنة إلى خدمة مصالح الولايات المتحدة بمواجهة الأعداء الجدد [١].

المطلب الثالث: تزايد الحروب الأهلية :

كما هو معلوم أن حقبة ما بعد الحرب الباردة تميزت بتحول كبير في مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين ، فلم تعد الحروب الدولية ، التي تشمل الحروب بين الدول الأخرى مرتبطة بالدولتين (الحروب بالوكالة عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ، بل حدث تحول كبير صوب تزايد الحروب داخل الدول ، أما على أسس سياسية وصراعات السلطة ، أو على أسس عرقية أو ظهور القوميات وتطلعها للأنفصال وتكوين كيانات سياسية خاصة بها ، وبالرغم من إن هذه الأنماط الجديدة كانت موجودة في حقبة الحرب الباردة ، إلا إنها كانت كامنة ولم تبرز نتيجة لهيكل النظام الدولي الثنائي القطبية ، لكنها تصاعدت وتزايد عددها أبان حقبة الأحادية القطبية [٢].

وفي هذا الإطار، طرحت في بداية التسعينات من القرن الماضي نظريتان حول تأثير النظام الدولي الجديد في الأستقرار الدولي وأندلاع الحروب والنزاعات داخل الدول [٣]:

المدرسة الأولى : ترى إن أزمة الخليج الثانية تعد نموذجاً يحتذى به ليس فقط في إدارة الازمات الدولية ، وإنما في القضاء على بؤر التوتر في العالم ، وبالتالي فإن النظام الدولي يتجه نحو شرعية جديدة تتطبق فيها نظم وقواعد القانون على الدول والشعوب الداخلة في هذا النظام ، ويكفل طريقه لتوقيع العقاب على الخارجين عليه ، ولم تعد الدولة وحدها مصدر السيادة والقانون والسلطة ، وإنما أيضاً المجتمع الدولي.

المدرسة الثانية : لم ترِ في حقبة ما بعد الحرب الباردة سوى الفوضى وعدم الاستقرار ، فالنظام العالمي الجديد ليس نظاماً على الأطلاق ، لأنها نزع عن العالم كل القواعد المتعارف عليها ومع أنتفاء القواعد فتحت أبواب الصراعات والحروب المحلية والإقليمية بدلاً من العالمية.

---

[١] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩ .

[٢] أحمد سيد أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٥ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٨٦– ص٨٧ .

تميل أدبيات الأبحاث المتاحة إلى وصف الحروب الأهلية على إنها نـزاع مـنخفض الحدة• أو الحرب المنحطة•• ، وتتسم هذه الحروب بأن أطرافها من الميليـشيات والمرتزقـة ، كما إن أهدافها غالباً ما تكون لمصلحة الجماعات الأثنية وأباطرة الحرب ، وتـستهدف هـذه الحروب بشكل خاص المدنيين ، وتعتمد بشكل أساسي على الأسلحة الخفيفة.

وتطرح الحالة الأفريقية أمثلة على شيوع هذه الحـروب ذات الطـابع الفوضـوي ، فالحروب التي شهدتها مناطق غرب أفريقيا وفي سيراليون وفي البحيرات العظمى وروانـدا والسودان والصومال تشير جميعها إلى إنخراط ميليشيات مسلحة وقوات غير نظامية [١].

نستطيع أن نحدد عدة ملامح أدت على ظهور هذه الحروب [٢]:

الملمح الاول : أتاح إنتهاء الحرب الباردة وما أتصل بها من نزاعات كـالنزاع فـي أفغانستان أو جنوب أفريقيا زيادة عظيمة في الأسلحة الفائضة عـن المطلـوب ، فـالحروب الأهلية باتت في بعض الحالات تخاض بأسلحة منهوبة من مخازن الحرب الباردة وتلك هـي إلى حد بعيد حال الحرب في البوسنة ، وفي حالات أخرى: كان الجنود المسرحون يبيعـون أسلحتهم في السوق السوداء ، علاوة على ذلك راحت مشاريع إنتاج الاسـلحة التـي فقـدت أسواقها لدى الدول تبحث عن مصادر جديدة للطلب.

كما إن بعض النزاعات – ومنها نزاع كشمير– أكتسبت سمات جديدة جـراء تـدفق الأسلحة ، ومن عوامل التصعيد في نزاع كوسوفو التوافر المفاجئ للأسلحة بعد إنهيار الـدول الألبانية في صيف ١٩٩٧ ؛ فقد فتحت مخابئ الأسلحة وعرضت مئات الوف الكلاشينكوفات للبيع بحفنة من الدولارات للواحد منها وسهل الحصول عليها عبر الحدود مع كوسوفو.

لذلك يمكن النظر إلى الحروب الأهلية بأعتبارها شكلاً من أشكال تصريف الأسـلحة الفائضة المتولدة عن الحرب الباردة ، التي كانت أعظم تكديس للأسلحة في التاريخ .

الملمح الثاني : خصخصة العنف : وهو مصطلح صاغة (**جوزيف.سي.ناي**) ويعد من أهم الملامح التي أدت الى زيادة الحروب الأهلية من خلال ما يمكـن أن نطلـق عليـه

• مصطلح صاغته المؤسسة العسكرية الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة لوصف حرب العصابات والإرهاب.

•• مصطلح صاغه (**مارتن شو**) يشير به إلى تفكك الأطر القومية خصوصا فيما يتعلق بالقوات المسلحة.

[١] أحمد سيد أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٣.

[٢] ماري كالدور، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٦– ص ١٤٧ . وكذلك ينظر: جون بيليس وستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، ط ١ ، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٥٣ – ص ٧٧٩ .

(**دمقرطة التكنولوجيا**) بمعنى سابقاً كانت يتطلب قيام رئيس دولة مثل (**هتلر وستالين**) جهاز حكومة شمولية لشن حرب ، إلا انه أصبح من السهل تصور قيام شبكات مسلحة وتنظيمات القيام بشن كثير من الهجمات بدون أجهزة الحكومات ويرجع السبب في ذلك إلى إن أدوات التدمير أصغر وأرخص، وأسهل إتاحة للوصول الى سلسلة من الأفراد والشبكات والتنظيمات المسلحة أوسع بكثير من ذي قبل ، وبينما كانت القنابل وأجهزة توقيتاتها ثقيلة وغالية الثمن ، فإن المتفجرات البلاستيكية وأجهزة توقيتاتها الرقمية غدت رخيصة وخفيفة [1].

الملمح الثالث : سياسة الهوية : تستخدم عبارة (**سياسة الهوية**) للدلالة على الحركات التي تعبئ جمهورها حول هوية إثنية أو عرقية أو دينية بغية الحصول على الأستقلال.

نشأت سياسة الهوية الجديدة من تفكك وتأكل هيكليات الدول الحديثة ، ولاسيما الدول المركزية السلطوية ، فإنهيار الدول الشيوعية بعد عام ١٩٨٩ ، وفقدان دول أفريقيا وجنوب آسيا شرعيتها ، عوامل وفرت المناخ المؤاتي لنشوء أشكال جديدة من سياسة الهوية ، غير إن العامل الأهم في بروز سياسة الهوية هي العولمة والثورة المعلوماتية وهذا مانتلمسه من خلال: إن العولمة أدخلت سلسلة من العمليات المختلفة والمتناقضة في بعض الاحيان ، فهي توجد أسواقاً جديدة تدعم تدفق السلع والتقنيات بين الدول كما تدعم أنتقال المواطنين من مكان إلى آخر ، وهو ما يثير ردود فعل ومقاومة من قبل من يشعرون بخطر يتهدد مصالحهم ، ومن هذا المنطلق لكن النظر إلى سياسة الهوية في المقام الأول كرد فعل على العولمة هذا من ناحية.

من ناحية اخرى: إن سياسة الهوية هذه تستخدم الثورة المعلوماتية فسرعة التعبئة السياسية تزداد بشكل متعاظم بفعل أستخدام وسائل الاتصال والأعلام الالكترونية.

حيث إن سهولة الوصول إلى المواقع والمنتديات الالكترونية على الانترنت وأنتشار أفلام الفيديو ، قد عملت عملها في خلق مجتمعات جديدة ، فمثلاً تتمتع وسائل الأعلام الالكترونية تحديداً بمرجعية لا قبل للصحف أن تضاهيها على سبيل المثال الراديو له سطوة كبيرة في أفريقيا في التأثير في الرأي العام الافريقي [2].

إن سياسة الهوية تعد مصدراً للنزاعات والحروب الأهلية وأزمات لا حدود لها على الصعيد العالمي ، وذلك لما تطرحة من التمسك بالارض وإذكاء المشاعر العاطفية المتعلقة

---

[1] جوزيف سي . ناي ، القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة العالمية ، ط١ ، نقلة إلى العربية: محمد توفيق البجيرمي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٧ ، ص٤٧ .

[2] ماري كالدور، مصدر سبق ذكره ، ص١١٨ – ص١١٩ .

بالسياسة الدولية والوطنية ، ليس ذلك فحسب بل أنها تؤدي إلى فوضى عالمية وهذا ما أكـــده الباحث الأمريكي **ت .غير** بالقول " تلهم مجموعات جديدة وأدعياء سياسيين جدد لتقديم طلبات مشابهة على أمل الحصول على تنازلات والوصول الى السلطة "[١].

شكل تزايد الحروب الأهلية متغيراً دولياً لبلورة اللاتماثـــل فـــي الأداء الإســـتراتيجي الأمريكي وذلك من أجل حماية المصالح الأمريكية . فمنذ أن شرعت الولايات المتحدة بـــأن تصبح إمبراطورية شبيهة بالإمبراطورية البريطانية في القرن التاســـع عـــشر التـــي كانـــت مصالحها الاقتصادية والتجارية العالمية وهيمنتها البحرية قد أضفتا عليهـــا الحـــافز والقـــوة اللازمين للسعي الى فرض نوع من عصر السلام البريطاني.

ومن وجهة نظر بعض صانعي القرار السياسي الأمريكي فإن حقيقة كون رسالة البلاد المعاصرة العالمية منطوية على قدر هائل من الأستثمارات المباشرة في البلدان الأخرى تعني أن مصالح الولايات المتحدة في السلم والأمن الدوليين لتيسير التجارة القائمة على آلية السوق (نتيجة للعولمة الاقتصادية) وفي ضوء إتساع دائرة المصالح الأمنية العالميـــة الأمريكيـــة ، وجدت الولايات المتحدة في تسعينات القرن العشرين قدراً متزايداً من الصعوبة فـــي البقـــاء بمنأى عن الصراعات العرقية التي أندلعت في دول محررة من التحكم الصارم لأحدى قـــوتي الحرب الباردة العظميين[٢].

لقد أدركت نخبة السياسة الخارجية الأمريكية بأن هنالك مصالح أصـــبحت معرضـــة للخطر، وهي مصالح تنطوي على أهمية كافية لتسويغ أستخدام القوة من أجل حمايتها لـــذلك فالولايات المتحدة مدعوة دوماً الآن وفي المستقبل لكي تؤدي دور الشريف الدولي[•] " الشريف بالمفهوم الأمريكي هو المفوض الأمني والقانوني الذي يمتلك القدرة اللازمـــة علـــى تحييـــد المشاكل وتحقيق المصالح في آن واحد "[٣].

نذكر على سبيل المثال : التقرير الذي أصدرته أدارة الـــرئيس الأمريكـــي الأســـبق (كلينتون) حول إصلاح عمليات متعددة الأطراف (وزارة الخارجيـــة الأمريكيـــة) ١٩٩٤ الذي يشير الى التدخل الأمريكي الانساني: " إن النزاعـــات الإقليميـــة والنزاعـــات العرقيـــة

---

[١] ا. ني اوتكين ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٠ .

[٢] سيوم براون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

[•] مصطلح صاغهُ الكاتب الأمريكي (ريتشارد هاس) في كتابهُ الشريف المتردد .

[٣] منعم صاحي العمار ، الهيمنة وجدلية المواجهة : دراسة في صور المقاومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ – ص ١٥ .

والحروب الأهلية كثيراً منها يمكن أن تنتقل عبر الحدود الوطنية وإنهيار السلطة الحكومية في بعض الدول هي من بين الاخطار التي تهدد السلام والأمن الأمريكي "[1].

لقد شملت المصالح الجديرة بالتدخل في سبيلها أمن الاستثمارات الاقتصادية الأمريكية في البلدان المرشحة للإنجرار الى الحروب الأهلية ، ودعم الدول المتداعيـة للحيلولـة دون خضوعها للحركات والتنظيمات السياسية المعادية للولايات المتحدة ، فضلاً عن إن الاعـداد الهائلة من اللاجئين المتشردين هرباً من الحروب الأهلية عدّ تهديداً محتملاً لكل من الإستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي للولايات المتحدة ولشركائها الاقتصاديين الرئيسين[2].

المطلب الرابع : اختلال التوازنات الدولية :

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي شهد النظام الـدولي موجـة هائلـة مـن المتغيرات أختلف الجميع في تحديد منطلقاتها أو الأتفاق على تقويم محدد لماهيتها برغم أتفاقهم على ظاهرة عالمية العالم ، ومرد ذلك لا يكمن في ما تميزت به تلك المتغيرات من مفاجـآت وسرعة في التبلور فحسب بل وفي المضاعفات التي تولدت عنها خاصة وإن مظاهر القوة في تراكم دائم تبعاً للتفاعلات المتجددة التي ستنمي بدورها ظهور حقائق جديدة ذلك التراكم الذي لم تنعكس أثاره إلا على صعيد القوى الكبرى لتظل مجتمعات العالم الثالـث تعـاني مـشاكل ضخمة وعصية على الحل بسبب تغذية القوى الكبرى بأستمرار لأسباب تفجيرها.

لذا فأن عصر إنتهاء الحرب الباردة لم يشهد تخفيضاً لمخاطر الأنفجـارات المـسلحة والصراعات الدموية ولاسيما بعد أنتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية حاملة معه سـقوطاً واضحاً لقواعد الإنضباط وتقييد الأزمات التي لم تصادف التهدئة أو التسوية نظراً لتراجع دور الأمم المتحدة إلى أدنى مستوى بعد أن سُخر ذلك الدور لصالح قوى دولية بعينها[3].

وفي خضم ذلك وربما نتيجة له برزت الولايات المتحدة كقطب وحيد لـشغر ميـزان القوى العالمي بعد التدني الواضح الذي أصاب فاعلية الدور السوفيتي الدولي تبعاً لما تملكـهُ من قدرات ورؤى عقيدية أهلتها لتحمل مسؤولية تحقيق أهداف ضـخمة لـصالحها وأخـذت تتصرف بمصير العالم على وفق هداها ليحل توازن المصالح محل توازن القـوى وتـستخدم

---

[1] زلماي خليل زاد (محرراً)، التقييم الإستراتيجي ، ط١ ، دراسات مترجمة ٥ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٧ ، ص٣٤١ .

[2] سيوم بروان ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٠ .

[3] منعم صاحي العمار ، الهيمنة وجدلية المواجهة: دراسة في صور المقاومة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠.

الشرعية الدولية غطاءً لتسويغ جهدها في إعادة صياغة المواقف والمبادئ على حد سواء وبشكل جديد يلبي مطامحها [1].

لتتبدد بذلك الأفكار أو حتى التمنيات في عالم أكثر أمناً واستقراراً ، وبدأت تتكشف ملامح عالم جديد ، مرتكز على قطب أحادي الجانب ، أعتبر نفسه " المكّون الذي لا غنى عنه للأستقرار الدولي. ومصدر المؤسسات الديمقراطية في كل أنحاء العالم والضامن لها يفرض عقوبات اقتصادية أو ضغوطاً أخرى إذا لم تستوفِ معاييرها " [2].

تعد القطبية الأحادية أنطلاقاً من منطق نظرية توازن القوى الواقعية ، بنية تتعاظم فيها قدرات أحدى الدول بحيث تعجز أي قوة أخرى عن موازنتها ، وإذا أردنا فهم نشأة هذا الوضع ، نقول: إن إنهيار الاتحاد السوفيتي قد أحدث أكبر تغير في العلاقات بين القوى الكبرى منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، فبسقوطه إنهارت بنية القطبية الثنائية التي ظلت تحكم مسار السياسة الدولية لمدة تقارب نصف القرن ، وقد خرجت الولايات المتحدة من هذا الصراع كقوة عظمى ذات إمكانيات عسكرية واقتصادية هائلة ، وكمركز أستقطاب عالمي لتحل بذلك " **لحظة القطبية الأحادية** "[•] .

في الواقع إن الولايات المتحدة في محاولتها لأستثمار الفرصة السانحة التي إتيحت لها بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي أعتمدت على ركيزتين [3]:

الركيزة الاولى : كونها الدولة النموذج : أي نشر القيم الأمريكية بأعتبارها جديرة بأن تطبق ، حيث إنها أختبرت وثبت نجاحها ، ولهذا تصلح لأن تكون النموذج المثالي الذي يقاس عليه ، بيد أن هذا لا يمنع من أستخدام القوة والمشاركة في الحروب ، " إذ إن الغرض الشرعي لدخول أمريكا في الحرب كان إعادة تشكيل العالم على صورتها " ، كما يقول الرئيس الأمريكي السابق **وودرو ولسون**.

الركيزة الثانية : كونها الدولة الأعظم : لذلك فإن رسالة الولايات المتحدة هي أن تكون حارسة للتوازن الدولي ، بوصفها القوى العظمى بل الأعظم ، بل والحامية للتوازن من

---

[1] منعم صاحي العمار ، الهيمنة وجدلية المواجهة: دراسة في صور المقاومة ، مصدر سبق ذكره ، ص١١ .

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور ، تأثير الخلافات الأمريكية – والأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠١– ص ١٠٢ .

[•] هذا المصطلح كان عنوان مقالة (تشارلز كروثامر) انظر:

Charles Krauthammer, the unipolar moment , foreign affairs,Vol.69,No.5,Winter 1990 -1991.

[3] سمير مرقص ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٥– ص٧٦ .

الاختلال وفي هذا الصدد تذهب **مادلين أولبرايت** إلى القول " إن الولايات المتحدة هي الأمة الضرورة " وتضيف " نحن الأطول ولذلك نرى أبعد من الأمم الأخرى " [1].

لذلك نجد إن الولايات المتحدة وفي سبيل إتمام هيمنتها على العالم نراها تتعمد [2]:

١ : الترويج لوجود هاجس أمني لديها يحمل بمدلولاته ومضاعفاته خطراً محدقاً بالأمن القومي الأمريكي ، وهذا الوصف ينطبق على تعامل الولايات المتحدة مع العراق.

٢ : الترويج بوجود علاقات تاريخية وإستراتيجية بين دورها الكوني ووجودها في أوربا ، وإذا ما أردنا أكتشاف الدواعي التي تقف خلف هذا الترويج لوجدناها تتمحور أساساً في الدرس التاريخي الذي أفادت منه الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، والذي يقضي بدوره تفعيل المدرك الأتي " إن أعظم خطر يهدد السلام العالمي ، هو العزلة الأمريكية وشروط النأي عنها يكمن في أنفتاح أوربا أمام الأمتداد الأمريكي " .

٣ : الحث للمحافظة على شروط الأستقطاب وأحتكارها تحسباً من التأثيرات المحتملة لأفعال القوى الدولية البازغة كالمانيا وروسيا واليابان وغيرها وفي ذهنها المآل الذي وصل إليه الاتحاد السوفيتي بعد أن عجز عن بناء أسلوب نموذجي لأستغلال ثرواته وطاقاته في إستثمارات تساعده في تحسين وضعيتهُ التنافسية في النظام الدولي.

٤ : الترويج لحاجة العالم إلى الريادة الأمريكية وإذا كان هذا الفعل قد أستدعى من الولايات المتحدة براءة ضمان شروط ومقومات القيادة للشؤون الدولية ، فإن المهمة الأصعب تبقى تحول دون تنفيذها إذ زرعت قناعة لدى الاخرين مفادها " إن قيادة الولايات المتحدة ليست قدراً بل هو مهمة حتمية أثبتها تطور التاريخ في ظل ما تتمتع به من مزايا التفوق القومي " .

لقد شكل أختلال التوازنات الدولية المتمثل في صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي أحد المتغيرات الدافعة لبلورة اللاتماثل وذلك من خلال تحديد المنطلقات الأساسية لتحقيق الهيمنة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين من خلال [3]:

---

[1] أنظر : صاموئيل بي هانتغتون ، المسعى الأمريكي المضلل لهيمنة القطب الواحد لعالم ما بعد الحرب الباردة ، ترجمة: صباح النعاس ، مجلة العلوم السياسية ، العدد٤٢ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص١٨٨ .

[2] منعم صاحي العمار ، الهيمنة وجدلية المواجهة: دراسة في صور المقاومة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢ – ص ١٥ .

[3] ا.ني . اوتكين ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٨– ص ١٥٩ .

أ – **الواقعية الهيمنية** : إن الصفة الرئيسة لفلسفة هذا التوجه تتلخص في إن القوميين الأمريكيين يفضلون التلويح بالعصا الغليظة ، ويقومون بذلك بأنفسهم ، دون أن يستتروا خلف أي تحالف ، وينشطون من جانب واحد ، إنهم يفترضون إن الولايات المتحدة تحمل واجباً خاصاً فيما يتعلق بالحفاظ على الجيو– سياسية العالمية ، والنظام الدولي لما بعد الاتحاد السوفيتي.

لذلك فإن الهيمنة العولمية للولايات المتحدة يجب أن تؤسس على الميزانية العسكرية المتنامية ، وعلى التوجه الهادف للنشاط الدبلوماسي ، الذي يساند الحلفاء ويعاقب الخصوم المحتملين ، بإستخدام أدوات القوة الأمريكية فقط .

لعل من نافلة القول : إن هذه الجهود المستديمة قد أثرت في أراء الاسرة العسكرية والأستخبارية للولايات المتحدة الأمريكية ، والدليل على ذلك الوصف للواقعية الهيمنية الذي ورد في وثيقة أصدرها البنتاغون تحت عنوان " **الرؤية المشتركة لعام ٢٠٠٠** " والتي تضع الولايات المتحدة أمام هدف ضخم وهو الحفاظ على الإنتصار بسرعة وبأكثر الصور إقناعاً في عدد من العمليات التي تحدث بصورة متزامنة ، أو بكلمات أخرى للحفاظ على السيطرة في كل الاطياف. بل إن هذه الوثيقة وجدت اللاتماثل مهماً للأخطار الناشئة عن العولمة التي يتحدث عنها العسكريون الأمريكيون على إنها أخطار لا متماثلة مثل الإرهاب، والدول المارقة...الخ .

طبقاً لهذا التوجه فإن اختلال التوازن الدولي ودوره في تبني اللاتماثل يكون من خلال [1]:

أولا : ضمان إن القوة الأمريكية قادرة على منع الحروب وتبرز السلطة وتقاتل في سبيل حماية مصالحها ، إن لم تنجح في تعويق الحرب.

ثانيا : تعزيز النمو الاقتصادي والانفتاح عبر نشر التجارة ونظام مالي عالمي مستقر في أوساط جميع الملتزمين بهذه المبادئ ، بما في ذلك التوجه نحو الشرق الأوسط كمنطقة حيوية للمصالح القومية الأمريكية.

ثالثا : التعامل في شكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة والقوى العدائية ، التي تتخذ بازدياد شكل الارهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

ب – **الامميون أو الليبراليون الجدد:** وهم أكثر حذراً تجاه طرق تحقيق الهيمنة ، حيث تستند بنيتهم النظرية إلى موضوعة " إن الدول الديمقراطية تدخل مع بعضها في نزاعات

---

[1] أنظر: سمير مرقص ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٧ .

أقل بكثير من الأوتوقراطية وغير الليبرالية – ويمثل الأمريكي **م . دويــل** أحــد الناشــطين بصورة خاصة في الدفاع عن هذه الموضوعة – ومن هنا فإن مهمة الولايات المتحدة تكمــن في المساعدة على تشكيل الطبقة الوسطى ، والتي تعد القوة المحركــة للتجديــد الــديمقراطي بواسطة التجارة الحرة و السوق المفتوحة ، ويجب على الولايات المتحدة أن لا تلتفــت إلــى الوراء للبحث عن إمكانية ظهور المنافسين ، وإنما تعزيز هذه الايدولوجيا في العــالم والتــي تجعل من الولايات المتحدة قائداً بصورة آلية.

إن أنصار النظام العالمي الليبرالي قد فضلوا الولايات المتحدة وهي تتجه إلــى تبنــي اللاتماثــل ، أن لا تزيد ميزانيتها العسكرية ، وإنما أن تساعد من هــم بحاجــة ، وتمــول التعاون الدولي ، وحماية البيئة المحيطة ، وأن تدعم البلدان إلى أن تدخل الى السوق العالمية[1].

يرى الاممیون الليبراليون: إن الولايات المتحدة ملزمة أخلاقياً بأن تأخذ على عاتقهــا المسؤولية تجاه النظام العالمي ، وينظر الكثيرون في الولايات المتحدة إلى ذلــك كأســتمرار للألتزامات الأخلاقية للأمة ، لذلك فأن الولايات المتحدة وفي أطار سعيها للحفاظ على الهيمنة ، تسعى الى الحفاظ على الحالة الراهنة ، ستكسب دائماً من إدخال القواعد الاساســية للعبــة وتعزيزها ، ومن الحفاظ على الآليات العامة ، وإن التعاون الناجح حسب القواعد هو الأخــر ضروري للهيمنة لأنه يؤمن الوضع الخاص للولايات المتحدة في العالم لمدة طويلة.

وأخيراً تقول **مادلين أولبرايت** في رؤيتها للتعاطي الأمريكي مع عالم ما بعــد ١٩٩٠ بالقول" لا يجب أن نكون مجرد مستمعين عالميين ببساطة او شخصيات مؤثرة فحسب ، وإنما يجب علينا أن نكون مبدعين للتاريخ العالمي ولزمننا ، ستدخل القوة الأمريكية الى العمل كي تمارس تأثيرها بصورة حاسمة في خمسين بالمائة من تاريخ وقوانين زمننا " [2].

نستنتج من هذا الفصل أن بإنتهاء الحرب الباردة بكل تجلياتها واحتــداماتها وإنهيــار الاتحاد السوفيتي كقطب منافس للولايات المتحدة وأنفراد الأخيرة بقمة هرم التفاعلات الدولية ، أخذ العالم يمر بأهم منعطف تاريخي في تاريخه المعاصر ، إذ ظهرت مستجدات جديدة أخذت طريقها إلى النمو المتسارع وألقت بظلالها على مجمل النظام الدولي.

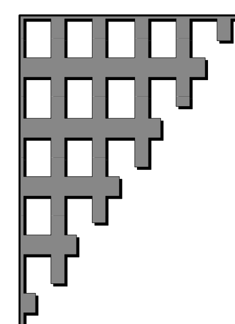
وعلى هذا الأساس سعت الولايات المتحدة من خلال تعاطيها مع هذه المستجدات إلى خلق وضع ذي مضامين إستراتيجية وسياسية واقتصادية وأيدلوجية تارة وعسكرية تارة أخرى ، تستعيد من خلالهِ مرجعية القرار الدولي وفرضه على الهيئات الدولية والأنظمة السياسية في

---

[1] ا.ني . اوتكين ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٥– ص١٦٦ .

[2] المصدر نفسه ، ص١٦٦– ١٦٧.

العالم ككل ، وبشكل يضمن لها تحقيق وتعزيز عناصر قوتها الى أقصى حد وهنا ظهر لنا ما بات يعرف بـــ اللاتماثـــل .



الفصل الثالث

{ اللاتماثل كآلية لتطور الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ واحتمالات المستقبل }

الفصل الثالث :

الـــلاتماثل كآلية لتطور الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعـــد أحـــداث ١١ / أيلـــول / ٢٠٠١ واحتمالات المستقبل .

توطئة:

كان الإستراتيجيون الأمريكيون يقسمون التاريخ الأمريكي إلى ما قبل حادثـــة بيـــرل هاربر وما بعدها ، وكانوا يعدونها مقدمة ليس لدخول الولايات المتحدة الأمريكية فـــي أتـــون الحرب العالمية الثانية ، وإنما لإعادة تنظيم العالم على وفق الرؤية الأمريكية علـــى أســـاس المصالح والسيطرة.

وبعد تفجيرات ١١ / أيلول / ٢٠٠١ في مركز التجارة العالمية في نيويورك ومبنـــى وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن ، رمزي الهيمنة الأمريكية اقتصاديا وعـــسكريا ، فقـــد أصبح العالم يعيش مرحلة جديدة تختلف كليا عـــن الحقـــب الـــسابقة ، ووفـــق ذلـــك فـــأن الإستراتيجيين الأمريكيين أصبحوا يقسمون التاريخ إلى ما قبل أحداث ١١ / أيلـــول / ٢٠٠١ وما بعدها ، كونها شكلت نقطة تحول في الأداء الاستراتيجي الأمريكي ، مـــن حيـــث أنهـــا طرحت تحديات وتهديدات جديدة ، حيث أمسى الإرهاب واحداً من الأشكال الرئيسة أن لم يكن الشكل الوحيد للصراع المسلح على الساحة الدولية ، وظهرت أفكار ، وأن لم تكـــن جديـــدة ، وإنما كانت مطروحة وبدا التركيز عليها منذ أواخر عام ١٩٩٠ وانتهاء الحـــرب البـــاردة ، وكذلك انبثاق النظام الدولي الجديد ، ومن هذه الأفكار الإرهاب ، حقوق الإنسان ، وتطبيـــق الديمقراطية وغيرها ، وتعاظم الجدل والنقاش حولها ، وتم الربط بينها وبـــين أحـــداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ، والتي أضافت أبعاداً جديدة على العالم بـــشكل عـــام والأداء الاســـتراتيجي الأمريكي بشكل خاص ، حتى عـــد البعض إن هذه الأحداث هي" **ويستفاليا** " جديدة ؛ ومـــن هذا المنطلق سنحاول التطرق إلى توظيف اللاتماثـــل في الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعـــد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ من خلال المباحث الآتية :-

المبحث الأول :- الـــلاتماثل كآلية لتطور الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ (توظيف الحدث)

المبحث الثاني :- الـــلاتماثل كآلية لترسيخ الهيمنة الأمريكية .

المبحث الثالث :- الأداء الاستراتيجي الأمريكي خلال حقبة الرئيس أوبامـــــا (ضـــرورات التغيير)

المبحث الرابع :- مستقبل اللاتماثـــل في الأداء الإستراتيجي الأمريكي

المبحث الأول : الــلاتماثل كآلية لتطور الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ (توظيف الحدث)

" أن أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ هدية الله لنا "

(دونالد رامسفلد)

مما لا شك فيه أن الحرب هي أداة إستراتيجية في السلوك السياسي للقــوى العظمــى للتعبير عن حقائق القوة المتفوقة التي يمتلكها الطرف الوحيد في السياسة الدولية والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ، لقد عمدت الأخيرة إلى توظيف الــلاتماثل فــي تطــور أدائهــا الاستراتيجي بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ من خلال إفــراز الحــرب الأمريكيــة علــى الإرهاب لتكون سببا رئيساً في أعادة بناء النظام العالمي الجديد على وفق توازنــات إقليميــة ودولية جديدة تخدم الأمن القومي والمصالح الأمريكية ، لذلك صاغ واضعو السياسة الأمريكية إستراتيجية تمكن بلادهم من قيادة العالم على أساس التفوق العسكري والاقتصادي الأمريكــي ،وتأسيساً على ما تقدم فأن قيادة النظام الدولي بقطبية أحاديــة مركزيــة تحتكــر الــشرعية والمسؤولية الدولية ، وعلى المستويات العالمية كافة ، جعلت الحرب تتعدى بديهيات النظــام الدولي والتطور فيه إلى الدرجة التي تكون فيها نزعة أساسية للــسلوك والممارســة الدوليــة الأمريكية ، في ظل هدف إستراتيجيتها الكبرى وهو الهيمنة ، وبذلك جعلت من أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ والحرب على الإرهاب المنبعث منها إستراتيجية الحرب الوقائية وإستراتيجية الحرب الأستباقية لتكون أحدى ميكانزمات وأدوات الأداء الاستراتيجي الأمريكي لبناء نظــام دولي جديد على وفق أرادتها وسيطرتها وبما يعبر عن تفوقها وهيمنتها[١] .

المطلب الأول : اللاتماثل كآلية لتطور الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ (صناعة العدو)

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ خروجها على العالم ، تعتمد إستراتيجية خلــق العدو حتى وان كان موهوماً ، وتعد ذلك مقوما أساساً لاستحضار خلــق التنــافس والتهيــؤ المستمر للردع ، وعدته مرتكزا لا يمكن تجاوزه ، بغية تبرير أفعالها وممرا مناســبا لبلــوغ هيمنتها ، وتأكيدا لحضورها وسطوتها[٢] .

---

[١] سوسن إسماعيل العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٠ .

[٢] عبد علي المعموري ، انكفاء الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥ .

بُعيد انتهاء الحرب الباردة وتعليقا على ما ستؤول إليه الولايات المتحدة في تعاملها مع العالم ، انطلاقا من مُسلمة وضرورة وجود عدو ، علق **جورجي أرباتوف** – احد مستشاري غرباتشوف – قائلا موجهاً كلامهُ للأمريكيين " أننا نفعل شيئا رهيبا لكم ، فنحن الآن نحرمكم من عدو "[1].

لهذا تبدو مراجعة الأدبيات الأمريكية التي تبدو مشبعة بأسرار سياستها وتاريخها وطبيعة الأداء ألعملياتي لها والذي يعد من الممكن أن تعد الأسس التي يتم ألارتكاز عليها في تفسير السلوكيات اللاحقة للأداء الاستراتيجي الأمريكي ، وطريقة أدارتها للمتغيرات في المحيط الدولي ، في أطار السعي الحثيث للولايات المتحدة الأمريكية لبلوغ مشروعها الكوني وطموحها في تسيد قمة السلطة العالمية ، وهذا على طول التفكير الاستراتيجي الأمريكي ظل يتغذى من معين صناعة العدو ، واتخاذهُ كمسوغ ذرائعي لتبرير السلوكيات الخارجية الأمريكية[2].

لعل من نافل القول: أن الولايات المتحدة صنفت أعداءها تبعاً لطبيعة ونوعية المصالح القومية التي يطالها التهديد ، فأنها لم تلبث أن تحدد قاعدة مهمة مفادها أن الطرف المناهض لدورها الكوني لا المهدد لأمنها القومي هو بمثابة العدو الذي اتخذ وصفه من مدلولين أساسيين هما[3].

الأول : هو ذلك الطرف الذي تفصح نياته أو أفعاله عن تهديدات يصعب ملاحظتها أو التنبؤ باتجاهاتها ، وغالبا ما يتم وصف تلك النيات أو الأفعال كتحديات يتوجب التعامل معها وفقاً لخصوصيتها ، نظرا لصعوبة بناء وسائل رد نمطية تجاهها ، ولهذا أخذت الأدبيات الأمريكية تفرق بين العدو المؤكد والعدو المحتمل الذي غالباً ما تحسب أفعالهُ مجرد ضغوط يستوجب أفراغها من محتواها ، وبين العدو الضعيف والعدو القوي وهكذا .

الثاني : هو ذلك الطرف الذي يشكل فعلهُ عائقا أمام ضبط التغييرات التي تستهدف الولايات المتحدة إتمامها في بنية النظام الدولي سواء كان ذلك الطرف شعباً أو دولة أو عقيدة ، والصراع مع الأخيرة لا يرتبط بالحتمية التاريخية فقط بل يرتبط بمقدار التأثير في الأخر

---

[1] يوسف الجهماني ، تورا بورا وأولى حروب القرن العشرين ، ط ٥ ، دار حوران ، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩ .

[2] عبد علي المعموري ، انكفاء الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٦ .

[3] منعم صاحي العمار، الإستراتيجية والديمقراطية وتناوب الجذب بينهما : الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا ، مجلة قضايا سياسية ، مجلد ٣ ، العدد ٦ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٣ .

الذي يولد بدوره حالة صراع جديدة تكتظ بنماذج مبتكرة من الأعداء كما هو الحال مع صراع الشمال الغني مع الجنوب الفقير الذي يكتظ بكثير من النظم السياسية غير الديمقراطية ، فهاهو الرئيس الأمريكي الأسبق **نيكسون** يقول " أن مصدر الخطر الذي يهددنا يكمــن فــي الــنظم السياسية غير الديمقراطية ، نظراً لعدم قدرة تلك النظم على تأهيل نفسها لزيادة وارداتها مــن السلع الأمريكية ، عندها ستكون حجرة عثرة في طريق تحقيق المصالح الأمريكية ، بل وتعيد الأمريكان لذاكرتهم التاريخية أبان الحرب الباردة " .

أن أهمية صناعة العدو الأمريكية تتمثل في المدرك " بأنه بــدون الاعتــراف بمبــدأ الصراع يفقد العقل السياسي الأمريكي تماسكه وبــدون وجــود العــدو الخــارجي تــصبح الإستراتيجية الأمريكية عمياء ، فالدور الذي يلعبهُ العدو الخارجي هو دور حاسم ؛ ويغــذي دينامية الحضارة الأمريكية التي بدون توفرهُ تفقد مبرر وجودها وتتعرض للتفسخ والانهيار " فالأفق الذي يرتسم فيه وجه العدو الخارجي يوفر للأنــا المتمركزة في حالة الدفاع ما يأتي[1] :

أ : توفير الهدف والدافع :

بخصوص ذلك يذهب " **هنري كيسنجر** " إلى أن وجود العدو يعمل على تقليل مظاهر الغموض أو التناقض الذي يقع فية الأداء الاستراتيجي الأمريكي عندما يفتقد الهــدف الــذي ينبغي أن تتعامل معه بوصلتهُ ، وبعد هذا هل نستغرب تأكيد **كيسنجر** بأن تمييز العدو أســهل من تمييز الصديق والتعامل مع الأول وسيلة لتوضيح الطموحات الإستراتيجية والحصول على الدافع الأساس للتحرك بشكل مكثف في أطار الســياسات العالمية .

ليؤكد بذلك ما طرحة " **سولا** " وهو أحد قادة الرومان ، بعــد أن أكمــل الأخيــرون غزوهم للعالم بهزيمة جيوش ميثراديتس وذلك في عام ٨٤ ق.م ، سؤالاً يقول (الآن والعــالم لا يقدم لنا أي أعداء آخرين ، ماذا سيكون مصير الجمهورية ؟ [2]) .

ب : غياب نظم الاتصال بين القوى الكبرى أو بينها وبين النظم الإقليمية ، وذلك الغياب الذي أدى إلى تواضع السياسات التوفــيقية التي يستلزمها تدافع مصالح تلك القوى ، وهذا الوضــع حَفّز الجميع لكي يبحث أولا عن موقف الولايات المتحدة في كل حدث أو قضية ، الأمر الذي سوغ السياسات التدخلية للولايات المتحدة بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ بكل مقاصدها ومن

---

[1] سعد سلوم ، إمبراطورية العقل الأمريكي ، ط ١ ، إصدارات مســارات ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٤١ .

[2] يوسف الجهماني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ .

بينها الاستفراد بالأخر المعارض تبعا لما تتمتع به من موارد قوة معقولة في شتى المجـــالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية[1].

ج : حفظ التماسك الداخلي :

من خلال الانشداد إزاء العدو الخارجي في نوع من التعبئة العامة التي تـــدعم كيـــان الولايات المتحدة الداخلي وتشـــد أجزاءه إلى بعضها إزاء حظر خارجي محتمـــل أو مؤكـــد وبذلك يتحقق تجاوز التناقضات الداخلية المهيأة في كل آن للانفجار لصالح توجيه مسار القوة بما تحمله من تناقضات واعية نحو ذلك الأخر (العدو) بذلك يتم تهدئتها أو تحقيق نوع مـــن الترضية في شكل من التغذية العكسية (الارتجاعية) [2].

أن إسباغ الصفة الشيطانية على الطرف الأخر يتيح للولايات المتحدة الأمريكيـــة أن تنأى بنفسها بشكل مقبول عن القيم ، التي قد ترى ولغايات تكتيكية أنه مـــن الـــضروري أن تتوافق معها ، ومن أجل استغلالها كوسيلة لحفظ التماسك الداخلي فـــلا بـــد مـــن أن تـــأتي (الأطراف الشريرة) ، من المصفوفة الحضارية للخصم الرئيس .

لذلك نجدها تعمد إلى خلق أيدلوجية تعبوية تتسم بقدر من العمومية ، يجعلهـــا قابلـــة للتبني من قطاعات المجتمع الأمريكي المختلفة ، سواء من حيث الانتماء الاجتماعي أم مـــن حيث درجة الوعي ، هذه الأيدلوجية تتمكن من خلالها فرض شروطها على العالم التي تسعى من خلالها إلى أقامة السلام الأمريكي الشامل ويجب أن يوسع مفهوم مصالحها الأمنية ليشمل مناطق ضرورية من الناحية الإستراتيجية للسيطرة على العالم[3].

د : أن الأنفاق العسكري الأمريكي الذي بدأ بألانفلات في أخريات عقد الثمانينات من القرن الماضي ، لم يكن ما يبرره واقعياً ، فالحرب الباردة وضعت أوزارها ، وبدلاً مـــن أن يؤدي الحال إلى خفض الأنفاق الأمريكي لصالح التنمية ، نلحظ تراجع مؤشرات التنمية مقابل تفعيل مؤشرات الأنفاق العسكري ، فالعدو التقليدي الشيوعي أو ما يسميه (**هنري كيسنجر**) الدب الروسي قد انكفأ إلى داخل غابتهُ ، فما هو مبرر الأنفاق العسكري الأمريكي ، وطالمـــا أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تعيش من دون خلق عدو جديد ، فلكل مرحلة عدو موصوف (حقيقياً أو مختلقاً) ، وهكذا تطورت نظريات جديدة حول التهديـــدات الخارجيـــة للولايـــات

---

[1] أنظر : منعم صاحي العمار ، نحو عالم متعدد الأقطاب : التألفات الإستراتيجية بين القوى الكبرى وأثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين : الإقليم الأسيوي أنموذجاً ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٣ .

[2] سعد سلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١ .

[3] عمرو ثابت ، الاحتواء المزدوج وما وراءه : تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي ، دراسات عالمية ، العدد ٤١ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠١ ، ص ٤٠ .

المتحدة مثل : (الإرهاب الكوني ، الجريمة المنظمة ، وارتفاع الدول الشريرة) حسب التعبير الأمريكي ، إلى قمة التهديدات للولايات المتحدة [1].

بتعبير أخر : كان على الولايات المتحدة أيجاد عدو بديل بهدف تبرير تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية للعام ٢٠٠٢ واستكمال مشروع عسكرة الفضاء ضد عدو يتم تضخيم دوره والمتمثل (بالإرهاب) لتبرير المحافظة على حجم الميزانية وزيادتها ، وهي التي تستفيد منها كُبريات شركات صناعة السلاح الأمريكية أو ما يعرف بـ (المجمع الصناعي العسكري) ، وأخيرا الحفاظ على البنى العسكرية وتوسيعها ، وزيادة نفقات التسلح ، ونشر القواعد العسكرية حول العالم[2].

هـ : تعزيز ألأنا ونظامها ألقيمي :

يتم تعيين حدود الأنا وتعزيزها من خلال توصيف الأخر وترسيمه في قالب محدود مما يدعم التمايز عنه قيمياً ، فالنظام ألقيمي الخاص بالولايات المتحدة يأخذ زخمه وترتسم ملامحهُ من خلال مجابهة الأخر ورفضه عبر ثنوية سياسية يحتل فيها الأخر رمز أله الظلام ، وهو المسوؤل عن سائر الآثام والشرور التي تصيب الإنسانية ، لذلك على الولايات المتحدة تكليف نفسها بالتصدي لهُ ، لا سيما مع توافر أدوات الهيمنة الأمريكية الكاملة على الميديا العالمية فبألامكان فرض أيدلوجيا تلقينية تكيف الفرد للقبول والتطابق مع ما تريده حكومتهُ وفقاً لطريقة الاقتران الشرطي فترد في الذهن صورة العدو مقترنة مع أسوأ الصفات وأخطرها[3] :

الشيوعية :- إمبراطورية الشر .

الإسلام :- الإرهاب .

العراق :- أسلحة الدمار الشامل .

وما ينطبق على نجاحها الدعائي للأيدلوجيات السياسية الرسمية للحكومة يصدق بشكل واضح على استثمارها وتوظيفها في عملية صناعة العدو . فالعدو وفقاً " **لهيدجر** " " ليس من هو حاضر أمامنا ألان ، بل أن الـ (**دازارين**•) يجب عليه أن يخلق لنفسه عدوه الذاتي كي

---

[1] وليم بفاف ، قضية الهيمنة ، دراسات مترجمة ، ترجمة : إيناس عبد السادة وسوسن العساف ، العدد ٢٥ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣ .

[2] فنسان الغريب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ – ص٨٨ .

[3] سعد سلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١ – ص ٤٢ .

• **دازارين** : مصطلح ألماني فلسفي يدل على الوجود ويقصد هيدجر منه الوجود، فالإنسان في رأي هيدجر هو الموجود هناك ، أي أنه دائما يوجد في الموقف وهو لا يعي نفسه ألا في عالم ومحاط بأوضاع مصطنعه لم تكن من صنعه نفسه .أنظر: سعد سلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧ – ص ١٥٨ .

لا يسقط في العطالة ، كل ما هو موجود يخضع لمبدأ الصراع ، وحيث لا وجـود للـصراع والهيمنة هناك تفسخ وانهيار: الماهية ، أي الماهية الـ(دازارين) تتمظهر أساساً في العدو "

يشير **نعوم تشومسكي** في كتابه (قراصنة وأباطرة) إلى أهميـة ابتكـار أسـاليب لصناعة الموافقة من قبل النخبة السياسية الأمريكية المسيطرة في سبيل خلق نظام من السيطرة على ما يفكر به الشعب هذه المقاربة تتمثل بالصناعات الملحقة بصناعة العدو ، ومنهـا مـا يمكن أن نطلق علية (صناعة المبالغة) . حيث يسود الخطاب الأمريكي التهويل والمبالغـة حول مدى القدرات الأمريكية التي بإمكانها أن تصل إلى كل مكان وتوظف أياً كان في سبيل تحقيق أهدافها والمبالغة في قدراتها التقنية التي تمحق كل من يجرؤ على تحديها وهذا ما نجده في :

مواجهة الولايات المتحدة = الدمار الأكيـد[1]

بل يجب التهويل من القدرات العسكرية التي يمتلكها العدو وتصوير سقوطه وانهياره بأنه معجزة أمريكية ، ففي حملة دعائية قل نظيرها ، وأدهش العالم من حيـث حجـم القـوة المعدة لها ، ومستوى التلاعب بالألفاظ ، قامت الولايات المتحدة بجهد هائل لإقناع الأمريكيين والعالم بان النظام العراقي ونظام طالبان ، يشكل كل منهما تهديداً للوجود الأمريكي ، كونهما المسؤولين عن أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ، وفي الواقع أن المبالغة في تهويل العـدو لـهُ جذوره ، فقد أعلن **رونالد ريغان** في أيار ١٩٨٥ ، حالة الطوارئ في الولايـات المتحـدة ، مدعياً أن حكومة نيكاراغوا التي تبعد ألاف الكيلومترات عن مدينة تكساس الأمريكية تـشكل تهديداً استثنائياً وغير اعتيادي للأمن القومي الأمريكي ، وتخطط للسيطرة على نصف الكـرة الغربي ، وهو ملاذ مميز للإرهاب [2].

أن صناعة المبالغة تنعكس على الأداء الاستراتيجي الأمريكي من خلال[3] :

أولا : استعدادها الدائم للحرب وانهماكها بزيادة فعالية أسـلحتها ومخزونهـا تقليـدياً ونووياً وكأن ما معها لا يكفيها أو لا يستطيع أن يوفر لها الأمن في عالم مليء بأعدائها الذين لا يترددون في اغتنام الفرص لإيذائها أو الانتقام منها ، فالقوة العسكرية العظيمة تبقى عنـد الأمريكيين أمراً لا غنى عنه – على حد تعبير **روبرت مكانمارا** – وان الولايات المتحدة تجد

---

[1] سعد سلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣– ص ٤٤ .

[2] عبد علي المعموري ، انكفاء الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية فيها ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤١ .

[3] سرمد عبد الستار أمين ، القوى العظمى المهيمنة : دراسة في نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠– ص ٣١ .

لزاماً عليها أن تحتفظ بترسانة نووية وتقليدية بحيث تردع أي دولة من غير استخدام أداة للترهيب ولا سيما أن هنالك بعض الذين يختبرون أرادتها .

ثانيا : الكم الهائل من الكتابات التي صدرت على مدى العقدين الماضيين في داخل الولايات المتحدة نفسها والتي تعكس رعباً أمريكياً إزاء ما يحمله المستقبل لهم وما يضمرهُ العدو تجاههم من قبيل الدعوة لاقتناص الفرص السانحة قبل أن يفعلها الأخر .

لقد حررت أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ المخاوف الكامنة وأظهرتها للعيان في صيغة رد فعل أمريكي (شعبي ورسمي) سريع ومبالغ فيه يتهم طيف واسع من الدول ويتوعد كل من لا يؤمن بالهيمنة الأمريكية بحرب لا هوادة فيها ، إلى الحد الذي دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بأن شعور الولايات المتحدة بالوهن الأمني كان لا يقارن بلذة ذاتية تحققت بالعثور على عدو تمثل (بالإرهاب) يعيد لها حيويتها التي باتت تفتقدها بعد انكفاء عدوها السابق ويمنحها أيضاً فرصة الدور الخارجي الذي لا غنى عنهُ .

وعلى ما يبدو أن دروس الماضي قد حضرت بِعبرها لدى الولايات المتحدة فجعلت سقف المواجهة مع العدو مفتوحاً لا يحدد بزمن ولا يرتبط بجهة بعينها ليشمل أعداء غير محددين في دورة جديدة للصراع الدولي [١].

وبذلك كان للاتماثل أثر كبير في تطور الأداء الاستراتيجي الأمريكي ، إذ أخذت صناعة العدو تتلقى حثاً كبيراً من الإدارات الأمريكية لتطوير مفاصل الأداء الاستراتيجي الخاص بها ، سيما بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ حيث استفادت الإدارة الأمريكية من تلك الأحداث لفرض وربما تحميل تلك الصناعة بعداً حضارياً ففي ظل حرص أدارة جورج دبليو بوش على بناء مشروعها في العولمة دعت إلى تعميق الأزمة الحضارية مع شعوب العالم المختلفة طمعاً في استنزاف خصوصيتها وإحراجها في الاختيار بين الميل باتجاه الانكفاء المميز بنكوصهُ ، حيث الانغماس في مرجع تراثي متجمد ، وبين الميل باتجاه الانصهار غير المشروط في المنظومة الثقافية الليبرالية ، وقد احتل ذلك المطلب مكانة مهمة في الأداء الاستراتيجي الأمريكي خلال حقبة الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) ولعل ما يثبت صحة كلامنا تصريحه في مرات كثيرة ، " أما أن يكون العالم معنا أو ضدنا " .

لقد بدت صناعة العدو بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ بحاجة إلى جهد مضاعف منشغلة بدراسة وتحليل العالم القديم الذي تجاوزه الواقع ، وعندما بدأت بالتركيز على المعطيات والوقائع السياسية الجديدة وجدت أن العالم قد تغير وتم أستبداله بعالم جديد أخر ،

---

[١] سرمد عبد الستار أمين ، القوى العظمى المهيمنة : دراسة في نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

وذلك هو مكمن الخطورة طالما بدت الإدارات متناقضة متجاوزة خط التصادم المسيطر عليها ، لا سيما بعد أن طورت الولايات المتحدة هذه الصناعة (صناعة العدو) بشكل جعلت منـــهُ الإطار الذي يلـــم بين جنباته الهدف حيث النزوع نحو الهيمنة والوسيلة حيث إرهاب الشعوب والدول المناهضة لإستراتيجياتها الكونية حتى بدت تلك الصناعة وكأنها العملية المنتجة لمـــا نستطيع تسميتهُ إرهاب الدولة المنظم[١].

المطلب الثاني : الـــلاتماثل كتوظيف لمبدأ الوقائية في الأداء الإستراتيجي الأمريكي

الثابت في الأداء الاستراتيجي العالمي أن الـــضربات الوقائيـــة ليـــست جديـــدة فـــي ممارساتها الإستراتيجية ، إذ لها تطبيقاتها القديمة والحديثة على الســـواء ، ويـــشكل الهجـــوم الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في العالم ١٩٨١ النموذج الأكثـــر وضـــوحاً علـــى الضربة الوقائية[٢] ، بيد أنها بدأت تتبلور مع نهاية الحرب الباردة عندما ظهرت وبشكل قـــوي طروحات الهيمنة والاعتماد على القوة المتفوقـــة كواحـــدة مـــن أدوات الأداء الاســـتراتيجي الأمريكي ، وهي طروحات ازدادت ضراوة مع وصول الرئيس (جورج دبليو بوش) للأدارة حيث سعـــى إلى أطلاق إستراتيجية عسكرية تســـتند إلى التحرك العسكري الوقـــائي بهـــدف منع أي تهديد بالإرهاب ولتدمير الدول الأعداء للولايات المتحدة ولإستراتيجياتها الكونية[٣] .

لقد شكلت اعتداءات نيويورك – وواشنطن مدخلاً إلى تغيير جذري في إســـتراتيجية الولايات المتحدة ، من حيث مفاقمة المسار ألهوسي التسلطي – الانفرادي لحقبة ما بعد الحرب الباردة ، وهذا المسار الاستراتيجي هو بآليات ووسائل متنوعة في ميكانزماتها ، والذي ينتزع بموجبة لنفسه حق محاكمة باقي العالم ومعاقبة من تشاء الولايات المتحدة وحيث تشاء وكمـــا تشاء .

تشير(**كونداليزا رايس**) إلى هذه الضربة بالقول " أنه يعني منع أعمال تدميرية معينة ضدك ، من خصم لك ، وان هنالك أوقاتاً لا تستطيع فيها الانتظار حتى يقع عليك الهجوم ، ثم

---

[١] منعم صاحي العمار ، صناعة العدو في السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة في عملياتية الإرهاب ، مجلة أبحاث عراقية ، العدد ١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٥– ص ٥٦ .

[٢] سيوم براون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٩ .

[٣] Gore Vidal , Perpetual war for perpetual peace : How Got to Be so Hated , Thunders mouth Nation , 2002 , P.144 .

ترد " ، أي أن الضربات الوقائية وفقاً لذلك ، تقوم على النوايا وليس رداً على هجوم فعلي ، لذلك فهو سلوك هجومي في أساسه[1].

يقوم مبدأ الضربة الوقائية على قاعدتين أساسيتين هما [2]:

القاعدة الأولى : انه يعتمد على الضربات الوقائية دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية ، يقول في هذا **دونالد رامسفلد** " أن حلف شمال الأطلسي ، لا يمكن أن ينتظر الدليل الدافع ليتحرك ضد الشبكات الإرهابية أو ضد الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل" .

القاعدة الثانية : إذ أرادت الضربات الوقائية أن تكون فاعلة فإنها يجب أن توجهها الولايات المتحدة قبل نشوب الأزمة المعنية حتى تدمر أي مخزون نووي – تكتيكي تقليدي للأسلحة والحيلولة دون استخدام الأخيرة .

وقد عبرت وثيقة (الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الإرهاب) ووثيقة (الإستراتيجية الوطنية لمواجهة أسلحة الدمار الشامل) الصادرتان عام ٢٠٠٢ عن العقيدة الأمريكية الجديدة التي يوضحها نص التقرير الذي وجههُ جورج دبليو بوش إلى الكونغرس في ٢٠ / سبتمبر / ٢٠٠٢ ، حيث يعلن بوضوح أن الخطر الذي تواجهه الولايات المتحدة هو الإرهاب ، ويشير التقرير " يكمن الخطر الأعظم الذي تواجههُ أمتنا عند مفترقي طرق الراديكالية والتكنولوجيا لقد صرح أعداؤنا بصورة علنية أنهم يسعون لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، وتشير الدلائل إلى أنهم يسعون إلى ذلك بتصميم أكيد " و "منذ زمن طويل دأبت الولايات المتحدة على ترك الباب مفتوحاً أمام خيار اللجوء إلى عمل وقائي من أجل التصدي لتهديد ينطوي على ما يكفي من الخطورة على أمننا القومي ، بمقدار ما يكون التهديد كبيراً فأن الإهمال سيكون خطيراً ؛ وبمقدار ما يتوجب علينا اتخاذ إجراءات وقائية للدفاع عن أنفسنا ، حتى لو كان هنالك شك حول مكان وتوقيت الهجوم المعادي والاستباق ومنع مثل هذه الأفعال من قبل أعدائنا ، فان الولايات المتحدة ستتحرك بشكل وقائي "[3].

وفي ذات الوقت يشير(**دونالد رامسفلد**) بالقول " أن الدفاع عن الولايات المتحدة يتطلب الوقاية والدفاع الذاتي أحياناً والمبادرة في العمليات وقد يتطلب الدفاع ضد الإرهاب وغيره من المخاطر البارزة في القرن الحادي والعشرين ونقل الحرب لدى الأعداء ففي بعض الأحيان يكون الهجوم أفضل أشكال الدفاع ".

---

[1] حسام سويلم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٢ .

[2] المصدر نفسه ، ص ٢٩٢ .

[3] إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، نص التقرير الذي وجههُ الرئيس جورج دبليو بوش للكونغرس في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ ، أبحاث إستراتيجية أمريكية ، مركز المعطيات للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، بلا سنة ، ص ٤ .

لقد أدركت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ أن الخطر عليها في مصدرهِ وطبيعتهُ قد تغير عن المخاطر السابقة التي تعرض لها فالإرهاب والجماعات المسلحة والدول التي تأويه وأسلحة الدمار الشامل المنتشرة بالعالم أصبحت هي الخطر ، لذا أسلوب تفادي هذا الخطر يجب أن يتغير هو الأخر ومن أجل تفادي حدوث كارثة مثلما حدث في ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ، وجدت الولايات المتحدة في الضربة الوقائية والأستباقية الوسيلة الأمثل للقضاء على أعدائها ، فالتركيز على كشف نقاط الضعف والتعرض في الولايات المتحدة التي يمكن أن يستغلها الطرف الأخر في شن الضربات التقليدية وفوق التقليدية والإرهابية ، باعتبار أن الولايات المتحدة مجتمع مفتوح ، حيث يسعى الخصوم لتجنب المواجهة مع القوات الأمريكية التي تمثل نقاط قوة يصعب التعامل معها ، ولكنهم يلجأون في مقابل ذلك إلى مهاجمة نقاط الضعف ذات الدفاعات المحدودة ، مثل القواعد العسكرية للقوات الأمريكية ، ومحطات القوى ومراكز المواصلات ، فضلاً عن أنماط جديدة من الهجوم مثل شبكات المعلومات القابلة للاختراق ، وحرب المعلومات ، وهو ما يتطلب إستراتيجية تؤمن كل هذه المرافق [1].

تشير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام ٢٠٠٢ إلى " أن الدفاع عن أمتنا ضد أعدائها هو الالتزام الأول والأساس لحكومة الولايات المتحدة ، واليوم تغيرت هذه المهمة بدرجة كبيرة ، كان الأعداء في الماضي يحتاجون إلى جيوش ضخمة وقدرات صناعية هائلة لتشكل خطراً على أمن الولايات المتحدة الأمريكية ، أما الآن فتستطيع شبكات تقع في الظل من الأفراد أن تأتي بفوضى عشواء هائلة لنا ، فقد أمسى الإرهابيون منظمين بصورة تفسح المجال أمام التسريب إلى المجتمعات المنفتحة وتحويل التكنولوجيات المعاصرة ضدنا ، بغية هزم هذا التهديد ، علينا استخدام كل أداة متوفرة في ترسانتنا ، وأفضل أنظمة دفاعية أمريكية ، وفرض القوانين عبر الاستخبارات ، وبالجهود النشطة لقطع التمويل المالي[2] ، أن الحرب ضد الإرهابيين الذين توصلوا إلى حالة عالمية هو مبادرة دولية ، لذلك يجب أن لا تسمح الولايات المتحدة ولا الدول المتعاونة معنا للإرهابيين بتطوير قواعد آمنة للانطلاق ، سوف نسعى معاً لحرمانهم من الملاذ الآمن في كل حالة (من كل حدب وصوب) ، وبحكم

---

[1] حسام سويلم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٧ .

[2] أنظر: كاستوري سيت – تيم موريس ، المجتمع المدني والحرب على الإرهاب ، ط ١ ، ترجمة : حازم إبراهيم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٢٥ – ص ٣٧ .

الحس السليم والحاجة للدفاع عن النفس ، سوف تعمل الولايات المتحـــدة ضـــد أي تهديـــدات منبثقة كهذه قبل أن تتشكل بصورة كاملة " [1].

لعل من نافلة القول : أن هنالك خلطاً بين الضربة الوقائية والضربة الأستباقية وهـــو خلط أريد منه إضفاء المشروعية على التحركات الأمريكية تحت ذريعة الدفاع عن النفس ضد تهديد خارجي وشيك وهو أمر مقبول من قبل البيئة الدولية .

وأفضل من ميز بين الضربة الأستباقية والضربة الوقائية هو **مايكل والـــرز** بـــالقول " ثمة فرق كبير بين القتل والتعرض للقتل على أيدي جنود يمكن وضعهم على نحو مقنع بأنهم الأدوات ألراهـــنه لـــنية عدوانية معينة من جهة ، والقتل والتعرض للقتل من قبل جنود قـــد يمثلون خطراً بعيداً على وطننا من جهة ثانية ، في الحالة الأولى تكون أمام جيش تعرف أنهُ عدو ، مستعد للحرب اتخذ وضعية الهجوم ، أما في الحالة الثانية فأن العدوان متوقع وخيالي وسوف نبقى على الدوام متهمين بأننا أقدمنا على شن الحرب على جنود كانوا منخرطين فـــي نشاطات مشروعة كلياً ، وتلك هي الضرورة لرفض أي هجوم يبقى ذا طابع وقائي فقط ، أي هجوم لا ينتظر حصول التحرك المعتمد من جانب الخصم للرد عليه[2] .

بكلمات أخرى: أن الوقائية ترتبط بالمحسوسات والنوايا في حين الأســـتباقية تـــرتبط بالمـــدركات . وبما أن اللاتماثل أضحى واضحاً بين الولايات المتحـــدة وخـــصومها لـــذلك أضحت الإستراتيجية الأمريكية تجد في اللجوء الوقائي للقوة علتهـــا ومـــصدرها لمواجهـــة الأخطار المحتملة وغير المؤكدة التي تهدد الأمن القومي ، وهي إستراتيجية تبقي المؤســـسة الأمريكية في حالة تأهب دائم واستعداد عسكري ورغبة في تعقـــب الـــشبكات والتنظيمـــات الإرهابية في أي مكان من العالم قبل وقت طويل من وقوع ضرباتهم ، وهذا معناه تجاوز مبدأ الردع والاحتواء القديم في التعاطي مع أخطار وتهديدات الأمن القومي الأمريكي وتعويـــضه بإستراتيجية الضربة الوقائية التي حدد الرئيس جورج دبليو بوش معالمها فـــي إســـتراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠٠٢ .

بتعبير أخر: لقد وجدت الولايات المتحدة في إستراتيجية الضربة الوقائيـــة اســـتجابة مباشرة لمخاطر وتحديات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ، وذلك من خلال تحليل درامـــي (أي لهذه المخاطر والتهديدات) ولكيفية مواجهتها ، ولما كانت هذه التهديدات هي شـــبكات إرهابية وليست دولاً أو أمماً فأن مفهوم إستراتيجية الردع العائدة إلى حقبة الحرب البـــاردة لا

---

[1] إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ ، وكذلك ينظر: سعد حقي توفيق ، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة ، ط ١ ، دار زهـــران ، الأردن ، ٢٠٠٨ ، ص ٢١ .

[2] سيوم براون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٢ .

تجدي نفعاً معها ، بل الخيار الوحيد هو الاستخدام الوقائي للقوة ضدها قبل أن تتحول تهديداتها ومخاطرها إلى مشكلة كبيرة [1].

أن الهدف الأمريكي من هذه الإستراتيجية هو أعادة رسم خريطة العالم وفق المصالح الأمريكية ، وينتج عن ذلك بالضرورة حروب جديدة وفوضى هائلة ، وكان المحافظون الجدد يسعون مع مختلف الإدارات الأمريكية لوضع أفكارهم موضع التنفيذ ، ولكنهم لم يجدوا أذناً صاغية الأ من جورج دبليو بوش ، والتي انتهت إلى التطبيق الفعلي [2].

وتقوم (عقيدة بوش) الإستراتيجية والتي يدافع عنها التيار المحافظ على عدة مبادئ أساسية هي التي حددت مهمة الولايات المتحدة ومسؤوليتها في العالم[3] :

١ : الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل .

٢ : الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة باعتبار أن الأحكام الاستبدادية هي في ذاتها خطر على المصالح القومية الأمريكية ، وهنا تشير **كونداليزا رايس** بالقول " أن مبدأ الضربة الوقائية يشكل مذهب الدولية الأمريكية بوضوح الذي يتم من خلاله استخدام القوة العسكرية من أجل صيانة القيم والمُثل الأمريكية " وهي بذلك تربط ما بين إستراتيجية الحرب الوقائية وضرورات تغيير النظام وبناء الأمم في عالم ما بعد ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ، والحل حسب زعمها للمشكلات التي تتسبب بها الدول الخارجة عن القانون بالنسبة إلى مسألة الأمن القومي ، يتمثل بالإطاحة بالحكومات التي تقود هذه الدول والعراق كنموذج .

٣ : الانتقال من الغموض إلى القيادة أي وعي الولايات المتحدة بدورها الريادي في العالم وتبوؤ مسؤوليتها بصفتها الأمينة على استقراره وأمنهُ ، لذلك جعلت هذه الحرب لا تخضع لسقف زمني معين كما انها غير محددة جيوبولوتيكيا بحيث تعد الكرة الأرضية كلها مسرحاً لعملياتها مع جعل أمكانية تفعيلها خاضعة لتقدير ذاتي وتقييم مصلحي لمعنى التهديد أو الخطر الذي عادة ما يتم تضخيمه وتوظيفه في البحث عن التبرير المفقود والشرعنة المستعصية لهذه الحرب الوقائية[4] .

---

[1] أنظر: واثق محمد براك السعدون ، عقيدة الحرب الأستباقية في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية ، تحليلات إستراتيجية ، المجلد ٣ ، العدد ٦٠ ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠١١ ، ص ١– ص ٤.

[2] سمير التنّير ، أمريكا من الداخل : حروب من أجل النفط ، ط ١ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٣ .

[3] السيد ولد أباه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥ .

[4] محمد الهزاط ، إستراتيجية الحرب الأستباقية الأمريكية : الجذور والأهداف ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٢٣ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، خريف ٢٠٠٥ ، ص ٩١ .

٤ : تعد الوقائية ركيزة أساسية لنظرية **تشيني** الشاملة ، التي تقـول " بأنـه يجـب التعامل مع احتمال بنسبة واحد في المائة على انه (الحقيقة) وان الدليل القاطع سواء أكـان من حيث النوايـا أو القدرات هو نقطة انطلاق حتمية " وتطلق أدبيات الفكـر الاسـتراتيجي الأمريكي على نظرية تشيني (الواحد في المائة) وتقوم هذه النظرية حول اكتـشاف عـدو محتمل به والوصول إلى هذا العدو قبل أن يتمكن من الولايات المتحدة .

يشير أحد مسـؤولي الاستخبارات الأمريكية السابقين " أن الحرب على الإرهاب كان يوجهها مبدأ الاشتباه المتحرك ، لقد كان كل شيء يحصل في الظل لذا لم يكن يجدي أي نقاش حوله ، كنا نعمل بجهد كبير في حقل خال تماماً من الأدلة " ولكن نظرية تشيني ترتكز علـى أن غياب الدلائل القاطعة يجب أن لا يعيق العمل لأن المسألة برمتها تتمحور حول التحـرك والتحرك المستمر[١] ، وقد استخدمت الولايات المتحدة هذه النظرية في تعقب وإلقـاء القـبض على زعماء تنظيم القاعدة .

٥ : أن الوقائية أساس عقيدة الدفاع : يـشير تقريـر وزارة الـدفاع حـول الأداء والمحاسبية لسنـة ٢٠٠٥ ، أن الولايات المتحدة تواجه التحديات مبكراً وعلى نحـو أكثـر شمولية ، قبل السماح لها بالنضج ، لذلك تصبح مهمة المخططين التفتيش عن القدرات التـي تهدد الولايات المتحدة مثل القدرات الكيمياوية والبيولوجيـة والنوويـة أو قـدرات الفـضاء السيبيري (الفضاء الشبكي للانترنيت) ، ويستعدون لرد واعتراض تلك القدرات بغض النظر عن المكان المحتمل لظهورها[٢].

وعليه وظفت الولايات المتحدة اللاتماثـل في إحداث تغييرات كبيرة فـي مؤسـستها العسكرية – عقيدة وقدرات قتالية – بهدف التصدي لتهديدات الأمن القومي الأمريكي الناتجـة عن ظروف وبيئة ما بعد الحرب الباردة ، وقد كانت العقيدة الجديدة التي وقع عليها اختيـار المؤسسة العسكرية الأمريكية هي (الحرب الوقائية) باعتبارها – من وجهة نظر أصحابها – أنجع الاستراتيجيات العسكرية لمواجهة التهديدات المتجددة (النظاميـة وغيـر النظاميـة) وأكثرها قدرة على كسب المعركة الدائرة ضدها ، لتبدأ الولايات المتحدة بشـن الحرب علـى أفغانستان النموذج الأول لهذا المبدأ .

---

[١] رون ساسكنيد ، نظرية الواحد في المائة ، ط ١ ، ترجمة: ميشيل دانّـو ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٩٧ .

[٢] معتز سلامة ، الأمن القومي الأمريكي : التحولات الجديدة في ظل أدارة بوش الثانية ، كراسات إستراتيجية ، العدد ١٦٢ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٦ ، ص ٢١ .

المطلب الثالث : العراق كنموذج شرق أوسطي لتطبيق إستراتيجية الـلاتمـاثل

منذ اللحظة التي أستحدث فيها الرئيس الأمريكي (جورج دبليـو بـوش) مـصطلح "محـور الشـر" ، محدداً العراق أحـد أضلاعه الثلاثة إلى جانب إيران وكوريـا الـشمالية بدأت مرحلة العـد العكسي لنظام الرئيس العراقي الأسبق (صدام حسين) ، ولكن ذلـك لا يعني أن خطة الحـرب الأمريكية بدأت مع أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١[1] ، عن هذه الفكـرة يقول الجنرال (**ويسلي كلارك**) " أن التركيز على العراق هو الفكرة القديمة للدولة الراعيـة للإرهاب – رغم عدم وجود دليل على رعاية عراقية – وانتهاز تلك الفرصة ، وبوسعـي أن أتصور المقولات التي تحرض للحرب على العراق ، لقد كانت هذه الحـرب للإطاحة بصدام توفر عملاً ملموساً " [2].

قبل سنوات وتحديداً في سنة ١٩٩٢ ، وضع تشيني وبول وولفوتز وليبـي الأسـاس الفكري لقيادة الدبابات الأمريكية في شوارع بغداد ، فقد كانوا إلى جانب " دونالد رامـسفلد " من الموقعـين على بيان المبادئ المؤسسة لمشروع القرن الأمريكي الجديـد ، وفـي سـنة ١٩٩٨ وقع كل من رامسفلد وبول وولفوتز وليبي على الرسالة المفتوحة إلى كلينتون بعنوان (إزاحة نظام صدام عن السلطة) وأتباع سياسة تستند إلى استخدام القوة العـسكرية لتغييـر الخارطة الجيوستراتيجية للشرق الأوسط ، وحتى يتحقق هذا الهـدف يـضع أنـصار هـذا المشروع عدة خطوات على الولايات المتحدة أن تقوم بها وهي[3]:

١- استعمال القوة العسكرية الأمريكية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سواء في بقاء نظام صدام حسين أو في حالة غيابه .

٢- ضرورة أن تتغلب الولايات المتحدة على شتى التهديـدات بـصورة حاسـمة بغرض تحقيق الانتصار ضد القوى المعادية .

٣- أهمية أن تبقى واشنطن على القواعد والتسهيلات العسكرية بغرض المساهمة في تقويض أية قوة إقليمية مناوئة .

٤- المضي قدماً في مشروع الدرع الصاروخي حتى تكتمل السيطرة الأمريكية على الفضاء الخارجي .

٥- بناء نظام عالمي جديد يقوم على القيادة الأمريكية ويهدف إلى ردع النظم المارقة الخطيرة مثل كوريا الشمالية وإيران وليبيا وسوريا والعراق .

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٢ .

[2] ستيفان هالبر وجوناثان كلارك ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٠ – ص ٢٦٦ .

[3] أحمد ثابت – خليل العناني ، العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية ، ط ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٣١ .

ومع تولي أدارة (جورج دبليو بوش) السلطة استعان بمجموعة من الموقعين على المشروع السالف الذكر ليصبحوا أعضاء في أدارته وفي هذا الصدد يقول جورج دبليو بوش " في هذا المعهد – مشروع القرن الأمريكي الجديد – هناك مجموعة من أفضل العقول الأمريكية وأنتم تقومون بعمل جيد لدرجة أن إدارتي استعارت منكم هذه العقول المفكرة ، وأريد أن أشكرهم على خدماتهم[١] ".

أن الولايات المتحدة سعت من خلال حربها على العراق في العام ٢٠٠٣ لتحقيق جملة من الأهداف ليغدو العراق نموذجاً شرق أوسطياً للإستراتيجية اللاتماثل .

أولا : توظيف الحرب على العراق سياسياً – جيوستراتيجياً .

في ٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٣ ، ظهر جندي أمريكي يربط حبلاً بعربتهُ المدرعة أمام مجموعة من العراقيين الذين يقفون على مقربة ، ويسقط تمثالاً ضخماً للرئيس العراقي الأسبق صدام حسين في بغداد ، وقد عرض هذا المشهد مراراً وتكراراً على التلفزيونات في كل أنحاء العالم ، لقد كان عملاً رمزياً إلى حد كبير ، الإطاحة بنظام صدام حسين وتحقيق هدف الرئيس جورج دبليو بوش الذي طال انتظاره بتغيير النظام في بغداد ، لقد ضغطت الولايات المتحدة وشجعت طوال سنوات ، لتحقيق هذا الهدف[٢].

سعت أدارة جورج دبليو بوش حثيثاً للحرب على العراق وإقامة تحالف دولي لتحقيق أهداف كثيرة كان من بينها : إزالة أسلحة الدمار الشامل التي روجت لها الإدارة الأمريكية وكانت من أهم الأسباب وراء أقامة التحالف الأمريكي– البريطاني في سبيل غزو العراق ، وتغيير النظام فيه تحت حجة علاقته بالقاعدة ، ونشر الديمقراطية ، أما الأهداف التي لم يصرح بها ، فتلك التي تشير إلى غاية الولايات المتحدة في السيطرة على العراق كهدف استراتيجي بسبب موقعه وموارده الاقتصادية ، فضلاً عن تأمين حماية إسرائيل ، فبعد ٣ ساعات فقط من أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ أعلن وزير الدفاع آنذاك (دونالد رامسفلد) بضرورة شن حرب على العراق ومحملاً إياه مسؤولية دعم الإرهاب ؛ وأهم دول محور الشر كما صنفه القاموس السياسي الأمريكي[٣].

---

[١] أميمه عبد اللطيف ، قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكي ، مجلة المتابع الاستراتيجي ، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية ، آذار ٢٠٠٥ ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع : http://www.alkashif.org

[٢] ويسلي كلارك ، الانتصار في الحروب الحديثة : العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية ، ط ١ ، ترجمة : عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ٢٠٠٣ ، ص ٧ .

[٣] زبير السلطان ، أحداث ١١ من أيلول صناعة وأهداف الحرب على العراق ، مجلة الفكر السياسي ، العدد ١٧ ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٢ .

سياسياً : سعت الولايات المتحدة لتوظيف الــلاتماثل ، في العراق انطلاقاً من فكــرة مفادها" أن تغيير نظام الحكم في العراق يمثل مجرد خطوة أولى لإعادة ترتيــب الأوضـــاع سياسياً في الشرق الأوسط لاسيما وأن احتلال العراق وإقامة نظام حكم ديمقراطي علماني فيه سوف يكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي "[1].

لقد باشرت مراكز أبحاث أمريكية بتجيير التحولات السياسية التي يــشهدها العــراق والتضحيات المقدمة للتوجه صوب الديمقراطية لصالح البرنامج الذي أطلقتــه إدارة جــورج دبليو بوش مفـــاده زرع الديمقراطية في المنطقة العربية ، المتزامن وربمـــا المتولــد عــن إستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب ، **فجورج غاوس** في مقالتهُ " هل بمقدور الديمقراطية لجــم الإرهاب ؟ " ، يشير إلى أن ما يحصل في العراق أنما هو جزء من برنامج أطلقــهُ الــرئيس جورج دبليو بوش الهدف منه زرع الديمقراطية في الشرق الأوسط ، وذلك المســعى الــذي سيؤدي بالنتيجة إلى تحسين أمن الولايات المتحدة عبر التفاني في نشــر القيم الديمقراطيـــة ، والعقدة المهمة هنا هي الربط بين مشروع الديمقراطية والمجهود الأمريكـــي ، إذ أن الــربط مازال بين ما تحقق على أرض العراق ، وبين متطلبات الفاعلية للأهــداف الأمريكيـــة فـــي المنطقة ، التي ينبغي أن تتحقق عبر الإفادة من النجاحات العراقية في هذا المجال ، وبما عجل ويعجل من مهمة البناء الديمقراطي ثانياً ، أي بمعنى أن مهمة تجفيف مستنقع الإرهاب بحاجة إلى منفــذ ، وربما إلى أرضية انطلاق فوجد الأداء الاستراتيجي الأمريكي فـــي الـــســـاحة العراقية ، على الرغم من كلفة العمل بها ، نقول وجدت بها ذلك المنفــذ أو تلك التوطئة[2] .

وفي رده على سؤال مراسل صحيفة (هارتس) الإسرائيلية حول السبب الذي مــن أجلهُ شنت الحرب على العراق يقول **وليم كريستول** – احد صُناع فكرة غزو العراق وأكثــر المراجع سطوة في عقل جورج دبليو بوش – أن هذه الحرب تهدف إلى تشكيل وبناء شـــرق أوسط جديد ، فهي حرب لتغيير الثقافة السياسية في المنطقة بأكملها ، وإيجاد نظـــام عـــالمي جديد وشرق أوسط جديد[3] " .

وقبل ذلك كان وزير الخارجية الأمريكية الأسبق **(كولن باول)** قد طرح في ديسمبر من العام ٢٠٠٢ مبادرة حملت عنوان (مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط : بناء الأمل للسنوات القادمة) حيث أكدت المبادرة أن أهدافها هو تعزيز الديمقراطيـــة فـــي

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٧ .

[2] منعم صاحي العمار ، الديمقراطية في العراق والمعضلة الكبرى ، مجلة أبحاث عراقية ، العدد ٢ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٩ – ١٠ص .

[3] علي عبد العـــال ، من هم الحافظون الجدد ؟ ، مجلة المتابع الإستراتيجي ، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية ، شباط ٢٠١٠ ، منشور على الموقع التالي : http://www.alkashif.org

المنطقة من خلال تدعيم جهود الإصلاح الاقتصادي ، وتقوية المجتمع المدني ، وتوسيع المشاركة السياسية وغيرها ، والهدف الأساس من هذه الدراسة رصد وتحليل موقع الديمقراطية ضمن أجندة الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة من منظور الخبرة التاريخية من ناحية ، وفي ضوء الأوضاع والتحولات التي قد تترتب على احتلال الولايات المتحدة للعراق من ناحية أخرى[١] .

ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن المدرك الاستراتيجي الأمريكي قد أصيب بالاختلال ، يرى البعض الأخر أن الولايات المتحدة لها مشروعها الخاص لحقبة ما بعد الاحتلال ، فالمتتبع للإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق يقرأ أن الولايات المتحدة قد خططت للحرب ولم تخطط لما بعدها ، ولكن هذه المقولة تخفي وراءها حقيقة مفادها " أن الولايات المتحدة خططت للحرب كما خططت لما بعدها من خلال بث الفوضى ، ونشر التخريب كأسلوب مقصود ، لإلغاء أسس الدولة وإعادة بنائها وفق الرؤى الأمريكية الجديدة ، وأن كل ما حدث هو مخطط ومرسوم بعناية ودقة أُريد منهُ أن يتخلى العراق عن مكانتهُ التي كان ينافس فيها كل من مصر والسعودية ، وأن يبقى العراق مهملاً وغير مؤثر في إقليمهُ ، أي يبقى مفعولاً به لا فاعلاً [٢] ".

وفي هذا الصدد تشير وثيقة للمحافظين الجدد نشرت في العام ٢٠٠٢ بالقول " أن العراق هدف تكتيكي ، السعودية هدف إستراتيجي ، ومصر الجائزة الكبرى "[٣].

جيو– ستراتيجياً : فالعراق لهُ موقعهُ الجيو – ستراتيجي وقدرتهُ العالية على تحديد الاستراتيجيات الكونية للولايات المتحدة ، إذ عند حدوده الشمالية تنتهي الحافات الأمامية لحلف الناتو ، وحده الجنوبي يتلامس مع الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي ، ويتوسط منطقة الشرق الأوسط ، علاوة على أحاطتهُ بدول الجوار الجغرافي ذات القدرات والإمكانيات للتأثير في معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة وعلى رأسها تركيا وإيران ، ولا تأتي أهمية العراق من هذه الناحية فحسب ، وإنما من كونهُ مركزاً عملياتياً متقدماً في

---

[١] حسنين توفيق إبراهيم ، الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي ، كراسات إستراتيجية ، العدد ١٣٠ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣ .

[٢] منعم صاحي العمار ، الديمقراطية في العراق والمعضلة الكبرى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣ وكذلك ينظر : دوغلاس ج.فايث ، الحرب والقرار ، ط ١ ، تعريب : سامي بعقليني ، مؤسسة الانتشار العربي ، لبنان ، ٢٠١٠ ، ص ٧٠ .

[٣] المحافظون الجدد : من التروتسكية إلى العناية الإلهية ، ترجمة : مجلة المتابع الاستراتيجي ، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ٢٠١٠ ، منشور على الموقع التالي : http:// www.alkashif.org

الإستراتيجية الأمريكية المُعده للمنطقة لترسيخ هيمنة القطب الواحد وتحقيق أمنهُ واستقراره . وهنا يقول (**زلمّاي خليل زاد**) " العراق بموقعهُ الاستراتيجي في نقطة التقاء ثـلاث قـارات يشكل هدفاً كبيراً وجائزة ثمينة لا تعوض للقوى العظمى الطامعة ، فضلاً عن ذلك فأنه يشكل مساحة فاصلة بين سوريا وإيران التي تهدف الولايات المتحدة إلى إحداث تغيير في سياستهما ، والخلاصة : أن الحرب على العراق واحتلالهُ أحدثت تغييراً جيوستراتيجياً هائلاً في المنطقة والعالم "[1] .

هذه الأهمية الجيوستراتيجية هي التي أدت دورها المباشر في توظيف اللاتماثل ، كتعبير عن أهداف إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة للأداء الاستراتيجي الأمريكي أهمها[2] :

١- وصل الانقطاع الحاصل في انتشار قوات حلف الناتو في الجزء الممتد بين تركيا شمالاً والخليج العربي جنوباً ، وهو انقطاع على مساحات ثلاث دول في محور الشر هي إيران وسوريا والعراق ، ومن ثم فأن الوجود المباشر سيعطي الولايات المتحدة وحلفاءها ميزة تكامل انتشار قواتها على مساحة الشرق الأوسط دون انقطاع .

٢- بحكم توسط العراق لمنطقة التغيير المفترضة فأن ذلك يمنح الولايات المتحدة وحلفاءها حرية حَركة دائرية (٣٦٠ درجة) وفي كل الاتجاهات .

لقد كانت الغاية تتمثل في الانفتاح على دول الجوار العراقي كحلقة أولى للتغيير وحائطاً خلفياً للصد في مرحلة لاحقة في أطار عملية واسعة للتفكيك وإعادة التركيب للخارطة الجيوستراتيجية للمنطقة .

وربما يكون المحيط العراقي قد فهم فعلاً حكم الجيرة الجيوستراتيجية الجديدة فتحرك لإغلاق دائرة الفعل الإستراتيجي على أصحابها قبل انفتاحها عليهم ولكن يبدو أن فعل الكبار أكبر من قدرة الأطراف الإقليمية على المجاراة فيه ، ومن هنا نفهم مغزى الأزمة اللبنانية التي حولت سوريا من طرف يستنزف القوة الأمريكية على الساحة العراقية إلى طرف يدفع عن نفسه ضغط زمن يتسارع وأزمات متلاحقة تجعلهُ ضحية أخرى لمصالح الدول الكبرى في المنطقة ، وكذلك نستطيع أن نفهم التشدد الأمريكي ولعبة الوسيط الغربي في ملف طهران النووي والتي تقود بالنتيجة إلى مشاغلة إيران لأطول مدة ممكنة وثنيها عن مباشرة

---

[1] طالب حسين حافظ ، تطور الإستراتيجية الأمريكية في العراق ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧ ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٦ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، نيسان ٢٠٠٨ ، ص ٢٣٠ .

[2] سرمد عبد الستار أمين ، العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١١٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، كانون الثاني ٢٠١١ ، ص ٤١ – ص ٤٢ .

مشروعها النووي حتى يتم التفرغ لها بعد حسم ملفـــي العراق وسوريا وعدم التـــسرع فـــي استعدائها لما تملـــكه من تأثير حقيقي في كلتا الســـاحتين[1] .

ثانياً: توظيف الحرب على العراق اقتصادياً

" أن النفط العراقي سيكون أمانـــة بيـــد الجيش الأمريكي "

(كولن باول)

يرى الخبراء الاقتصاديون أن الحرب على العراق قد بدأت في كـــاليـــفورنيا في العام ٢٠٠٠ ، فقد اجتاحت حينها الولايات المتحدة أزمة الطاقة ، ففي العاشر مـــن آذار/ مـــارس ٢٠٠٠ حدثت فورة لا مثيل لها في البورصة ، وعلى أثر أشارات تحذيريـــة مـــن الخزانـــة الفدرالية معـــلنة عن عودة التضخم ، وخلال عام واحد ســـرحت ٥٠٠ شركة من كاليفورنيا أكثر من ٤٠ ألفاً من موظفيها ، وأقفلت معظم شركات الاقتصاد الجديد ، بل أمتد الركود الذي ضرب الاقتصاد الأمريكي إلى قطاعات وشركات الاقتصاد التقليدي القديم ، فخلال عام انتهت أسطورة النـــمو غير المنقطع للاقتصاد الأمريكي ومعه الاقتصاد العالمي[2].

من جانب أخر : يقول السيناتور الجمهوري (**جون ماكين**) في شهر تـــشرين الأول من عام ٢٠٠٣ حول العراق أي في عام احتلاله والعبارة تصف هذا البـــلد بأنهُ " أناء عـــسل ضخم يجتذب أعداء كبيرة من الذباب " ونظرية العسل هذهِ تنبع من اعتقاد راسخ بين مهندسي الحرب على العراق من المحافظين الجدد[3]، أذا كان النفط هو المحدد المهم وراء الحرب على الإرهاب فأنهُ ليس بهدف إشباع الحاجة الأمريكية لهُ ، بقدر ما هو أداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة على واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم ، كي تكتمل مرتكـــزات الإمبراطوريـــة الأمريكية المزمع بناؤها وفقاً لمشروع القرن الأمريكي الجديد الذي يـــرى دُعاتـــهُ ، وعلـــى رأسهم ديك تشيني ودونالد رامسفلد أنهُ لن يتحقق دون السيطرة على النفط[4] .

فعندما سأل **تشرشل** (رئيس وزراء بريطانيا الأسبق) الرئيس الأمريكـــي الأســـبق **(ترومان)** قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها ، عن الحصة التـــي تطمـــح إليهـــا الولايات المتحدة في الحصول عليها من نفط العراق ، أجاب وبلا تـــردد ١٠٠% أمـــا **بـــول**

---

[1] سرمد عبد الستار أمين ، العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢ .

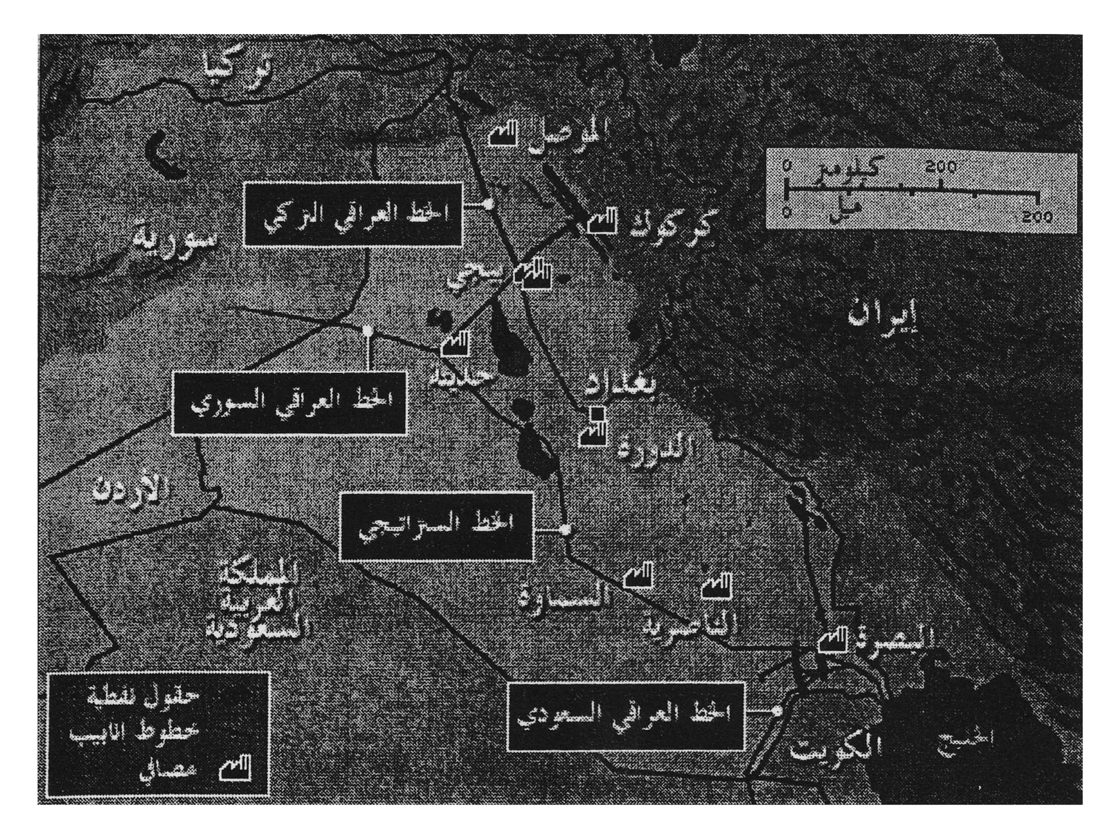
[2] فنسان الغريب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٧ –ص ٢٠٨ .

[3] عامر هاشم عواد ، دور اللوبي النفطي الأمريكي في الدفع باتجاه قرار الحرب ، الملف السياسي ، العدد ٢٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، حزيران ٢٠٠٧ ، ص ١٦ .

[4] شاهر إسماعيل الشاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨ .

وولفوتز فقد قال للكونغرس الأمريكي فور بدء الحرب " العوائد النفطية لذلك البلد يمكن أن تصل إلى ٥٠ – ١٠٠ مليار دولار في مجرى السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة .... ، ويضيف نحن نتعامل مع بلد يمكنهُ حقاً تمويل أعادة بناء نفسه "[١].

الخريطة رقم (١) توضح حقول النفط في العراق وأهم المصافي وخطوط الأنابيب .



أسم المصدر : شاهر إسماعيل الشاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ، ط ١ ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٩ .

جاء في تقرير مستقبل الطاقة الأمريكية الذي أعده (**تشيني**) وعرضهُ على جورج دبليو بوش في مايو ٢٠٠١ كان يوصي أن تضع الإدارة الغنيمة نصب عينيها تماماً ؛ وبالرغم من أن الولايات المتحدة كان ينبغي أن تقلل اعتمادها على نفط الخليج (الفارسي) ، والتعويل بدرجة أكبر على واردات من وسط أسيا وغرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فان التقرير يتوقع أن تقدم السعودية والعراق وجيرانهما بين ٥٤ – ٦٧% من نفط العالم بحلول ٢٠٢٠ ، وان أفضل وسيلة لتقليل المخاطر التي تواجه الولايات المتحدة هي الضغط على المنتجين في

---

[١] شاهر إسماعيل الشاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ .

الشرق الأوسط لفتح مجالات في قطاعات الطاقة لديهم أمام الاستثمار الأجنبـــي مـــن خـــلال الشركات الأمريكية المتعددة الجنســيات[١].

حيث سارع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بعد الاحـــتلال الأمريكـــي للعـــراق وجزء من الخطة الأمريكية للاستيلاء على النفط العراقي إلى تعيين " **فيل كارول** " وهو مدير سابق رفيع المستوى لمؤسسة أمريكية ليتولى أدارة صناعة النفط العراقية ، ثم أصدر جورج دبليو بوش في ١٢ أيار ٢٠٠٣ أمراً تنفيذياً برقم (١٣٣٠٣) منح بموجبه حصانة لـــشركات النفط على جميع الأنشطة والتعاملات الخاصة بالنفط العراقي ، وفي اليوم نفـــســـه وتحـــت ضغط أمريكي – بريطاني أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٤٨٣ الذي رفع بموجبـــه العقوبات السابقة وسمح لسلطات الاحتلال ببيع النفط العراقي وإيداع العائدات في حساب تديره السلطة نفســـها ، لقد كانت كل خطوة متـــخذة في حقبة ما بعد الحرب دلـــيلاً علـــى ســـعي الولايات المتحدة لتوظيف الحرب على العراق نفطياً ليس بصفتهُ مورداً وطنياً عراقياً ينبغـــي حمايته ، وإنما غنيمة حرب ينبغي السيطرة عليها[٢] .

من ناحية أخرى يمكن عـــد حرب العراق باعتبارها أكبر من مجرد الاستيلاء علـــى النفط للاستهلاك المحلي الأمريكي ، فالأمر أكبر من ذلك كونه يمثل عناصر ومكونات لخطة أمريكية طويلة للسيطرة والهيمنة على إمدادات النفط والغاز لأوربا واليابان وأسيـــا ومن ثـــم مستقبل الاقتصاد العالمي[٣].

كما سعت الولايات المتحدة إلى توظيف الحرب على العراق من خلال ما بات يعرف في الفكر الاقتصادي الأمريكي بـــ (عملة النفط) وهي بذلك تهدف إلى منع توجـــه الأوبـــك نحو اليورو كعملة موحدة ، ويؤكد آخرون أن الحرب على العراق سعت الولايات المتحدة من خلالها إلى العودة باحتياطي النفط على الدولار ، وإرسال إنذار واضح إلى المنتجين الآخرين بأنهم سيلاقون المصير نفسه أذا ما تخلوا عن التعامل بالدولار ، وتوجيـــه ضـــربة لأوربـــا وعملتها الموحدة[٤] ، والشكل رقم (١٥) يظهر حقول النفط فـــي العـــراق وأهـــم المـــصافي وخطوط الأنابيب .

---

[١] دوجلاس ليتل ، الإستشراق الأمريكي : الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥ ، ط ١ ، ترجمة وتقديم : طلعت الشايب ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٥١٣ – ص ٥١٤ .

[٢] عامر هاشم عواد ، دور اللوبي النفطي الأمريكي في الدفع بأتجاة قرار الحرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ – ص ٢٩ .

[٣] فرانسيس بويل ، تدمير النظام العالمي :الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد ١١ سبتمبر ، ط ١، ترجمة : سمير كريم ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٦٢ .

[٤] طالب حسين حافظ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٨ .

بُعيد غزو العراق ببرهة وجيزة ، أشار واحد من أشد المخططين المخضرمين نباهــةً ودهاءً (**زبيغنيو برجنسكي**) إلى أن سيطرة الولايات المتحدة على منتجي النفط في الــشرق الأوسط يمنحها دالة غير مباشرة وحاسمة سياسياً على الأقتصادات الأوربية والأسيوية التــي تعتمد هي الأخرى على صادرات الطاقة في المنطقة ، ليكرر بذلك الاستنتاجات التي خلــص إليها أبرز المخططين في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، منهم (**جورج كينان**) الــذي أدرك أن السيطرة على موارد منطقة الخليج سوف تمنح الولايات المتحدة " قوة النقض " تجاه من يزاحمها صناعيا ، فإذا استطاعت الولايات المتحدة أن تحتفظ بسيطرتها على العراق الذي يمتلك ثاني أضخم احتياطي نفطي في العالم والواقع في قلب إمدادات الطاقة الرئيــسة للعــالم فمن شان ذلك أن يعزز إلى حد بعيد من سطوة واشنطن الإستراتيجية والاقتصادية ونفوذهــا الحاسم من منافستيها الرئيستين في العالم المثلث الأقطاب (أمريكا الشمالية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة تمثل احد الأقطاب ، وأوربا وشمال شرقي أســيا المرتبطتــان باقتــصادات الجنوب وجنوب شرقي أسيا تمثلان القطبين الآخرين[1] .

ولا يقتصر التوظيف الأمريكي للحرب على العراق على النفط وإنما أخذ يشمل موارد طبيعية أخرى مثل الفوسفات التي يعتقد أن العراق يحتوي على كميات كبيرة منها ، فضلاً عن الغاز الطبيعي الذي تفوق معدلات نمو احتياطهُ مثيلاتها الخاصة باستهلاكهُ ، ويتوافر العراق على احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي تبلغ ١١٠ تريليون قدم مكعب ، ويرتفع الاحتيــاطي المحتمل ليصل إلى ١٥٠ تريليون قدم مكعب[2] .

من جانب أخر: فرضت الولايات المتحدة إستراتيجية اقتصادية على العراق قوامهــا الأتي[3]:

أ : انفتاح المؤسسات العراقية التــام على العالم .

ب: اعتماد حوافز قوية ومغرية لتطوير القطاع الخاص .

ج: تحقيق التقارب والتكامل الاقتصادي والمالي العراقــي مــع المؤســسات الماليــة العالمية.

---

[1] نعوم تشومسكي ، الدول الفاشلة : إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية ، ط ١ ، ترجمة : سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٩ – ص ٥٠ .

[2] حسن لطيف ، المشهد الاقتصادي العراقي : المعطيات والخيارات ، مجلة المستقبل العراقي ، العدد ٥ ، مركز العراق للأبحاث ، بغداد ، كانون الأول ٢٠٠٥ ، ص ١٥٦ .

[3] ظافر طاهر حسان ، العراق والاحتلال الأمريكي : دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٦ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢١٠ .

فضلاً عن السعي الأمريكي للاستفادة من عمليات أعادة أعمار العراق لتنشيط الاقتصاد الأمريكي ، وتعاملت مع هذه المسألة بوصفها " غنيمة حرب " يحق للولايات المتحدة وحدها الاستئثار بها ، فالتقديرات تشير إلى أن القيمة الإجمالية لعمليات أعادة أعمار العراق لا تقل عن ١٠٠ مليار دولار ، فضلاً عن قيام مؤتمر مدريد المنعقد في ٢٣ – ٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٣ بتقديم تسهيلات مالية تراوحت بحدود (٣٣) مليار دولار منها ٤ مليارات دولار مُنح وبحدود ١٤ ملياراً قروض ومبالغ أخرى كمساعدات[١] ، ونتيجة لذلك وصف برنامج أعادة أعمار العراق بأنهُ أكبر مشروع للتعمير في العالم بعد مشروع مارشال الذي قامت بهِ الولايات المتحدة لإعادة أعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية [٢].

ثالثاً : توظيف الحرب على العراق عسكرياً

مع وصول أدارة جورج دبليو بوش للسلطة ، وحصول الفريق الرئاسي الذي جاء معهُ ومعظمه من الشركات النفطية ، بدأت الإدارة الجديدة بالتخطيط لغزو العراق حال استلامها للسلطة ، على حد قول وزير الخزانة " **بول أونيل** " وكان العراق الموضوع رقم (١) في أول اجتماع عقدهُ مجلس الأمن القومي الأمريكي وأن سبب الاجتماع بحسب أونيل " من اجل العثور على سبب لتنفيذ الغزو ، فكانت كلمات بوش هي : أذهبوا وابحثوا لي عن طريقة لتنفيذه "[٣] .

أذا رجعنا إلى ما كتبهُ " **وليم ريفرز** " وجدنا بأن الهدف من حرب العراق " أقامة محمية تسيطر على منابع النفط ، وإقامة منطقة انطلاق عسكرية لغزوات الإمبراطورية " مما يعني تحويل العراق إلى قاعدة عسكرية تسيطر من خلالها الولايات المتحدة على الدول العربية وإيران خاصة في ظل احتمال توجيه ضربة وقائية أمريكية لإيران ، في وضع يشبه بقاء القواعد الأمريكية في ألمانيا واليابان بعد ٢٧ سنة من انتهاء الحرب العالمية الثانية فهنالك وخلف الحرب على العراق تختفي أقامة وجود عسكري كبير في الشرق الأوسط الذي سيكون وسيلة لأخذ السلطة على باقي العالم[٤] .

---

[١] ظافر طاهر حسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٦ – ص ٢١٧ .

[٢] شاهر إسماعيل الشاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٠ .

[٣] عامر هاشم عواد ، دور اللوبي النفطي الأمريكي في الدفع بأتجاة قرار الحرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

[٤] مصطفى الدباغ ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب ، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٧ – ص ١٢٨ .

لقد عنى الاحتلال الأمريكي للعراق أن سياسة الولايات المتحدة في المنطقة قد تحولت من السياسة التقليدية التي قامت على الحفاظ على الثبات (STATICO) الإقليمي إلى سياسة التدخل النشط ، كي تعمل على أعادة بناء المنطقة وتنظيمها من جديد .

ومن هنا فأن الولايات المتحدة وظفت موضوع احتلالها العراق من خـلال اعتبـار الأخير ساحة عمليات تستطيع من خلالها أن تقوم باستعراض عسكري يضع العالم بأكمله أمام ما يراه حقيقة متمثلة في أن على العالم أن يصبح أحادياً فيه (فيتو) واحد لدولة واحدة هـي الولايات المتحدة ، ويستتبع ذلك أمر في غاية الأهمية يتمثل بتغيير كل نمط التفكير العالمي ، وإيصال رسالة مؤُداها " من غير المسموح لأي كان في العالم أن يستخدم القوة فـي الإطـار العالمي ، ما عدا دولة وحيدة هي الولايات المتحدة ، فالأخيرة رأت أن صياغة العالم وقـواه العظمى لا بد أن يخضع للنتائج المترتبة على هذا العمل العسكري الأكثـر تمـايزاً والأكثـر حسماً"[1].

وبتركيز أكثر يمكن القول: " أن الولايات المتحدة سعت إلى جعل العـراق نموذجهـا الشرق الأوسطي من حيث توظيفها لـلاتـماثل من خلال أعادة صـياغة تفـاعلات البيئـة الإقليمية[2] :

أ : السعي لبناء مؤسسة إقليمية جديدة تعمل على مواجهة قضايا ومشاكل المنطقة وفق مبدأ الأمن الجماعي ، يكون للعراق دور مهم فيها ، وضمن هذا الإطار أطلقـت كثيـر مـن المقترحات لإنشاء مثل هذهِ المؤسسات ومنها (MATO)• وهو تصور لـحلف دفـاعي أمني– استخباراتي ، يضم أطرافاً مختلفة من المنطقة ، ويتفق مع هذا المسعى الجهود الرامية إلى تنشيط حلف الناتـو في المنطقة ، والتي تزامنت مع التوقيع على كثير مـن الاتفاقيـات للحلف مع دول المنطقة والتي تجد صداها بعدم وجود أي نظام إقليمي يمكنهُ أن يمثل عائقـاً فعلياً يعرقل توسع الناتـو ، والمتزامنة مع عمل الأخير في العراق فـي مجـال التـدريب ، ومجمل هذهِ التطورات تمثل محاولة لتوجيه إستراتيجية الحلف من أوربـا إلى منطقة الشرق الأوسط ضمن أعادة صياغة مهام الحلف لمرحلة ما بعد الحرب الباردة والتوافق مع مقتضيات الحرب على الإرهاب .

---

[1] عامر هاشم عواد ، دور القوة العسكرية في الإستراتيجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .

[2] علي العيساوي ، الرؤية الأمريكية لمستقبل التفاعلات الإقليمية : دراسة في الدور العراقي ، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، بغداد ، مايس ٢٠٠٩ ، ص ٧٤ – ص ٧٦ .

• MATO اختصاراً لـ : Middle East Antiterrorism Organization

ب : تغيير مهام الوجود العسكري في المنطقة : لقد أخذت الولايات المتحدة تدرك أن وجودها في المنطقة أصبح يمثل عامل قلق لكثير من دول المنطقة نظراً لتصاعد درجة العِداء الشعبي للتواجد العسكري الأمريكي خاصة بعد احتلالها للعراق بما يزيد من احتمالية استهداف قواتها في المنطقة ، وهذا الأمر دفعها إلى أعادة تبني إستراتيجية قوامها أعادة رسم خطط انتشار لقواتها العسكرية بسبب من :

أولا – العبء المالي لإبقاء هذا العدد الكبير من الوحدات في الخارج ، حيث تبرز الحاجة لتوظيف النفقات الكبيرة في تطوير التكنولوجيا العسكرية وفي عمليات تحديث القوات العسكرية الأمريكية ، وفي هذا الإطار طرحت ورقة أطلق عليها الجيش الأمريكي " نظام القتال المستقبلي " وهي تركز على القوات السريعة والأكثر مرونة على الانتشار .

ج : تعزيز أمن إسرائيل وضمانه: إذ حقق الاحتلال الأمريكي للعراق مصلحة إستراتيجية للدولة العبرية ، فالاحتلال لم يؤد إلى الإطاحة بنظام حكم مناوئ لإسرائيل فحسب ، بل أجراء تعديل هيكلي في ميزان القوى في دائرة الصراع العربي– الإسرائيلي بفعل أخراج العراق من هذه المعادلة ، والأهم من كل ذلك تخليص إسرائيل من عقدة (الجيش العراقي) الذي تم تحويلهُ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق إلى قوات ليست حيوية تكون مهمتها بصورة أساسية هي حماية الحدود والمنشآت العراقية لا غير ، يقول **ديك تشيني** " أن الجيش العراقي يعد الجيش الرابع في العالم ، فأرادت الولايات المتحدة الأمريكية تدمير هذهِ القوة لتحقيق مطلب رئيسِ آلا وهو طمأنة إسرائيل "[1].

من جانب أخر: أخذت الولايات المتحدة تسلك منعطفاً جديداً في علاقتها مع العراق عن طريق ربط العراق بعدد من الاتفاقيات الأمنية والإستراتيجية وتحديداً اتفاقيتي (انسحاب القوات الأمريكية من العراق ، واتفاقية الإطار الاستراتيجي عام ٢٠٠٨) حيث جاءت هاتان الاتفاقيتان لتحقق للولايات المتحدة مكاسب إستراتيجية عدة منها[2] :

---

[1] خلود محمد خميس ، إسرائيل والإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٦ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، نيسان ٢٠٠٨ ، ص ١٨٧ .

[2] فكرت نامق العاني– عبد الجبار كريم ، السلوك السياسي الأمريكي تجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣ وأفاق المستقبل ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٢٦ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٣٦ . وكذلك ينظر : خليل حسين ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق وخلفيات الاتفاقية الأمنية ، دراسة مقدمة إلى مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية– العراقية المنعقد في بيروت ٢٠٠٩ ، ص٦ – ص٧ . مجموعة باحثين ، الاتفاقية العراقية– الأمريكية : تحليل ونقد ، ط ١ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، بلا سنة ، ص ٢٠ – ص ٥٠ .

أولا : توظيف العراق كقاعدة أمنية لمواجهة التهديدات القائمة والمحتملة للأمن القومي الأمريكي سـواء كانت شبكات مسلحة كتنظيم القاعدة أم حزب الله في لبنان أم دول معاديـة مثل سوريا وإيران .

ثانيا : الاستفادة من ما حققتهُ القوات الأمريكية خلال السـنوات الماضية بما في ذلك ضمان تدفق النفط في المنطقة ، وضمان أمن إسرائيل.

ثالثـا : تحقيق الوجود المتقدم في الشرق الأوسط بوجود قاعدة أو مجموعة قواعد في العراق بموقـعه الجيوستراتيجي في الشرق الأوسط .

رابعـا : لقد أدركت الولايات المتحدة أن التفويض الممنوح لقواتها في العراق من قبل مجلس الأمن سينتهي في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٨ آلا انهُ بموجب الاتفاقية الأمنيـة سـوف يـتم شرعنة الاحتلال بعد أن وقع عليها العراق ومن ثم تمنح القوات الأمريكية عن طريقها البقـاء إلى أجل غير محدد دون الحاجة إلى شرعنة الوجود الأمريكي من قبل مجلس الأمن لمـدة جديدة ومحـددة .

خامسا : أن هذه الاتفاقية تعكس الرغبة الأمريكية في إزالة المخاوف مـن احتمـال ولوج الصين وروسيا واليابان ، وكذلك الإتحاد الأوربي أكثر فأكثر في المنطقة وفي العـراق وفي دول الخليج ، لتشكل هذه الاتفاقية ضمانة وحماية لمصالحها من المنافسـة الدولية فـي العراق ومنطقة الـشرق الأوسط .

والجدير بالذكر أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي لم تحظ بذات الاهتمام الذي حظيت به الاتفاقية الأمنية ، ويعود ذلك إلى أرجحية المتغير الأمني وخطورة تداعياته على سيادة العراق ومستقبله على حساب غيره من المتغيرات التي شهدها عراق ما بعد ٢٠٠٣[١].

وخلال حملة " **أوبامـا** " الانتخابية طرح إستراتيجية مـثلت مفصلاً مهماً في حملتهُ أسماها خطتهُ المشتركة مع نائبـة **جو بايـدن** " خطة أوباما – بايدن " ركز فيها أوباما على أن النجاح في العراق يتم عن طريق نقل السيطرة للعراقيين على بلدهم ، بهدف إنهاء الحرب في العراق لتتمكن من تخصيص المزيد من الموارد للحرب في أفغانستان[٢] .

حسين حافظ وهيب ، أثـر الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة على السيادة الوطنية العراقية ، دورية أوراق دولية ، العدد ١٦٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، أيلول ٢٠٠٨ ، ص ٥ – ص ٩ .

[١] منى حسين عبيد– خلود محمد خميس ، العلاقات العراقية – الأمريكية في ضوء اتفاقية الإطار الاستراتيجي ، بحث مقدم إلى مؤتمر إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، ط ١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ١٣٣ .

[٢] باسل حسين ، مسار الحالة العراقية في ظل أدارة أوباما ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) وعلى الموقع التالي : http://www.Aljazeera.net

خلاصة القول: أن الولايات المتحدة سعت من خلال حربها على العراق في عام ٢٠٠٣ لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية والجيوستراتيجية تصب في النهاية في أطار خدمة هدف أكبر وأكثر أهمية من المنظور الإستراتيجي الأمريكي آلا وهو تعزيز الهيمنة الأمريكية وإضعاف دور الدول الأوربية وروسيا والصين واليابان في منطقة الشرق الأوسط ، الأمر الذي ينعكس بالتالي على مكانتها الدولية ويساعد على إدامة مكانة الولايات المتحدة كقوى عظمى على الساحة الدولية لأطول مدة ممكنة .

المبحث الثاني : الـــلاتماثل كآلية لترسيخ الهيمنة الأمريكية :

أن ما وقع في يوم ١١ / أيلول / ٢٠٠١ كان حدثاً عالميــاً شــاملاً وتاريخيــاً بكــل المعايير العالمية كونه أثر في العالم أجمع ، في حين وجدت الولايات المتحدة أن صدور تهديد من طرف أقل منها قوةً دافع لها لإكمال سياستها الكونية الرامية للسيطرة على العالم ، يقــول المؤرخ " **ماري بيـــار** " بأنـــه مهما يكن من أمر فأن أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ اتخــذتها ذريعة ليس للقضاء على الإرهاب كما تزعم وإنما لتحقيق مطامحها وهيمنتها "[١].

بتعبير أخر: ما أن وقعت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ولــما تهدأ أتربتهــا ويتلاشى غبارها حتى بدت ملامح الهيمنة الأمريكية والاستئثار بالعالم وأن كانت قــد بــدأت تظهر منذ سقوط جدار برلـــين في التاسع من تشرين الأول في ١٩٨٩ ، حيث بدأ العمل على استكمال تفكك الإتحاد السوفيتي ما أخرجه من حلبة الصراع الدولي ، لقد أتــضح بجــلاء أن الولايات المتحدة سعت تحت ذريعة مكافحة الإرهاب إلى استخدام خطط مركبة كــان أبــرز بنودها الانتقال إلى نهج القوة المهيمنة الأمريكية التي لم تعد تحتاج الحلفاء ولا الأصدقاء ولا حتى المؤسسات الدولية إلا بما يتماشى مع نهجها الجديد بعد أن غدت جهة لا تناقــش[٢].

المطلب الأول :الـــلاتماثل بدلالة الهيمنـــة

لقد كانت لحظة صعود الولايات المتحدة قمة النظام العالمي بانتصارها فــي الحــرب الباردة ارتبطت بأزمـــة داخل الولايات المتحدة فيما يتعلق بقيادة العالم ، فقد تنازع الســاسة ومخططو الإستراتيجية الأمريكية باتجاهين[٣] :

الاتجـــاه الأول : ينادي بانخراط الولايات المتحدة في قيادة دولية جماعية تأخــذ فــي اعتبارها الأخر ، وان تقود العالم من خلال نشــر الديمقراطية والقيــم الأمــريكية .

الاتجاه الثاني : فينادون بالهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم من جــراء اســتخدام القدرات العسكرية الأمريكية وتوظيفها لتعظيم المكاسب الأمريكية على الصــعد كــافــة .

أن التنازع بين الاتجاهين بدا أنه قد حسم مع مجيء أدارة الرئيس جورج دبليو بوش في يناير ٢٠٠١ لمصلحة الاتجاه الذي يرى : ضرورة تحرك الولايــات المتحــدة منفــردة لتحقيــق مصالحها الكونية وذلك لأن السياسة الدولية على قدر من التنافســية ، وتقوم الهيمنـــة علـــى افتراض مفادهُ أن الدول تكسب الأمن لا من خلال توازن القوى بل عبر اختلال توازن القوى

---

[١] توفيق ألمديني ، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب ، ط ١ ، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٢ .

[٢] مصطفى الدباغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩ .

[٣] رضا هلال ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ – ص ٩ .

لمصلحتها ، ففي العالم الذي تغلب عليه التنافس يعتمد أمن الدولة على القوة الصعبة ، أي القوة العسكرية بمرتكزات اقتصادية ومن الأفضل للدولة أن تكون هي الدولة رقم (١) بين الدول ، وتفترض إستراتيجية الهيمنة أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في الحفاظ على الاستقرار في النظام الدولي ؛ وهذا الاستقرار مرتبط بقوة الولايات المتحدة العسكرية[١] .

لقد اخذ الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ يتطلع نحو الهيمنة العالمية التي ارتبطت بمرجعية فكرية عّدها الساسة المصدر الرئيس لخطواتهم الإستراتيجية محققين بذلك اتصالاً كبيراً بين الفكر والسياسة وبين العقيدة والإستراتيجية ، حتى أصبح أداؤهم الإستراتيجي قائماً على أساس توفير المقومات اللازمة للوصول إلى الهيمنة ، كما أن الهيمنة أضحت ليست مجرد مفهوم مرادف لمصطلح السيطرة ، الذي اعتادت السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين على تبنية والترويج لهُ ، وإنما غدت تعني مفهوماً مركباً وخليطاً ناتجاً عن تلك المواءمة المقصودة وعناصر تأثيرها في دائرة الفعل الدولي ، وبين القدرة على ممارسة النفوذ واحتكاره[٢] ، وهنا يصف المفكر الفرنسي (**روجيه غارودي**) الولايات المتحدة كقوى مهيمنة بالقول " أن العالم يعيش مرحلة تمتاز من دون سواها بالهيمنة التقنية العسكرية الساحقة لإمبراطورية ليس لها مشروع أنساني يمكن أن يعطي للحياة وللتاريخ "[٣].

لقد شدد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في التقرير الذي قدمه يوم ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٢ إلى الكونغرس ، والذي عُدّ أعلاناً إستراتيجياً خطيراً عند تدشين الإمبراطورية الأمريكية العالمية ، على أن الأوضاع الراهنة ملائمة تماماً للولايات المتحدة من أجل استخدام قدراتها العسكرية والاقتصادية لفرض خياراتها وإرادتها على العالم في ظل ضعف العدو الجديد ، بمعنى أن ضعف العدو الجديد يعني التفوق الأمريكي ، وقد شرح جورج دبليو بوش في الوثيقة التي جعل عنوانها " إستراتيجية الولايات المتحدة للأمن القومي " عناصر التفوق الأمريكي العالمي المطلق ، إذ تتمتع بقوة عسكرية طاغية غير مسبوقة ونفوذ سياسي واقتصادي عظيم ، والقوات المسلحة الأمريكية تتمتع بقدرة كافية لتثبط أي جهد لخصومنا ، " كما تحدثت الوثيقة عن الحرب ضد الإرهابيين والتي تختلف عن أية حرب أخرى في تاريخ الولايات المتحدة متعهدة بشدة بتدمير الشبكات الإرهابية وعدم السماح للإرهابيين بإقامة

---

[١] أنظر : رضا هلال ، مصدر سبق ذكره ، ص٨ – ص٩ .

[٢] منعم صاحي العمار ، الهيمنة بين ظاهرة التجديد ومستدعيات التدحرج ، دورية أوراق دولية ، العدد ١٠٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٣ – ص ٤ .

[٣] سرمد عبد الستار أمين ، القوى العظمى المهيمنة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠ .

قواعد لهم في بلدان جديدة "[1] ، ويضيف " أن الحرب العالمية على الإرهاب تـوفر فرصـة عظيمة لقيادة العالم نحو قيم كفيلة بجلب السلم الدائم ، وأن الحرب الوقائية ليس للـدفاع عـن الأمن القومي الأمريكي بل للحيلولة دون تحقق التهديـدات الموجهـة إلـى الـسلم والأمـن الدوليين"[2].

لعل من نافلة القول : أن أحداث الحادي عشر من أيلول لم تحدث تغيراً جـذرياً فـي نمط الأداء الإستراتيجي الأمريكي ، ولم تجعل الولايات المتحدة تتخلـى عـن إسـتراتيجيتها العالمية في العمل المنفرد حين ترى مصلحة في ذلك ، فهنالك أمور ظلت في الإسـتراتيجية الأمريكية كما هي[3] :

١- بفعل قوتها الشاملة غير المسبوقة لم تغير الإدارة الأمريكية سياسة تأكيد الهيمنـة الأمريكية.

٢- لم تغير سلوكها في البحث عن الأمن المطلق ، بل طورت عقيدتها الإستراتيجية التي كانت قائمة على مبدأي الاحتواء والردع واستبدالهما بعقيدة جديدة وهي الضربات الوقائية ضد الهجمات المحتملة أو المتصورة .

٣- لم تغير الولايات المتحدة اتجاهها في الإبقاء علـى حلفائهـا الأوربيـين تحـت سيطرتها والذين قد تتشاور معهم ،إلا أنها تؤكد في ذات الوقت أنها ستفعل في النهاية ما تراه صحيحاً حتى لو عارضوه ، وهذا ما عبر عنه **كولن باول** في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠١ بقوله " أن الولايات المتحدة مهتمة بحشد تحالف ولكنها عندما تجدهُ لا يخدم التعددية فـي المصالح القومية الأمريكية أو أن مشاركة الآخرين لا تخدم مصالحنا القومية بل تخدم الأهداف التي يراها الآخرون ، علينا أن نعبر عن ذلك علناً "[4] . **من جانب أخر** : نجـد أن الولايـات المتحدة وفي أطار تغير عدوها وتهديداتها وضعت مهام جديدة لقواتها المسلحة بما يعزز مـن

[1] خير الدين عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص٢.

[2] خالد خميس السّحاتي ، عالم ما بعد الهيمنة : ملامح الفوضى وسبل التنظيم في المشهد العالمي الراهن ، صحيفة العرب الأسبوعي ، بتاريخ ٨ / ٣ / ٢٠٠٨ ، ص ٢٠ .

[3] شاهر إسماعيل الشاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

[4] عماد فوزي الشعيبي ، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد : اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الأستباقي ، ط ١ ، دار كنعان للدراسات والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٦ .

قدراتها على الهيمنة وهو ما تجسد في القدرة على ألانتشار الإستراتيجي لقواتها والذي يعتمد على[1]:

أ – رفع درجات استعداد القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العـــالم اســتعداداً للاستعمال المنتظر إليها .

ب – تعزيز البناء الإستراتيجي للقوات المسلحة الأمريكية والقوات الحـــليفة عبـــر بناء تجمعات جوية وبحرية ودعمها بالقوات البرية والقوات الخاصة .

ج – تفعيل علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها ، لاسيما الأوربيين في حلف الناتـــو والذي توج بقرار الحلف بتفعيل المادة (٥) من وثيقة الحلف ، والتي تنص " بأن حلف شمال الأطلسي يعد الاعتداء على الولايات المتحدة أو على أي دولة من أعضائه ، اعتــداء علـــى الحلف كـــلهُ، يستوجب التحالف والدفاع " .

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة يشير تقرير صادر عن معهد المجتمع المفتوح بالاشتراك مع معهد الأمن والسلام الدولي ، إلى أنهُ لا يمكن التعاطي مع قضايا الأمن القومي من خلال رؤية أمريكية أحادية ، لأنهُ لا يمكن التعامل مع أي من التحديات الحرجـــة للأمـــن القـــومي الأمريكي (خصوصاً أن العـــدو يتسم بالسيولة) بالعمل الانفرادي وحـــــده أو مـــن خـــلال تحالفات الراغبين ، وإنما من خلال الأحلاف العالمية التي يمكن أن تساعد على تقوية أهداف الأمن القومي الأمريكي[2] .

وإدراكـــاً منها لضرورة بناء إستراتيجياتها الكونية ، كانت الولايات المتحدة قد عمدت إلى بناء " تجمع قوى أو تحالفات دولية " لمعاونتها على تنفيذ إستراتيجيتها التي ينبغي أن تقوم على أساس تعلية لخيار القوة العسكرية سواء في فرض دورها أو لتحقيق مصالحها ، وهكـــذا بدا واضحاً أن الأداء الاستراتيجي الأمريكي قد جهد نفسهُ في تقديم مفهوم محدد للقوة ، الأمر الذي أنتج رؤية ضيقة للعالم تستحضر في أن الأخر يجب أن يكون تابعاً أو عدواً ، كما عبر عن ذلك **نعوم تشومسكي** بالقول " أن الولايات المتحدة قد تبنت بالفعل منهج إنهاء الخـــصم لا تقويض قدراته فحسب بل عبر ابتكار فروض حق مزعوم "[3].

---

[1] تميم حسين الحاج محمد ، السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ، مجلة المستقبل العراقي ، العدد ٥ ، مركز العراق للأبحاث ، بغداد ، كانون الأول ٢٠٠٥ ، ص ١٩٦– ص١٩٧ .

[2] معتز سلامة ، الأمن القومي الأمريكي : التحولات الجديدة في ظل أدارة بوش الثانية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .

[3] منعم صاحي العمار ، الإستراتيجية الأمريكية الكونية : نظرة تقييميه لمبادلات أفعالها ، أوراق إستراتيجية ، العدد ٥٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٣ .

لقد أكد الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في إستراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠٠٢ " أن دحر الإرهاب في هذا العالم المعلوم يحتاج إلى المساندة من حلفائها وأصدقائها ، فحيثما كان ذلك ممكناً ستقوم الولايات المتحدة بالاعتماد على المنظمات الإقليمية وعلى سلطات الدول لكي تفي بالالتزامات في مكافحة الإرهاب ، وحيثما تجد الحكومات أن مكافحة الإرهاب أمر يفوق قدراتها سوف تماثل ما لدى تلك الدول من قوة أرادة وموارد بأي شكل ممكن من أشكال المساعدة التي يمكن للولايات المتحدة ولحلفائها توفيرها لها "[١] .

حيث أدى إعلان الولايات المتحدة حربها على الإرهاب إلى حدوث تغير في مصالح ومواقف دول متنوعة بطريقة أثرت في تشكيل التحالفات ، حيث أخذت تبرز تحالفات وأصطفافات جديدة تواكب التغيير الذي حصل ، خاصة بعد أن نجحت الولايات المتحدة في إشاعة انطباع مفادهُ " بأن لكل دولة ١١ أيلول تخشاه وان ما حدث في نيويورك وواشنطن قد يتكرر في أي مدينة أخرى من مدن العالم " إذ تكررت الإشارة إلى تهديد الإرهاب للحضارة الغربية وقيم العالم الحر[٢] ، ففي كلمة ألقاها **دونالد رامسفلد** في ألمانيا عام ٢٠٠٥ أكد فيها أهمية التحالفات ووجود جهود كثيرة من الدول التي تعمل تحت زعامة الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب إذ يقول " يجب أن يكون من الآن فصاعداً ، أنه ليس في وسع دولة واحدة ، أن تدمر المتطرفين بمفردها ، كما أنهُ لا يمكن لأية دولة منفردة أن تحارب بنجاح التهديدات اللامتماثلة لهذه الحقبة الجديدة "[٣].

بتعبير أخر: أن الولايات المتحدة وجدت في اللاتماثل المسوغ المهم الذي تفرض من خلاله هيمنتها على العالم وتبرر قيادتها لهُ ، عن طريق زرع أدراك أمريكي غربي مشترك بضرورة التوحد والتحالف تحت قيادة أمريكية بِعدها أول الدول التي تعرضت للهجمات الإرهابية ، ومن ثم فان هذا الخطر الكبير لا بد من مواجهتهُ والقضاء عليهِ قبل أن ينفذ هجمات جديدة في دول غربية أخرى مما يعرض السلم والأمن الدوليين للتهديد[٤] .

---

[١] ياسين طاهر الياسري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

[٢] روبرت كيوهان ، تعميم عدم مشروعية الإرهاب وسياسة التحالفات ، في كتاب : عوالم متصادمة : الإرهاب ومستقبل النظام العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٨ .

[٣] ياسين طاهر الياسري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٦ – ص ١٢٧ .

[٤] عماد فوزي الشعيبي ، الجغرافية السياسية والإستراتيجية الجغرافية ، أبحاث في قضايا المنطقة ، مركز المعطيات للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، ٢٠٠٣ ، ص ١ وكذلك ينظر: كولن باول ، الولايات المتحدة وإستراتيجية الشراكات ، محطات إستراتيجية ، العدد ١٣٠ ، ترجمة : أمير جبار لفته ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٣ – ص ٥ .

فعندما بدأ التحرك الأمريكي تجاه أفغانستان ، رفضت روسيا في البداية أن تصبح أسيا الوسطى " رأس حربة " في الهجوم الأمريكي ، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية [1] لأجراء مباحثات مع القادة الروس لدراسة وتقويم الموقف ، وبعد تلك المباحثات ، أعلنت روسيا أنها ستوفر للطائرات الأمريكية ممرات جوية وشجعت أوزبكستان ، ودول الجوار الأخرى على السماح لها باستخدام قواعدها الجوية وقدمت هي بدورها لقوات التحالف الأسلحة والعتاد مقابل إسقاط ديونها البالغة ١٤٠ مليون دولار وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية ، وتمت عدة لقاءات لتوثيق ذلك كلهُ بين الرئيسين جورج دبليو بوش وبوتين في واشنطن أواخر عام ٢٠٠١ ، أعقبتها قمة بطرسبرغ مطلع حزيران ٢٠٠٣ حيث أبدت روسيا تعاونها مع الولايات المتحدة في المجالات كافة على الإطلاق [2] .

أما الصين : فقد صوتت إلى جانب قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢٨ / أيلول / ٢٠٠١ والذي منح الولايات المتحدة بموجبة تفويضاً غير محدد لأتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لمهاجمة المناطق التي تتخذ منها الشبكات المسلحة ملاذاً ، حتى لو كانت دولاً ذات سيادة هي التي تقدم إليها هذهِ الملاذات ، يشير **برجنسكي** في كتابه الاختيار بالقول " أن التحليل الإستراتيجي الصيني ، يعتمد على فكرة مفادها أن مسألة الأمن الدولي أصبحت أكثر تنوعاً ... وان عوامل الأمن التقليدي وغير التقليدي أضحت متشابكة وان الضرر الذي تسببهُ مشكلات الأمن غير التقليدي مثل الإرهاب وتهريب المخدرات أكثر خطورة "[3] .

من جانب أخر: أن التحالفات التي عقدتها الولايات المتحدة في المنطقة مع حلفائها بدايةً بباكستان أقوى حليف للصين ، ومخاوفها من تعرضها لعملية تطويق أمريكي ، خاصة في ظل تنامي التعاون الأمريكي – الهندي ، الأمر الذي دفع الصين وسعياً منها نحو عدم تهميشها إلى الانضمام لحملة مكافحة الإرهاب ، ضماناً لاستقرار وجودها ونفوذها في أسيا ، مع بقاء وتطوير علاقتها مع الولايات المتحدة بما يعود عليها بالفائدة [4].

وكذلك اليابان قدمت هي الأخرى مستويات لا سابق لمثيلها من الدعم اللوجستي العسكري للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب ، حيث تعد من الدول التي شاركت

---

[1] ياسين طاهر الياسري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

[2] مصطفى الدباغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١١ .

[3] منعم صاحي العمار – سرمد زكي الجادر ، الصين القوة التي لا ترى غير ذاتها : دراسة في الأصول والمرجعيات المفسرة لذاتيتها ، مجلة قضايا سياسية ، المجلد ٤ ، العدد ١٣ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥ – ص ١٦ .

[4] ياسين طاهر الياسري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨ وكذلك ينظر: مصطفى الدباغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ – ص ١١٥ .

الولايات المتحدة في حربها على العراق عام ٢٠٠٣ ، وفي المقابل ذكر جورج دبليو بوش بالقول" التطلع إلى اليابان لتستمر في صوغ دور قيادي لها في الشؤون الإقليمية العالمية ، بما يستند إلى مصالحنا المشتركة وتعاوننا الدفاعي والدبلوماسي الوثيق "[١] .

المطلب الثاني : اللاتماثل كوسيلة للهيمنة

كتب الرئيس جورج دبليو بوش في مقدمة الإستراتيجية الأمريكية للعام ٢٠٠٢ عن الطموحات العالمية وهيمنتها على النظام الدولي قائلاً " مع أحتفاظنا بالتراث والمبادئ القوية ، إلا أننا لن نستخدمها كأدوات ضغط لمصلحة القطبية الأحادية ، إذ أن الأهداف الأمريكية ساعدت العالم على الدفاع عن السلام ومحاربة الإرهاب ، إذ أننا نحتفظ بالسلام من خلال أقامة علاقات بين القوى الكبرى ، لتوسيع السلام وتعزيز الحرية وفتح المجتمعات في كل أرجاء القارات " ، أن هذهِ التصورات التي أطلقها جورج دبليو بوش مترسخة مع أرائهِ حول المسؤولية الأمريكية في السيطرة على العالم ، وكونها واجباً ووظيفة لم تأتِ من خلال فرصة وإنما من خلال ما تملكه الولايات المتحدة لسمات وصفات متوافرة فيها ، وفي مقدمتها قوة نموذجها ألقيمي ، وقدراتها العسكرية المميزة وقوتها الاقتصادية المتنامية ، فالولايات المتحدة الدولة الوحيدة القادرة على تسخير كل هذهِ الإمكانات لدحر الإرهاب وبما يعزز من سيطرتها وسطوتها العالمية[٢] .

ولم يقتصر هذا الأمر على المجال الخارجي بل سعى المحافظون الجدد إلى توظيف المجال الداخلي لترسيخ الهيمنة لاسيما بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ مستغلين ما خلفتهُ تلك الأحداث من فراغ أيديولوجي ظلت السياسة الخارجية الأمريكية بأمس الحاجة لمثله فكانت الفرصة سانحة لسيطرة التيارات اليمينية على السياسة العسكرية الخارجية والتي تدفع الولايات المتحدة لإستخدام المزيد من القوة للتعامل مع العالم لأن (التيار اليميني) يدعو إلى استخدام أقصى نظريات القوة تطرفاً ، لذلك أصبحت الولايات المتحدة تنزع إلى اختصار أولوياتها العالمية في ثلاثة أهداف رئيسة هي[٣] :

١- تأكيد القيادة الأمريكية للعالم .
٢- الاحتفاظ بالتفوق الدولي والإستراتيجي والاقتصادي للولايات المتحدة .
٣- بسط النفوذ والتوسع الخارجي .

---

[١] المصدر نفسه ، ص ١٢٨ – ص ١٢٩ .
[٢] سوسن إسماعيل العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٦ – ص ٣٨٧ .
[٣] شاهر إسماعيل الشاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٦ .

زعم الصقور المحافظون أن هجمات ١١ / ٩ / ٢٠٠١ جاءت بعصر جديد يقتضي تشكيل خريطة للعالم ، وأن هذا العصر يتميز بالسهولة والمخاطر والأمور العارضة غير الممكن التنبؤ بها ، ما يستدعي أن يدرك الأمريكيون أنهم أذا لم يشكلوا بأنفسهم هذهِ الحقبة الجديدة لا يمكن التأكد من أن الآخرين سوف يشكلونها لصالح الولايات المتحدة ، حيث لا يوجد من يرعى مصالحها ولا من يعبر عن أفكارها ، أي أن واشنطن لا بد أن تقود بنفسها عملية تشكيل صياغة عالم ما بعد ١١ / أيلول / ٢٠٠١ بما يحقق لها مصالحها[١] .
أن عقيدة الرئيس جورج دبليو بوش تستخدم " الحروب الوقائية " وتضخيم التهديد " صناعة العدو " ذات الطابع الراديكالي المتشدد والتي تتسق مع فلسفة " صدام الحضارات " ، وقد ثبت أن عدم التكافؤ مع عدوها (اللاتماثل) وسيلة للقرصنة على ثروات الدول المستهدفة (كما حصل في حرب أفغانستان) لتحول العالم إلى مسارح حركات شبحيه متعددة عبر مفردات الحرب الديموغرافية وإذكاء الصراعات الأثنية والطائفية ، وعسكرة الشعوب والمجتمعات ، وتعويم المجتمع الدولي وتطويع القانون الدولي وفق الرغبات الأمريكية ، مع ركوب موجة الإرهاب والإسلام فوبيا ، مما جعل النطاق الإستراتيجي للحرب على الإرهاب مفتوحاً [٢].

لقد تبين للمنظرين الإستراتيجيين الأمريكيين أن التهديد المرعب قد أمتد ليدخل بيوت الأمريكيين وإذا لم تقم الإدارة بما يجب عليها من الحفاظ على أمن المواطن الأمريكي ورفاههُ وهي المهمة الأولى من مهام الأمن القومي الأمريكي ، ولما كان هنالك ضحايا في أحداث الحادي عشر من أيلول /٢٠٠١ إذاً فلا بد من أن يكون هنالك عدو ، وأن كان هنالك عدو فلا بد أن يكون هنالك فعل موجه ضده ، ومن هنا كانت الحملة ضد الإرهاب ، ولما كان الإرهاب فعلاً ونتيجة ، أي قيمة معنوية تتوافر وسائلها المادية في أماكن أخرى ، وتقاس أفعالها بنتائجها كان المهم على أولئك المنظرين أن يسموا جهة بوصفها مآل الإرهاب ووسيلتهُ المادية ، يقول **برجنسكي** " أن معركتنا ضد الإرهاب ستعلن على كثير من الجهات ، واني أؤكد كلمة (كثير) فالقضية ليست قضية محلية ، كما أنها سوف تبدأ في أفغانستان ، ولن تتوقف عندها "[٣] .

ولو رجعنا قليلاً نجد أن وزارة الدفاع الأمريكية قد نشرت في شهر تشرين الأول ١٩٩٩ تقريراً جاء فيه " أن واشنطن كانت تنظر إلى أسيا الوسطى ، كمصدر قلق ومخاوف

---

[١] أحمد ثابت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ – ص ٦٠ .

[٢] مهند العزاوي ، وهم النصر والهروب إلى الإمام ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع التالي : http://www.almethaq.info

[٣] سوسن إسماعيل العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٤ .

أيام الإتحاد السوفيتي ، ولكن الأمر تبدل الآن بعد استقلال جمهوريتها وأصبحت هذهِ المنطقة تحظى بأهتمام وثيق في الأداء الإستراتيجي الأمريكي ، الذي يتمركز حول تدفق النفط إلـــى الولايات المتحدة ، دون مواجهات عسكرية مع الكتلة الســـوفيتية الســـابقة كما أبدى مسؤولون كبار في البنتاغون أهتماماً أكبر بالقضايا الناجمة عن المناقشات الحادة التي تتعلق بالوصـــول إلى مواقع الموارد الحيوية مثل النفط ومنابعُ الغـــنية [1].

كتب مستشار الأمن القومي السابق **زبيغنيو برجنسكي** يقول " السلطة التي تهيمن على أوراسيا تسيطر على أثنـــين من أصل ثلاث مناطق هي الأكثر تقدماً وإنتاجاً اقتـــصادياً فـــي العالم " ويضيف " أن مفتاح السيطرة على أوراسيا هي السيطرة علـــى جمهوريـــات أســـــيا الوسطى " [2].

ليـــس ذلك وحسب بل أن هنالك تقارير أستخباراتية تشير إلى أن الولايات المتحـــدة كانت ســـتـــنفذ شـــن حرب منفردة على أفغانستان منذ حزيران / يونيـــو ٢٠٠١ ، أي قبـــل حوالي ثلاثة أشهر من هجمات ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن للقضاء علـــى أبـــن لادن وتنظيم القاعدة ومؤيديـــه من قـــادة طالبان ، بعدما أجمع محلـــلو وخبـــراء وزارة الـــدفاع الأمريكية (البنتاغون) ووكـــالة المخابرات المركزية (CIA) على أنهُ بات يشكل خطـــراً داهماً وقريباً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية في الـــشرق الأوســـط وأســـيا الوسطى ، لذلك فأن هجمات ١١ / أيلول / ٢٠٠١ عجلت في وضع الاستعدادات العـــسكرية الأمريكية موضع التنفيـــذ[3] .

وفي المعنى ذاته يشير **فيـــربانـــكس** بالقول " أن أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ كـــان الحدث الذي بتـــجديـــده وحـــد الشعب الأمريكي ونفخ روحاً جديدة فيه ، ســـمح لـــه للمـــرة الأولى بالتطلع إلى إمبراطورية عالمية ، والوجود العسكري في أســـيا الوسطى سيساهم فـــي السيطرة على أفغانستان وباكستان وروسيا ، والتي قد تنهض من جديد في الوقت نفـــســـه ، ويشجع على قيام أســـلام معتدل ، وربما على قيام أنظمة ديمقراطية في المنطقة " [4].

لقد استخدمت الولايات المتحدة إستراتيجية الضربة الوقائيـــة لـــشـــن هجـــوم علـــى أفغانستان بغرض إزالة حكم طالبان فيها " تنفـــيذاً لسياســـة تغيير نظام الحكم " وقتل قـــــادة

---

[1] Gore Vidal , op ., Cit . p.145 .

[2] أنور مسعود ، كشف المسّـــتـــتر : عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، ط ١ ، ترجمة : إبراهيم الطيب عبد الله موسى ، بلا ، بلا ، سبتمبر ٢٠٠٩ ، ص ٢٧ .

[3] يوسف الجهماني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ .

[4] بيير هاسنر وجوستان فايـــيـــس ، واشنطن والعالم : معضلة القوة العظمى ، ط ١ ، ترجمة : قاسم مقداد ، منشورات الهيئة العامة الســـورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢٠ .

تنظيم القاعدة وكوادره التي كانت تتـخذ من ذلك البـلد أسـاسـاً لقاعدتها ، خاصة وأن ٤٠ دولة قد أيدت الهجوم على أفغانستان مقارنة مع ٢٨ دولة في حالة العمـل العـسكري ضـد العراق عام ١٩٩١ ، كما أن هذا التأييـد جاء بعد ٢٦ يوماً من هجمات ١١ سبتمبر بالقياس إلى ١٦٥ يوماً كما حصل بعد غزو العراق للكويت[١] .

لقد تمكنت الولايات المتحدة من خلال توظيفها لـلاتمـاثل في حربها على أفغانستان من تطبيق النظريات الإستراتيجية التي سبق وأطلقهـا " **ماكـندر وماهان** " لوضع اليد على قلب العالم في أوراسيا (أسيـا الوسطى) بعد أن أطبقـوا على الجانب الأخر من هذا القلب في وسط وشرقي أوربـا عبر توسيع حلف الناتـو ، لاسيما وأن هذهِ المنطقة تتمتع بأمتيازات وممكـنات أساسية تجـر أليها الدول الكبرى وأبرز هذهِ الممكنـات[٢] :

أ- تحتوي على الخزين الإستراتيجي الثاني للنفط العـالمي ، حيـث تقـدر الثـروة الاقتصادية لهذهِ المنطقة (أسيـا الوسطى) بنحو ملياري برميل من النفط فضلاً عن الموارد الأولية الأخرى.

ب- تضم دول المنطقة إمكانات نووية ورثتهـا عـن الإتحـاد الـسوفيتي الـسابق (أوزبكستـان) .

ج- موقعها الجيو- ستراتيجي حول أقطاب كـامنة في المستقبل ، ولعـل لمـشروع المثلث الإستراتيجي المتعلق للولايات المتحدة (الصين ، روسيا ، الهند) الدور الفاعل فـي الفترة المقبلة .

د- أنها تمثل تجانساً بين (٦) دول متقاربة وعلى تماس حدودي مع الصين ، إيران ، باكستان ، تركمانستان ، وطاجاكستان ، وعليه سيحمل الوجـود الأمريكي مخـاطر علـى الاستقرار الإقليمي وحتى الصراع الدولي في المستقبل .

وبالتالي يوفر الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان تحقيق مجموعة من الأهداف منها[٣] :

---

[١] عماد فوزي الشعيبي ، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد : اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الأستباقي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦ .

[٢] للمزيد من التفاصيل : عيسى إسماعيل عطية ، جيوبولتيكا الحرب على الإرهاب ومستقبل الإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٠٨ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، أيلول ٢٠١٠ ، ص ٤٠ – ص ٤٣ .

[٣] أنظر : توفيق ألمديني ، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١ – ص ١٦٢ .

أولا– سيوفر فرصة الاقتراب المباشر من حدود روسيا الجديدة ، إقلاق اســتقرارها الأمني وتعطيل فرصة انطلاقتها المستقبلية .

ثانيا– توفير فرصة قطع الجسور الخلفية على الصين وارتباطاتها الوثــيقـــة مـــع بلدان المنطقة وخصوصاً مع باكستان وبالنتيجة ستكون اليــد الأمريكية قادرة علـــى ضـــبط التفاعلات الإقليمية.

ثالثا– القدرة على أمساك زمام الأمور في عمليات التوازن الإقليمي النووي للمنطقــة وتحديداً الهندي – الباكستاني .

ليــس ذلك وحسب بل تحقيق الهدف الأهم آلا وهــو انتــشار القواعــد العــسكرية الأمريكية في المنطقة ، فبعد الحرب وتحديداً في عام ٢٠٠٢ أصبحت أوزبكــستان موطنــاً لوجود عسكري أمريكي دائم من خلال القاعدة العســكرية في (خان أباد) التي تؤَوي بحدود ١٥٠٠ جندي ، أما مدينة (ماناس) بالقرب من مدينة بيشكيك في قيرغستان ، فقد تحولــت إلى قاعدة مركزية للنقل وتؤَوي ٣٠٠٠ جندي ، وتستقبل عشــرات الطــائرات الحـــربية وطائرات الاستطلاع ، كما بدأ البنتاغون عمليات تبديل منتظمة للقوات بين كل هذهِ القواعــد التي تحولت في الواقع إلى وجود عسكري دائم ، في وقت تبدو فيه في الظاهر عملية نــشــر طارئة ومؤقتة للقوات .

بتعبير أخر: حققت الحرب على أفغانستان جزءاً من انقلاب سياســي واســع كانــت تخطط لهُ واشنطن بتحويل دول أسيــا الوسطى إلى جانب نظيراتها في الشرق الأوسط جنوباً موطناً لأكثر من ٦٠ ألف جندي أمريكي ، ومنها قواعد ثابتة على المدى البعيد ، وهــو مــا ينسجم مع عقيدة الهيمنة الكاملة والتحكم في السياسة العالمية[١] .

كما شرعنت الولايات المتحدة حربها على أفغانستان عبر القرار الدولي الصادر عــن مجلس الأمن ، رقم ١٣٦٨ الصادر بتاريخ ١٢ / أيلول / ٢٠٠١ ، والذي يدعو جميع الــدول إلى العمل بصفة عاجلة من أجل معاقبة مرتكبي هذهِ الهجمات ومنظميها ، وهــو مــا عدتــهُ الولايات المتحدة ضوءاً أخضر كافياً لتشريــع عملياتها العسكرية ، وتحدثت وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك بأن هذا القرار كافٍ ولا يحتاج إلى قرار ثانٍ من مجلس الأمن للبدء بالعمليات العسكرية[٢] .

من جانب أخر: وجدت الولايات المتحدة في اللاتماثــل وســيلة لتكريس فكرة تربط الديمقراطية والأمن في الأداء الإستراتيجي الأمريكي من بـــاب أن الديمقراطيــة والعولمــة

---

[١] سوسن إسماعيل العساف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .

[٢] شاهر إسماعيل الشاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٦ – ص ١٧٧ .

الاقتصادية صنوان ، حيث يصبح من مصلحة الولايات المتحدة نشر الديمقراطية – سيما وأن الرئيس جورج دبليو بوش ما فتئ يؤكـد أن أحـد أسباب الإرهاب هو غيـاب الديمقراطيـة والعدالة في كثير من الدول العربية والإسلامية – لـتأمين مصالحها الاقتصادية طالمـا بـدأ نشر الديمقراطية يمثل في جوهرهِ محاولـة لإسباغ الشرعية أو الصفة المثالية على مـصالح الولايات المتحدة ، وهنالك جملة من التـغييرات التي تسهم في فهم ذلك التوجه أهمها :

(التفسير الأمني أو نظرية السلام الديمقراطي) التـي تـرى أن تَبنـي سياسـة نـشر الديمقراطية يعمل على دعم المصالح الأمنية للولايات المتحدة ؛ والتي تلقت نـقداً لاذعاً مـن الكاتب الأمريكي (**ستانلي هوفمان**) التي وصفها بأنها عبارة عن مبـدأ تزييـف الإدراك وتزييـف التحليل أيضاً ، لأنها تبسط المواقف شـديـدة التعقيد وتتميز بالصيغ الجـاهزة إذ تسـتتر الحقائق البالغة التداخل إلى مجرد شعـارات مقدسـة ، كما أنها تتميز بالـسطحية ، لأن هذهِ الشعارات تكشف عن نوع من الجهل بالصيرورة السياسية والتاريخية والاجتماعيـة التي ينبغي أن تكون موضع السياسـة الخارجية الأمريكية[1] .

المطلب الثالث : الـلاتماثـل كأختصار للـهيمنة

مما لا شك فيه أن عقيدة بوش التي أطلقها بمناسبة الذكرى الأولى لأحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ أراد من خلالها تشـييد صـرح إمبراطوري في عالم لا يـسمح فيـه لأي دولة أو قوة تقترب من قوة الولايات المتحدة ، أو تشـكل في يوم من الأيام تهديداً لمصالحها في أي مكان من العالم ، إذ أن المهمة الملـقاة على عاتق الولايات المتحدة تغيـرت بـشكل حـاد ، بخاصة مع تغير الأعداء ، وان هزيمة التهديد تقتضي أن تستعمل الولايات المتحـدة أدوات ترسـانتها من القوة العسكرية والدفاعات القوية من الداخل ، الاستخبارات ، والجهود المحمومة لقطع مصادر تمويل الإرهابيين[2] .

وبالمنطق التحليلي فقد أفضت الطبيعة الفكرية لإدارة جورج دبليو بوش وتحت سطوة المحافظين الجدد إلى بروز ثلاثة مبادئ أساسية اعتـنقـتها هذهِ الإدارة لتصبح بمثابة قاعـدة انطلاق رئيسة لأي تحرك أمريكي خارجي[3] :

[1] منعم صاحي العمار ، الإستراتيجية والديمقراطية وتناوب الجذب بينهما : الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

[2] أحمد ثابت ، النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٢٣ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، خريف ٢٠٠٥ ، ص ٦٧ .

[3] المصدر نفسه ، ص ٧٦ – ص ٧٨ .

المبدأ الأول : الأيمان القوي بســمو المصلحة الأمريكية على ما سواها :

وأن كان هذا مبدأ ثابتاً في إستراتيجية أي دولة ، إلا أن حدتــه تزداد وضــوحاً فــي الحالة الأمريكية بأعتبارة يضيق من مفهوم المصلحة لدرجة تجعل من أي تجهم بمثابة جرم لا يغتفر ، فضلاً عن ضعف وضبابية الحجج المقــنعة اللازمة لتبرير هذِه المصلحة ، فالأخيرة بالنسبة للولايات المتحدة مرادفة للاستعلائية والانفرادية ، تحــت ذريعــة تحقيــق الــصالح الأمريكي ، حتى وأن تطلب ذلك المبادرة بالهجوم ، أو أرتبط باستخدام الأداة العسكرية بشكل يثــمر في تحقيق هذا الصالح ، وذلك إلى الحــد الذي تقدمت فيه هذِه الأداة على ما ســواها من الأدوات المعهودة في الإستراتيجية كالأدوات الاقتصادية والدبلومــاسية والثــقافية .

المبدأ الثاني : التدخــلية الإجــبــاريــة :

ويقوم هذا المبدأ في جوهره على الإقناع بأن العالم الخارجي ما هو إلا فنــاء خلفــي للولايات المتحدة ، وكل ما يحدث فيه يخص الولايات المتحدة بشكل أو بــأخــر .

المبدأ الثالث : اعتماد نهج السيولة (الميــوعــة) الموقــفية :

والتي تعني إجمالاً عدم الاتفاق على شكل محدد للعلاقة مع الأخــر ، وذلــك بغــض النظر عن طبيعة هذا الأخر وبيئــتهُ سواء أوربــية أو عربــية أو أسيويــة .

عموماً فقد صبــت المبادئ الثلاثة الســالفة الذكر في رسم توجــهات أدارة جــورج دبليــو بوش ، وأن كانت الصفة العامة لهذِه التوجــهات هي الاستعداد الدائم لمواجهة أي خطر ينال من الهيمنة الأمريكية ، ويرى البعض في مثل هذِه التوجــهات ضمانة كافيــة لحيوية الحركة الخارجية للولايات المتحدة والقدرة على التكييف مع مستجدات البيئة الدولية بعد ١١ / أيلول / ٢٠٠١ [١].

لقد وجدت الولايات المتحدة في اللاتماثــل اختصاراً للهيمنة لتوظيف فكــرة مفادهــا " أن انفرادية قوة الولايات المتحدة الشديدة التي ليس لها منافس ستكون الوسيلة الرئيسة ليــس للفوز بالحرب على الإرهاب فحسب بل والمحافظة على الهيمنة الأمريكية على نحــو غيــر محدد وان لا يكون للمجتمع الدولي دور في التوصل إلى تحقيق تسوية في أغلب الأحوال عن طريق المجتمع الدولي أو تحقيق المطالب الدبلوماسية للدول الأخرى "[٢] .

وقد توســلت الولايات المتحدة لإتمام قصدها هذا بالجهد والمــكنة العسكريين ، وذلك انسجاماً مع حــدة التحدي وصورتهُ وأسلوبهُ الذي تعرضت لهُ ، ومع واقع المكانة التي تمثلها

---

[١] أحمد ثابت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨ – ص ٧٩ .

[٢] ميشيل هيرش ، بوش والعالم ، ترجمة : سميرة عبد الرحمن ، دراسات مترجمة ، العدد ١٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٨ .

الولايات المتحدة كقوة عسكرية عظمى ، فقد اعتمدت مؤسسات الأمن القومي الأمريكي على القوة العسكرية أساساً لوضع خططها ، وسخرت إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لدعم المؤسسات العسكرية وتأمين متطلبات إستراتيجية الهيمنة والإنفراد على العالم ، ولتوفير الإمكانات اللازمة لإنجاح إستراتيجية الولايات المتحدة الخاصة بـ (الحرب على الإرهاب) ، وعلى هذا الأساس أخذت تفرض تحالفاتها وإحتلالاتها الدولية على وفق تصورها ورؤيتها لمفهوم الإرهاب الذي عُد عدواً غير واضح وغير محدد المعالم ، بل العدو اللامتوقع وحتى المجهول ، وتحت ذريعة (مكافحة الإرهاب) فوضت الإدارة الأمريكية على الشعب الأمريكي وعلى شعوب البلدان التي شاركت حكوماتها في مثل هذه التحالفات الأحتلالية[1] .

من جانب أخر: ساعد إعلان الولايات المتحدة إعلانها الحرب على الإرهاب تمرير مشروع (الدرع الدفاعي الصاروخي) بيسر وسهولة ، حيث كانت أدارة جورج دبليو بوش في مايو من العام ٢٠٠١ طرحت رؤيتها للأمن الكوني التي ترى " أن معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الذاتية الدفع التي وقعتها الولايات المتحدة مع الإتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٧٢ ، قد مَثلت ضرورات مرحلة ماضية ، ولم تعد الآن تناسب النظام العالمي القائم على زوال النظام الثنائي القطبية ، ولا التطورات التكنولوجية في القرن الجديد ، بل أن الأمر بات عائقاً في وجه أمن الولايات المتحدة ، بل وأمن وسلم العالم كلهُ "[2] .

لقد كان الدافع وراء هذا المشروع هو تحقيق السيادة الكونية الأمريكية ، وهو امتداد لما كان قد طرحهُ الرئيس الأسبق ريغان ، لاستخدام الفضاء في الحرب دفاعاً عن الولايات المتحدة ، بيد أنهُ (المشروع) بصيغة جديدة يعتمد على منصات فضائية ، وشبكة رادار متقدم للإنذار المبكر ، وأقمار صناعية متطورة لها القدرة على توجيه الصواريخ المضادة نحو الصواريخ التي تحاول اختراق الأجواء الأمريكية وتوفر الحماية للأراضي الأمريكية ضد صواريخ محتملة (من فواعل من غير الدول والدول المارقة قد تطلق ضدها) فالمشروع ظاهرياً يحمل بعداً دفاعياً وبعداً وقائياً ، ولكنه في الواقع ذو دوافع هجومية ، وقد كان هذا المشروع مثار جدل كبير بيد أن أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ حسمت أمرها نحوهُ ، فالهيمنة وسيادة النموذج الأمريكي والنزعة الإمبريالية لمنع ولمواجهة ما يسمى بمرحلة (بيرل هاربر)[3].

---

[1] منعم صاحي العمار ، الإستراتيجية والديمقراطية وتناوب الجذب بينهما : الولايات المتحدة أنموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ – ص ٣٥ .

[2] سمير مرقص ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٤ .

[3] المصدر نفسه ، ص ١١٤ .

أن دعاة العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة وصُناعها يؤكـدون الارتباط بين مفهوم السيطرة الإستراتيجية ومشروع الدفاع المضاد للصواريخ ، فيشيرون إلى التهديد الذي تمثلـهُ بعض الدول ذات القوة العسكرية المحدودة ولكن القادرة على مهاجمة الأراضـي الأمريكيـة بواسطة صواريخ متوسطة وبعيدة المدى[1] .

في عام ٢٠٠٢ ذكرت صحيفة نيويورك تايمز ولوس أنجلوس تايمز في تقرير لهمـا أن وزارة الدفاع الأمريكية كُـلفت بوضع خطط طارئة لاستخدام الأسلحة النووية ضد سـبع دول في الأقل هي إيران والعراق (قبل الاحتلال) وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا وروسـيا والصين ، وقد وردت هذهِ المعلومات في تقرير سري أعده البنتاغون وقدمهُ للـكونغرس في ٨ يناير من عام ٢٠٠٢ ، تحت عنوان " أعادة تقييم الوضع النووي " ليكشف عن نية الولايات المتحدة[2] استخدام الأسلحة النووية لمواجهة ٣ أنواع من التهديدات[3] :

أ – ضد أهداف قادرة على الصمود أمام هجمات غير نووية .

ب – رد على هجمات بالسلاح النووي أو البيولوجي أو الكيمائي .

ج – حصول تطورات عسكرية مفاجئة ، وفي هذا الصدد يشير (**أركـين**) إلى " أنهُ يبدو أن الإدارة الأمريكية تتطلع لأسلحة نووية يمكنها أن تلعب دوراً في مواجهة تحديات مثل التي تواجهها الولايات المتحدة من تنظيم القاعدة والذي تلقى عليه مـسؤولية هجمـات ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ".

أن الولايات المتحدة انطلاقـاً مما تقدم لم تعد السلاح النووي الملاذ والخيار الأخيـر وإنما أضحى في أطار هذهِ العقيدة سلاح الاختيار الأول ، وفوق كل هـذا وذاك تـرفض أن تكون مواجهة التهديدات اللامتماثـلة مؤطرة بقواعد الشرعية الدولية حيـث يـرى (**جـون هولسمان**) أحد الباحثين في مؤسسة التراث الأمريكي " أن الولايات المتحدة لا تمتلك وقتـاً تضيعهُ في التحقق من أن تدخـلاتها تتطابق مع قواعد الحرب ، ففي مواجهة الحرب غيـر متساوية لا توجد قواعد ، عليك أن تتحرك أسرع ، وينبغي أن تكون أكثر عدوانيـة لتحمـي شعبك ، ولا شك أن الولايات المتحدة هي القوة الأمرة في العالم ، وبـصفتها القـوة الأمـرة يمكنها أن تقول أننا سنقوم بالأعمال التي تدعم الاستقرار العالمي العـام ولـيس هـذا مـن الأنصاف ، ولكن هذهِ ليست جمعية للمناقشات "[4] .

---

[1] صالح ياسر ، مصدر سبق ذكره .

[2] محمد الهزاط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .

[3] صالح ياسر ، مصدر سبق ذكره .

[4] المصدر نفسه .

ومن نتائج ما تقدم تم الإعلان عن الهيمنة الأمريكية علـــى العـــالم ، عبـــر أطـــلاق حاكـــميتها على القرار الدولي ، ومصادرة حريـــة القرار للهيئـــات الدولية في الأمم المتحدة سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العمومية ، ووجوب تابعية دول العالم للإدارة الأمريكيـــة ، ومن خلال الشعار الذي أطلقهُ جورج دبليو بوش (**من لم يكن معنا فهو ضدنا**) أي لا خيار أمام أي دولة أما مع أو ضـــد ، فلا وسطية ولا حياد ، ولا معارضة من أي أمر تؤيدهُ تلـــك الإدارة الأمريكية من أية دولة في العالم[1] .

لقد كان الرئيس (جورج دبليو بوش) حريصاً على الاستفادة من كـــونجرس هـــادئ وأمـــة مصابة بالصدمة ، فأعلن أكبر زيادة في الأنفاق العسكري الـــدفاعي فـــي الولايـــات المتحدة الأمريكية منذ ٢٥ عاماً ، حيث تضمن مشروع موازنة وزارة الدفاع للعـــام المـــالي ٢٠٠٣(٢٧,٢) مليار دولار لمحاربة الإرهاب ، ومن المعلوم أن البنتاغون أعتبر أن كلفـــة الحرب على الإرهاب في العام ٢٠٠٣ تصل إلى ١٣ مليار دولار في الشهر علـــى خـــلاف معظم الميزانيات السابقة ، حيث أتسمت هذهِ الميزانية بوجود عجز كبير فيها ، أي أن حجـــم النفقات أكبر من حجم الواردات[2] .

بتعبير أخر: وفرت أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ الفرصة الســـانحة لتصفية كثير من البرامج الاجتماعية ، وتقليص الدعم الاجتماعي تحت ذريعة تعزيز القدرة الدفاعية للولايـــات المتحدة من أجل مواجهة التهديدات الجديدة التي طرحها الإرهاب الدولي .

بيد أن معاينة طبيعة أنواع الأسلحة ، بما فيها تلك المضادة للصواريخ التـــي كانـــت الولايات المتحدة تنوي أنتاجها وحجم النفـــقات المخصصة لذلـــك ، والتي بلغت في موازنـــة عام ٢٠٠٣ (٨٠٧) مليار دولار ، يتبين لنـــا أن الأمر لا يتعلق بمهمات مواجهة تهديـــدات الإرهابيين ، وإنما ببلورة عقيدة عسكرية جديدة مشتقة من إستراتيجية كونية تعتمدها الولايات المتحدة ، لنتأمل بما قالـــهُ دونالد رامسفلد والذي يشكل المدخل الصحيح لفهم طبيعة الأنفـــاق وعناصرهُ الأساسية ، لقد أكـــد **رامـــسفلد** " أننـــا نحتاج اليوم ليـــس للنصر لتحقيق الانتصار على الإرهاب وإنما لأن نكون مستعدين لتحقيق الانتصار في حروب الغـــد " ويعكـــس هـــذا التصريح تعاظم الروح العسكرية ونزعة الهيمنة العالمية[3] .

باختصار يمكن القول: أن نظرة فاحصة ومتأنية إلى المشهد العام لخريطة الانتـــشار الأمريكي في العالم بعد ١١ / أيلول / ٢٠٠١ والأهداف المعلنة وغير المعلنة التي تحقق من

---

[1] زبير السلطان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

[2] مايكل كوكس ، معاني النصر : القوة الأمريكية بعد انهيار البرجين ، في كتاب : عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ – ص ٢٠٧ .

[3] صالح ياسر ، مصدر سبق ذكره .

خلاله ، فأن اللاتماثــل وظفتهُ الولايات المتحدة لتكون إستراتيجية غايتها مــد سطوتها علـــى العالم وتحددها عن طريق نشــر أساطيــلها وحاملات طائراتها أو أقامة قواعــد عــسكرية جديدة أو نشر جنودها ، والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن القضية في جوهرها لا تــدور حول " الحرب العالمية على الإرهاب " بقدر ما تدور حول توظيف تلك الحملة بهــدف خلــق الآلــيات الكفيلة لتحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم وإعادة أنتاجها فـــي أحــسن الظــروف وأفضل الشروط ، وهذا هو الدرس الأكثر أهمية الذي يتعين أستخلاصه مــن هــذهِ الحملــة العالمية البعــد .

المبحث الثالث : الأداء الإستراتيجي الأمريكي خلال حقبة الرئيس أوباما " ضرورات التغيير "

أدت السياسات التي أتبعتها أدارة الرئيس جورج دبليو بوش ، وما رافقها من أخطاء عِده عجت بها أدارة احتلال الولايات المتحدة في العراق ، إلى تراجع شعبية الرئيس الأمريكي بدرجة كبيرة ، وفقدان المصداقية في مؤسسة الرئاسة والوكالات أو المؤسسات الفرعية التابعة لها ، ولاسيما الوكالات الاستخبارية التي أثبتت الوقائع بعد احتلال العراق حجم التردي الذي تعاني منهُ ، خصوصاً في طريقة الوصول إلى المعلومات الدقيقة التي يبنى على أساسها القرار الإستراتيجي ، فأكذوبة أسلحة الدمار الشامل التي روجت لها أجهزة الاستخبارات الأمريكية ، هي ذات الأكذوبة التي كانت الحجة الأساسية لشن الولايات المتحدة حربها الوقائية على العراق[1] .

وعلى صعيد الداخل : وهو العامل الأبرز الذي جعل الناخب الأمريكي يصوت لصالح أوباما ، ارتبطت أدارة جورج دبليو بوش بأسوأ أزمة اقتصادية عرفها الاقتصاد الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية ، إذ وصل حجم الدين الأمريكي العام إلى حدود ١٠ تريليون دولار ، كما يُسجل على أدارة جورج دبليو بوش فشلها الكبير في التعاطي مع حادثة إعصار كاترينا الذي ترتبت عليه خسائر مادية وبشرية كبيرة .

على الرغم من أهمية العوامل السابقة بيد أن العامل الأهم في صعود وتولي أوباما سدة الحكم شعار " التغيير " في خطابهُ الانتخابي ، بل انهُ القوة التي أدت إلى الفوز في انتخابات الرئاسة ، وفي هذا الصدد تقول منافستهُ الديمقراطية " هيلاري كلينتون " حين نعتتهُ بـ(المرشح القادر على تحقيق الحلم الأمريكي ، وإعادة بناء الطبقة العاملة ، وهو أيضاً المؤهل للمحافظة على أمريكا كأمة للمهاجرين وأمة قانون ، واستعادة مكانتها في العالم وإنهاء حرب العراق ....)[2] .

المطلب الأول : أعادة تعريف العدو

صعد أوباما إلى منصب الرئيس في الولايات المتحدة بعد حملة انتخابية قادها بمنتهى الاقتدار تحت شعار التغيير ، وكان لهذِهِ الكلمة وقع السحر لدى الملايين من الناخبين

---

[1] عامر هاشم عواد ، دور مؤسسة الرئاسة في وضع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١٣ وكذلك ينظر : أيهاب عمر ، ثورة أوباما : وصدمة صعود الرجل الأسود إلى البيت الأبيض ، ط١ ، دار رواية للنشر الإلكتروني ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٩ ، ص ٩ .

[2] المصدر نفسه ، ص ٣١٧ – ص ٣١٨ .

الديمقراطيين والجمهوريين ، بعد أن طفح الكيل من أخطاء وخطايا ثماني سنوات عجاف من حكم الجمهوريين برئاسة جورج دبليو بوش[١] .

وإذا ما أردنـــا أن نقرأ أبرز الظروف التي مهدت لتولي أوبامـــا السلطة نستطيع أن نحددها بالأتي[٢] :

١: أن القوة العسكرية لا تكفي لضمان هيمنة مستدامة أو أمن داخلي .

٢: أن الفروق الطبقية المتعاظمة والعناء المعيشي لــشرائح واســعة مــن المجتمــع الأمريكي وتقليص الطبقة المتوسطة أصبحت غاية في الوضوح ، الأمر الذي أدى إلى تراجع سياسات الأمن الاجتماعي التي أرست بدورها نتائج اجتماعية ضارة أضعفت الولايات المتحدة كقوة عسكرية في المدى المنظور وربما المتوسط والبعيد كما حدث لإمبراطوريات سابــقة .

٣: انفصال المزاج الديني عن الواقع : إذ يتميز المزاج الــديني المتــشدد بإقحــــام الغيـــبيات في الممارسات الحياتية بشكل جعل العقل غير قادر على أعمال الفكر الناقد الواعي ، ويؤدي هذا إلى عدم القدرة على تحسس ومما يشبهُ الواقع بعد أن ينفصل المزاج الديني عنهُ ، وقد حدث على مستويات مختلفة الحـــدة للأقطاب الــسياسيين والمفكــرين فـــي الحــزب الجمهوري بشكل عام والذين رأوا في الحرب على العراق أبعاداً تفوق واقعها ولا تمت للحظة المعاصرة بصلة .

٤: تزايد الإحساس بالخطر الذي تمثلهُ إستراتيجية الولايات المتحدة الكونية على أمن العالم واستقرارهُ من خلال تبنيـــاتها الفكرية في تجاوز المجتمع الدولي واللجوء إلى الحــرب الوقائية كتكــليف ومهمة إلــهية في سابقة خطيرة لتأكــيد الاستثنائية الأمريكية والاستخفاف بما يثــير قلق الآخرين ، مما تسبب في تزايد الشعور بأن الولايات المتحدة أبعد ما تكون عن الدولة الأعظم في رعاية القانون الدولي[٣] .

وليس ثمة ما يمكن أن يسلط الضوء على الجديد الذي أتت بهِ أدارة الرئيس أوبامـــا في البيت الأبيض أفضل من قضايا الأمن القومي ، فهي القضايا التي فرضت نفــسها عنــوة على المشهد الأمريكي برمتهِ في ظل إدارتي جورج دبليو بوش خلال الحقبـــة الممتــدة مــن ٢٠٠١ – ٢٠٠٨ على أثر أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ والتي كانت بمثابـــة الزلــزال فـــي التاريخ الأمريكي ، ففي ظل غمرة مواجهة الأحداث جرت صناعة مفهوم للأمن القومي يأخذ

---

[١] الســـيد ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

[٢] منعم صاحي العمار ، الولايات المتحدة الأمريكية بعد المحافظين الجدد : هل تجرؤ على رؤية ذاتها ؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

[٣] Robin Niblett , Ready to lead , Rethinking America's Role in a changed world , a Chatham House Report : http://www.chathamhouse.org.uk/ p.p2-3 .

بأكثر رؤى الأمن القومي الأمريكي جنوحاً ، وجرى أنتاج هذهِ الأفكـار (وفـق مـا روج منظروها من المحافظين الجدد) لا لتسود لعقد أو لجيل ، وإنما للتبشير بما يقارب نصف قرن من المواجهة مع الإرهاب ، وحاكـت عقلية (الحـرب علـى الإرهـاب) المـأزومة ، سيناريـو لحرب أيـديـولوجية ومـيدانية ممتدة مع هذا العدو الجديـد ، وجـرى وضـع خريطة لأحلاف عائمة وأعداء في دائرة تدور رِحاها ، وتحـدد خلاصة ونتائج كـل حـرب فيها العدو التالي ، ويحكمها مبدأ " من ليس معنا فهو ضدنا " وسـادت رغبة جامحة للسيطرة على الواقع وإعادة هندستهُ وفق أيديولوجيا خاصة بمن أعدوا هذهِ الإستراتيجية[1] .

ومن هنا ظهر لنـا سؤال ملح يحتاج إلى إجابة ألا وهو: هل تشكل حقبـة أوبامـا وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٠ انقطاعاً عن حقبة الرئيس جورج دبليو بـوش أم استكمالاً لها ؟ وهنا نقول أن الإجابة عن هذا التساؤل بين النقيض والنقيض ؛ وبدأنـا نلاحظ رأييـن في هذا الخصوص[2] :

الرأي الأول : يرى أن ما أتـت بهِ أدارة أوبامـا ما هـو إلا تكـرار لإسـتراتيجية سلفـه في كل أبعادها ؛ وأن ما بها من جوانب استمرار أكثر مما بها من جوانب تغييـر أو قطيعة .

الرأي الثاني : يرى أصحاب هذا الرأي أن ما جاءت بهِ إستراتيجية الأمـن القـومي الأمريكي للعام ٢٠١٠ تغيير دراماتـيكي وقطيعة تامة مع أدارة جورج دبليو بوش بل أنـهُ يتحدثون عن الظاهرة " الأوبامـية "[3] .

بيد أنهُ يمكن القول: أن التغيير في إستراتيجية الدول الكبرى لا يأتي في الأغلب فجائياً ، وإنما عبر تراكمات تأخذ في التطور والتفاعل على امتداد مدة من الزمن يتشكل من خلالها أركان التغيير بالتدريج ، ومن ثم لم تكن إستراتيجية أدارة جورج دبليو بوش للأمن القـومي خارجة تماماً عن الإستراتيجيات التي كانت قبلها ، وإنما كانت تتعايش مع قائمة مـن أفكـار كثيرة للأمن القومي الأمريكي ، إلى أن جاءت أحداث ١١ سبتمبر ، فوضعت ما كـان فـي الهامش من أفكار الأمن القومي في عمق المجرى الرئيس ، لقد تضمنت إستراتيجية أوبامـا حواراً مع حقبة جورج دبليو بوش ، وعتـاباً داخلياً بدا في الكثير من نصوصها ، واشتباكـاً ملموساً مع نتائج سياسة سلـفه ، بشأن الأمن القومي ولكنها لم تتمكن من الخروج تماماً عن

---

[1] معتز سلامة ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٠ ، كراسات إستراتيجية ، العدد ٢٠٩ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٥ .

[2] هشام حصحـاص ، أوبامـا .... عام أخر من سياسة بوش ، صحيفة القدس ، العدد ٦٤٣٢ ، بتاريخ ١٢/ ٢ /٢٠١٠ ، ص ١٨ .

[3] معتز سلامة ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

مفاهيم أدارة جورج دبليو بوش أو العودة تماماً لما قبل ١١ سبتمبر ، وذلــك لأن امتــدادات إدارتي جورج دبليو بوش لا تزال تجد أثارها في أدارة أوبامــا ، وبــشكل خــاص حربــي العراق وأفغانستان[١] .

بكلمات أخرى: أن كل رئيس أمريكي ملزم بالحفــاظ علــى التفــوق الإســتراتيجي الأمريكي على مستوى العالم وهذهِ من الثوابت[٢] .

بُعيد هجمات ١١ / أيلول / ٢٠٠١ أشار جورج دبليو بوش بالقول " ستستغرق هــذهِ الحملة ، وهذهِ الحرب على الإرهــاب بعــض الوقــت "[٣] ويــضيف " أن العقيــدة القاتلــة للــراديكــاليين الإسلاميين تمثل التحدي العظيم في قرننا الجديد ، وأن حربنا ضد الإرهــاب تشــبه معركة الكفاح ضد الشيوعية في القرن الأخير "[٤].

هذهِ الاقتباسات الســالفة الذكر تشير إلى أن الرئيس جورج دبليو بــوش لــم يحــدد (عدوه) بوضوح وإنما أكتــفى بالحديث عن حرب طويلة على الإرهاب ، كمــا أن ربــط الإسلام بالإرهاب جعل الكثير من الأنظمة الدول الإسلامية لا تعتقد أنها بمنأى عــن العقــاب (خاصة بعد حربي الولايات المتحدة على العراق وأفغانستان الدولتين الإسلاميتين) وتولــد لدى أغلبها قناعة مفادها " بأن العجلة تدور وبأنها ستكون مستهدفة يوماً ما " وكان شيوع هذا الاعتقاد على نطاق واسع خصماً في المواجهة الأمريكية مع الإرهاب ، حيث كانــت الإدارة الأمريكية السابقة قد ربطت ربطاً جدليــاً بين الإسلام والإرهاب ، مثلما ورد في وثيقة الأمن القومي الأمريكي للعام ٢٠٠٦ " يشكل الصراع ضد الــراديــكالية الإســلامية المــستخدمة للعنف النزاع الإيديــولوجي العظيم في أوائــل القرن الحادي والعشرين "[٥] .

---

[١] معتز سلامة ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

[٢] عامر هاشم عواد ، طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوبامــا : دراسة لاحتمالات العلاقات الأمريكية تجاه كل من روسيا والصين ، الملف السياسي ، العدد ٤٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، شباط ٢٠٠٩ ، ص ١٠ .

[٣] زبيغنيو برجنسكي ، الفرصة الثانية : ثلاثة رؤساء وأزمة القوى العظمى الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤١ .

[٤] منعم صاحي العمار – سرمد زكي الجــادر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥ .

[٥] حسين حافظ وهيب ، المرتكزات والتحولات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

لقد أصبحت معاداة المسلمين تحت ذريعة الإرهاب عنصراً بارزاً في الإستراتيجية الأمريكية ، وأصبح الإسلام رديفاً للعنف[1] ، كون نظرية " صِدام الحضارات " هي التي تحدد أطار رؤية المحافظين الأمريكيين للعالم[2] .

بتعبير أخر: تميزت أدارة جورج دبليو بوش بتوسيع رؤيتها لمهددات الأمن لتشمل بذلك كتلاً قومية أو دينية بأكملها ولم تجهد نفسها في ابتكار رؤية تميز بين الإسلام والإرهاب ، ولم تفرق بين شبكة القاعدة وغيرها من جماعات الإسلام الراديكالي الجهادي وذلك عندما تحدثت عما أسمتهُ " الفاشية الإسلامية " بالمقابل : حصرت إستراتيجية أوباما للعام ٢٠١٠ التهديد في شبكة القاعدة ، ومن ثم قدمت رؤية شاملة للأمن ، وحددت الخطر الإرهابي على نحو مفصل ودقيق ، وذلك ما يمكن أن يتم في إطاره استبعاد قوى كثيرة كانت مستهدفة في حقبة جورج دبليو بوش[3] .

وهكذا ، انتقلت إستراتيجية الأمن القومي للرئيس أوباما من المواجهة مع عدو تخيلي وافتراضي غير محدد الهوية وليس لهُ وجود مادي وهو الإرهاب ، إلى عدو محدد ولهُ وجود مادي يمكن مواجهتهُ ، وهو شبكة القاعدة وروافدهُ ، وتلك من أكثر النقاط المستجدة التي أوردتها إستراتيجية أوباما ، وفي هذا الصدد يقول (**جون برينن**) المستشار الرئاسي لمكافحة الإرهاب " أن الإرهاب هو مجرد تكتيك ، وان الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة هي على القاعدة وشركائها الإرهابيين "[4] .

ومع أن مكافحة شبكة القاعدة والقوى المتحالفة معها ، بما في ذلك تكثيف الغارات التي تشنها الطائرات من دون طيار على جانبي الحدود الباكستانية – الأفغانية ، لا يزال محورياً في إستراتيجية أوباما ، إلا أنها لا تنطلق من هاجس مكافحة الإرهاب كما كان خلال حقبة جورج دبليو بوش ، لأن الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف (حسب ما

---

[1] كوثر عباس الربيعي ، أوباما والإسلام ومحددات الإستراتيجية الأمريكية ، الملف السياسي ، العدد ٦٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، تشرين الثاني ٢٠٠٩ ، ص ٦ .

[2] والتر بن مايكلز ، غضب اجتماعي وجبن باراك أوباما إلى اليمين أكثر: الرهان الرابح للمحافظين الأمريكيين ، مجلة الميثاق ، العدد ٢٠٠ ، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي ، دمشق ، كانون الثاني ٢٠١١ ، ص ٦ .

[3] معتز سلامة ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

[4] هشام ملحم ، إستراتيجية أوباما للأمن القومي : حوار وتعامل مع مراكز نفوذ جديدة ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع التالي : http://www.saqarcenter.net

جاء في وثيقة الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٠) " هـي عنـصر واحـد مـن مناخنـا الإستراتيجي ويجب إلا تحدد كيف تتعامل الولايات المتحدة مع العالم "[١] .

وهنا تشير وزيرة الأمن الوطني (**جانيت نابوليـتاتو**) " أن الولايات المتحدة لم تعد تخوض حرباً على الإرهاب وإنما تقوم بأجراء عمليات طارئة في الخارج رداً على كـوارث بشرية المنشـأ "[٢] .

لقـد ترتب على إعادة تعريف العدو وحصره بشبكة القاعدة ما يأتي[٣] :

أ : أعادة وضع الإرهاب في حجمه الحقيقي دون تهويل ، باعتباره أحـد المهـددات للأمن القومي بين مهددات أخرى كثيرة ، فهي تؤكـد أن الإرهاب ليس سوى أحد التهديدات الأكثر تأثيراً ، وان الخطر الأكبر على الشعب الأمريكي ، والأمن العالمي لا يزال يأتي مـن أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً النووية ، وقدرات الفضاء الالكتروني التي تجعل العمليـات العسكرية الأمريكية عرضة للاضطراب والهجوم ، والتغير المناخي والأمـراض الوبائيـة ، والدول الفاشلة التي تولد الصراع وتهدد الأمن الإقليمي والعـالمي ، والـشبكات الإجراميـة العالمية التي تغذي انعدام الأمن في الخارج .

أن الحديث عن اللاتماثـل لم يتراجع ولاسيما بعد أن حـددت وثيقـة إسـتراتيجية الاستخبارات القومية الأمريكية الصادرة في ١٥ / أيلول / ٢٠٠٩ قائمـة بالتهديـدات مـن الفواعل من غير الدول والتي تحددها بـ[٤] :

أولا : المجموعات المتطرفة العنيفة : والتي تخطط لاستخدام الإرهاب ، بمـا فيـه الاستعمال المحتمل للأسلحة النووية أو المعدات النووية إذا استطاعوا الحصول عليها لمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعمل هذه المجموعات في عدد من المناطق وتـستنزف حكـم القانون ، وتهاجم الحلفاء الإستراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية ، كما تشكل تحدياً لمصالح واشنطن حول العالم .

ثانيا : المتمـردون : ويعملون على محاولة زعزعة استقرار الدول في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

---

[١] هشام ملحم ، مصدر سبق ذكره .

[٢] مايكل براون ، السياسة الخارجية الأمريكية بين بوش وأوباما ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) وعلى الموقع التالي : http://www.iraqfuture.net

[٣] معتز سلامة ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ .

[٤] قراءة : علي حسين باكير ، إستراتيجية الاستخبارات القومية للولايات المتحدة الأمريكية ، منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) وعلى الموقع التالي : http://www.aljazerra.net

ثالثا : المنظمات الإجرامية العالمية : بما فيها تلك المسؤولة عن نقـل المخـدرات وتشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة عبر اختراق الأسواق الحيويـة الإسـتراتيجية ، وعبر دورها في زعزعة استقرار بعض الدول ، وتزويد المتمردين والمجـرمين بالأسـلحة والعملات الصعبة وأشكال الدعم الأخرى كافة .

ب : النتيجة الأكثر أهمية التي ترتبت على حصر الولايات المتحدة مواجهة الإرهاب بالقاعدة هي بداية الحديث عن أعادة صياغة علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسـلامي ، ففي ظل قيادة سلفـهُ ، كانت العلاقات بين الجانبـين على درجة عالية مـن الـسوء ، لأن المهندسين الاجتماعيين وخبراء الإرهاب كانت لهم اليد العليا في فريق بوش – تشيني للسياسة الخارجية ، وبدلاً من أتباع نهج – النهج الذي يميز بين مختلف أوجـه الإسـلام الـسياسي الكثيرة – أتبعوا السبيل الأسهل ، وهو السبيل المختصر الذي يجمع كل المسلمين في بودقـة واحدة [1].

وتشير التقارير والدراسات إلى أن توسيع نطـاق الحرب على الإرهاب إلى خـارج أفغانستان أدى إلى نفور العالم الإسلامي ، مع تولي أوبامـا سـدة الحكـم اعتبـرت بدايـة العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي لاسيما بعد أن عبر أوبامـا عن وجود قواسم مشتركة بين المصالح الأمريكية ومصالح الأمم الأخرى بما فيها العالمان العربي والإسلامي ، وأستغل أول جولة خارجية لهُ بعد انتخابهُ في زيارة تركيـا ليعلن من البرلمان التركي " أن الولايات المتحدة ليست ولن تكون في حالة حرب مع الإسلام " [2].

أما الحدث الأبرز فهو التوجـه إلى مصر ليلقي من جامعة القاهرة خطاباً مهماً إلـى العالم الإسلامي[•] ، يقول فيه " جئت سعـياً إلى بداية جديدة بين الولايات المتحدة والمـسلمين في العالم ترتكز على المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل وعلى حقيقة أن الولايات المتحـدة

---

[1] فواز جرجس ، أوبامـا والشرق الأوسط : مقاربة بين الخطابات والسياسـات ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٥٤ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠ ، ص ٣٥ وكذلك ينظر : وليد محمود عبد الناصر ، من بوش إلى أوبامـا : المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ط ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٤٧ – ص ٥٠ .

[2] وحيد عبد المجيد ، مستقبل النموذج الأمريكي للحرية : أوبامـا وشروط تجديد الليبرالية ، مجلة أفاق المستقبل ، العدد ٤ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، مارس / أبريل ٢٠١٠ ، ص ٤٣ .

[•] أنظر نص الخطاب الكامل في : دوجلاس ليتـل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠٩ – ص ٧٢٩ .

والإسلام لا يقصي أحدهما الأخر ولا يحتـاجـان إلى التنـافس " وأضاف " أنهما يتقاسمان المبادئ نفسها مبادئ العدالة والتقدم ، والتسامح والكرامة لكل البشـر "[1] .

كما أن أوبامـا استعان ببعض الآيات من القران الكريم ، ولم يستخدم طوال خطابـه مصطلح" الإرهاب " بل أستخدم بدلاً منهُ مصطلحات أكـاديـمية مثل العنـف والتطـرف ، كونهُ يدرك أن الحرب على الإرهاب رسخت صورة سـلبية في ذهنية المـسلمين والعـرب طيلة السنوات الثمانِ من رئاسة جورج دبليو بوش ، من حيث كونها تمثـلُ دولـة غازيـة عسكرياً وثقافيـاً للمسلمين وتطلعاتهم[2] .

المطلب الثاني : التخلـي عن ثوابـت المحافظـين الجـدد

" الولايات المتحدة بمقدورها ويتعين عليها أن تقود وسنقود في هذا القرن الجديد "

(هيلاري كلينتون)

كانت تعـّديات ١١ / ٩ محطة مفصلية في تاريخ الولايات المتحدة والعـالم ، كـون تداعياتها كانت أكبر وأكثر شمولاً وتأثيراً ، سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو العالم ، فتغيـر الأداء الإستراتيجي الأمريكي الذي ظل قائماً ٧٠ سنة على الحفاظ على الأنظمة والأوضـاع القائمة ، إلى أداء إستراتيجي يقوم على " الحرب الوقائية " ، وحقق هذا الأداء الإسـتراتيجي نتائج عـدة منها[3] :

١- زوال حكـم طالـبان في أفغانستان .

٢- غزو العراق وإسقاط نظام الحكم فيه تمهيداً لتطبيق مـشروع الـشرق الأوسـط الكبير.

لقد أفضى الاعتماد على النهج الأحادي من قبل أدارة المحافظين الجدد إلـى نتـائج كارثـية ليس على المستوى الداخل الأمريكي فحسب ، بل على المستوى الدولي أيضاً ، وكان في مقدمة الأسباب التي أصبح فيها الاقتصاد الأمريكي يعاني عجزاً خطيراً ، هذا العجز كانت لهُ تداعيات على البيئة الدولية بارتـدادات خطيرة مثلما انعكست على الأوضاع الداخلية بشكل أكثر وضوحاً ، كما أدى تبـديـد السـلطة الأخلاقيـة التي تعاملت بها الولايات المتحدة بعد

---

[1] توفيق ألمديني ، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير ، ط ١ ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص ١٨٧ .

[2] المصدر نفسه ، ص ١٨٩ .

[3] عبد الحميد الأنصاري ، ما النظرية السياسية لإدارة أوبامـا بعد مرور سنه على ولايته ؟ ، مجلة أفاق المستقبل ، العدد ٤ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، مارس / أبريل ٢٠١٠ ، ص ٣٨ .

أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ إلى نفور حلفائها ، لقد ألــحق منهج المحافظين الجدد الأحــادي ضرراً كبيراً في الجهود المضنية التي بذلت لجعل الولايــات المتحــدة نموذجـــاً دوليـــاً استثــنائيــاً وخاصة في سياستهم إزاء الشرق الأوسط مما تطلب ويتطلب جهــوداً مــضنية لإعادة الولايات المتحدة النظر في سياستها إزاء العالم كــكل[1] .

لقد قرر أوبامــا العودة عن واحــد من المبادئ الإستراتيجية الأمريكية التي أعتمدها جورج دبليو بوش ، وهي محاولة أعادة تنظيم إستراتيجية تعتمد مبدأ النــكوص إلى ما قبــل الفوضى ، وأولــى خطوات هذا النــكوص تكمن في التخلص من " مبدأ بوش " المعروف بــ (الحرب الوقائية) والتي أكــدت فشلها وعدم قابليتها للاعتماد كمبدأ إستراتيجي ، ولعل أهم الانقلابات الإستراتيجية لإدارة جورج دبليو بوش هو خروجها عن مبدأ الاحتواء واستبدالــه بمبدأ استخدام القوة العسكرية بالصورة المباشرة[2] ، وفي هذا الاتجاه أكــدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون قوة الولايات المتحدة المنبثقة من أســس قوامــها[3] :

أ – أن الولايات المتحدة أذا ما أرادت استخدام القوة فنستخدمها بشكل أكثــر حكمــة وأقل مباشرة من قبل وأن استخدام القوة يتم بطرق مختلفة من خلال التحول مــن الاســتخدام والتطبيق المباشر للقوة إلى مزيج أكثر تطوراً وصعوبة من القوة والنفوذ غير المباشر أمــر مهم في المرحلة الآتية .

ب – أن السياسة تتطلب العمل بالدبــلوماســية المتأنــية والصبورة وأن الولايــات المتحدة تعمل على أقناع الدول الأخرى على التركيز على الصورة الأشمل للعــالم ، ويجــب على الولايات المتحدة استخدام مجموعة من أدوات الإستراتيجية ومــن بينهــا الدبلوماســية والتجديد الاقتصادي ومساعدات التنمية والتعليم ومن ثم القوة العسكرية .

ج – حق الولايات المتحدة في شــن هجمات عسكرية أحادية ، ولكن بــشكل أكثــر تقيــيداً ، وتعلن رسمياً انتهاء خطاب الحرب الذي اســتخدمتهُ الإدارة الــسابقة وخــصوصاً إستراتيجية الحرب الوقائية عقب هجمات ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ، وكان وزير الدفاع الأســبق **دونالد رامسفلد** في شهر آذار / مارس ٢٠٠٧ قد صرح " أن هذا المبدأ هو أحد الأشياء التي

---

[1] حسين حافظ وهيب ، المرتكزات والتحولات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣ .

[2] محمد أحمد النابلــسي ، قراءة سيكولوجية مستقبلية لإستراتيجية أوبامــا الجديدة ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع التالي : http://www.watan.com

[3] حسين حافظ وهيب ، المرتكزات والتحولات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

يؤسف لها " وفي غضون هذا يقول **رودولف جولياني•** في العام نفسهُ " بأننا يجب أن نتخلى عن مقاربة الحرب الوقائية لأنها وفقاً لكلماتهُ ينظر إلى أمريكا من قبل الكثيرين كدولة تريد الحرب ، وإنها تمارس سلطتها كثيراً جداً وتلقي بثقلها على الآخرين كثيراً جداً "[١].

أن إستراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠١٠ لم تقيد يد الولايات المتحدة في مواجهة التهديدات الناشئة بل وضعت قيوداً قانونية وإنسانية تجعل الحرب الوسيلة الأخيرة أمام صانع القرار الأمريكي ، ولم يعد الرئيس وأدارته مطلقي السراح إزاء الحرب ، وإنما محكومان بكثير من الشروط والقوانين التي تقيدهما وأيضاً بكثير من الحسابات الإستراتيجية ، " سوف نستنفذ من الخيارات الأخرى قبل الحرب كلما استطعنا ، ونزن بدقة تكاليف ومخاطر العمل في مقابل التكاليف والمخاطر المترتبة على التقاعس عن العمل ، وعندما تكون القوة لازمة ، سنقوم بذلك بطريقة تعكس قيمنا وتعزز شرعيتنا ، وسنسعى إلى توفير دعم دولي واسع ، عبر العمل مع مؤسسات مثل حلف شمال الأطلسي ومجلس الأمن الدولي"[٢].

يترافق التحول الأمريكي في عهد أوباما من إستراتيجية الضربة الوقائية إلى الضرورات الأستباقية مع تركيزهُ على رؤية شاملة للأمن لا ينفصل في ظلها الأمن الوطني الداخلي عن الأمن القومي ، واعتبار القوة الداخلية للولايات المتحدة رأس حربة لقوتها وقيادتها العالمية ، لذلك تؤكد على بناء مصادر القوة الوطنية في الداخل ، كما تتجلى في تأكيدها أن الأمن القومي يعتمد على قوة وعزيمة المواطن والمجتمع والاقتصاد الأمريكي ، وفي تأكيدها التنسيق بين الإجراءات التي يتم اتخاذها في الداخل والإجراءات والاحتياطات التي يتم اتخاذها في الخارج[٣] ، في حين كان جورج دبليو بوش يجبر الخارج إلى الداخل .

لقد مثل وصول أوباما إلى السلطة فرصة جيدة للتعامل مع تركة سلفه الثقيلة ، التي تركت العالم أكثر خوفاً بسبب الحملات العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة على مدار ثماني سنوات وتحديداً حربي أفغانستان والعراق[٤] .

• عمدة نيويورك السابق .

[١] رودولف جولياني – جون ادواردز ، رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية : جمهورية وديمقراطية ، دراسات عالمية ، العدد ٧٢ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٩ .

[٢] معتز سلامة ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

[٤] عامر هاشم عواد ، سياسات الرئيس أوباما أين ستنتجه بمكانة الولايات المتحدة عالمياً ، دورية أوراق دولية ، العدد ١٧٦ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، نيسان ٢٠٠٩ ، ص ٧ .

فمع أن أوباما لم يعتذر عن أخطاء الولايات المتحدة ، فقد أتخذ موقفاً تأملياً ينطوي على الانتقاد ، حيث قارن وأوضح الفرق بين حربي أفغانستان والعراق بالقول " أن بلادي غزت أفغانستان بسبب الضرورة ، لأن القاعدة التي أحتمت في ظل طالبان ، قتلت ٣٠٠٠ شخص في يوم ١١ سبتمبر ، أما في العراق فقد كان الوضع مختلفاً ، حيث وقع القرار بحرب العراق بصفة اختيارية ، مما أثار خلافات شديدة ، سواء في بلدي أو في الخارج "[١] .

وبما أن عملية النكوص تتم من الأحدث نحو الأقدم فأن أوباما أخذ يركز على الخروج من العراق بسبب فداحة ثمنها الإستراتيجي ومخالفتها القوانين الدولية ، يقول أوباما في هذا الصدد " أن هدف الولايات المتحدة الأساس يتحدد بـ عراق يتمتع بالسيادة والاستقرار وواثق من نفسه وأن من أجل الوصول إلى هذا الهدف سنستمر في تشجيع حكومة عراقية عادلة ومسؤولة ، ولا تدعم أو توفر ملاذاً للإرهابيين " ويضيف " بأن الانسحاب لن يكون على شكل هزيمة عسكرية مباشرة " ، لذلك سوف تعمد الولايات المتحدة إلى[٢] :

أولا : نقل المسؤولية الأمنية الكاملة إلى العراقيين وإنهاء المهمة القتالية في العراق ، مع الاستمرار في التدريب والتجهيز ، وانسحاب جميع القوات من العراق بحلول نهاية ٢٠١١.

ثانيا : الدبلوماسية والتنمية الإقليمية .

ثالثا : الدعم المدني ودعم اللاجئين والنازحين مع توثيق التعاون السياسي والدبلوماسي ودور القانون ورعاية العلوم والصحة والتعليم والاقتصاد .

وكان الرئيس أوباما قد أوضح بتاريخ ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨ بالقول " أول اجتماع لي وعندما أباشر عملي كرئيس هو الاجتماع مع هيئة الأركان والمخابرات من أجل وضع جدول زمني للانسحاب من العراق "[٣] .

أما فيما يخص أفغانستان : فقد أعلن أوباما عن الخطوط العامة لإستراتيجية جديدة للحرب الأفغانية في ٢٧ آذار / مارس ٢٠٠٩ وبموجب هذهِ الإستراتيجية تم تحديد الهدف من

---

[١] فواز جرجس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤ – ص٣٥ .

[٢] حميد حمد السعدون ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة والحالة العراقية ، دورية أوراق دولية ، العدد ١٨٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، أيار ٢٠١٠ ، ص ٥ – ص ٦ .

[٣] المصدر نفسه ، ص ٦ .

الحرب على أفغانستان " عرقلة القاعدة وملاذاتها الآمنة وتفكيكها وهزيمتها " ؛ ويضيف " بأن الولايات المتحدة ستتعامل مع أفغانستان وباكستان كبلدين ولكنهما يشكلان تحدياً واحداً [1].

ومن خلال هذهِ الإستراتيجية نجد أن أوباما يؤكد [2] :

(١) : التزام بلاده في الحرب على الإرهاب في أفغانستان وبضرورة الانتصار فيها بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها من ناحية وبالنسبة للأفغان وعموم منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى ، ولكنه التزام من نوع جديد يعتمد على : توسيع نطاق الحرب أولاً وتعزيز القوات الأمريكية ثانياً ، حيث أعلن عن إرسال ٣٠ ألف جندي أضافي إلى أفغانستان .

(٢) : أنشاء ميليشيات محلية مسلحة لمحاربة طالبان على غرار الصحوة في العراق ، والهدف منها أنشاء تمرد قبلي على نطاق واسع ، لاسيما في المناطق التي تسيطر عليها حركة طالبان أو تتمتع بنفوذ قوي فيها في مناطق الجنوب والشرق في أفغانستان ، وطبقاً لذلك يوصي القادة العسكريون بإبقاء تلك الميليشيات بحجم محدود وأن يقتصر نشاطها على حماية القرى ومراكز المراقبة ، وذلك تجنباً لتكرار أخطاء الماضي التي أدت إلى ظهور زعماء الحرب الذين تحدوا السلطات [3] .

أن الولايات المتحدة تدرك أن أفغانستان شأنها شأن العراق تماماً ليست خاتمة المطاف في الحركة أو المناقلة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وإنما كل منهما يمثل تقرباً إستراتيجيا مباشراً من حافات البر الماكندري على ضفاف الخليج وبحر العرب مروراً بإيران ، بيد أنها تعترف أن الوضع في أفغانستان أشد صعوبة من العراق [4] ، وهنا يقول الجنرال **بترايوس** " أن تحقيق النجاح في أفغانستان سيكون أصعب من العراق ..... أن التحديات عظيمة " .

---

[1] أنتوني كوردسمان ، أدارة أوباما والإستراتيجية الأمريكية : الأيام المائة الأولى ، سلسلة ترجمات الزيتونة ، العدد ٣٦ ، نيسان / أبريل ٢٠٠٩ ، ص ٤ .

[2] سرمد عبد الستار أمين ، أوباما وخيار الصفر في حربة على القاعدة وطالبان ، دورية أوراق دولية ، العدد ١٨٧ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، آذار ٢٠١٠ ، ص ١ .

[3] يسر الشرقاوي ، الأمن في أفغانستان : مقاربات مختلفة ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٤ ، العدد ١٧٧ ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٩ ، ص ٢٩٨ – ص ٢٩٩ .
وكذلك ينظر: ميشيل منير ، أفغانستان : سقوط إله الحرب الأطلسية ، مجلة الفكر السياسي ، العدد ٤٠ ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، شتاء ٢٠١١ ، ص ١٦٣ – ص ١٧٩ .

[4] سرمد عبد الستار أمين ، أوباما وخيار الصفر في حربة على القاعدة وطالبان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

من جانب أخر: لما كان الأداء الإستراتيجي الأمريكي شهــد تحولاً ملحوظاً في الشكل والمضمون ، تحديداً مع وصول جورج دبليو بوش إلى السلطة في عام ٢٠٠٠ ، وجوهر هذا التحول هو التخلي عن النظرة شبه (التعاونية) التي صبغت أدارة بيل كلينتون طوال عقــد التسعينات ، كي تحل محلها نظرة تقوم على الرؤية الانفرادية والاستعلائية[١] ، وعدم القــبول بالشــراكة وتجاوز الحلفاء والأصدقاء ومصالحهم[٢] ، على الرغم من أن إستراتيجيتي الأمــن القومي للعامين ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦ لم تكن تعارضان الحلفاء أو الأحلاف أو الشــراكة ، وهذا ما أكدتهُ الإستراتيجيات مراراً بإعلانهما أهمية العمل مع الحلفــاء والأصــدقاء والمؤســسات الدولية ، ولكن إقرار مبدأ بوش بشان العمل العسكري الانفرادي مع إنفراد الولايات المتحــدة بغزو العراق من دون غطاء دولي ، طغى على المبدأ العام بشأن تفضيلها العمل مع الحلفاء[٣] .

لذلك جاء الرئيس أوبامــا ليؤكد أهمية العمل من خلال الشرعية الدولية والأحــلاف الدولية• وتحديداً (حلف الناتــو) و (مجلس الأمن) ، فأكــد انهُ " سوف نكــون راســخي العزيمة في تقوية الأحلاف القديمة التي خدمتــنا على نحو جيد ، مع تحــديثها لكــي تــوفي بتحديات قرن جديد ... سوف نبني شــراكات أجدد وأعمق في كل منطقة ونقــوي المعــايير والمؤسسات الدولية "[٤] .

لعل التحرك الأمريكي تجاه ليبيا في عام ٢٠١١ الدليل الذي يثبت صحة ما تقدم مــن كلامنا ، إذ تم التحرك تحت مظلــة حلف شمال الأطلسي .

ليطرح أوبامــا طبقاً لذلك إستراتيجية " الانخراط الشاملة " أو " الربط الشامل " فلكل مجموعة من الدول تقدم هذهِ الإستراتيجية أساليب وأنماطاً للتعامل مع كل منها ، ووضــعتها

---

[١] رائد فوزي أحمود ، إستراتيجية الرئيس أوبامــا تجاه العراق ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع التالي : http://www.darbable.net

[٢] محمد أحمد النابلسي ، مصدر سبق ذكره .

[٣] معتز سلامة ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

• يشير " نعوم تشومسكي " إلى أن الفارق الأساسي بين جورج دبليو بوش وأوباما حدده بوضوح مساعد كبير في أدارة كيندي ، في ذروة أزمة الصواريخ الكوبية ، كان مخططو كيندي في طور أتخاذ قرارات تهدد بريطانيا ، ثم عرف المساعد العلاقة بأنها ممتازة مع بريطانيا واصفاً هذا البلد بأنهُ " ضابط لدينا والكلمة الألطف هي شريك " وهكذا خاطب جورج دبليو بوش العالم بأنهم مجموعة ضباط يعملون لدينا ، لذلك هذهِ الغطرسة أثارت العدائية للولايات المتحدة ، لهذا تبنى أوبامــا مقاربة مختلفة ، وهو يحي القادة والناس بوصفهم بــ (الشركاء) وان كان يناديهم في سره بــ (الضباط) . للمزيد من التفاصيل أنظر : نعوم تشومسكي ، مرحلة القطبية الأحادية وعصر أوبامــا ، ترجمة : جنان جمعاوي ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع التالي : http://www.darbable.net

[٤] National Security Strategy of the united state of America , May 2010 , p.41 .

جميعها في دوائر للعلاقات النوعية ، تبدأ من أقرب الحلفاء والأصدقاء ، وهي الدول التي بينها تاريخ مشترك من النضال من أجل الأمن والرخاء والقيم المشتركة والديمقراطية ، وتلتزم بالمعايير الدولية التي تعترف بحقوق ومسؤوليات الدول ذات السيادة (حسب التصنيف الأمريكي) وتشمل المملكة المتحدة ، فرنسا ، ألمانيا ، وتمر بمراكز التأثير أو النفوذ في القرن الحادي والعشرين التي تقوم العلاقات معها على قاعدة المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل وتشمل(الصين ، الهند ، روسيا) وتصل إلى الشركاء الجدد في (أفريقيا ، الشرق الأوسط وجنوب شرق أسيا) ثم تنتهي بالحكومات المعادية ، وحتى تلك الأخيرة ، بموجب هذهِ الإستراتيجية عرضت عليها الولايات المتحدة الاختيار بين الالتزام بالمعايير الدولية وتحقيق منافع سياسية واقتصادية ، وبين رفض هذا المسار وتحمل عواقب قرارها بالمزيد من العزلة ، وإذا أضفنا إلى كل ذلك ما تضمنتهُ هذهِ الإستراتيجية من أجندة شاملة من مواجهة " التطرف العنيف " يمكننا القول : أن إستراتيجية أوباما قدمت مقترباً شاملاً في التعاطي مع خريطة وبيئة الأمن القومي الأمريكي على المستوى العالمي ، وهو مقترب ينحو بالولايات المتحدة من القوى العظمى في صراع على القطبية إلى قوة فريدة ومسوؤلة عن عالم جماعي وكوكب واحد[١] .

المطلب الثالث : تنوع وسائل الاقتراب من الأهداف

أدت حقبة الرئيس جورج دبليو بوش إلى عسكرة شبة كاملة لقضايا الأمن القومي الأمريكي ، بعدما احتلت الحرب على الإرهاب صدارة الأولويات الأمريكية ، ومع أن إستراتيجيتي الأمن القومي للعامين ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦ تضمنتا حديثاً عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمن القومي ، فأن قمة جبل مفاهيم الأمن القومي تحكم بها منظور عسكري صرف ، وتم تقديم إستراتيجيتي جورج دبليو بوش على أنهما بيانا حرب ، حيث تصدرت مقدمة الرئيس في كلتيهما الحديث عن " الحرب على الإرهاب " ، وساد الانطباع وكأن مختلف قضايا الأمن القومي يمكن معالجتها من خلال العمل العسكري والقوات المسلحة وشن الحرب ، وفي ظل هذهِ الحالة تم التركيز على القوة العسكرية في التعاطي مع قضايا الأمن القومي ، وشهدت معادلة الأمن القومي الأمريكي اختلالاً لمصلحة الجيش والمؤسسة العسكرية ؛ ولكن النتائج الكارثية للمعارك الميدانية في العراق وأفغانستان ، جاءت لتؤكد عدم

---

[١] مروة نظير ، سياسة أوباما الخارجية في عام .... رؤى أمريكية ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع التالي : http://www.islamonline.com

قدرة الوسيلة العسكرية على تحقيق النصر الحاسم ، وترافق كل ذلك مع أزمة اقتصادية طاحنة كانت الأسوأ في تاريخ الاقتصاد الأمريكي منذ ثمانية عقود[1] .

لذلك ظهرت كثير من الدعوات إلى التعاطي مع الأمن القومي الأمريكي من خلال وسائل وأدوات عدة متكاملة ، فقد نشر مركز التقدم الأمريكي تقريراً في سنة ٢٠٠٥ بعنوان(القوة المتكاملة : إستراتيجية الأمن القومي للقرن الحادي والعشرين) " تؤكد فيه أنهُ يمكن خدمة مصالح الأمن القومي الأمريكي على نحو أفضل بأتباع (إستراتيجية القوة المتكاملة) " والتي يقصد بها : توظيف كل عناصر القوة لخدمة الهدف الأمريكي ، والنظر للقوة الصلبة والقوة الناعمة ليس باعتبارهما بديلين وإنما كشريكين أساسيين .

ومن هنا جاء تركيز الرئيس أوباما على رؤية شاملة للأمن القومي الأمريكي لا ينفصل في ظلها الأمن الوطني الداخلي عن الأمن الدولي ، وتتعامل في ظلها كل المؤسسات في تناغم طبيعي ، في ظل إستراتيجية أشمل تقوم فيها كل من الأدوات العسكرية وعلى الأدوات غير العسكرية ، بما في ذلك تأكيدها على دور الدبلوماسية والتنمية وفي حفز النمو الاقتصادي[2] .

والجدير بالذكر: أن نهج أوباما الجديد كان ولا يزال بصفة عامة قائماً على أساس أحدى النظريات التي وضعت من قبل عالم السياسة " **جوزيف سي. ناي** " والتي خرج بها من خلال مناظراتهُ الشهيرة مع المؤرخ " **بول كنيدي** " صاحب نظرية (انحطاط الأمم) ثم واصل تنقيحها بعد ذلك على مر السنين بعد انتخاب جورج دبليو بوش للرئاسة عام ٢٠٠٠ ، وهي واحدة من نظريات القوة التي تدور حول كيفية القيام بمزيج متساوٍ من الجاذبية والضغط ، من النعومة والصلابة ، من التحلي بالفاعلية البراغماتية مع الاقتصاد في بذل أسباب القوة[3] . والحقيقة أن جمع أوباما بين القوتين (الناعمة والصلبة) في حزمة متناسقة للسياسة الخارجية ، منحاهُ منصة يمكنهُ من الانطلاق منها للهجوم على الجمهوريين دون أن يبدوا متساهلاً في الجانب الأمني ، فيما يظهر في الوقت نفسه أن أداءه الإستراتيجي أكثر فاعلية وأكثر ذكاءً [4]، خاصةً بعد أن بات مفهوماً أن المقاربة العسكرية الخشنة لمعالجة

---

[1] معتز سلامة ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .

[2] المصدر نفسه ، ص ١٥ .

[3] داليا توفيق سعودي ، عامان من الخطابة ، مجلة الميثاق ، العدد ٢٠٠ ، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي ، دمشق ، ١٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ ، ص ٩ .

[4] مايكل كوكس ، خيار أوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم : القوة الذكية بديل لثنائية الصلبة والناعمة ، مجلة أفاق المستقبل ، العدد ٤ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، مارس / أبريل ٢٠١٠ ، ص ٥١ وكذلك ينظر : =

" الفاشية الإسلامية " وشن (الحملات الصليبية) في أطار الحرب الشاملة علـــى الإرهـــاب وبناء ما يسمى بــ (الشرق الأوسط الكبير) وكل ما تبنتهُ أدارة جورج دبليو بوش من رؤى في الأعوام الماضية ، لم تفلح إلا في استعداء مشاعر العالم على الولايات المتحدة وبما يهـــدد مصالحها الحيوية ، فكان شعار " أعادة صناعة أمريكـــا " هـــو شـــعار خطـــاب التنـــصيب لأوبامـــا[١] .

يرى **ناي وأرميتاج** " أن عملية أدارة القوة الذكية تتطلب القيـــادة الكفـــوءة وتحمـــل المسؤولية ، والتنفيذ الحازم لمعالجة الضرر الذي لحق بمكانة الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ، إذ أصبحت الولايات المتحدة بفعل إستراتيجية القوة الصلبة موقع تـــصدير الخوف ، وإثارة للتذمر، والغضب والكراهية ، الأمر الذي يستوجب أعادة القيادة الأمريكيـــة للعالم بالاعتماد على رؤية وإستراتيجية جديدة تزيل سلـــبيات شعار " الحرب على الإرهاب " الذي سيطر على الإستراتيجية الأمريكية قرابة سبع سنوات ، وان الولايات المتحدة لا يمكنها حل مشاكل العالم بمفردها ، كما أن العالم لا يستطيع حل المشاكل بدون الولايات المتحـــدة ، ووضع المصالح الأمريكية بوضع التوافق مع تطلعات الشعوب إلى الحريـــة والديمقراطيـــة وحقوق الإنسان "[٢] .

لذلك فأن اللاتماثـــل لم يتراجع في الأداء الاستراتيجي الأمريكي خلال حقبة أوبامـــا بل أخذ أبعاداً أخرى غير الأبعاد العسكرية التي تميز بها خلال حقبة جورج دبليو بوش ، لعل الدراسة التي صدرت عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ، خير دليل ، حيث أصـــدر المعهد دراسة تحت عنوان " أعادة كتابة الرواية : إستراتيجية متكاملة لمواجهة الراديـــكالية " تؤكـــد أن الطبيعة المعقدة والمركبة للتهديدات الأمنية التي تواجهها أدارة أوبامـــا في القـــرن الحادي والعشرين تعني أن تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي سوف يتطلب الاستثمار أكثر من التنمية والدبلوماسية والأمن الداخلي والقدرات الاستخباراتية ، فضلاً عن القوات العسكرية ، وحددت الدراسة الخطر الأول في جماعات التطرف العنيف ، ودعت إلى دمج وتكامل كـــل عناصر القوة العسكرية وغير العسكرية ، وأوصت بإدخـــال زيادة كبيرة في تحويل بـــرامج التنمية في الدول الضعيفة والفاشلة ، وتعزيز اندماج القوى البازغة في البنيان الهندسي الدولي القائم ، وزيادة فعالية وزارة الخارجية ودعمها بالكوادر[٣].

= National Security Strategy of the united state of America , OP , Cit . p.47 .

[١] داليا توفيق سعودي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .

[٢] علي العكيدي ، إستراتيجية القوة الذكية ، محاضرة ملـــقاة على طلبة الماجستير ، قسم الإستراتيجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، للعام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ .

[٣] معتز سلامة ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤ .

وجاء في تقرير المراجعة الرباعية للأدوار والمهام الصادر في يناير ٢٠٠٩ أن وزير الدفاع السابق(**روبرت جيتس**) يؤكـــد أن وزارة الدفاع الأمريكية لا تستطيع التعاطي وحدها مع التحديات الأمنية المعقدة التي تواجه الأمة الأمريكية ، وأن أحد الدروس المهمة المستنبطة والعمليات الأخيرة ، أن النجاح العسكري لا يعادل النصر ، ويخلص التقرير إلى " أنهُ كنتيجة لذلك ، فأننا في تقرير المراجعة الرباعية للأدوار والمهام نعتبر بالفرص التي سوف تـــساعد على بناء توازن أفضل بين قدرات أمتـــنا من القوة الصلبة والقوة الناعمة "[١]. ويحدد التقريـــر ركائـــز إستراتيجية القوة المتكاملة بـــ [٢]:

١- الدبلوماسية المباشرة والعامة .
٢- المفاوضـــات .
٣- القانون الدولي والمنظمات الدولية .
٤- المساعدات الخارجية .
٥- التحالفات والشراكـــة في العمل .
٦- التجارة والسياسة المالية .
٧- العقوبات الاقتصادية .
٨- الأعلام والحرب النفسية .
٩ – الاستخدام الذكي والمقنع للقوة .

من هنا بات السؤال المـــلح يطرح نفسه : ما هو دور القوة العسكرية في إستراتيجية القوة الذكية ؟

تستخدم القوة العسكرية كأداة من ضمن الأدوات الأخرى دون أن تكون الخيار الأول أو الأخير ، ويعتمد استخدامها على التكامل مع الدول الحليفة ذات القيم المشتركة .

ومن الممكن استخدام القوة العسكرية بشكل فردي ومحدد يقوم على اســـتخدام قـــوات عسكرية ذات نوعية عالية من ناحية المعدات والتكنولوجية والتسليح ، وتدريب وأعداد الأفراد ، والتخطيط اعتماداً على معلومات بالغة الدقة لتحقيق نتائج لها وقع كبير ، وصـــدى نفـــسي يمكن توظيفه في أكثر من اتجاه (مثل عمليات قتل بن لادن في ٢ / ٥ / ٢٠١١) لقد وظفت الولايات المتحدة هذهِ العملية على الصُعد الآتية[٣] :

---

[١] معتز سلامة ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ .

[٢] علي العكيدي ، مصدر سبق ذكره .

[٣] المصدر نفسه .

أ : **على الصعيد الدولي** : العملية رسالة تدل على قوة وكفاءة المؤسسة العسكرية الأمريكية ، وقدرتها على التنفيذ والوصول إلى أهدافها في أي مكان ، دون خسائر أو خسائر طفيفة.

ب : الإشارة إلى تبني مفهوم الجيش الذكي باستخدام القوة بتكاليف قليلة ، وليس هنالك حاجة لجيش كبير ، فالعملية مثال لحملة عسكرية تعكس استخدام القوة وفق الإستراتيجية الجديدة .

ج : العزم وعدم التردد في استخدام القوة وبشكل مفاجئ ومباغت يقوم على الكتمان والسرية وحتى وقت التنفيذ ، لدرجة أن باكستان نفسها لم يكن لديها علم بتنفيذ العملية .

د : استثمار النجاح في توجيه رسالة من أوباما إلى الشعب الأمريكي لتعزيز الروح الوطنية وتعظيم شعور المواطنين بتفوق بلدهم وفخرهم واعتزازهم بالانتماء الأمريكي ، ورفع الروح المعنوية ، وكسب التأييد الشعبي للأداء الإستراتيجي الأمريكي ، وضمان أصوات الناخبين مستقبلاً ، والاستعداد لتقديم منجزات مماثلة على دفعات وبفواصل زمنية لإثبات تفوق الولايات المتحدة وقدرتها على تحمل المسؤولية .

أن إستراتيجية القوة الذكية جاءت لتعبر عن نهج أوباما الجديد للقيادة الأمريكية وهذا ما أكدهُ في حملتهُ الانتخابية بالقول " أنني أرفض فكرة أن زمن الولايات المتحدة قد مضى ، وما زلت أعتقد أنها ما زالت الأمل الخير والأفضل على الأرض ، ولكن على مدار الأعوام الماضية ظل منصب قائد العالم الحر شاغراً ، وقد حان الوقت للعب هذا الدور مرة أخرى ، وأعتقد أن مهام أي رئيس هو حماية الشعب الأمريكي ، وأنا شخصياً مقتنع بأن أداء تلك المهمة بفاعلية في القرن الواحد والعشرين يتطلب رؤية جديدة للقيادة الأمريكية ، وفكراً جديداً لأمننا القومي "[1] .

وأخيراً يمكن القول: على الرغم من التغيير الكبير الذي أدخلتهُ إستراتيجية أوباما على مفهوم الأمن القومي الأمريكي ، إلا أنهُ لا يمكن القول أنها تمثل قطيعة مع عهد جورج دبليو بوش لأن أثار سياسته لا تزال تلقي بظلالها على حقبة أوباما ، بيد أنهُ لا يمكننا أن ننكر المحاولة من الرئيس أوباما للعودة إلى وضع ما قبل ١١ سبتمبر ، وهو ما يتمثل في قلة الاستشهاد بأحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ باعتبارها نقطة تحول في تاريخ الأداء الإستراتيجي الأمريكي ، بل عاد أوباما إلى حقبتين تاريخيتين في التاريخ الأمريكي والعالمي ليقيم أعمدة استقرار رؤيتهِ للواقع وهما : الحرب الباردة والحرب العالمية الثانية .

---

[1] نقلاً عن :عامر هاشم عواد ، طبيعة الإستراتيجية الأمريكية في العراق لما بعد ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩ ، الملف السياسي ، العدد ٤٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠ .

المبحث الرابع: مستقبل اللاتماثـــل في الأداء الإستراتيجي الأمريكي

في عالمنا العربي حيث تخلف الركب الأكاديمي عن قافلة العلم العالمية ، نجد قلـــة أو حتى تسخيف الدراسات التي تحاول استشراف المستقبل ، بحجة أنها إسقاط لمجموعة فروض أو احتمالات لحالة في المستقبل قد تحدث أو لا تحدث ، أو كونها ترفاً فكرياً قد يصيب وقــد يخطأ ، وفي كل الأحوال فأن الفائدة من الدراسة لن تكون بما مرجــو منهـــا ، والحقيقـــة أن دراستنا لن تكون ذات فائدة طالما بقي العقل ساكناً يتعامل مع الإحداث بمنطق الزمن الماضي دون أن يستطيع التفاعل مع الزمن الحاضر ، لأنه عندما يقرر ذلك ، يتحـــول الفعـــل ذاتـــه وانعكاساته إلى صيغة ماضية ، وعليه أنى له أن يستسيغ دراسات المستقبل؟ وعلى رأي احد الكتاب " فأن ثمن هذه النقيضة الفكرية في السياسة يتمثل في فقدان الحس الاستراتيجي" [1].

كتب (**أوين بابيك**) يقول " أن من يعجز عن التنبؤ بالمستقبل غير جدير بالعيش فيه ، وقراءة المستقبل وفقاً لذلك لا تتطلب وجود آلية وتخطيط استراتيجي كفوء فقط ، وإنما قبل ذلك لابد من توفر رؤى مستقبلية بالقابلية والانسيابية الإستراتيجية ، التي تؤدي إلـــى اغتنـــام اكبر عدد من الفرص الرابحة ، وإجهاض اكبر عدد ممكن من التهديـــدات أو تحويلهـــا إلـــى فرص مدعمة أيضاً بجملة من المبادئ الإستراتيجية ، أن غداً سيأتي دائماً بشكل مختلف " [2].

وانطلاقاً من حقيقة أن أي دراسة أكاديمية لا يمكن أن تأخذ مداها الكامـــل وجـــدواها العلمية دون استشراف مستقبلي للظاهرة محل الدراسة ، لأنهـــا ســـتبقى أســـيرة الاســـتقراء الماضوي أو التحليل الجامد لذلك يصار من المفيد إضافة لمحة مستقبلية على المألات المتوقعة ظاهرة اللاتماثـــل لاسيما بعد أن أوضحنا في الفصول الماضية كيف اســـتطاعت الولايـــات المتحدة توظيف هذه الظاهرة لصالح تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

---

[1] عامر هاشم عواد ، مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير ، في كتاب : الإستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي – إقليمي – دولي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٨ – ص١٤٩ .

[2] عبد علي المعموري ، انكفاء الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣ .

الاحتمال الأول :

" أن الاستهانة بقوة ودهاء العدو ، هي أخطاء قاتلة في الحرب "

الجنرال دبليو. تي. شيرمان

أن التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة على الصعيد الدولي تختلف عن تلك التي واجهتها في النصف الثاني من القرن العشرين ، وخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ؛ حيث جاءت اغلب التهديدات من دول قومية ، ومع دول قومية حتى تلك التي لها أيديولوجيات توسعية كما كان للإتحاد السوفيتي والصين في حقبة ما ، وهنا تكون أساليب الردع التقليدية مجدية ، ويمكن أن تفرض على مثل تلك الدول أثمان لا تطيقها رداً على بعض تصرفاتها ، ويجد زعماء تلك الدول ما يحرصون على حمايته وما يحاولون عدم خسارته ، قد يحدث خطأ في الحسابات وتقوم الحرب ، ولكن في جميع الأحوال ، يمكن تحميل المسؤولية للزعماء ، وتكون مواجهة التهديدات ، على صعوبتها ، في اتجاه محدد ومعروف .

لكن ماذا يحدث في عالم تأتي فيه التهديدات الكبرى ، أو في الأقل التهديدات الرئيسة المتزايدة ، من فواعل ليسوا دولاً ؟ حيث لا تنفع وسائل الردع التقليدية وحيث يمكن أن يؤدي استخدام القوة العسكرية ويرفع وتيرة الإرهاب ؟ حيث تصبح التهديدات مدمرة ومتجاوزة كل الحدود ؟ وحيث تقوم الحرب ، ولكنها حرب أفكار؟ [1]

فمع نهاية الحرب الباردة تغيرت خارطة العلاقات الدولية جذرياً ، وشكل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة والهيمنة في عالم خاضع لمسار تشكل سريع وخطر التحدي الأبرز للولايات المتحدة التي وجدت لأول مرة في تاريخها مصاعب جمة في تحديد رؤيتها الإستراتيجية على الرغم من انتصارها الباهر في حربها الطويلة مع المعسكر الشيوعي المهزوم[2].

وكما يقول(**هنري كيسنجر**) " ولَّدَ النصر في الحرب الباردة مفارقة مثيرة ، تجد الولايات المتحدة نفسها في أوج قوتها في موقع ساخر ، ففي وجه ما قد يكون أعمق اضطرابات يشهدها العالم ، فشلت في تطوير مفاهيم ذات صلة بالوقائع الناشئة ، الانتصار في الحرب الباردة يغري بالزهو ، والاقتناع بالوضع الراهن يجعل النظر إلى السياسة بمثابة إسقاط للمألوف على المستقبل[3].

---

[1] دنيس روس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢.

[2] السيد ولد أباه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١.

[3] هنري كيسنجر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .

فالمشكل الأساسي الذي واجه الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب البـاردة هـو كون هذا الأداء قد بني على مواجهة عدو خارجي في أطار صراع دولي تضطلع فيه الولايات المتحدة بالمكانة المحورية والدور المركزي[1]، وهنا يشير مراقب أوربي بـالقول " أن القـوى العالمية التي لا يوجد لها منافسون لها فئة منغلقة على نفسها ، فهي لا تقبل بأن تكون متساوية مع الآخرين ، وهي لا تعرف خصوماً ، ولكن تعرف متمردين وإرهابيين ودولاً ضالة ، وهي لا تحارب بل تكتفي بإنزال العقاب ، وهي لا تشن حروباً ولكن تنشئ سلاماً ، وهـي تثـور عندما يفشل التابعون الإقطاعيون في التصرف كتابعين إقطاعيين "[2].

على الرغم من أن حقبة التسعينات شهدت تعرض المصالح الأمريكية فـي مختلـف أرجاء العالم ، إلى سلسلة من الهجمات المسلحة ، بيد أن هجمات ١١/ أيلول /٢٠٠١ أكثرها جرأة وتأثيراً وتدميراً ، ومع ذلك كان حجم تنسيق الضربات المتزامنـة ضـد أهـداف مـن نيويورك وواشنطن غير اعتيادية من حيث طموحه ونتائجه غير المتوقعة ، لذلك فـأن تلـك الإحداث تظهر كيف يمكن لضربة وحيدة صاعقة من الناحية النفسية صادرة عن مصدر غير مرئي ، أن تغير من نظرة القوة العظمى وسلوكها في العالم[3] .

كتب برجنسكي يقول " لقد اظهر هجوم ١١ / أيلول / ٢٠٠١ تناقضاً متأصلاً في قوة الضعف: الضعيف يصبح قوياً بالتبسيط المفرط لبؤرة كراهيته ، في حين يصبح القوي ضعيفاً بفعله الشيء نفسه ، فالضعيف يكسب بإضفاء صفة شيطانية على ما يكره ، مؤيدين مـشربين بعزيمة التضحية بالذات ، ولا يعرف النصر بنتائجه بقدر ما يعرف بالعمـل نفـسه خلافـاُ للضعيف ، لا يمكن للقوي أن يتحمل رفاهية التبسيط المفرط ، فهو يصبح ضعيفا بمبالغته في تبسيط مخاوفه ، فنظراً لان مصالحة واسعة ، ولان رهاناته متشابكة ، ويتعين على القوي إلا يهول من قدر التحدي الذي يشكله الضعيف ، ولا يختزله إلى مقياس أحادي البعد ، فمن شأن ذلك المخاطرة بالتركيز فقط على المظاهر السطحية للتحدي " [4].

يعتقد **جنكيز** " أن المنهاج التبسيطي للإدارة الأمريكية في الاقتراب من الأمور جعلها تلبس عدوها اليوم ملبس الأستاتيكية القديم ، في حين انه يتسم بالديناميكية ، كما انـه عـدو

---

[1] السيد ولد أباه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١ .

[2] زبيغنيو برجنسكي ، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، ط ١ ، ترجمة : عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٤١.

[3] المصدر نفسه ، ص ٥٩.

[4] المصدر نفسه ، ص ٦٠.

يستمد قوته عبر الوسائل الشبكية ، ومن ثم فهو ليس بحاجة إلى الهرمية القديمة ، وأخيرا هو عدو يتمتع بدرجة عالية من السيولة والاختراق ، وبقدرة هائلة على التغيير والتقلب "[١].

يتيح استمرار اللاتماثل وجود أربع حقائق مستجدة للحياة العصرية[٢]:

الحقيقة الأولى : أن الوصول إلى وسائل فتاكة على نطاق واسع لم يعد مقتصراً على الدول القوية والمنظمة ، فقد ازدادت إمكانية حصول الشبكات والمجموعات المسلحة التي تتميز بالمثابرة والتصميم على القدرة على إلحاق أذى كبير وعلى إشاعة حالة من القلق بوجه خاص.

الحقيقة الثانية : أن القدرة على الحركة حول العالم لم تسهلها وسائل السفر السريع وحسب ، بل أيضاً الهجرات المتزايدة التي حطمت الحواجز بين المجتمعات المنفصلة ونظم الاتصالات العالمية سهلت عملية التنسيق والتخطيط للخلايا السرية المتفرقة المعروفة بـ **الخلايا النائمة** .

الحقيقة الثالثة : هي أن النفاذية الديمقراطية تسهل الاختراق والإغراق في المجتمعات المفتوحة ، ما يجعل اكتشاف الأخطار في غاية الصعوبة .

الحقيقة الرابعة : هي أن التكافل المنهجي في المجتمع الحديث يميل إلى إطلاق تفاعلات متسلسلة فإذا حدث خلل في عنصر أساسي واحد فقط ، أدى ذلك إلى حدوث اضطراب اجتماعي متزايد ، والى انتشار الذعر بشكل يفوق المتوقع .

لذلك يخشى جنكيز من عدم إدراك الولايات المتحدة الحقيقة وهي تغير طبيعة الحرب التي يفرضها أعداء اليوم فتسقط مدنها وحضاراتها وتجارتها في أيدي الأعداء ، بسبب عدم قدرتها على مواجهة أعدائها غير المتحضرين ، فالحرب التي تواجهها الولايات المتحدة مستقبلاً ليست الحرب التي تتفق مع خططها ، ولا هي الحرب التي تمتلك فيها اليد العليا ، بل هي على عكس كل ذلك ، حرب تدفع الولايات المتحدة وتضطرها إلى إعادة النظر في فرضياتها وافتراضاتها ، وتجبرها على إعادة النظر في عدتها وعتادها [٣].

كتب **فريد زكريا** في مؤلفه " **عالم ما بعد أمريكا** " يقول " تعيش الولايات المتحدة تحولاً كبير للقوة في العصر الحديث ، ألا وهو انتقال القوة من الدول إلى لاعبين آخرين ، أن البقية الناهضة تتضمن لاعبين حكوميين ، وأفراد تنامت قوتهم على حساب تقوض التراتيبية

---

[١] Brian Michael Jenkins , Redefining the enemy : the world has changed but our mindest has not , http//www.rand.org

[٢] زبيغنيو برجنسكي ، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧- ص ٥٨.

[٣] Brian Michael Jenkins , op. Cit.

والمركزية والسيطرة في العالم ، ثمة شركات ورؤوس أموال تنتقل من مكان إلى أخر بحثــاً عن المكان الأمثل للقيام بمشاريعها ، مكافئة بعض الحكومات ومعاقبة الأخرى ، والإرهابيون والمتمردون والشبكات المسلحة ، من كل الأصناف ، كل هؤلاء يجــدون حيــزاً لممارســة أنشطتهم في زوايا وشقوق النظام الدولي ، أن القوة تنتقل من الدول في كل الاتجاهات نتيجــة لذلك أصبحت الاستخدامات للقوة الوطنية – الاقتصادية – والعسكرية معاً ، اقل تأثيراً [1].

في الواقع : أن لهذا الاحتمال جملة من المتغيرات الداعمة له التي نجدها بـــ[2]:

١. أن تعويل المحافظين الجدد على أطار الحقل ألتعددي للإطراف الفاعلة وتشرب مفهوم الحرب اللامتماثلة في أذهانهم وضرورة التحفز لكسب نتائجها ضد أعــداء متعــددين (دول قومية ، جماعات شبه قومية ، أديان عابرة للحدود القومية) جعلهم يفكــرون بحساسية شديدة مع مطلبهم الأساس حيث سيادة نظام القطب الواحد ، بعــد أن رؤوا بإمكانيات الولايات المتحدة ورسالتها العالمية ما يبيح لهم ذلك ، لاسيما بعد أن جاءت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ بضغوط هائلة من اجل إتمام هذا المطلــب ، إلا أن إفــراط المحافظين الجدد باستخدام القوة العسكرية في أفغانستان ثم تورطهم بمعــارك غيــر ضرورية ، ساعد على فتح جبهات عديدة : وهنا يقول الجنرال **ويسلي كلارك** " أن ما بدا نصرا استراتيجيا ضد طلبان أصبح فرصة ضائعة يمكن النظر إليها بشكل متزايد على أنها إخفاق إذ كانت الفرصة الإستراتيجية للعملية هي القضاء على القاعدة ويجب أن يكون الهدف الصحيح توجيه ضربة قاضية ضد الشبكة الإرهابية ، لا ضد الــدول الداعمة فقط ، لقد فوتنا الفرصة عندما تمكنت قوات العدو من الهرب إلــى الأمــاكن المحيطة ، وهكذا تفرقت القاعدة ولكنها لم تدمر ، وقد لا تتاح الفرصة ثانية لاستهدافها بهذه السهولة "[3]. أما بالنسبة للعراق فتشير الصحفية **سوزان بي غلاسير** في صــحيفة الواشنطن بوست ، كيف أن الحرب على العراق أسهمت بشكل مباشر بظهور جيــل جديد من الإرهابيين ، الذين تتلمذوا في العراق ، والذين أسهموا في ما أطلقت عليــه الصحيفة (نزيف) المئات أو الآلاف من الجهاديين ، المستعدين للتضحية بأنفسهم من

---

[1] فريد زكريا ، عالم ما بعد أمريكا ، ط ١، ترجمة : بسام شيحا ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧ .

[2] منعم صاحي العمار ، الولايات المتحدة بعد المحافظين الجدد : هل تجرؤ على رؤية ذاتها ؟ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦ .

[3] ويسلي كلارك ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٣.

اجل مبادئهم[1]، لينهار مشروع المحافظين الجدد بصورة لا لبس فيها ، وتبددت تطلعاتهم في خلق عراق نموذج شرق أوسطي[2]. وهنا يقول مسؤول رفيع المستوى في إدارة جورج دبليو بوش " إذا لم نعرف من يكونون في العراق فكيف سنعرف موقعهم في اسطنبول ولندن "[3].

٢. تحديات تشكلها الدول الضعيفة والمفلسة والعاجزة : ليس وجود دول ضعيفة وعاجزة بالأمر الجديد ، لكن هذه الدول ، باتت تمثل فرصاً جيدة يمكن أن تخترقها بسهولة تنظيمات وشبكات مسلحة ، تُعرف الدول المفلسة بأنها الدول التي فقدت السيطرة على أراضيها وتوقفت عن توفير الخدمات لشعبها حتى البسيطة منها ، وتدخل في عداد هذه الفئة دول كثيرة ، وخصوصا في أفريقيا ، وهي غير قادرة بالأساس على منع الشبكات المسلحة من التمركز على أراضيها .

على الصعيد العالمي: حددت وزارة التنمية الدولية البريطانية ستاً وأربعين دولة ضعيفة ومفلسة بأنها فقيرة وعرضه للإرهاب والنزاعات المسلحة . في حين يشير تقرير للبنك الدولي في عام ٢٠٠٦ ، أسماء (٩) بلدان جديدة أصبحت ضعيفة على اللائحة التي كانت قد حُددت قبل ذلك بثلاث سنوات .

على سبيل المثال على الرغم من كون أفغانستان دولة عاجزة لكن ما سمح للقاعدة بالعمل في أفغانستان أبان حكم حركة طالبان لم يكن ضعف الدولة فحسب إنما قرار طالبان بدعم القاعدة وتوفير المساعدة والملاذ الأمن لها ، فقد أيدت حركة الطالبان أفكار القاعدة وأعمالها ، نظرياً: يمكن أن تفسر الولايات المتحدة أو حلف الناتو أن باكستان تتحمل المسؤولية لان طالبان تعمل في مناطق باكستانية [4].

أن أثر هذا المتغير في دعم هذا الاحتمال تتمثل في كون هذهِ الشبكات المسلحة باتت ترى في الدول المفلسة نقطة انطلاق لتحركاتها ونشاطاتها ، فبنيتها التحتية قد تمنحها مكاناً

---

[1] نعوم تشومسكي ، مداخلات ، ط١ ، ترجمة : محمود برهوم – نوال القصار سرياني ، دار الفارس ، الأردن ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٧.

[2] جوناثان ستيل , الهزيمة : لماذا خسروا العراق ؟ ، ط١ ترجمة : بسام شيحا ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٢١.

[3] نعوم تشومسكي ، مداخلات ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

[4] دنيس روس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٢– ص٢٠٤ . وكذلك ينظر: دانييل بايمن– ستيفن سايمون ، محاربة الإرهاب والسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، في كتاب : استعادة التوازن إستراتيجية للشرق الأوسط برسم القائد الجديد ، ط١ ، ترجمة : سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٦٧– ص ٢٦٨.

أكثر ملاءمة للعمل ، إلى جانب غياب الحكم السليم وتفشي الفساد على نطاق واسع قد يعطي لهذهِ الشبكات حرية الوصول إلى تلك البلاد وبشكل يوفر لها الحماية ، وفي كلتا الحالتين غالباً ما تستطيع المافيات المحلية أن توفر للشبكات المسلحة وسائل دعم أضافية لحركاتها واحتياجاتها .

٣. قاربت حركة تدفق الأموال وتحول المفاهيم الاقتصادية وحركة تحرير السوق المالية ، من نواحٍ عدة ، العودة إلى الأنماط العامة ودرجات من الاندماج الاقتصادي التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى ، إلا أن هناك بعض الاختلافات المهمة في نهاية القرن العشرين ، فقد سهلت عولمة السوق المالية ظهور أطراف مالية جديدة – محترفو غسيل الأموال– الذين سرعان ما طوروا استراتيجيات استثمار وضمان عالمية للاستفادة من النظام المالي الجديد ، والأهم من ذلك أن التغييرات التقنية ساعدت على ظهور نظام مالي عالمي لم يعد محكوما بسوق صرف تديره وتنظم معاملاته الأسواق المالية القومية وحدها ؛ فالنظام المالي العالمي المعاصر يدار بواسطة شبكة تم دمجها عبر أنظمة معلومات الكترونية يتبع لها ما يزيد على (٢٠٠) ألف شاشة مراقبة الكترونية من قاعات تداول في جميع أنحاء العالم وكلها مرتبطة ببعضها ، وأصبحت هذه الشبكة ، مركزا للقوة المالية توفر القدرة على تحريك الأموال عبر العالم بحرية تامة نسبياً ، لمكافأة تلك الدول التي تنتهج سياسات تعدها الشبكة حفيصة ، ولمعاقبة تلك الدول التي تنتهج سياسات تعدها غير مستدامة [١].

إذ إن الحقبة التي أعقبت ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بدأ الحديث حول تحديات عولمة السوق المالية ، حيث أصبح من السهولة بمكان على الأشخاص من دول أخرى أن ينقلوا أموالاً عبر الحدود القومية في عصر عولمة السوق المالية ، لقد أصبح بإمكان التنظيمات والشبكات المسلحة المختلفة وضمن هياكل تنظيمية ومصادر تحويلية مختلفة للغاية ، فبعضها يتلقى دعماً وتحويلاً من دول ، وبعضها الآخر يعمل كشبه دولة وتكون لها سيطرة إقليمية أو محلية ، وتستمد تمويلها من المشاركة في تجارة المخدرات أو الارتباط بالجريمة العالمية [٢]. ويشير الصحفي السويسري **ريشار لابيفير** في كتابه (**خصخصة الإرهاب**) في أن الشبكات المسلحة باتت تعتمد في تمويلها على ما يمكن أن نطلق عليه (المشروعات المستقلة) ويقوم هذا الأسلوب على أنشاء عدد من المشروعات يتم عن طريقها الاستثمار في الشركات في كل من

---

[١] توماس بيرستيكر ، استهداف تمويل الإرهاب : التحديات الجديدة لعولمة السوق المالية ، في كتاب عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٢ .

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .

أوربا والولايات المتحدة وحتى الدول العربية وتمليكها لعناصر الخلايا النائمة[1]، دون الخضوع لأي رقابة أو مسألة كون ذلك يتناقض مع مبادئ العولمة الاقتصادية [2].

يشير **كلاوزفتــز** إلى ضرورة تدمير مركز ثقل العدو من اجل تدميره ، وهنا جـاءت التهديدات التي فرضت نفسها بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ لتقلب معايير كلاوزفتز رأساً على عقب ، فهي ليس لها مركز ثقل على الإطلاق بالمعنى التقليدي للمـصطلح فهـي لا تمتلـك اقتصاداً أو أرضاً ، أو جيشاً نظامياً [3].

٤. استمرار الحرب مع القاعدة : دون الدخول في تفاصيل وبروز شبكة القاعدة ، والدعم الأمريكي لها في بداياتها في أثناء صراع القاعدة مع الاتحاد السوفيتي في أفغانـستان خلال الحرب البادرة ، الذي سرعان ما تحول إلى صراع بين الجانبين التي وصـلت إلى أعلى مراحلها عبر الصراع المسلح في أفغانستان ، والعراق وفي أكثر من مكان آخر ، فان التهديد الذي تواجه الولايات المتحدة من القاعدة ذو شقين : فكري وأمني[4].

فعلى الصعيد الفكري : نلحظ تعارضاً فكرياً حاداً بين الجانبين ، فالولايات المتحدة تعد فكر القاعدة فكراً إرهابياً عدوانياً متشدداً معادياً لأفكار الديمقراطية والليبرالية ، في حين ترى القاعدة في الولايات المتحدة دولة كافرة يجب محاربتها لأنهـا لا تتبنـى مـنهج الأصـولية الإسلامية ، والولايات المتحدة في رأيهم دولة (صائلة) ، أي أنها عدو جاء ليحتل أراضـي المسلمين وينتهك حرماتهم ؛ وجاء في احد بيانات القاعدة ما يأتي : " نعتقد بـان الـديار أذا علتها شرائع الكفر وكانت الغلبة فيها لإحكام الكفر دون أحكام الإسلام فهي ديار كفر " .

ولأن الاختلاف الفكري لم يقف عند حد الفكر ، فكان من الطبيعي أن يتوسع نطاقـه ليتحول إلى تهديد أمني من كل طرف للآخر ؛ فالولايات المتحدة أعلنت في عهد جورج دبليو بوش حرباً على الإرهاب طويلة الأمد [5]، وفي عهد اوباما حُدد العدو والتهديد الأول بالقاعدة ، لذلك لابد من مواجهته بالوسائل كافة ، وتقديم الدعم للدول التي في حالة حرب مع القاعـدة ، حيث أعلن اوباما في شهر مايو ٢٠١٢ عن دعمه للجيش اليمني في حربه ضد القاعدة .

---

[1] عبد الرحيم علي ، القاعدة : من التنظيم إلى الشبكة ، كراسات إستراتيجية ، العدد ١٥٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٤ – ص ٥ .

[2] نقلا عن : جان بودريار ، روح الإرهاب ، ط١ ، ترجمة : بدر الدين عمر زكي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٢١.

[3] مايكل شوير، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩٢ .

[4] عامر هاشم عواد ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥١ .

[5] المصدر نفسه ، ص ٣٥٣– ص٣٦٠.

وفي وقت ظن الكثير من المحللين أن حسابات الولايات المتحدة وسياساتها حيال منطقة الشرق الأوسط قد بدأت من التحرر بعد الربيع العربي من أسار الهاجس الأمني المتمثل في فزاعة تهديد شبكة القاعدة ، في حين أفصحت ردود فعل إدارة أوباما عن حقيقة تتجلى في استمرار سيطرة ذلك الهاجس على العقلية الأمريكية وأسلوب تعاطيها مع الربيع العربي ، إذ ظلت إدارة اوباما أسيرة خوفها من استغلال فرعي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجزيرة العرب أجواء الاضطراب الأمني والفراغ السياسي الذي يجتاح المنطقة العربية من اجل ترسيخ دعائمها في دول مثل ليبيا ، وقد أعرب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية **مارك تونر** عن قلق بلاده بعد ورود أنباء عن حصول القاعدة على أسلحة بشرق ليبيا ، لاسيما بعد أن أكد مسوؤل أمني جزائري أن القاعدة استغلت الصراع في ليبيا للحصول على صواريخ ارض جو وقاذفات صاروخية مضادة للدبابات من طراز أر بي جي ٧ الروسية الصنع ، لتهربها بعد ذلك إلى دول أفريقية عبر الحدود الليبية التي تنتابها سهولة أمنية واضحة [١].

٥. نتيجة الحرب على العراق من غير الممكن التحدث عن مستقبل اللاتماثل بدون مناقشة العراق[٢]. ثمة شبه إجماع بين المحللين أن الحرب على العراق وفشل إدارة جورج دبليو بوش في التفاعل مع تطورات الوضع فيه ، كانا من أهم أسباب خسارة الحزب الجمهوري في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦ لصالح الديمقراطيين ، وكانت كذلك من أبرز أسباب فوز اوباما برئاسة الولايات المتحدة [٣]، كتب **ريتشارد هاس** يصف حرب العراق بالقول " أنها لم تكن ضرورية ، وتطالعني في هذا الصدد مقولة لرجل دولة فرنسي ذاع صيته في القرن الثامن عشر، حيث غمز من قناة كل عملية تنفيذ لا تقترن بأساس حكيم ومبرر جوهري ، واصفاً إياها كضرب من ضروب الحماقة والغباء " [٤].

لكن الرئيس جورج دبليو بوش وصف الحرب على العراق أنها حرب " تحرير" هدفها تحرير العراق والحفاظ على أمن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي تحولت إلى " احتلال

---

[١] بشير عبد الفتاح ، أمريكا والربيع العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٤٦ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، صيف ٢٠١١ ، ص ٥٩ – ص٦٠ .

[٢] Colin S . Gray , Irregular warfare : one Nature many characters , strategic studies Quarterly , winter 2007 , p.35 .

[٣] عامر هاشم عواد ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٠.

[٤] ريتشارد هاس ، حرب الضرورة حرب الاختيار : سيرة حربين على العراق ، ط ١ ، ترجمة : نورما نابلسي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٣١٧.

شرعي " بقرار من مجلس الأمن ، ولكن هذه " الشرعية " واجهت مقاومة عراقية واسعة افصحت عن نفسها بشتى الوسائل ، أبرزها المقاومة المسلحة [1]، وهنا تقول **مادلين أولبرايت** " يستفيد الإرهابيون•من التأثير المعاكس لحرب العراق في القدرة الإكراهية للجيش الأمريكي ، فعلى الرغم من أن من الأعداء المحتملين لا يشكون في قدرتنا على إلحاق الضرر بهم ، فقد تعلموا استخدام جبروتنا ضدنا بتصوير الدمار وبث الصور في العالم أجمع ، وعندما يجتمع هذا التكتيك مع الهجمات الانتحارية ، فانه ربما لا يكسب المعارك التقليدية ، بل يمكن أن يعقد قدرتنا على إدعاء الانتصار فيما بدا مخططونا الدفاعيون يسمونه حرباً طويلة "[2].

لقد كبدت المقاومة العراقية القوات الأمريكية الخسائر البشرية والمادية الكبيرة وأفشلت الخطط الأمريكية ، التي بلغت بحسب إحصائيات البنتاغون ٥٠٠٠ جندي أمريكي قتيل ، وعشرات الآلاف من الجرحى والمرضى فضلاً عن الخسائر المادية التي قدرها البنتاغون بان حجم المشاركة العسكرية الأمريكية فيها مقارنة بالحرب على ليبيا في عام ٢٠١١ كانت تمثل إنفاق أسبوع واحد فقط على الأراضي العراقية [3].

لقد اعترفت **كوندوليزا رايس** بارتكاب كثير من الأخطاء التكتيكية في العراق ، هذه الأخطاء تركت العراق في حالة فوضى بعد الاحتلال وابرز تلك الأخطاء [4]:

أ : ترك عملية اجتثاث البعث لجهات عراقية تقوم بها ، مما جعلها وسيلة لتصفية حسابات سياسية ضيقة ، وقد كان يجب أن تناط هذه العملية بجهة قضائية محايدة .

ب : السماح بحالة الفوضى التي وجد العراق نفسه غارقاً فيها بعد نجاح الجزء الأول بإلحاق خسارة بالقوات النظامية العراقية .

ج : سوء استشراف المستقبل لدى القادة الأمريكيين الذين لم يتوقعوا إمكانية حدوث مقاومة عنيفة ، كما لم يدر في خلدهم أن المقاومة ستستمر طوال هذه المدة .

---

[1] عامر هاشم عواد ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣١٦ .

• تستخدم كلمة الإرهابيون لوصف المقاومة العراقية .

[2] مادلين أولبرايت ، مذكرة إلى الرئيس المنتخب ، ط ١ ، ترجمة عمر الأيوبي ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٣٤ .

[3] عبد الملك محمود ، الانسحاب الأمريكي ... الحقيقة والسراب ، مجلة الرائد ، العدد ٧٣ ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الأتي : http://www.al-raeed.net

[4] عامر هاشم عواد ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٢.

د : غياب إستراتيجية واضحة لإدارة عراق ما بعد انتهاء العمليات العسكرية . وهنــا يظهر سؤال ملح : لماذا لا يمكن الحديث عن تراجع اللاتماثل بعد " الانــسحاب " العــسكري الأمريكي من العراق في ٢٠١١ ؟

على الرغم من أن الرئيس اوباما – كما أسلفنا الذكر – أعرب خلال حملته الانتخابية عن اعتقاده بان الخطوة الأولى التي ينبغي على الولايات المتحدة اتخاذها هي التوصــل إلــى نهاية مسؤولة لحرب العراق وإعادة صب الاهتمام الأمريكي على الشرق الأوسط الكبير[١]، بيد أن ما حدث في عام ٢٠١١ ليس انسحاباً بالمعنى المتعارف عليه وإنما في الواقــع اعتمــاد آليات منظمة جديدة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها القفز على مقولــة الانــسحاب مــن العراق ، إلى آلية منظمة تستبعد الظهور العلني لقوات الاحتلال فقد بدأت الأخيــرة بتــسمية ضابط أمريكي كممثل لقواتها على مستوى التشكيل العسكري في العراق (لواء) ، لابد لهذا الضابط من أن يَطّلَع على جميع الأوامر والمهام والأنشطة ، هذا من ناحيــة [٢]. مــن ناحيــة أخرى : فانه لا يمكن اعتبار الانسحاب الأمريكي انسحاباً كــاملاً كــون إذ تدحــضه جملــة إجراءات وهي[٣]:

أولا : بقاء نحو خمسين ألف جندي أمريكي (فيلق) في قرابة ١٠٠ قاعدة عــسكرية منتشرة في أرجاء العراق ، وهذا يعني ثلث عدد القوات (المعلن) التي قامت بغزو العــراق واحتلاله ، فضلاً عن ٢٧ ألف جندي في إحدى البلدان المجاورة ، يقدمون الدعم اللوجــستي للقوات الباقية.

ثانيا : عملت الولايات المتحدة على تعويض جزء من التشكيلات العسكرية الأمريكية الساندة للقوات المقاتلة بالشركات الأمنية الخاصة ، حيث استعانت بما يقارب (٥٠-٦٠) ألف مرتزق أو ما يطلق عليه أمريكيا (متعاقد امني) وهي شركات ارتبطت في أذهان العراقيين بــ(حادثة ساحة النسور) ، لذلك فإنهم بمثابة عصابة منظمة يحلون محل القوات الأمريكيــة يقيمون في قواعد ثابتة ، تأخذ على عاتقها مهمة الوريث المؤتمن مقابل ثمن على المــصالح

---

[١] خيري عبد الرزاق جاسم ، أمريكا وأوهام الانسحاب من العراق ، مجلة شؤون عراقية ، العدد ٥ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، كانون الثاني ٢٠١١ ، ص ١٨٢ . وكذلك ينظر : سمير التــنّير ، أوباما ... والسلام المستحيل ، ط ١ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٣٥ – ص ٤١ .

[٢] عبد علي المعموري ، التوجهات الأمريكية بعد الانسحاب الجزئي من العراق ، مجلة شؤون عراقية ، العدد ٥ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، كانون الثاني ٢٠١١ ، ص ٢٤٥- ص ٢٤٦ .

[٣] كتائب ثورة العشرين : بيان لمناسبة الانسحاب الجزئي ، منشور على شبكة المعلومات (الانترنيت) على الموقع التالي : http://www.jhadfront.com

الأمريكية الذي يريد البقاء بعيداً عن مصادر الخطر المباشر والحل البديل كوكلاء عنهم في المجالات الربحية والأمنية [١].

يشير **ليون بانيتا•** إلى " أن الانسحاب الأمريكي من العراق لا يعني نهاية الوجود العسكرية الأمريكي في المنطقة ، فرسالتنا لدول الجوار واضحة لدينا أكثر من أربعين ألف جندي في المنطقة ، ونحن لن نغادر " [٢].

ولذلك فان الانسحاب الجزئي سيكون مدعاة لاستمرار اللاتماثل بدلالة أن إعلان المقاومة العراقية قد ركز منذ إعلان اوباما عن جدولة الانسحاب الأمريكي للقوات الأمريكية عن إبراز أسلوب حربي جديد يتعلق بصناعة الصواريخ من حيث تطويرها وتحسينها بشكل أكفأ من ذي قبل [٣] ، فضلاً عن إعلانها عن العمل بشكل مشترك بين عدة فصائل للمقاومة وذلك ما أكده إعلانها المشترك في ٢٠١١/٥/٢١ .

٦. لم يقتصر التحول في التهديدات على التكنولوجيا العسكرية التي باتت متاحة للأفراد والدول الصغيرة ، أو الإرهاب الالكتروني ، بل أصبح يشمل الأفراد وهذا ما قام به (**جوليان أسانج**) عندما قام بتأسيس موقع ويكليكس في عام ٢٠٠٧ ، وهو الموقع الذي نشر الوثائق التي تخص حرب أفغانستان في يوليو ٢٠١٠ ، وتسريبات حرب العراق في أكتوبر ٢٠١٠ ، والمراسلات الدبلوماسية الأمريكية في نوفمبر ٢٠١٠ ، وقد عدّ موقع ويكليكس لاعباً دولياً أفتراضياً بات قادراً على التأثير في علاقات الدول ببعضها البعض وبات مولداً للاعبين افتراضيين جدد ، وفي هذا الصدد دعا نائب جمهوري في الكونغرس الامريكي إلى اعتبار ويكليكس (منظمة أرهابية أجنبية) نظراً لكون ما ينشر على الموقع يستهدف الأمن القومي الأمريكي ويعرض حياة الجنود الأمريكيين للخطر [٤].

---

[١] وائل محمد إسماعيل ، الانسحاب الأمريكي من العراق : بين المصداقية واستمرار الشركات الأمنية ، المجلة السياسية الدولية ، العدد ١٩ ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، شتاء ٢٠١١ ، ص١٩٧ .

• وزير الدفاع الأمريكي في عهد الرئيس أوباما .

[٢] عبد الملك محمود ، مصدر سبق ذكره .

[٣] عماد الدين الجبوري ، المقاومة العراقية وضرورة الحدث الميداني ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الأتي : http://www.arab.co.uk

[٤] أنظر: أسرار ويكليكس : أكبر الفضائح عبر التاريخ ، ط ١، إعداد وتوثيق : مركز الدراسات للنشر ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص١٢٤– ص١٢٧.

ويمكن تحديد كيفية توظيف الموقع للعولمة والثورة المعلوماتية من خلال[1]:

أ : حاول موقع ويكليكس توظيف القدرات التقنية المتطورة في تحصين خصوصية وسرية مصادر معلوماته ، عن طريق إرسال الوثائق المتوافرة على الموقع بطريقة مشفرة ومعقدة يصعب اختراقها بما يوفر الحماية لمصدر المعلومة ، تصل إلى درجة أن الموقع نفسه في بعض الحالات قد لا يعرف مصدر أحدى الوثائق التي وصلت إليه.

ب : أن موقع ويكليكس قام بتوظيف الإمكانيات التي تتيحها مواقع التواصل الأجتماعي مثل(التويتر والفيس بوك) للترويج له ، من خلال أنشاء صفحات للويكليكس توافي المتابعين بأخر أخباره ، وحشد أكبر عدد من المؤيدين والمتابعين.

ج : إعادة تعريف الثوابت الإعلامية ، فمن خلال عمله ، أعاد تعريف مفهوم السبق الصحفي ، حيث قام بإعادة إنتاج قضايا إعلامية ليست جديدة ، مثل الحرب على الإرهاب وقضايا الفساد في تنزانيا وكذلك قيام الرئيس الكيني السابق بعمليات غسيل الأموال ، معتمدة في عرضها على التوثيق والتيقن كأساس لعملهُ ، فأصبح السبق الصحفي موضوعياً وليس زمنياً [2] من ناحية .

من ناحية أخرى : شهد العقد الأخير الكثير من المعارك المعلوماتية ، التي استخدمت الإنترنت وسيله لها ، وهو ما قاد أجهزة الاستخبارات في الكثير من دول العالم إلى تشكيل وتدريب جنود – قراصنة قادرين على التجسس من خلال الحاسوب ، فضلاً عن شن هجمات من بعد على البنى التحتية الحيوية [3].

وربما تشير الهجمة الإلكترونية التي شهدتها الدوائر الأمريكية الحساسة في تموز / يوليو ٢٠٠٩ إلى استمرار المخاطر المحدقة بالشبكة ألعنكبوتيه ، وخضوعها للحسابات السياسية حيث تعرض موقعا البيت الأبيض ووزارة الدفاع لهجمات واختراقات قراصنة ، كما تأكد تعرض موقع وزارة الأمن القومي الأمريكي للاختراق ، وقد أتضح أن القرصنة من عمل دوائر في كوريا الشمالية ، بهدف التشويش على الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد البرنامج النووي الكوري الشمالي ، حيث تحولت الخلافات بين الجانبين إلى الاستعانة

---

[1] رنا أبو عمرة ، ويكليكس: نموذج لواقع أعلامي جديد ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٦ ، العدد ١٨٣ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، يناير ٢٠١١ ، ص١٨٢ – ص١٨٤.

[2] أنظر : عادل عبد الصادق ، الفضاء الإلكتروني وتهديدات جديدة للأمن القومي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٠ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أبريل ٢٠١٠ ، ص ١٠٧ .

[3] كوثر عباس الربيعي ، الولايات المتحدة الأمريكية والمراهنة على الإنترنت : محددات الطموح الأمريكي للهيمنة في عصر المعلوماتية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٨٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أيار ٢٠١١ ، ص ٦١ .

بشبكة الإنترنت لشن نوع أخر من الحروب[1] ، وهنا يقول أوباما " علينا أن نؤمن نفسنا معلوماتياً " .

٧. ما يدعم استمرار عدم التكافؤ أن هناك دولاً باتت تستخدم تنظيمات وشبكات مسلحة كوسيلة لمواجهة الولايات المتحدة كما يحصل في حالة إيران إذ أن دعم الأخيرة مستمر لحزب الله اللبناني من ناحية وحركة طالبان من ناحية أخرى كونهما ورقة تلعب بها ، وهذا ما أكده **رضا أغا زادة•** في أن بدء المفاوضات مع المجتمع الدولي بشأن الملف النووي الإيراني قد يؤدي إلى حل الكثير من المشكلات مثل العراق ولبنان وأفغانستان وأسعار النفط [2].

الاحتمال الثاني :

يشير الكاتب **Val-Gilpin** بالقول " أن الأمر الأكثر دلالة هو أن تطأطئ القوة العظمى رأسها أمام خصوم ضعفاء ما كان لأحد أن يتوقع لهم أن يكونوا خطراً ذا بال ، وحينما ينصاع لاعبون كبار لإرادة لاعبين بالقوة نفسها ، أو أقوى فان هذا يدل في الوقع على أن هؤلاء اللاعبين لا يتوفرون توفراً تاماً على تلك الخاصة الجوهرية ، ألا وهي الهيمنة على العالم ، أو الهيمنة على العالم الخاص بها على أدنى تقدير ؛ وتأسيساً على هذا أن تعرض القوى العظمى لخصوم ضعفاء ليس في واقع انهياراً يعصف بهذه الإمبراطورية أو تلك ، أنما هو في واقع الأمر ، مجرد حالة من حالات التقلبات الدورية التي تمر بها القوى العظمى من حين إلى آخر ، تقلبات تتصف بالتراجع تارة وبالصعود أخرى " [3]. لقد أصبح من المعتاد الحديث عن بيئة ما بعد الحرب الباردة والتغيير العميق الذي مثلتهُ للمؤسسات الأمنية القومية الأمريكية ، فان هذا التحول من تهديد فردي قائم من عدو مكافئ ، وهو الاتحاد السوفيتي ، إلى عصر الأزمات والمشكلات الصغيرة المتغيرة بسرعة كبيرة كان مروعاً ، فالنظم التقنية من الأقمار الصناعية إلى أجهزة المراقبة والاستشعار التي تم تطويرها بحسب طبيعة وتحدِ سياسي معينين ، وجد أنها غير مناسبة وضعيفة عندما يكون الهدف الذي هو موضع اهتمام

---

[1] كوثر عباس الربيعي ، الولايات المتحدة الأمريكية والمراهنة على الإنترنت : محددات الطموح الأمريكي للهيمنة في عصر المعلوماتية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢ .

• رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية .

[2] أياد عبد الكريم مجيد ، مستقبل الوجود الأمريكي في أفغانستان ، الملف السياسي ، العدد ٩٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، نيسان ٢٠١١ ، ص ١ .

[3] هيرفريد مونكلر ، الإمبراطوريات : منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٧ – ص ١٩٨ .

دولة صغيرة أو جهات غير حكومية لها أعضاء منتشرون ، ومؤسسات موزعة في أنحاء مختلفة من العالم [1].

كتب **برجنسكي** يقول " لم تعد القوة العسكرية التي تعززها قدرة اقتصادية عظيمة ، وتمارسها نخبة متفوقة تسعى وراء إستراتيجية معقدة كافية للمحافظة على السيطرة الامبريالية ، ففي الماضي كانت القدرة على السيطرة تفوق القدرة على التدمير ، والعكس هو الصحيح ، ففي ظل تطورات عالم ما بعد ١٩٩٠ أصبحت القدرة على التدمير تفوق القدرة على السيطرة ، وأصبحت وسائل التدمير متاحة أكثر أمام مزيد من الفاعلين ، سواء أكانوا دولاً ضعيفة أم حركات سياسية ، وبالتالي مع تحول الأمن المطلق (للقلة) الولايات المتحدة نفسها ، إلى أمن نسبي للجميع ، فان انعدام الحصانة الجماعية تقدم حافزاً كبيراً للحاكمية الذكية والتعاونية التي تعززها قوة ينظر إليها على أنها شرعية ، يجب أن يصاحب القيادة العالمية وعي اجتماعي ، واستعداد للتسوية فيما يتعلق ببعض جوانب السيادة الذاتية ، وجاذبية ثقافية واحترام حقيقي لتنوع التقاليد والقيم الإنسانية [2].

لقد غدت الإستراتيجية الأمنية الأحادية الأمريكية على الطريقة الهوبزية لا يمكن أن تجدي شيئا في مواجهة الحقائق الموضوعة الناجمة عن شبكات السوق الأفقية وإطار التواصل الثقافي والاجتماعي الكوني[3]، وهنا يقترح **برجنسكي** مقاربة بديلة لتحديد التحدي الاستراتيجي المركزي للولايات المتحدة من خلال التركيز على نحو أوسع على الاضطراب العالمي من حيث مظاهرهُ الإقليمية والاجتماعية والتي يمثل الإرهاب من بينها عارضا حقيقياً مهدداً ، من اجل قيام حلف دائم وكبير بين الديمقراطيات المتشابهة في التفكير في حملة شاملة ضد الظروف التي عجلت بحدوث ذلك الاضطراب ، ولتحقيق هذه الغاية ، سيؤدي النجاح الجذاب للديمقراطية في الولايات المتحدة وبروزها الخارجي عبر تعريف إنساني للعولمة إلى تعزيز فعالية القوة الأمريكية وشرعيتها ، ويزيد من قدرة الولايات المتحدة على التغلب ، مع الآخرين على نتائج الاضطراب العالمي وأسبابه ، فالاضطراب العالمي يكشف عن نفسه بطرق متنوعة (الفقر الواسع والمستمر ، وظلم اثني أو أصولية دينية وصراعات قبلية) [4].

---

[1] أيلين ليبسون ، الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر : سد الثغرات ، سلسلة محاضرات الأمارات ، العدد ٩٢ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ٢٠٠٥ ، ص ٥ .

[2] زبغنيو برجنسكي ، الفرصة الثانية : ثلاثة رؤوساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٢– ص ٢٢٣ .

[3] السيد ولد أباه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦.

[4] زبغنيو برجنسكي ، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم , مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤١ – ص٢٤٢ .

ويضيف **برجنسكي** أن القيادة الأمريكية للشؤون العالمية تتطلب أولاً وقبل كل شـــيء سياسة حماية ذاتية عقلانية ومتوازنة من اجل تخفيف المخاطر الأكثر رجحاناً والأكثر تهديداً للمجتمع الأمريكي ، وبدون أن تثير هوساً جنونياً بالأمن القومي وتستدعي ثانياً جهداً صبوراً ومطولاً لتهيئة المناطق الأكثر تفجراً في العالم ، والتي تولد معظم مشاعر العدائية التي تغذي العنف ، وتتطلب ثالثاً جهداً مستمراً من اجل إشراك الأجزاء الأكثر حيوية من العالم في إطار عمل مشترك لاحتواء المصادر المحتملة لأكبر الأخطاء والتخلص منها ، إذ أمكن ذلك . رابعاً : تتطلب الاعتراف بالعولمة بوصفها أكثر من مجرد فرصة لتعزيز التجارة وزيادة الإرباح بل ظاهر ذات بعد أخلاقي أعمق . وخامساً : تتطلب تربية ثقافية سياسية محلية تعي المسؤوليات المعقدة المتأصلة في التكافل العالمي . كما يرى أن الولايات المتحدة لم تكـــن قـــادرة علـــى مجابهة التهديدات والتحديات إلا إذا وجد إدراك شعبي واسع لأعباء التفوق العالمي ، وللحاجة الناتجة إلى تحالفات ديمقراطية للتغلب على التحدي الذي يشكله الاضطراب العالمي [١].

وبما أن الأمن القومي الأمريكي ما زال معرضاً لتحديات لامتماثلـــة ، لـــذلك فـــان الولايات المتحدة بحاجة لأداء دور **جيروسكوب**• النظام العالمي حسب تعبير **كولونيل هاوس** [٢] ، وذلك لحاجتها لاعتماد أدوات ووسائل أكثر تنوعاً ، حيث أصدرت وزارة الدفاع الأمريكيـــة في شـــباط ٢٠١٠ تقريـــر : المراجعـــة الدفاعيـــة (٢٠١٠ – ٢٠١٤) (Quadrennial Defense Review) والذي يتكون من ١٢٨ صفحة ، وقد استغرق صياغتهُ عاماً كاملاً ، وشارك في إعداده ٧٠٠ شخصية من وزارة الدفاع ومنظومات التسليح ومراكـــز الدراســـات المعنية وخبراء عسكريين بهذا الشأن [٣].

ويؤكد التقرير بان النزعة العسكرية الأمريكية لا تزال قائمـــة وباســـتخدام مطرقـــة الإرهاب النووي الأمريكي بدلاً من نزع أسلحة الدمار الشامل ، وذلك يوسع قائمة الإرهـــاب وفق المنظور الأمريكي ، ونجد أن التقرير يؤكد التوازن البراغماتي الواقعي ، والمتمثل بتقليل الإنفاق الحربي الأمريكي .

أن تحليلاً معمقاً لما ورد في التقرير يكشف عن الأهمية العاليـــة للقـــوة العـــسكرية بوصفها الوسيلة الفاعلة لتحقيق الأهداف الأمريكية ، فقد حدد التقرير سقفاً عالمياً لما يطلـــق

---

[١] زبغنيو برجنسكي ، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم , مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٤.

• **الجيروسكوب** : أداة تستخدم لحفظ التوازن الطائرة أو الباخرة لتحديد الاتجاه . للمزيد أنظر: والتر راسل ميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦٠ .

[٢] والتر راسل ميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦١ .

[٣] عامر هاشم عواد ، دور القوة العسكرية في الإستراتيجية الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١ – ص٨٢ .

عليه :" النصر في حروب اليوم " ، وتعد حربا أفغانستان والعراق ذات أولوية قصوى لدى وزارة الدفاع الأمريكية [١]، لاستخدام تكتيك الحرب المركبة ، وقد جاء التقرير ليؤكد ما يأتي[٢]:

١. الاستمرار بتعاظم النزعة العسكرية الأمريكية ، بالرغم من تردي جاهزية الجيش الأمريكي وتكبده خسائر بشرية ومالية في أفغانستان والعراق .
٢. تحول تكتيكي عسكري من الحرب النظامية إلى الحرب المركبة لتقليل الخسائر والإنفاق العسكري وإشغال الخصوم كافة بحروب ونزاعات تمنع من التفوق الإستراتيجي وتستنزف الجميع ضمن معادلة القدرة .
٣. التركيز على محاربة الشبكات المسلحة في أطار الفاعلين غير الحكوميين بدلاً من خوض حروب مع الدول بغية توسيع الشراكة والتعاون والإسناد عبر تفعيل التحالفات وخوض الحروب بالوكالة (إستراتيجية الاقتراب غير المباشر) .
٤. التحول التكتيكي بفعل الحرب السرية ومستلزماتها مما يفعل سوق شركات السلاح والمعدات والمرتزقة والالكترونيات بما يبرز حجم القرصنة الصارمة للشركات على السياسة الخارجية الأمريكية ودفعها لخوض حروب التسويق .
٥. تعتمد التكتيكات الأمريكية على مزاوجة القدرة النووية المحدودة مع القدرة على نقل المتفجرات المتطورة – مكننة الحرب – خصوصاً أن الإستراتيجية النووية أجازت استخدام القنابل الذكية ذات الرؤوس النووية وغيرها من التجزئة للسلاح النووي ليستعمل ميدانياً وكانت الولايات المتحدة قد استخدمت في عملياتها الحربية ضد العراق عام ٢٠٠٣ قدرتها المحدودة ضمن فلسفة الصدمة والرعب .
٦. الاستمرار بنهج ألانفتاح ألشبحي المزدوج المعزز بقدرات الجيش النظامي بغية تنفيذ مهام خاصة سرية منها لتصفية عناصر مسلحة تضعها الولايات المتحدة تحت توصيف العدو.
٧. الاستمرار بنهج التعويض الاقتصادي للحروب وفتح الأسواق في دول الاهتمام .
٨. تستخدم الولايات المتحدة الدول الإقليمية المتاخمة للدول العربية كشرطي كُلا حسب قدراته ضمن نطاق المصالح وتقاطع المغانم .

وفي عام ٢٠٠٩ أصدر " مشروع إصلاح الأمن القومي الأمريكي " تقريرا بعنوان " تحويل الأفكار إلى أفعال " طرح رؤية لإصلاح نظام الأمن القومي في القرن الحادي

---

[١] المصدر نفسه ، ص ٨١ – ص ٨٢ .

[٢] مهند العزاوي ، تنظيف ناعم : تكتيك الحرب المركبة في ثلاثية الإستراتيجية الأمريكية ، صحيفة العرب الأسبوعي بتاريخ ١٩ / ٦ / ٢٠١٠ ، ص ١١ .

والعشرين ، تتمثل في نظام أمن قومي قائم على التعاون ، خفيف الحركة يدمج كل عناصر القوة الوطنية أفقياً ورأسياً لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ويتعامل مع الفرصة التي يطرحها بنجاح على أساس قرارات واعية وإجراءات حاسمة ، وأكد التقرير أن الولايات المتحدة بحاجة إلى نظام أمن قومي يمكنه تطوير إستراتيجية شاملة ، أو كما جاء في التقرير " أن النظام الأفضل سيوظف مناهج على مستوى الحكومة جميعها تدمج الكيانات المختلفة في الحكومة الاتحادية فضلاً عن شركاء المهمة الآخرين على مستوى الولايات والمستوى المحلي ، ويتطلب النجاح الدائم الجمع بين موارد الحكومة الأمريكية كافة بطريقة تدوم من إدارة إلى أخرى " [١].

يشير الكاتب **فريد زكريا** إلى درس مهم يجب أن تفهمه الولايات المتحدة ، وهو أن العصر الحالي أصبحت فيه الردود على عدوها سهلة التنفيذ وصعبة النجاح ، في ظل إستراتيجية عدوها التي تعرف بـ (الاستفزاز ونصب الفخ) بطريقة تدفع الولايات المتحدة للمجيء بسرعة من أجل محاربتها ، ويضرب مثلاً بمقاربة الولايات المتحدة لفكرة توسيع وجودها في أفريقيا والحل الذي اعتمدتهُ إدارة الرئيس جورج دبليو بوش هو تشكيل فرقة عسكرية جديدة خاصة بالقارة **AFRICOM** ، وبحسب تعبير **ديفيد اغناتيوس** الكاتب في صحيفة الواشنطن بوست " هل الجيش الأمريكي هو الأداة المناسبة لمحاولة بناء الأمة التي نتخيلها AFRICOM كما هو متوقع ؟ هل سيعمل الوجود الأمريكي المضاعف على إيقاف الإرهاب وعدم الاستقرار في القارة ؟ أم سيصبح بدلاً من ذلك مغناطيساً جديداً يجذب المُعادين للولايات المتحدة ؟ "[٢].

وهنا ينبغي على الولايات المتحدة أن تفكر بشكل مبتكر وعلى مستويات مختلفة ، وهذا يسمح لها بالاعتماد على احد أفضلياتها الأساسية وفي ظل امتلاكها تشكيلة أوسع وأعمق من الأدوات كالمساعدات الخارجية [٣].

يقول **توني زيني**• " أن إدارة جورج دبليو بوش أخفقت في وضع إستراتيجية متكاملة للتعامل مع الواقع الجامد أو إيجاد سياسات غير القوة العسكرية لإدارة أزمات العالم ، وكان

---

[١] معتز سلامة ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢ .

[٢] فريد زكريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٦ – ص٢٢٧ .

[٣] انظر إلى : سعود المولى ، أمريكا ديمقراطية الاستبداد ، ط١، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧٠– ص١٧١.

• هو جنرال بحري أخر مناصبه على مدار أربعة عقود من العمل في جيش الولايات المتحدة ، هو رئيس القيادة المركزية أي انه كان مسئولاً في جميع الأنشطة العسكرية في شرق أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا ووسط آسيا ، كما عمل كدبلوماسي ورجل أعمال .

هناك ثمة إجماع على إخفاق الولايات المتحدة في اتخاذ قرارات إستراتيجية صائبة لوضع حد لنشاط تنظيم القاعدة " [١].

لذلك نجد أن الرئيس اوباما ادخل في الأول من شهر كانون الأول ٢٠٠٩ ، تعديلات عرفت بـــ(الإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان) وعن هدف تلك الإستراتيجية قال **روبرت غيتس** في شهادة له أمام لجنة القوات المسلحة لمجلس الشيوخ الأمريكي في الثاني من كانون الأول ٢٠٠٩ " أن هدف تلك الإستراتيجية بالأساس يتمثل في تعطيل وتفكيك وإلحاق الهزيمة في أفغانستان وباكستان للحيلولة دون قدرتها على تهديد الولايات المتحدة وحلفائها في أي من البلدين في المستقبل ، ويضيف أن منطقة جنوب آسيا تعد بؤرة للتطرف العالمي وموقعاً رئيساً لقيادة شبكة القاعدة التي تعدها العشرات من الجماعات والتنظيمات الإرهابية المؤتلفـــة مـــع القاعدة وطناً لها " ، ففي تحول جديد في الإستراتيجية الأمريكية اتجاه أفغانـــستان ، وتـــيقن الإدارة الأمريكية أن القوة الصلبة **hard power** ليس بمفردها لحل المعضلة الأفغانيـــة ، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون عن تعديل جديد لإستراتيجية اوباما التـــي أعلنها في أوائل كانون الأول ٢٠١١ تركز هذه الإستراتيجية على البعد الأخر للقوة هي القوة الناعمة **soft power** [٢].

وكانت الولايات المتحدة قد وافقت في مؤتمر لندن المنعقد في الثامن والعشرين مـــن يناير /كانون الثاني ٢٠١٠ مع سبعين دولة على إنشاء " **صندوق الـــسلام وإعـــادة الـــدمج** " كحافز ليتخلى مقاتلو طالبان عن السلاح وخروجهم من ميدان المعركة وإعادة اندماجهم فـــي المجتمع الأفغاني ، فالولايات المتحدة تهدف من هذا التوجه إلى كسب الأفغـــانيين الـــذين لا يعتقدون في مبادئ وأفكار حركة طالبان وشبكة القاعدة ، ولكنهم ينضمون إلى صفوفها مـــن أجل المال في ظل تدهور الأمور الاقتصادية ومستويات المعيشة في أفغانستان ، لـــذا بـــدأت الإدارة الأمريكية التركيز على كسب عقول وقلوب تلك الفئات ، ففي كلمتها بمؤتمر لندن قالت كلينتون " إننا نتوقع أن يتخلى الكثير من المقاتلين الاعتياديين في ميادين المعارك عن طالبان لان الكثير منهم أنهكهم القتال ، ونحن بحاجة لحوافز لحمايتهم وتوفير بديل للأجور التي كانوا يتقاضونها كمقاتلين في صفوف طالبان "[٣].

---

[١] توني زيني ، معركة السلام ، عرض كتاب : عبد الرحمن صبري ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٤٦ ، الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية ، القاهرة ، صيف ٢٠١١ ، ص ٢٥٠ .

[٢] أياد عبد الكريم مجيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ . كذلك ينظر إلى : يحيى اليحياوي ، القوة الناعمة : أو التمظهرات الجديدة للتسلط ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ٢٠٠٩ ، ص ٢٨– ص٣٨.

[٣] المصدر نفسه ، ص ٣ .

من نافلة القول: أن زعماء حلف شمال الأطلسي (الناتو) كان قد اتفقوا في تشرين الأول ٢٠١٠ في لشبونة على تطبيق انسحاب تدريجي للقوات وتسليم المسؤولية للقوات الأفغانية بحلول عام ٢٠١٤ ، وقد رأت حركة طالبان أن خطة انسحاب قوات حلف الناتو من أفغانستان والتي عرضت خلال قمة لشبونة تشكل مؤشراً على فشل الولايات المتحدة في الحصول على مساعدات عسكرية إضافية من الدول الأعضاء في الحلف أو الالتزام بمواصلة العمليات على المدى البعيد [١].

يشير تقرير للشؤون الدفاعية مقدم إلى الكونغرس في ٣٠ أكتوبر ٢٠١١ بالقول " النجاح في ٢/٥/٢٠١١ المتمثل بالضربة الجوية لأسامة بن لادن كان انجاز مهم لكل الشركاء الموجودين في أفغانستان وكذلك إرسال إشارة للكل التي تشمل طالبان بان الولايات المتحدة تتعهد بتحقيق أهدافها ، والتي تتضمن عرقلة ، وتفكيك للوصول لهزيمة القاعدة وفروعها ، ومنعهم من العودة لكل من أفغانستان وباكستان ، على الرغم من ذلك تأثير هذه العملية بالنسبة للعلاقات الباكستانية – الأمريكية ، تعاون حدودي ، لا يجب أن يقلل من أهميته "[٢].

في ٢ مايو ٢٠١٢ تم توقيع اتفاقية إستراتيجية بين كرزاي وأوباما في زيارة خاطفة للأخير يشارك فيها مع جنود بلدة في احتفال عقد بمناسبة مرور سنة على مقتل أسامة بن لادن على يد كتيبة من الجيش الأمريكي في مدينة **أبيت أباد** الباكستانية ، وسميت هذهِ الاتفاقية بـ " الاتفاقية الإستراتيجية طويلة المدى للتعاون المشترك بين أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية " .

وبغض النظر عن تفاصيل هذهِ الاتفاقية فأنها جاءت لتحقيق مكاسب عدة للولايات المتحدة أهمها[٣] :

أ : تخفيف العبء الاقتصادي على الشعب الأمريكي : وتتضمن هذهِ الأتفاقية سحب الولايات المتحدة أغلب قواتها وستبقي عدداً محدوداً من أفراد الجيش وأفراد وكالة الأستخبارات المركزية حسب ما تقتضيه مصلحتهُ ، وستحافظ بذلك على أرواح جنودها وضباطها ، وستدفع مبلغاً ضئيلاً لرواتب الجيش والشرطة الأفغانيين وقد تجعل بعض الدول الأوربية تدفع المبلغ المذكور .

---

[١] أياد عبد الكريم مجيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٩.

[٢] Anthony H. Cordesman , The Afghanistan –Pakistan war at the end of 2001, November 15 , 2011, http://www.csis.org/p.12.

[٣] الاتفاقية الإستراتيجية بين نظام كرزاي وأمريكا ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع التالي : http://www.aljazeera.net

ب : منع عودة معارضيها لأفغانستان : حيث ستحافظ الولايات المتحدة بموجب هـذهِ الاتفاقية على حضور استخباراتي مكثف في أفغانستان بأسم المستشارين والمدربين للجـيش الأفغاني ، أو بأسم المجموعات التي تقدم الخدمات المدنية والإنسانية للشعب الأفغاني ، وهذهِ المجموعات التابعة لوكالة الأستخبارات المركزية ستتمتع بحيازة القوات الجوية في أفغانستان ، وكذلك تستخدم الجيش الأفغاني والشرطة كمجموعات تابعة لها ، لكي لا تكون أفغانـستان ملاذاً أمناً للمجموعات الإرهابية على حد تعبيرهم .

ج : الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة : كما أسـلفنا الـذكر أن للولايـات المتحدة مصالح إستراتيجية في المنطقة ، وتظن أنها ستتمكن من الحفاظ عليها عـن طريـق حضور استخباراتي مكثف في أفغانستان ، فضلاً عن تشابكها في الكثير من القضايا المحورية بالنسبة لواشنطن كالصراع على الطاقة في أسيا الوسطى والملف النووي الإيراني ومواجهـة المحور الصيني – الروسي .

أما قضية أقامة القواعد العسكرية الأمريكية الدائمة في أفغانستان ، فقد تم تأجيل بحثها إلى عام ٢٠١٣ ، يشير القسم الثالث من الاتفاقية وتحت عنوان " استمرار الأمن فـي الأمـد البعيد " ، في رقم ٢ بند B " يبدأ الطرفان محادثات بينهما وفق أجراءات داخلية للوصول إلى أتفاقية أمنية بين الطرفين " ، تبدأ هذهِ المحادثات بعد التوقيع على أتفاقية التعاون الإستراتيجي وستكتمل خلال سنة ، وستحل الأتفاقية الأمنية محل أتفاقية حول وضع أتباع الولايات المتحدة العسكريين والمدنيين التابعين لوزارة الدفاع الأمريكية الموجودين في أفغانستان فـي سلـسلة الجهود المشتركة للرد على الإرهاب ، وللمساعدات الأنسانية والمدنية وللتـدريب العـسكري والأنشطة الأخرى المبرمة عام ٢٠٠٣ [١].

على الرغم من حيوية ما تقدم بيد أنه لاحظ عدد كبير من المحللين والاختـصاصيين والباحثين في مراكز الدراسات والأبحاث الأمريكيـة [٢]، أن اتجاهـات وأنمـاط النـشاطات الأرهابية منذ عام ٢٠٠٨ شهدت تحولاً نوعياً ظهر بوضوح في أنتقالها من هجمات واسـعة النطاق ، محكمة التخطيط تطال أهدافاً صعبة ، تركز على الساحة الدوليـة ، إلـى هجمـات إقليمية محلية أصغر ، أكثر عدداً وأقل تنظيماً ، غالباً ما يكون منفذوها من مـواطني الدولـة التي تشهد الحادث الإرهابي ، وهو نمط يعد مخالفاً لنمط الإرهاب الدولي الذي بلغ ذروتهُ في عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة ، وهذا الأمر أثار عدداً من التساؤلات فيمـا أذا كـان هـذا

[١] الاتفاقية الإستراتيجية بين نظام كرزاي وأمريكا ، مصدر سبق ذكره .

[٢] غازي ألعريضي ، أدارة الإرهاب :الآثار الكارثية المدمرة لإدارة بوش في العالم وفي الشرق الأوسط ، ط ١ ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٢ .

التحول دليلاً على ضعف بات يعتري القاعدة في أعقاب أسر وقتل عدد كبير من زعمائها ؟ ، أو ما أذا كان هذا التحول يعد تغييراً إستراتيجياً في تفكير هذهِ الشبكة ، باستبدال مفهوم العدو البعيد بمفهوم العدو القريب ، أم أنهُ تغيير تكتيكي نتج عن أحكام الضغوط حولها ؟ .

وفي أطار الإجابة على تلك التساؤلات ، برزت تحليلات هي[1] :

التحليل الأول : يؤكد فكرة مفادها ان القاعدة لم تنتهِ ، وإنها لا تزال قادرة على شن هجمات كبرى ، غير أن التيار الرئيس في هذهِ التحليلات لا يقصد شبكة القاعدة الرئيسة ، وذلك بعد أن ساد اتجاه بأن القاعدة قد تحولت إلى حالة أو مرجعية لشبكة واسعة من التنظيمات المحلية التي تعمل في دول مختلفة وبشكل مستقل في توجهاتها وأهدافها مع وجود أو عدم وجود اتصال منتظم ومنظم بينها وبين ما تبقى من قيادات التنظيم الرئيس .

التحليل الثاني : يشير إلى احتمال أن تكون القاعدة قد أعادت تجميع قدراتها ، بما يتيح لها القيام بعمليات كبرى ، استناداً إلى عدة مؤشرات [2]:

أولهما : وجود تقارير عدة تشير إلى قدرة الشبكة على أعادة تشكيل ملاذ أمن لها في مناطق الحدود الباكستانية – الأفغانية في ظل تحالفات تقليدية مع حركة طالبان من ناحية ، وتحالفات جديدة مع الناشطين الباكستانيين من ناحية أخرى [3].

ثانيهما : تصاعد الحديث عن الجيل الثالث من الجهاديين الذين يقومون عملياً بتأسيس حداثة إسلامية متعالية تعمل على الوصل بين الإنسان والآلة ، العقل والوحي ، الدنيا والآخرة ، إذ يعمل هذا التصور على ضمان الديمومة بين الحياة والموت والعالم الافتراضي والواقعي ، فالشعور بأن ثمة انفصالاً بين الحياة يضعف بشدة ، ومن ميزات الجيل الثالث المبادرة والقدرة على التواصل عن طريق الإنترنيت بما في ذلك الاعتماد على طرق غير تقليدية

---

[1] تنظيم القاعدة : موجة جديدة من العمليات الإرهابية ، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٩٣ – ص ٩٤ .

[2] المصدر نفسه ، ص٩٣ – ص٩٤ . وكذلك ينظر : عمر الشوبكي وآخرون ، المراجعات من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد ، ط ١ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٩ – ص ١٤٠ .

[3] أنظر: أنتوني كوردسمان ، أربعة حروب والعد المستمر : أعادة النظر في المعنى الإستراتيجي للحرب على العراق ، ترجمة : أمير جبار لفتة ، دراسات مترجمة ، العدد ٢٨ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١ – ص ٢ .

للتجنيد ، وينتمي هذا الجيل إلى خلفيات متنوعة من دون قيادات فعلية ، ويتعاملون مع قيادات رمزية على شبكة الإنترنيت [1].

نستنتج من هذا الفصل أن أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ لم تؤدِ إلى خلق أهداف وإستراتيجيات جديدة ، وإنما تطور في التكتيك والأسلوب والمبررات ، حيث أعطت تلك الهجمات الإجراءات والجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب دفعة قوية ، حيث استحوذت على ألأولوية في الأجندة السياسية الأمريكية .

أن تجربة احتلال العراق ٢٠٠٣ ، قد أجبرت القيمين على الإستراتيجية الأمريكية الجديدة على أعادة النظر في حساباتهم الإستراتجية نظراً لفخامة الآثار المتولدة عن هذا الاحتلال والتي كانت سلبية في معظمها على الولايات المتحدة ، لذلك عدّ أوباما أن سلفهُ " قد محا بعضاً من وهج الموقع القيادي الأمريكي بفعل إستراتيجية مكافحة الإرهاب التي أخذ بها يشرعن هيمنتهُ على العالم " .

وفيما يخص مستقبل اللاتماثل في الأداء الإستراتيجي الأمريكي يقول **هيرفريد مونكلر**" استناداً للمستجدات الدولية الطارئة وتطورات الثورة المعلوماتية وسلبياتها التدميرية ، أمست المقترحات الخاصة بالنظام العالمي لحقبة ما بعد العصر الإمبراطوري ضئيلة الجدوى ، أو مقترحات تنطلق من تصورات وهمية ، فالحروب على الموارد ، والحروب التي يخوضها أمراء الحرب وحركات التحرر والمجاهدون في سبيل عقيدتهم ، هي الظواهر التي لا يستطيع العالم السيطرة عليها أو التحكم فيها ، أما في حالة نظام الحواضر المعولمة ، فأن الإرهاب الدولي هو الخطر الذي قد يتسلل إلى التدفقات السلعية والمالية العالمية ، وحركة بني البشر والخدمات ، بغية الانتفاع بما تقدمهُ هذهِ التدفقات والتحركات من منافع قد تمكنهُ من شن هجمات مباغته ، وبان للعيان سريعاً أن الولايات المتحدة قادرة على النهوض بما يعجز عنهُ النظام العالمي الذي تقف الأمم المتحدة في قلبهُ ونظام الحواضر المعولمة ، فلدى الولايات المتحدة الإرادة القوية للتدخل في المناطق الخالية من السلطان الحكومي للحيلولة دون تعرض أحد الشعوب لإبادة جماعية ولتوطيد نظام أمني يحمي الخطوط الحساسة الرابطة بين المراكز الاقتصادية الكبرى في العالم "[2] .

---

[1] محمد أبو رمان – حسن أبو هنية ، جهاديو المستقبل ينطلقون من العالم الافتراضي ، مجلة أفاق المستقبل ، العدد ٤ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، مارس / أبريل ٢٠١٠ ، ص ١١٥ – ص ١١٨ .

[2] هيرفريد مونكلر ، الإمبراطوريات : منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٤ .

الخاتمة والاستنتاجات

من المآثر المهمة التي تركها عالم الطبيعيات المعروف تشارلز داروين في كتابهُ " أصل الأنواع " القول " أن ليس الأقوى من كل نوع هو الذي يبقى ولا الأذكى ، بل هو الأكثر تأقلماً مع التغيير " .

هذهِ المأثرة تتماهى مع ما ذهبت إليه مراكز الدراسات الإستراتيجية والأوساط السياسية بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقطب متفرد في السياسة الدولية في التبشير بدون اطمئنان للجميع بأن العالم في ظل الهيمنة الأمريكية صائر لا محالة نحو عالم متغير الوصف والأسلوب والآليات ، فأقتنع البعض وأصبح من المريدين ... وعارض البعض بصمت خوفاً من غضب القابض على سلطة القرار الدولي ، وبقي البعض الأخر متأمل لما سترسو علية الحال .

عند ذلك لا يخطئ من يظن أن الولايات المتحدة تخلت ومنذ الوهلة الأولى عن النصر الذي جاءها بدون حرب وتواضع إرادة من ندها أبان الحرب الباردة ، لتمعن في تجاهل حضارية استخدام القدرة وتأخذ من القوة الغاشمة عقيدة لها ، علها بذلك تفرض نفسها وقد تحقق لها ذلك باستخدام أساليب لم تشهدها السياسة الدولية حيث تجاوزت بأدائها الإستراتيجي كل الحقائق الثابتة والمتغيرة ، ورصفت لها إجراءات وأفعالاً آلية تعودت عليها وكأنها عقدت العزم على مخالفة الواقع وركوب الوهم وتوظيف تفوقها للسيطرة على العالم .

وبسبب أنانية الأداء الإستراتيجي الأمريكي شهدت الساحة الدولية أشكالاً جديدة من التهديدات والتحديات والمخاطر القاصدة في ظهورها وتأثيراتها للأمن القومي الأمريكي بالتحديد والتي تجسدت ذروتها في أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ لتكون أول ضربة تعرض سلامة الأرض الأمريكية للانتهاك بدرجة أعظم مما حدث في بيرل هالبر ، ففي بيرل هالبر قتل الجنود الذين يحمون الدولة ؛ أما في ١١ / أيلول / ٢٠٠١ فقد كان المدنيون الذين يفترض بالدولة أن تحميهم هم الضحايا ، لتشكل قائمة الأولويات للإستراتيجية الأمريكية مكرسة الجهد نحو أنماط جديدة من التهديدات التي يجب القضاء عليها .

ولما بات عدم التكافؤ واضحاً بين الولايات المتحدة والطرف الأخر نجدها عمدت إلى توظيف هذا اللاتماثل في دعم التوجه الانفرادي الذي أصبح بعد ١١ / أيلول / ٢٠٠١ الملمح الأساسي لكثير من تصرفات السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة جورج دبليو بوش ، التي سبق وان انتقدت أدارة كلينتون من حيث تركيزها على الجغرافيا الاقتصادية وأنها صارت أهم من الجيوبولتكس ، وكان حدوث تطورات مثل هجمات ١١ سبتمبر أن عجلت

بتنفيذ تصور أدارة جورج دبليو بوش الخاص بالتعاطي مع تهديدات الأمن القومي الأمريكـــي من منطلق جيوستراتيجي وجيوبولتيكي .

وبناءً على ذلك يمكننا إيراد عدة نقاط تمثل الاستنتاجات المهمة التي خرجنا بها مـــن هذهِ الدراسة وهي :

١. يشير مفهوم اللاتماثـــل إلى عدم التكافؤ في مقومات القدرة بين طرفين ، بما في ذلك يتضمن القدرة على التفكير والتنظيم والفعل بشكل مختلف عما يفكر به الخصوم ، كل ذلك بهدف زيادة المزايا الذاتية إلى المستوى الأقصى واستغلال نقاط ضعف الخـــصم والحصول على المبأداة والحصول على حرية أكبـــر بالعمـــل ، ويمكـــن أن يكـــون اللاتماثـــل استراتيجيا أو عسكرياً أو اقتصادياً ، بل حتى دبلوماسياً وهذا ما يتضح في سلسلة الاتفاقات الأمنية التي عقدتها الولايات المتحدة مع العراق ٢٠٠٨ وأفغانـــستان ٢٠١٢ ، ويمكن أي يكون آنياً أو مدبراً ، ويمكـــن أن يكـــون خالـــصاً مـــستقلاً أو بالاشتراك مع الوسائل والطرق المتماثلة وقد تتمخض عنهُ نتائج نفسية وغير نفسية .
٢. ثمة عدة مفاهيم قد تبدو للعيان أنها ذات صلة مع مفهوم اللاتماثـــل في حين الواقـــع يشير إلى اختلاف كبير بين هذهِ المفاهيم ، ولعل أكثر المفاهيم خلطاً هـــو التنـــاقض فالأخير هو مفهوم أوسع من اللاتماثـــل .
٣. أن الولايات المتحدة الأمريكية بسبب واقعها – كما حال قدرها – حتم عليها أن تتبـــع إستراتيجية كونية ، نظراً لتوافرها على مجموعة مـــن الـــشروط وامتلاكهـــا الإرادة اللازمة لترجمتها إلى إمكانيات بناء وأداء إستراتيجي لاسيما بعد الحـــرب العالميـــة الثانية ، ذلك الحدث حتم عليها أداء إستراتيجياً خاصاً بها تساير من خلالـــهُ واقعهـــا الدولي ، بل ومكانتها كقوة كبرى ومؤثرة ، وجدت بالتغييرات الدولية وقدراتها علـــى التكيف معها فرصة لتطويع البيئتين الداخلية والخارجية لصالحها .
٤. أن نهاية الحرب الباردة أوجدت مجموعة من العوامل والمتغيرات التي جاءت لتصب لصالح الولايات المتحدة من حيث تعزيز عناصر قوتها ، وعلى الرغم من تعدد هـــذهِ العوامل بيد أن العامل الأكثر سطوة كان صعود المحافظين الجدد الذين بصعودهم هذا قلبوا كل معادلات الأداء الإستراتيجي الأمريكي من حيث طرح عدة مشاريع للهيمنـــة الأمريكي طالما بقيت هذهِ المشاريع مجرد حبر على ورق حتى جاءت أحـــداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ لتضعها موضع التنفيذ ولتتبنى أدارة جورج دبليـــو بـــوش أفكـــارهم وأجندتهم .
٥. لما كان العالم بعد الحرب الباردة قد تغير وإطار الأداء الإستراتيجي الأمريكي خلال الحرب الباردة أصبح بالياً ، لذلك وقع على كاهل الإدارات الأمريكية صناعة أطـــار

جديد أكثر تنوعاً ومرونة من الإطار السابق ، وهنا وجدت في اللاتماثـل أطاراً يعمل على دفع المصالح الأمريكية إلى الأمام ويصوت للزعامة الأمريكية ، وهنـا نـتلمس التوظيف الأمريكي لإطارها الجديد على النحو الأتي :

أ : تغيير العقيدة الإستراتيجية لمتطلبات المواجهة : فالعقيدة الإستراتيجية الأمريكيـة اقترنت ومنذ أمد بعيد بإستراتيجية الردع التي أبدع الأمريكان في توظيفها لـصالحهم أبـان الحرب الباردة ، ولكن هذهِ الإستراتيجية أصابها نوع من الخطأ بعد الحرب الباردة ليس بسبب القصور في التوصيف وإنما بسبب الغموض الذي لف فكرة العدو ووصفها الـواقعي ، فبعـد انهيار الاتحاد السوفيتي واجهت الولايات المتحدة أجناساً متعددة من الأعداء لم يصلح معهـم نموذج ردع الحرب الباردة ، الأمر الذي دعها إلى صياغة إستراتيجية تستجيب إلى تحـديات هذهِ البيئة ، وقد كانت العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة التي وقع عليها اختيـار المؤسـسة العسكرية الأمريكية هي إستراتيجية الحرب الوقائية ، باعتبارها أنجع الإستراتيجيات العسكرية لمواجهة تهديدات الأمن القومي الأمريكي وأكثرها قدرة على كسب المعركة الدائرة ضدها .

ب : على الرغم من أن ظاهرة الإرهاب ليست بالظاهرة الجديدة ، إلا إنها طرحـت بشدة في الحياة السياسية الدولية بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ليست كون الأخيرة حـدثاً إرهابياً مهماً وملحوظاً من حيث نوعهُ وحجمهُ وتوقيتهُ ودلالاتهُ وربما الأهداف التي تقـصد القائمون بها إيقاع الضرر والأذى بها ، بل أن الإرهاب الجديد الذي أستطاع دعاتـه حيـازة على وحدة سبب ، ظاهرها رفض أمر واقع لا يملك الجميع حيالهُ ألا رد فعل وباطنها الإفادة من الثورة التقنية الحديثة لاسيما في زمن العولمة ، الأمر الذي جعل الولايات المتحـدة أمـام أعداء جدد وهذا ما ترغب به من الجانب الأخر من إستراتيجيتها ألا وهي صـناعة العـدو ، وربما تبرير هذهِ الصناعة التي اتخذت منها أدارة جورج دبليو بوش أساساً لا يمكن المساومة علية لتوطيد أطروحة السلام الأمريكي .

ج : لم تكن الإستراتيجية الأمريكية المتبعة في العراق بمعـزل عـن الإسـتراتيجية الكونية ، التي ترمي لأن تكون الولايات المتحدة القوة الإمبراطورية المتحكمة فـي الـشؤون العالمية ، ومن هنا جاء الاحتلال الأمريكي للعراق ، الذي هدفَ إلى الحفاظ علـى المـصالح الأمريكية ، وتلقين المناوئين للسياسات الأمريكية والدروس على القدرة التدميريـة للماكنـة العسكرية الأمريكية وتحجيم نفوذ قوة عربية كانت لها صولات وجولات في أحداث المنطقـة فضلاً عن هذا وذاك إخراج العراق من معادلة الصراع العربـي – الإسـرائيلي ، وهيمنـة جغرافية سياسية ، فضلاً عن تأمين إمدادات هائلة من الطاقـة والـسيطرة علـى مخـزون إستراتيجي عالمي والضغط به على المنافسين الآخرين .

د : النقطة الأكثر أهمية هي أن الولايات المتحدة استخدمت التهديدات الصادرة من طرف أقل قوة في الوصول إلى أهداف أوسع ، وتبعاً لذلك نجد أن احتلال أفغانستان والعراق ، يقع ضمن سعيها في تحقيق مشروعها المتمثل في (الشرق الأوسط الكبير) وهنا تبدو ذرائعية استخدامها للحروب اللامتماثلة .

هـ : أن نظرة فاحصة ومتأنية إلى المشهد العام لخريطة الانتشار الأمريكي في العالم بعد ١١ / أيلول / ٢٠٠١ والأهداف المعلنة وغير المعلنة التي تُحقق من خلالهِ ، فأن عبارة " الحرب على الإرهاب " تبدو الأكثر قبولاً وربما الألطف لمد الهيمنة الأمريكية على العالم سواء بنشر أساطيلها أو حاملات طائراتها أو إقامة قواعد عسكرية جديدة أو نشر جنودها خدمةً للدول المضيفة ، في حين إن القضية في جوهرها لا تدور حول الحرب العالمية على الإرهاب فقط بل توظيف هذهِ الحملة بهدف خلق الآليات الكفيلة لتحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم وإعادة أنتاجها في أحسن الظروف وأفضل الشروط .

٦. أعتبر أوباما أن سلفهُ جورج دبليو بوش قد محا بعضاً من وهج الموقع القيادي الأمريكي ، ولذلك أراد أن يصلحهُ وأن يجددهُ ، وهنا فان لكلا الرئيسين القناعة المطلقة بأن القيادة الأمريكية لشؤون العالم تشكل معطى إستراتيجياً لا يمس ، إلا أن تجديد أوباما للقيادة الأمريكية كان بوسائل مختلفة عن سلفهُ ، فقد أشار إلى الاتجاهات الآتية : التخلي عن فكرة أن التهديدات الأمنية ترتبط جوهرياً بالحلول العسكرية لا السياسية ، ثم إفساح المجال أمام الدبلوماسية النشطة ، فقد كتب يقول " لا انسحاب من العالم ولا محاولة إخضاعه بالقوة ، يجب أن نديرهُ من خلال الأعمال والمثال " ليضيف بذلك أبعاداً جديدة للاتماثل ليس البعد العسكري فحسب ، لذلك فأن الرؤية الأمريكية لكيفية قيادة العالم في القرن الواحد والعشرين تنصب على فكرة " أن الكسب من التعاون أكثر من الكسب من الصراع " بيد أنهُ لا يصح أن تغيب عن اعتبارنا حقيقة مهمة تتجلى بـ أن التغيير الذي جاء به أوباما تغيراً تكتيكياً وليس إستراتيجياً .

٧. فيما يخص مستقبل اللاتماثل يؤكد بعض الباحثين والمختصين في الإستراتيجية الأمريكية أن على الولايات المتحدة أن تتمسك بالخيار الإمبراطوري من نوعية خاصة في التعامل مع التهديدات المستجدة التي فشلت المؤسسات الدولية في التعاطي معها ، في زمن الحواضر المعولمة التي توفر الفرصة للإرهاب الدولي ولبعض الدول المارقة بأن ينفذوا أجندتهم بسهولة وبقدرة تدميرية تنشر أثارها السلبية في جميع الفضاءات المعولمة .

قائمة المصادر

القران الكريم

أولا : المعاجم والقواميس والموسوعات

١ – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، معجم لسان العرب ، مجلد ١٤، ط١، دار صادر، بيروت ، ٢٠٠٠.

٢ – أحمد عطية سعيد ، المعجم السياسي الحديث ، ط ٣ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨.

٣ – أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة ، مجلد ١ ، ط ١، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

٤ – بول روبنسون ، قاموس الأمن الدولي ، ط١، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩.

٥ – جان فرنسوا دوريته ، معجم العلوم الإنسانية ، ترجمة جورج كتورة ، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، أبو ظبي ، ٢٠٠٩.

٦ – جويس م. هوكنز، قاموس أكسفورد ، بلا طبعة ، أكاديميا للنشر والطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٠.

٧ – حسن شحاتة – زينب النجار، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، مراجعة : حامد عمار، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ٢٠٠٣.

٨ – عبد الوهاب ألكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩.

٩ – عبد الوهاب ألكيالي ، موسوعة السياسة ، مجلد ١ ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨٥.

١٠ – عبد الوهاب نجم ، القاموس الإعلامي، ط٢، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ، ١٩٩٠.

١١ – علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي ، كتاب التعريفات ، ط ١، شركة القدس للتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

١٢ – فؤاد البستاني ، المنجد في الإعلام واللغة ، ط ٢٦، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٧٣.
١٣ – فؤاد البستاني، معجم منجد الطلاب، ط ٨ ، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت ، ١٩٦٦.
١٤ – مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، ط١، مركز الخليج للدراسات والأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٨.
١٥ – محمد التونجي ، المعجم الذهبي ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٩ .
محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، معجم مختار الصحاح ، بلا طبعة ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣.
١٦ – محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، معجم مختار الصحاح ، ط١، دار صادر، بيروت ، ٢٠٠٨.
١٧ – منير البعلبكي ، قاموس المورد الحديث ، ط ٤٠، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٦.
١٨ – منير البعلبكي– رمزي منير البعلبكي ، قاموس المورد الحديث ، ط١، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠٩.
١٩ – ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، ط١، دار النهضة العربية ، بيروت ٢٠٠٨.
٢٠ – نافذ خالد غوشه ، معجم المصطلحات الاقتصادية والمصرفية والمالية والتجارية والأمور المرتبطة بها ، ط١، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت، بلا سنة .
٢١ – هيلين ورن ، قاموس أكسفورد الحديث ، ط١، بلا ، بلا ، ١٩٩٩.

ثانيا : الكتب العربية والمترجمة

١ – ا. ني اوتكين ، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين ، ط١ ، ترجمة: يونس كامل ديب – هاشم حمادي ، دار المركز الثقافي ، دمشق ، ٢٠٠٧.
٢ – إبراهيم أبو خزام ، الحروب وتوازن القوى ، ط٢ ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ليبيا، ٢٠٠٩.
٣ – إبراهيم أبو خزام ، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين ، ط١ ، مكتبة طرابلس العلمية ، طرابلس ، ١٩٩٥.
٤ – إبراهيم الديب ، صناعة المستقبل : العقل والتفكير والتخطيط الإستراتيجي ، ط١، المجموعة العربية ، مصر، ٢٠٠٨.

٥ – إحسان محمد الحسن ، العنف والإرهاب: دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي ، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨.
٦ – أحمد الشربيني- وفائي بغدادي محمد- حماية وتأمين الانترنيت: التحدي القادم وأساليب المواجهة ، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠.
٧ – أحمد ثابت – خليل العناني ، العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية ، ط ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧.
٨ – أحمد سيد أحمد ، مجلس الأمن: فشل مزمن وإصلاح ممكن ، ط١ ، مؤسسة الأهرام للدراسات والنشر، القاهرة ، ٢٠١٠.
٩ – أحمد يوسف وآخرون ، احتلال العراق وتداعياته: عربياً وإقليمياً ودولياً ، ط١، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٤.
١٠ – أدونيس العكرة ، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها النفسية ، ط١، دار الطليعة للنشر، بيروت ، ١٩٨٣.
١١ – أسرار ويكليكس : أكبر الفضائح عبر التاريخ ، ط ١، إعداد وتوثيق : مركز الدراسات للنشر ، بيروت ، ٢٠١١.
١٢ – إسماعيل الغزال ، الإرهاب والقانون الدولي ، ط١ ، الكتاب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٠.
١٣ – إسماعيل صبري مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط ٢ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٥.
١٤ – إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات ، ط ٥ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٧.
١٥ – اندرو أوستن ، صقور الحرب والأمريكي القبيح : أصول سياسة بوش في آسيا الوسطى والشرق الأوسط ، في كتاب: الولايات المتحدة : الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية ، ط ١ ، ترجمة: نور الأسعد ، المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ٢٠٠٦.
١٦ – اندريه بوفر، الردع والإستراتيجية ، ط ١ ، ترجمة: أكرم ديري ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠.
١٧ – أنور مسعود ، كشف المسّتتر : عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، ط ١ ، ترجمة: إبراهيم الطيب عبد الله موسى ، بلا ، بلا ، سبتمبر ٢٠٠٩.
١٨ – إيريك هوبزباوم ، العولمة والديمقراطية والإرهاب ، ط ١ ، نقلهُ إلى العربية : أكرم حمدان ونزهت طيب ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩.

١٩ – أيهاب عمر ، ثورة أوباما : وصدمة صعود الرجل الأسود إلى البيت الأبيض ، ط١ ، دار رواية للنشر الإلكتروني ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٩.
٢٠ – بيل كلينتون وآل جور ، رؤية لتغير العالم : الاهتمام بالناس أولاً ، ط١ ، مركز الأهرام للنشر، القاهرة ، ١٩٩٢.
٢١ – بيير هاسنر وجوستان فاييس ، واشنطن والعالم : معضلة القوة العظمى ، ط ١ ، ترجمة: قاسم مقداد ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠٠٨.
٢٢ – التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي لسنة ٢٠٠٣، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣.
٢٣ – التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي لسنة ٢٠٠٦ ، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦.
٢٤ – التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي لسنة ٢٠٠٨، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨.
٢٥ – توفيق ألمديني ، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب ، ط ١ ، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٣.
٢٦ – توفيق ألمديني ، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير ، ط ١ ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠١٠.
٢٧ – توماس فرديمان ، العالم مسطح: تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين، ط ١، ترجمة: عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ٢٠٠٦.
٢٨ – تيري ل. ديبل ، إستراتيجية الشؤون الخارجية : منطق الحكم الأمريكي ، ط ١، ترجمة : وليد شحادة ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ٢٠٠٩.
٢٩ – تيري ميسان ، ١١ أيلول / ٢٠٠١ : الخديعة المرعبة ، ط١ ، ترجمة: سعدان قازان وآخرون ، دار كنعان للدراسات والنشر دمشق ، ٢٠٠٢.
٣٠ – ثابت عبد الرحمن إدريس– جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية : مفاهيم ونماذج تطبيقية، ط١، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٣.
٣١ – ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات ، ط١، دار مجدلاوي ، الأردن ، ٢٠٠٩.
٣٢ – جاسم سلطان ، التفكير الإستراتيجي والخروج من المآزق الراهن ، ط٢ ، مؤسسة أم القرى للترجمة ، السعودية ، ٢٠١٠.
٣٣ – جان بودريار ، روح الإرهاب ، ط١ ، ترجمة : بدر الدين عمر زكي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠.

٣٤ – جان لوك مارية ، تقنيات الإرهاب : وسائل الارهـــاب وممارســتهُ ، ط١ ، تعريــب: يوسف ضومط ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ٢٠٠٤.
٣٥ – جهاد الخازن ، المحافظون الجدد والمــسيحيون الــصهيونيون، ط١ ، دار الــساقي ، بيروت ، ٢٠٠٥.
٣٦ – جوزيف سي . ناي ، القوة الناعمة : وسيلة النجاح في السياسة العالمية ، ط١ ، نقلــة إلى العربية: محمد توفيق البجيرمي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٧.
٣٧ – جوزيف. سي. ناي ، مفارقة القوة الأمريكية ، ط١، تعريب: محمد توفيق البجيرمي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٣.
٣٨ – جون بيليس وستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، ط ١ ، ترجمة ونشر: مركــز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٤.
٣٩ – جوناثان ستيل , الهزيمة : لماذا خسروا العراق ؟ ، ط١ ترجمة : بسام شيحا ، الــدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩.
٤٠ – حسن أبو غزالة ، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط (إشكالية العلاقة) ، ط ١، دار الفكر للطباعة والنشر ، الأردن ، ٢٠٠٢.
٤١ – حسن الحاج علي احمد وآخرون ، العرب والعالم بعــد ١١ ســبتمبر ٢٠٠١ ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢.
٤٢ – حسن محمد احمد محمد مختار، الإدارة الإســتراتيجية : المفــاهيم والنمــاذج ، ط١ ، الشركة العربية المتحدة ، القاهرة ، ٢٠٠٩.
٤٣ – حميد حمد السعدون ، الغرب والإسلام والصراع الحضاري ، ط١ ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٢.
٤٤ – خالد ألمعيني ، الحافات الجديدة: التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدوليــة ، ط١، دار كيوان ، سوريا ، ٢٠٠٩.
٤٥ – خالد ألمعيني ، الصراع الدولي بعد الحرب البــاردة ، ط١، دار كيــوان ، ســوريا ، ٢٠٠٩.
٤٦ – د. ك. بايت ، أصول المعرفة العسكرية ، ترجمة: مصطفى الجمل ، الهيئة المــصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١.
٤٧ – دانا علي صالح البرزنجي ، السياسة الخارجية الأمريكيــة حيــال المملكــة العربيــة السعودية بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ، ط ١ ، منشورات مركز كردســتان للدراســات الإستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠٠٩.

٤٨ – دانييل بايمن– ستيفن سايمون وآخرون ، استعادة التوازن إستراتيجية للشرق الأوسط برسم القائد الجديد ، ط١ ، ترجمة : سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٩.
٤٩ – دنيس روس ، فن الحكم: كيف تستعيد امريكا مكانتها في العالم ؟ ، ط١ ، ترجمة: هاني تابري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٨.
٥٠ – دوجلاس ليتل ، الإستشراق الأمريكي : الولايات المتحدة والشرق الأوسط منذ ١٩٤٥ ، ط ١ ، ترجمة وتقديم : طلعت الشايب ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٩.
٥١ – دوغلاس ج.فايث ، الحرب والقرار ، ط ١ ، تعريب : سامي بعقليني ، مؤسسة الانتشار العربي ، لبنان ، ٢٠١٠.
٥٢ – رائد العزاوي ، أمريكا والسلام والإرهاب ، ط١، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٩.
٥٣ – رحيم زادة – مهدي أميروف ، الشرق والغرب صدام أم انسجام ؟ ط ١، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١١.
٥٤ – رضا هلال وآخرون ، الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثالث ، ط١، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
٥٥ – روبرت جبلين ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ط١، ترجمة :عمر سعيد الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ٢٠٠٩.
٥٦ – روبرت حسن ، الأعلام والسياسة ومجتمع الشبكات ، ط١ ، ترجمة : بسمة ياسين ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠.
٥٧ – رون ساسكنيد ، نظرية الواحد في المائة ، ط ١ ، ترجمة: ميشيل دانّو ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٧.
٥٨ – ريتشارد هاس ، حرب الضرورة حرب الاختيار : سيرة حربين على العراق ، ط ١ ، ترجمة : نورما نابلسي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠١٠.
٥٩ – زبيغنيو برجنسكي ، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، ط ١ ، ترجمة : عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٤.
٦٠ – زبيغنيو برجنسكي ، الفرصة الثانية : ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الامريكية ، ط١ ، ترجمة: عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧.
٦١ – زكريا مطلق الدوري ، الإدارة الإستراتيجية : مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، ط ٢ ، دار اليازوري ، الأردن ، ٢٠٠٥.
٦٢ – زلماي خليل زاد (محرراً) ، التقييم الإستراتيجي ، ط١ ، دراسات مترجمة ٥ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٧.

٦٣ – سالم محمد عبود ، ظاهرة غسيل الأموال : المشكلة – الآثار – المعالجة ، ط ١ ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٨ .
٦٤ – ساموبلسون– نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، ط ١ ، مكتبة لبـنان ، لبـنان ، ٢٠٠٦.
٦٥ – ستيف سميث وآخرون ، عوالم متصادمة : الإرهاب ومستقبل النظام العالمي ، ط ١ ، ترجمة : صلاح عبد الحق ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبـي ، ٢٠٠٥.
٦٦ – ستيفان هالبر وجوناثان كلارك ، التفرد الأمريكي : المحافظون الجدد والنظام العالمي ، ط١، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٥.
٦٧ – ستيفن بوشية ومارتين روّيو ، مراكز الفكر: أدمغة حرب الافكـار ، ط١ ، ترجمـة: ماجد كنج ، دار الفارابي ، لبنان ، ٢٠٠٩.
٦٨ – ستيفن غرو بارد ، حرب السيد بوش ، ط ١ ، ترجمة : خالد أيوب – عبد الرحيم الفّرا ، الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٩٩٢.
٦٩ – سعد حقي توفيق ، النظام الدولي الجديد ، ط ١، الأهلية للنـشر والتوزيـع ، الأردن، ١٩٩٩.
٧٠ – سعد سلوم ، إمبراطورية العقل الأمريكي ، ط ١ ، إصدارات مـسـارات ، بغـداد ، ٢٠٠٦.
٧١ – سعود المولى ، أمريكا ديمقراطية الاستبداد ، ط١، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩.
٧٢ – سمير التـنّيـر ، أمريكا من الداخل : حروب مـن أجـل الـنفط ، ط ١ ، شـركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٠.
٧٣ – سمير التـنّير ، أوباما ... والسلام المستحيل ، ط ١ ، شركة المطبوعـات للتوزيـع والنشر ، بيروت ، ٢٠١١.
٧٤ – سمير مرقص ، الامبراطورية الامريكية : ثلاثية الثروة– الدين– القوة مـن الحـرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر، ط١ ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر، ٢٠٠٣.
٧٥ – سهيل حسين الفتلاوي ، الإرهاب والإرهاب الدولي : دراسة في القانون الدولي العام ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٣.
٧٦ – سوسن إسماعيل العساف ، إستراتيجية الردع : العقيدة العسكرية الأمريكيـة الجديـدة والاستقرار الدولي ، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ابريل ٢٠٠٨.
٧٧ – السيد ولد أباه ، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١: الإشكالات الفكرية والإسـتراتيجية، ط١، الدار العربية للعلوم(ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٤.

٧٨ – السيد ياسين ، تحولات الأمم والمستقبل العالمي ، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠١٠.
٧٩ – سيوم براون ، وهم التحكم : القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرون ، ط ١ ، تعريب : فاضل جكتر ، الحوار الثقافي ، لبنان ٢٠٠٤.
٨٠ – شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١/أيلول/٢٠٠١، ط١، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠٠٩.
٨١ – شوقي جلال ، العقل الأمريكي يفكر: من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات ، بلا طبعة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠.
٨٢ – طارق شريف يونس محمد ، أنماط التفكير الاستراتيجي وأثرها في اختيار مدخل اتخاذ القرار ، ط ١، دار الكتاب للنشر، الأردن ، ٢٠٠٢.
٨٣ – طاهر محسن منصور ألغالبي – وائل محمد صبحي إدريس ، الإدارة الإستراتيجية : منظور منهجي متكامل ، ط ٢، دار وائل ، الأردن ، ٢٠٠٩.
٨٤ – عامر هاشم عواد ، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يناير ٢٠١٠.
٨٥ – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، ط ١ ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩.
٨٦ – عبد السلام أبو قحف، أساسيات الإدارة الإستراتيجية ، بلا طبعة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢.
٨٧ – عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ، ط ١، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٩.
٨٨ – عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، ط١ ، دار الرقيم ، بغداد ، ٢٠٠٤.
٨٩ – عبد علي المعموري ، الطوفان القادم ، ط١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٠.
٩٠ – عبد علي المعموري ، انكفاء الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية ، ط١، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠١٠.
٩١ – عدنان السيد حسين ، نظريات العلاقات الدولية ، ط٣ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠١٠.
٩٢ – علي ليلة ، تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

٩٣ – علي محمد منصور ، مبادئ الإدارة : أسس ومفاهيم ، ط ٢ ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

٩٤ – عليمة القادري ، الدراسات الترجمية بين التطابق والتكافؤ ، ط٢، مكتبة دار الثقافة ، عمان ، ١٩٩٨.

٩٥ – عماد فوزي الشعيبي ، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد : اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الأستباقي ، ط ١ ، دار كنعان للدراسات والنشر ، دمشق ، ٢٠٠٣.

٩٦ – عمر الشوبكي وآخرون ، المراجعات من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد ، ط ١ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

٩٧ – غازي ألعريضي ، أدارة الإرهاب :الآثار الكارثية المدمرة لإدارة بوش في العالم وفي الشرق الأوسط ، ط ١ ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩.

٩٨ – غسان عيسى العمري- سلوى أمين السامرائي، نظم المعلومات الإستراتيجية : مدخل إستراتيجي معاصر، ط ١ ، دار المسيرة ، الأردن ، ٢٠٠٨.

٩٩ – فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٠.

١٠٠ – فرانسيس بويل ، تدمير النظام العالمي :الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد ١١ سبتمبر ، ط ١ ، ترجمة : سمير كريم ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

١٠١ – فرنسوا جاكوب ، لعبة الممكنات: بحث في تباين الحي ، ط١ ، دار الحصاد ، دمشق ، ١٩٩١.

١٠٢ – فريد زكريا ، عالم ما بعد أمريكا ، ط ١، ترجمة : بسام شيحا ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩.

١٠٣ – الفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة ، ط٢ ، تعريب ومراجعة : فتحي رشوان ونبيل عثمان ، مكتبة طرابلس العالمية ، ليبيا ، ١٩٩٦.

١٠٤ – فنسان الغريب ، مأزق الإمبراطورية الأمريكية ، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨.

١٠٥ – كاستوري سيت – تيم موريس ، المجتمع المدني والحرب على الإرهاب ، ط ١ ، ترجمة : حازم إبراهيم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠.

١٠٦ – كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الإستراتيجية ، شركة أياد للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٨.

١٠٧ – كامل السيد غراب ، الإدارة الإستراتيجية : أصول علمية وحـــالات عمليـــة ، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٥.
١٠٨ – كريس بروان ، فهم العلاقات الدولية ، ط١ ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ٢٠٠٤.
١٠٩ – الكسييف كروتسكيخ سفيتلوف ، الروح العسكرية الأمريكية ، ط١ ، نقلة إلى العربية: محمود شفيق شعبان، المكتبة الالكترونية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨.
١١٠ – كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت ، ١٩٨٥.
لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ط١ ، ترجمة: ســعيد عــوض ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ١٩٩٦.
١١١ – لمى مضر الأمارة ، الإستراتيجية الروسية الدولية بعد الحرب الباردة ، ط١، مركــز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨.
١١٢ – ماجد موريس إبراهيم ، الإرهاب : الظاهرة وأبعادها النفسية ، ط ١، دار الفارابي ، بيروت ، ٢٠٠٥.
١١٣ – مادلين أولبرايت ، مذكرة إلى الرئيس المنتخب ، ط ١ ، ترجمة عمر الأيوبي ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٩.
١١٤ – ماري كالدور ، الحرب الجديدة والحروب القديمة: تنظيم العنف في حقبة الكونيـــة ، ط١ ، ترجمة: حسني زينة ، دراسات عراقية ، بغداد ، ٢٠٠٩.
١١٥ – مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية: دراسة نظرية ، ط ١ ، مطابع دار الحكمـــة ، بغداد ، ١٩٩١.
١١٦ – مايكل شوير، الفوقية الامبريالية الأمريكية : لماذا يخــسر الغــرب الحــرب علـــى الإرهاب ؟ ، ط١ ، ترجمة سمة محمد عبد ربه ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٥.
١١٧ – مجموعة باحثين ، الإستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلـــي وإقليمي ودولي ، ط١ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٨.
١١٨ – محمد أكرم العدلوني– طارق محمد السويدان ، كيف تكتب خطة إستراتيجية ؟ ، بلا طبعة ، مكتبة الملك فهد ، الرياض ، ١٤٢٥هـ.
١١٩ – محمد جمال مرعي، التخطيط للتدريب في مجالات التنمية ، ط ١، مكتبـــة القـــاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٨.
١٢٠ – محمد حسنين هيكل ، كلام في السياسة من نيويورك إلى كـــابول ، ط٢ ، المـــصرية للنشر العربي والدولي ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٢.

١٢١ – محمد حسين أبو صالح ، التخطيط الاستراتيجي القـومي ، ط٢ ، مجموعـة النيـل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٩.
١٢٢ – محمد خالد الشاكر، صناعة القرار الدولي: جدلية العلاقة بين واقعية العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي العام ، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠١١.
١٢٣ – محمد صالح المسفر، العولمة الاقتصادية : هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢.
١٢٤ – محمد نصر مهنا ، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة ، بـلا طبعـة ، المكتـب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦.
١٢٥ – مصطفى الدباغ ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب ، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الأردن ، ٢٠٠٤.
١٢٦ – مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الامريكية ، ط ١ ، تعريب : حسين حيـدر، دار عويدات ، لبنان، ٢٠٠٦.
١٢٧ – منتصر سعيد حمودة ، الإرهاب الدولي: جوانبه القانونية – وسـائل مكافحتـهُ فـي القانون الدولي العام والفقه الإسلامي ، ط١ ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨.
١٢٨ – منير شفيق ، علم الحرب ، الموسوعة القديمة للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٧٢.
١٢٩ – موفق محمد الضمور، التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام ، ط١ ، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١.
١٣٠ – ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكريـة للخطـاب الـسياسي والاسـتراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول/٢٠٠١ ، ط١ ، دار النهـضة العربيـة ، لبنـان ، ٢٠٠٦.
١٣١ – ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية– الأوربية على قـضايا الأمـة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة ، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ينـاير ٢٠٠٧.
١٣٢ – نعوم تشومسكي – جلبير الأشقر ، السلطان الخطير: السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط ، ط ١ ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠٠٧.
١٣٣ – نعوم تشومسكي ، الدول الفاشلة : إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطيـة ، ط ١ ، ترجمة : سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧.
١٣٤ – نعوم تشومسكي ، مداخلات ، ط١ ، ترجمة : محمود برهوم – نوال القصار سرياني ، دار الفارس ، الأردن ، ٢٠٠٧.

١٣٥ – هادي القبيسي ، السياسية الخارجية الأمريكية بين مدرسـتين المحافظيـة الجديـدة والواقعية ، ط١ ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ، بيروت ، ٢٠٠٨.
١٣٦ – هالة سعودي وآخرون ، صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ٢٠٠٣.
١٣٧ – هبة الله احمد خميس بسيوني ، الإرهاب الدولي : أصولة الفكرية وكيفية مواجهتـه ، ط١ ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩.
١٣٨ – هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ، ط١ ، ترجمة: عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ٢٠٠٢.
١٣٩ – هوشيار معروف ، التخطيط الاسـتراتيجي ، ط١ ، دار وائـل للنـشر ، الأردن ، ٢٠٠٩.
١٤٠ – هيرفريد مونكلر، الإمبراطوريات : منطق الهيمنة العالمية من رومـا القديمـة إلـى الولايات المتحدة الأمريكية ، ط١ ، ترجمة: عدنان عباس علي ، مركز الأمارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٨.
١٤١ – وائل محمد إدريس– طاهر محسن ألغالبي، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي : توجيه الأداء الاستراتيجي الرصف والمحاذاة، ط١ ، دار وائل ، الأردن ، ٢٠٠٩.
١٤٢ – وائل محمد صبحي إدريس– طـاهر محـسن منـصور ألغـالبي ، سلـسلة الأداء الاستراتيجي (٢) : المنظور الاستراتيجي لبطاقة التقييم المتوازن ، ط١ ، دار وائل ، الأردن ، ٢٠٠٩.
١٤٣ – والتر راسل ميد ، السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم ، ط١ ، ترجمة: نشوى ماهر ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ٢٠٠٥.
١٤٤ – وليد محمود عبد الناصر ، من بوش إلى أوبامـا : المجتمع والسياسة في الولايـات المتحدة الأمريكية ، ط ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠.
١٤٥ – ويسلي كلارك ، الانتصار في الحروب الحديثة : العراق والإرهاب والإمبراطوريـة الأمريكية ، ط ١ ، ترجمة : عمر الأيوبي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، ٢٠٠٣.
١٤٦ – ياسين ظاهر الياسري ، مكافحة الإرهاب في الإسـتراتيجية الأمريكيـة ، ط١ ، دار الثقافة ، عمان ، ٢٠١١.
١٤٧ – يوسف الجهماني ، تورا بورا وأولى حروب القرن العشرين ، ط ٥ ، دار حوران ، دمشق ، ٢٠٠٩.

ثالثا : الأطاريح والرسائل الجامعية

أ – أطاريح الدكتوراه

١ – إيناس عبد السادة العنزي ، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة : دراسة تحليلية للخيارات المستقبلية في الحرب والتدخل . أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ .

ب – رسائل الماجستير

١ – تقى أياد خليل ، الإرهاب الدولي في منطقة جنوب شرق آسيا وانعكاساته على مستقبل البيئة الإستراتيجية الإقليمية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٩.

٢ – نور أياد علي الوتار ، مكافحة الإرهاب في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٦.

رابعا : البحوث والدوريات

١ – إبراهيم بعزيز، دور وسائل الاتصال الجديدة في أحداث التغيير السياسي في البلدان العربية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٣١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، صيف ٢٠١١.

٢ – أحسان عدنان عبد الله ، الإرهاب وأحداث ١١/ سبتمبر/٢٠٠١ ، سلسلة بحوث إستراتيجية ، العدد ١، كلية العلوم السياسية– قسم الإستراتيجية ، جامعة النهرين ، بغداد ، آذار ٢٠٠٨.

٣ – أحمد إبراهيم محمود ، الإرهاب الجديد : الشكل الرئيس للصراع المسلح في الساحة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٧ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٢.

٤ – أحمد ثابت ، النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٢٣ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، خريف ٢٠٠٥.
٥ – أنتوني كوردسمان ، أدارة أوباما والإستراتيجية الأمريكية : الأيام المائة الأولى ، سلسلة ترجمات الزيتونة ، العدد ٣٦ ، نيسان / أبريل ٢٠٠٩.
٦ – أنتوني كوردسمان ، أربعة حروب والعد المستمر : أعادة النظر في المعنى الإستراتيجي للحرب على العراق ، ترجمة : أمير جبار لفتة ، دراسات مترجمة ، العدد ٢٨ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٤.
٧ – ألكس وبوتي، تعريف الإرهاب الدولي ، ترجمة: سعد علي حسين– باسم علي خريسان ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ١١ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢.
٨ – أياد عبد الكريم مجيد ، مستقبل الوجود الأمريكي في أفغانستان ، الملف السياسي ، العدد ٩٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، نيسان ٢٠١١.
٩ – باسم علي خريسان ، المحافظون الجدد: قراءة في المرجعية الفلسفية والرؤى السياسية ، الملف السياسي ، العدد ١٤ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٥.
١٠ – بشير عبد الفتاح ، أمريكا والربيع العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٤٦ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، صيف ٢٠١١.
١١ – تميم حسين الحاج محمد ، السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق بعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ ، مجلة المستقبل العراقي ، العدد ٥ ، مركز العراق للأبحاث ، بغداد ، كانون الأول ٢٠٠٥.
١٢ – توماس كوبلاند ، ثورة المعلومات والأمن القومي ، دراسات عالمية ، العدد ٤٦ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٣.
١٣ – توني زيني ، معركة السلام ، عرض كتاب : عبد الرحمن صبري ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٤٦ ، الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية ، القاهرة ، صيف ٢٠١١.
١٤ – ثامر كامل الخزرجي ، الإستراتيجية الأمريكية ما بعد عاصفة الأبراج ، مجلة الحكمة ، العدد ٢٩ ، بيت الحكمة ، بغداد ، أيلول ٢٠٠٢.
١٥ – جون الترمان ، بنى رسمية وغير رسمية في السياسة الخارجية الأمريكية ، دراسات أمريكية ، مركز المعطيات للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، ٢٠٠٤.
١٦ – حسام سويلم ، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٠ ، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أكتوبر ٢٠٠٢.

١٧ – حسن الحاج علي احمد ، خصخصة الأمن : الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٢٣، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٧.
١٨ – حسن عبيد عيسى ، إشكالية تعريف الإرهاب ، مجلة المستقبل السياسية ، العدد٣ ، صيف ٢٠٠٦.
١٩ – حسن لطيف ، المشهد الاقتصادي العراقي : المعطيات والخيارات ، مجلة المستقبل العراقي ، العدد ٥ ، مركز العراق للأبحاث ، بغداد ، كانون الأول ٢٠٠٥.
٢٠ – حسنين توفيق إبراهيم ، الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي ، كراسات إستراتيجية ، العدد ١٣٠ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٣.
٢١ – حسين حافظ وهيب ، أثر الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة على السيادة الوطنية العراقية ، دورية أوراق دولية ، العدد ١٦٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، أيلول ٢٠٠٨.
٢٢ – حسين حافظ وهيب ، المرتكزات والتحولات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١١٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، تشرين الأول ٢٠١٠.
٢٣ – حكمت شبرّ ، السيادة العراقية وشركات بلاك ووتر ، كراسات إستراتيجية ، العدد٦، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٠.
٢٤ – حميد حمد السعدون ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة والحالة العراقية ، دورية أوراق دولية ، العدد ١٨٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، أيار ٢٠١٠.
٢٥ – خلود محمد خميس ، إسرائيل والإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٦ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، نيسان ٢٠٠٨.
٢٦ – خليل العناني ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي: رؤية مستقبلية ، مجلة شؤون عربية، العدد١٢٣، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، خريف ٢٠٠٥.
٢٧ – خليل حسين ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق وخلفيات الاتفاقية الأمنية ، دراسة مقدمة إلى مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية– العراقية المنعقد في بيروت ٢٠٠٩.
٢٨ – خير الدين عبد الرحمن ، الأنزلاق الاستراتيجي الأمريكي بين حالتي العراق وكوريا الديمقراطية ، مجلة الفكر السياسي ، العدد ١٧ ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٢.

٢٩ – خيري عبد الرزاق جاسم ، أمريكا وأوهام الانسحاب من العراق ، مجلة شؤون عراقية ، العدد ٥ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، كانون الثاني ٢٠١١.

٣٠ – خيري عبد الرزاق جاسم ، أمريكا وصياغة إستراتيجية جديدة لحلف الناتو ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٧٩ ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، أبريل ٢٠١١.

٣١ – داليا توفيق سعودي ، عامان من الخطابة ، مجلة الميثاق ، العدد ٢٠٠ ، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي ، دمشق ، ١٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١١.

٣٢ – دانيال وانر ، السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة ، دراسات عالمية ، العدد١٥ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٠.

٣٣ – رنا أبو عمرة ، ويكليكس: نموذج لواقع أعلامي جديد ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٦ ، العدد ١٨٣ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، يناير ٢٠١١.

٣٤ – رودولف جولياني – جون ادواردز ، رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية : جمهورية وديمقراطية ، دراسات عالمية ، العدد ٧٢ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٨.

٣٥ – زبير السلطان ، أحداث ١١ من أيلول صناعة وأهداف الحرب على العراق ، مجلة الفكر السياسي ، العدد ١٧ ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٢.

٣٦ – زلماي خليل زاد وجون وايت (محرران) ، الدور المتغير للمعلومات في الحرب ، دراسات عالمية ، العدد٥٣ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الأمارات ، ٢٠٠٤.

٣٧ – سالي سامي البيومي ، الحرب على الإرهاب كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

٣٨ – سرمد عبد الستار أمين ، العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١١٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، كانون الثاني ٢٠١١.

٣٩ – سرمد عبد الستار أمين ، القوة العظمى المهيمنة: دراسة في نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد ، دراسات إستراتيجية ، العدد ٣٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٤٠ – سرمد عبد الستار أمين ، أوباما وخيار الصفر في حربة على القاعدة وطالبان ، دورية أوراق دولية ، العدد ١٨٧ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، آذار ٢٠١٠.

٤١ – سلام جبار شهاب ، الأزمة الاقتصادية الأمريكية العالمية والتطلع الكوني الأمريكي مجلة قضايا سياسية، العدد ٢٥ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١١.
٤٢ – سليم كاطع علي ، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، بغداد ، ٢٠٠٩.
٤٣ – صاموئيل بي هانتغتون ، المسعى الأمريكي المضلل لهيمنة القطب الواحد لعالم ما بعد الحرب الباردة ، ترجمة: صباح النعاس ، مجلة العلوم السياسية ، العدد٤٢ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠١١.
٤٤ – صلاح سالم ، مسارات وأفاق موجة التحرر العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٤٦ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، صيف ٢٠١١.
٤٥ – ضاري رشيد الياسين ، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، دراسات إستراتيجية ، العدد ٢١، مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠١.
٤٦ – طالب حسين حافظ ، تطور الإستراتيجية الأمريكية في العراق ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧ ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٦ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، نيسان ٢٠٠٨.
٤٧ – ظافر طاهر حسان ، العراق والاحتلال الأمريكي : دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٦ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٨.
٤٨ – عادل عبد الصادق ، الفضاء الإلكتروني وتهديدات جديدة للأمن القومي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٠ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أبريل ٢٠١٠.
٤٩ – عامر حسن فياض ، الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٦١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ٢٠٠٠.
٥٠ – عامر هاشم عواد ، الآثار المحتملة للتنافس على صعيد الداخل الأمريكي في مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد ٣٧ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، تموز ٢٠٠٨.
٥١ – عامر هاشم عواد ، توظيف العامل الديني لخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية : الحرب على العراق ٢٠٠٣ أنموذجا ، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٢٩، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد ، ٢٠١٠.

٥٢ – عامر هاشم عواد ، دور القوة العسكرية في الإستراتيجية الأمريكية ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١١٤، مركز دراسات دولية ، بغداد ، آذار ٢٠١١.
٥٣ – عامر هاشم عواد ، دور اللوبي النفطي الأمريكي في الدفع باتجاه قرار الحرب ، الملف السياسي ، العدد ٢٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، حزيران ٢٠٠٧.
٥٤ – عامر هاشم عواد ، سياسات الرئيس أوباما أين ستتجه بمكانة الولايات المتحدة عالمياً ، دورية أوراق دولية ، العدد ١٧٦ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، نيسان ٢٠٠٩.
٥٥ – عامر هاشم عواد ، طبيعة الإستراتيجية الأمريكية في العراق لما بعد ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩ ، الملف السياسي ، العدد ٤٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٨.
٥٦ – عامر هاشم عواد ، طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما: دراسة لاحتمالات العلاقات الأمريكية تجاه كل من روسيا والصين ، الملف السياسي ، العدد ٤٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، شباط ٢٠٠٩.
٥٧ – عبد الحميد الأنصاري ، ما النظرية السياسية لإدارة أوباما بعد مرور سنه على ولايته ؟ ، مجلة أفاق المستقبل ، العدد ٤ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، مارس / أبريل ٢٠١٠.
٥٨ – عبد الرحيم علي ، القاعدة : من التنظيم إلى الشبكة ، كراسات إستراتيجية ، العدد ١٥٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥.
٥٩ – عبد الصمد سعدون الشمري ، الإرهاب الدولي : المعنى والمضمون في الإستراتيجية الأمريكية ، مجلة قضايا سياسية ، مجلد ٣ ، العدد ١١، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد، خريف ٢٠٠٦.
٦٠ – عبد القادر محمد فهمي ، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد الحرب الباردة : فرضيات أساسية لمظاهر التغيير، مجلة العلوم السياسة ، العدد٢١ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٠.
٦١ – عبد الوهاب القصاب ، الحرب اللامتماثلة ، نمط متجدد من أنماط الحروب: نظرة في أدراك الولايات المتحدة للحرب اللامتماثلة، ورقة قدمت إلى: المؤتمر السابع لمركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد، ٢٠٠٢.
٦٢ – عبد علي المعموري ، التوجهات الأمريكية بعد الانسحاب الجزئي من العراق ، مجلة شؤون عراقية ، العدد ٥ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، كانون الثاني ٢٠١١.

٦٣ – عبد علي المعموري ووسن أحسان عبد المنعم ، خصخصة الحروب في العالم بعد الحرب الباردة ، مجلة قضايا السياسة ، العددان ٢٣-٢٤ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١١.
٦٤ – علاء عبد الحفيظ ، الإيديولوجية المحافظة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية ، دمشق ، ٢٠٠٦.
٦٥ – علي حسين العيساوي ، نحو إستراتيجية دولية لمواجهة الإرهاب كفاعل عابر للحدود القومية ، مجلة قضايا سياسية ، مجلد ٤ ، عددان ١٩- ٢٠ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ٢٠١٠.
٦٦ – عماد جاد ، الجدل حول المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الأطلنطي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٦ ، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٩.
٦٧ – عماد فوزي الشعيبي ، الجغرافية السياسية والإستراتيجية الجغرافية ، أبحاث في قضايا المنطقة ، مركز المعطيات للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، ٢٠٠٣.
٦٨ – عمرو ثابت ، الاحتواء المزدوج وما وراءه : تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي ، دراسات عالمية ، العدد ٤١ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠١.
٦٩ – عيسى إسماعيل عطية ، جيوبولتيكا الحرب على الإرهاب ومستقبل الإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٠٨ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، أيلول ، ٢٠١٠.
٧٠ – فتحي ألعفيفي ، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آب ٢٠١١.
٧١ – فرانسيس فوكاياما ، هدفهم العالم المعاصر، ترجمة : طارق محمود شكري ، مجلة الحكمة العدد ٢٦ ، بيت الحكمة ، بغداد ، أيار- مايو ٢٠٠٢.
٧٢ – فكرت نامق العاني- عبد الجبار كريم ، السلوك السياسي الأمريكي تجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣ وأفاق المستقبل ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٢٦ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٢.
٧٣ – فواز جرجس ، أوباما والشرق الأوسط : مقاربة بين الخطابات والسياسات ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٥٤ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٠.

٧٤ – كريم حجاج ، حرب المعلومات وتطور المذهب العسكري الأمريكي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٧٥ – كوثر عباس الربيعي ، أوباما والإسلام ومحددات الإستراتيجية الأمريكية ، الملف السياسي ، العدد ٦٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، تشرين الثاني ٢٠٠٩.

٧٦ – كوثر عباس الربيعي ، تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد٣٥ ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٧٧ – كوثر عباس الربيعي ، صراع الحضارات والحروب المفتوحة ، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٢٠، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، حزيران ، ٢٠٠٣.

٧٨ – كولن باول ، الولايات المتحدة وإستراتيجية الشراكات ، محطات إستراتيجية ، العدد ١٣٠ ، ترجمة : أمير جبار لفته ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٤.

٧٩ – لمى مضر الأمارة ، التوظيف الاستراتيجي الأمريكي لقضية الإرهاب ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٢٧ ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٣.

٨٠ – مايكل كوكس ، خيار أوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم : القوة الذكية بديل لثنائية الصلبة والناعمة ، مجلة أفاق المستقبل ، العدد ٤ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، مارس / أبريل ٢٠١٠.

٨١ – متعب مناف ، (الإرهاب...والإرهاب في العراق) ، بحث منشور في مجلة المستقبل ، العدد ١ ، تشرين الأول ، ٢٠٠٥.

٨٢ – مجموعة باحثين ، الاتفاقية العراقية– الأمريكية : تحليل ونقد ، ط ١ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، بلا سنة.

٨٣ – محمد أبو رمان – حسن أبو هنية ، جهاديو المستقبل ينطلقون من العالم الافتراضي ، مجلة أفاق المستقبل ، العدد ٤ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، مارس / أبريل ٢٠١٠.

٨٤ – محمد الهزاط ، إستراتيجية الحرب الأستباقية الأمريكية : الجذور و الأهداف ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٢٣ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، خريف ٢٠٠٥.

٨٥ – محمد حسنين هيكل ، حريق أمريكي عالمي ، مجلة وجهات نظر، العدد (١٣٣) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠١.

٨٦ – محمد حسنين هيكل ، صناعة القرار الأمريكي الآن ، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، آذار ، ٢٠٠٥.

٨٧ – محمد حسنين هيكل ، هذا الإعصار الأمريكي ، مجلة وجهات نظر، العدد ٥١ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ابريل ٢٠٠٣.

٨٨ – محمد سيف حيدر النقيد ، نظرية نهاية التاريخ وموقعها في أطار توجهـات الـسياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد ، ط١ ، مركـز الأمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٧.

٨٩ – محمد عبد السلام ، الحرب غير المتماثلة : بيت الولايات المتحدة والقاعـدة ، مجلـة السياسة الدولية ، العدد ١٤٧ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القـاهرة ، ٢٠٠٢.

٩٠ – محمد عبد الواحد محمود ، في التأصيل النظري لمفهوم الإرهاب ، مجلة الحكمة العدد ٢٩، بيت الحكمة ، بغداد ، أيلول ٢٠٠٢.

٩١ – مصطفى علوي سيف ، إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٢٩، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإسـتراتيجية ، أبـو ظبي ، ٢٠٠٨.

٩٢ – معتز سلامة ، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٠ ، كراسـات إسـتراتيجية ، العدد ٢٠٩ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٠.

٩٣ – معتز سلامة ، الأمن القومي الأمريكي : التحولات الجديدة في ظل أدارة بوش الثانية ، كراسات إستراتيجية ، العدد ١٦٢ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٦.

٩٤ – منعم العمار، التفكير الإستراتيجي وإدارة التغيير: مقاربة في المقدمات ، مجلة قـضايا سياسية ، مجلد ٤، عددان ٢١– ٢٢ ، كلية العلوم السياسية ، جامعـة النهـرين ، بغـداد ، ٢٠١٠.

٩٥ – منعم صاحي العمار – سرمد زكي الجادر ، الصين القوة التي لا ترى غيـر ذاتهـا : دراسة في الأصول والمرجعيات المفسرة لذاتيتها ، مجلة قضايا سياسية ، المجلد ٤ ، العـدد ١٣ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٨.

٩٦ – منعم صاحي العمار ، الإستراتيجية الأمريكية الكونية : نظرة تقييميه لمبادلات أفعالها ، أوراق إستراتيجية ، العدد ٥٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٠.

٩٧ – منعم صاحي العمار ، الإستراتيجية والديمقراطية وتناوب الجذب بينهما : الولايـا ت المتحدة الأمريكية أنموذجا ، مجلة قضايا سياسية ، مجلد ٣ ، العدد ٦ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٩ .

٩٨ – منعم صاحي العمار ، الديمقراطية في العراق والمعضلة الكبرى ، مجلة أبحاث عراقية ، العدد ٢ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٠٨.

٩٩ – منعم صاحي العمار ، الهيمنة بين ظاهرة التجديد ومستدعيات التدحرج ، دورية أوراق دولية ، العدد ١٠٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢.
١٠٠ – منعم صاحي العمار ، الهيمنة وجدلية المواجهة : دراسة في صور المقاومة ، دراسات إستراتيجية ، العدد ٤٢ ، مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢.
١٠١ – منعم صاحي العمار ، صناعة العدو في السياسة الخارجية الأمريكية : دراسة في عملياتية الإرهاب ، مجلة أبحاث عراقية ، العدد ١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠٠٧.
١٠٢ – منعم صاحي العمار ، نحو نهج بحثي جديد لمكافحة الإرهاب ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ١٥ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٩.
١٠٣ – منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة: دراسة في نظم تشكيلها ، مجلة قضايا سياسية ، العددان ٢٣– ٢٤ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١١.
١٠٤ – منعم صاحي العمار، الولايات المتحدة الأمريكية بعد المحافظين الجدد: هل تجرؤ على رؤية ذاتها ؟، مجلة قضايا سياسية ، مجلد ٤ ، العددان ١٩– ٢٠ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠١٠.
١٠٥ – منعم صاحي العمار، صنع الهدف وتحديدهُ : دراسة في الثوابت الإستراتيجية ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد ٤٥ ، مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢.
١٠٦ – منعم صاحي العمار، نحو عالم متعدد الأقطاب: التألفات الإستراتيجية بين القوى الدولية الكبرى وأثرها في هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين والإقليم الأسيوي نموذجاً، دراسات إستراتيجية، العدد ١٦، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠١.
١٠٧ – منى حسين عبيد– خلود محمد خميس ، العلاقات العراقية – الأمريكية في ضوء اتفاقية الإطار الاستراتيجي ، بحث مقدم إلى مؤتمر إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، ط ١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١.
١٠٨ – ميشيل منير ، أفغانستان : سقوط إله الحرب الأطلسية ، مجلة الفكر السياسي ، العدد ، ٤٠ ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، شتاء ٢٠١١.
١٠٩ – ميشيل هيرش ، بوش والعالم ، ترجمة : سميرة عبد الرحمن ، دراسات مترجمة ، العدد ١٩ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢.
١١٠ – نديم عيسى خلف ، جدلية الإرهاب بين الطروحات الغربية والإسلامية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٢٦، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٢.

١١١ – هارلان اولمان– جيمس بي . ويد ، الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع ، دراسات عالمية ، العدد ٣١ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الأمارات ، ٢٠٠٠.
١١٢ – هشام الغريري ، صنع القرار في السياسة الأمريكية ، دراسات إستراتيجية ، العدد ١٨، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠١.
١١٣ – هيرفريد مونكلر، حروب القرن الواحد والعشرين ، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٨٤٩ ، بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١.
١١٤ – وائل محمد إسماعيل ، الانسحاب الأمريكي من العراق : بين المصداقية واستمرار الشركات الأمنية ، المجلة السياسية الدولية ، العدد ١٩ ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، شتاء ٢٠١١.
١١٥ – واثق محمد براك السعدون ، عقيدة الحرب الأستباقية في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية ، تحليلات إستراتيجية ، المجلد ٣ ، العدد ٦٠ ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠١١.
١١٦ – والتر بن مايكلز ، غضب اجتماعي وجبن باراك أوباما إلى اليمين أكثر: الرهان الرابح للمحافظين الأمريكيين ، مجلة الميثاق ، العدد ٢٠٠ ، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي ، دمشق ، كانون الثاني ٢٠١١.
١١٧ – وحيد عبد المجيد ، مستقبل النموذج الأمريكي للحرية : أوباما وشروط تجديد الليبرالية ، مجلة أفاق المستقبل ، العدد ٤ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، مارس / أبريل ٢٠١٠.
١١٨ – ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية : دراسة نظرية تحليلية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٨ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٨٢.
١١٩ – وليم بفاف ، قضية الهيمنة ، دراسات مترجمة ، ترجمة : إيناس عبد السادة وسوسن العساف ، العدد ٢٥ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٣.
١٢٠ – يحيى اليحياوي ، القوة الناعمة : أو التمظهرات الجديدة للتسلط ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبر ٢٠٠٩.
١٢١ – يسر الشرقاوي ، الأمن في أفغانستان : مقاربات مختلفة ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٤٤ ، العدد ١٧٧ ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٩.

خامسا : التقارير

١ – إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، نص التقرير الذي وجههُ الرئيس جورج دبليو بوش للكونغرس في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢ ، أبحاث إستراتيجية أمريكية ، مركز المعطيات للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، بلا سنة .

٢ – التقرير الإستراتيجي العراقي الثاني ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، بغداد ، مايس ٢٠٠٩.

٣ – التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٣.

٤ – التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٤– ٢٠٠٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٥ – التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٠.

سادسا : مجموعة المحاضرات

١ – أيلين ليبسون ، الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر : سد الثغرات ، سلسلة محاضرات الأمارات ، العدد ٩٢ ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ٢٠٠٥.

٢ – علي العكيدي ، إستراتيجية القوة الذكية ، محاضرة ملقاة على طلبة الماجستير ، قسم الإستراتيجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، للعام الدراسي ٢٠١٠ – ٢٠١١ .

٣ – منعم العمار، التخطيط الإستراتيجي ، محاضرات ملقاة على طلبة المرحلة الثالثة قسم الإستراتيجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، للعام الدراسي ٢٠٠٧– ٢٠٠٨.

٤ – منعم العمار، الفكر الإستراتيجي العالمي ، محاضرات ملقاة على طلبة الماجستير ، قسم الإستراتيجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، للعام الدراسي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠.

سابعا : شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

١ – اشرف العيسوي ، التغييرات الدولية الحديثة ومفهوم الأمن القومي ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٢٩٠ ، ٢٠٠٦ ، على الموقع التالي :
http://www.kkmaq.gov.sa

٢ – اغتيال أسامة بن لادن : كلمة السر (تكنولوجيا)، مجلة المصري اليوم ، العدد ٢٥٢٢ بتاريخ ٢٠١١/٥/١٠ على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على :
http://www.almasry-alyoum.com

٣ – أميمه عبد اللطيف ، قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكي ، مجلة المتابع الاستراتيجي ، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية ، آذار ٢٠٠٥ ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع : http://www.alkashif.org

٤ – باسل حسين ، مسار الحالة العراقية في ظل أدارة أوباما ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنيت) وعلى الموقع التالي : http://www.aljazeera.net

٥ – الحرب اللامتماثلة ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، العدد ٧٥ ، بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٢ على الموقع التالي : http://www.kkmaq.gov

٦ – رائد فوزي أحمود ، إستراتيجية الرئيس أوبامـــا تجاه العراق ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع التالي : http://www.darbable.net

٧ – سعيد محيو، الطبعة الديمقراطية للمحافظين الجدد ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الأتي : http://www.swissinfwo.org

٨ – صالح ياسر، بعض معالم الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) في تشرين الثاني ٢٠٠٢ على الموقع :
http://www.rezgar.com

٩ – عايش علي عواس ، الحرب غير المتماثلة : سلاح الضعفاء في مواجهة الأقوياء (دراسة إستراتيجية)، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية : http://www.Shebacss.com

١٠ – عبد الملك محمود ، الانسحاب الأمريكي ... الحقيقة والسراب ، مجلة الرائد ، العدد ٧٣ ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الأتي :
http://www.al-raeed.net

١١ – علاء بيومي ، كيف يفكر المحافظون الجدد ؟، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الاتي : http://www.egyptianagreens.com

١٢ – علي حسين باكير ، إستراتيجية الاستخبارات القومية للولايات المتحدة الأمريكية ، منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) وعلى الموقع التالي :
http://www.aljazerra.net
١٣ – علي عبد العـــال ، من هم الحافظون الجدد ؟ ، مجلة المتابع الإستراتيجي ، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية ، شباط ٢٠١٠ ، منشور على الموقع التالي :
www.alkashif.org
١٤ – عماد الدين الجبوري ، المقاومة العراقية وضرورة الحدث الميداني ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الأتي : http://www.arab.co.uk
١٥ – كتائب ثورة العشرين : بيان لمناسبة الانسحاب الجزئي ، منشور على شبكة المعلومات (الانترنيت) على الموقع التالي : http://www.jhadfront.com
١٦ – مايكل براون ، السياسة الخارجية الأمريكية بين بوش وأوباما ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) وعلى الموقع التالي : http://www.iraqfuture.net
١٧ – المحافظون الجدد : من التروتسكية إلى العناية الإلهية ، ترجمة : مجلة المتابع الاستراتيجي ، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، ٢٠١٠ ، منشور على الموقع التالي : www.alkashif.org
١٨ – محمد أحمد النابلـــسي ، قراءة سيكولوجية مستقبلية لإستراتيجية أوبامـــا الجديدة ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع التالي :
http://www.watan.com
١٩ – مروة نظير ، سياسة أوبامـــا الخارجية في عام .... رؤى أمريكية ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع التالي :
http://www.islamonline.com
٢٠ – مهند العزاوي ، وهم النصر والهروب إلى الإمام ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع التالي : http://www .almethaq.info
٢١ – نعوم تشومسكي ، مرحلة القطبية الأحادية وعصر أوبامـــا ، ترجمة : جنان جمعاوي ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع التالي :
http://www.darbable.net
٢٢ – هشام ملحم ، إستراتيجية أوبامـــا للأمن القومي : حوار وتعامل مع مراكز نفوذ جديدة ، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) على الموقع التالي :
http://www.saqarcenter.net

ثامنا : الصحف

١ – الياس حنا ، تجربة الولايات المتحدة من فيتنام إلى العراق ، صحيفة الوسط البحريني ، العدد ٤٣٨ ، بتاريخ ١٨ / نوفمبر / ٢٠٠٣.

٢ – حسقيل قوجمان ، الحرب العالمية الثالثة وخصائصها المميزة ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد ٦٢٢ ، بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٣.

٣ – خالد خميس السّحاتي ، عالم ما بعد الهيمنة : ملامح الفوضى وسبل التنظيم في المــشهد العالمي الراهن ، صحيفة العرب الأسبوعي ، بتاريخ ٨ / ٣ / ٢٠٠٨.

٤ – مازن بلال ، الحرب غير المتوازية ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد ١٦٨٢ ، ٢٣ / ٩ /٢٠٠٦ .

٥ – مهند العزاوي ، تنظيف ناعم : تكتيك الحرب المركبة في ثلاثية الإستراتيجية الأمريكية ، صحيفة العرب الأسبوعي بتاريخ ١٩ / ٦ / ٢٠١٠.

٦ – هشام حصحـــاص ، أوبامـــا .... عام أخر من سياسة بوش ، صحيفة القدس ، العدد ٦٤٣٢ ، بتاريخ ١٢ / ٢ / ٢٠١٠.

References

A : Dictionaries :

1 - Oxford advanced learner's dictionary , university press , 2005 .

B : Documents :

1 - National Security Strategy of the united state of America , May 2010 .

C : Books :

1 - Daniell.Harti and Elizabeth W. JONES , Genetics: Analysis of genes and genomes , Seventh Editions , U. S .A, 2009 .

2 - Donald m.show ; September 11,2001 ; the new face of war . person Education , Inc . 2002 .

3 - Seymour martin, American Exceptionalism in : David p.Fidler [et. al], :American politics, person custom publishing, Boston, 2003.
4 - Gore Vidal , Perpetual war for perpetual peace: How Got to Be so Hated , Thunders mouth Nation , 2002.

D : Articles :

1 - Harris, Milton& Raviv, Artur, the theory of capital structure, Journal of finance, vol. 46, No. l Mar 1991.
2 - Steven J. Lambakis, Reconsidering Asymmetric Warfare, Joint force Quarterly , No 36 , Winter 2005.
3 - Pavid L. grouge , Asymmetric warfare : old method , new concern , national strategy form review , winter 2000.
4 - Charles Krauthammer, the unipolar moment , foreign affairs,vol.69, no .5 , winter 1990- 1991.
5 - Max Boot, 'the paradox of Military technology, council on foreign relation, new york, fall 2006.
6 - Lorenza zambernardi , counter insurgency`s impossible Trilemma, the Washington Quarterly Vol.33, no3, July 2010.
7 - Colin S . Gray , Irregular warfare : one Nature many characters , strategic studies Quarterly , winter 2007.
8 - Ivan Arreguin, How the Weak Win Wars, International Security,Vol.26, No.1, Summer 2001.

E : Internet :

1 - www.usinfo.state.gov
2 - http://www.whitehouse.gov
3 - Robin Niblett , Ready to lead , Rethinking America's Role in a changed world , a Chatham House Report : http://www.chathamhouse.org.uk
4 - Brian Michael Jenkins , Redefining the enemy : the world has changed but our mindest has not , http//www.rand.org
5 - Anthony H. Cordesman , The Afghanistan –Pakistan war at the end of 2001, November 15 , 2011, http://www.csis.org

3. Molding liable mechanism to achieve and bolster United States global hegemony through utilization of antiterrorism wars to deploy American forces at large scale across the world .

4. Obama's administration does not confined to military means only , it adopts the notion of dealing with security threats by numerous measures , and give way to active diplomacy to work , because the United States neither has a desire to draw back from the world , nor subjugate it by force , thus new dimensions have been added to asymmetric strategy including the military choice , for the United States perspective to lead the 21^{st} century world , founded on the concept of profiting from cooperation more than gaining through conflicts .

The present study comprises an introduction three chapters , and a conclusion , the first chapter deals with theoretical-historical framework , the concept of asymmetry and its characteristics has been dealt with in the first section , the second section investigates the concept of strategic performance and measures of its evaluation , the third section examines United States strategic performance characteristics and developments during cold war era and afterward , in the fourth section we put under scrutiny the concept and characteristics of terrorism after sept. 9/11 including terrorism in the decades of seventies and eighties of the 20^{th} century .

The second chapter comprises three sections , the first section dealt with United States conducts of international transformations which lead to asymmetry , the second section studies the United States interior variables and their role in framing the concept of asymmetry , while we study exterior variables and their role in crystallizing the asymmetry after cold war termination .

In the third chapter which considered pillar of the study , we investigate the United States utilization of incidents in the first section , the second section specified to discuss the role of asymmetry in promoting United States dominance , the third section examined the American strategic performance evolution during Obama's administration . the fourth section reviews the future of asymmetry in the American strategic performance .

The conclusion of the present thesis reach to the fact that the American strategic performance connected with asymmetric concept distinguished by a new flexible and diverse framework which drive forward the United States interests . the features of the new framework are apparent through :-

1. The multi dimensions of international terrorism put the United States in front of new unlimited adversaries , and that's what the United States aspire to , because it is consistent with its strategy in making foe , and the necessity to defeat him to enhance United States peace dissertation .

2. The operations of occupying Afghanistan and Iraq unfold the United States strategy to accomplish the project of Broad Middle East . these operations reveal the United States utilization of threats from weak parties to reach to big ends , and that reflect the American pragmatism in exploitation of asymmetric wars .

Abstract

The term new international order considered a transformation in international relations , created by USA on the basis of its military might , advanced technology , and economic capabilities , to undertake the control of the world .

The Neo-conservatism perceive military might as essential instrument to encounter challenges and conflicts in the world , and that international relationship based on power . peace resulted from triumph in war not by diplomacy , and the American prestige is the source of international stability due to the United States power which bolster its foreign policy to reshape world order after the collapse of the Soviet Union , for the 21^{st} century represent decisive phase for American international persistence hegemony .

The United States contemplation centers worked to draw up strategic theories to encounter the threats that hamper America's endeavor to achieve its leverage .

The United States war declaration on terrorism in the 9/11 aftermath indicated a legitimatize long war on terrorism , which differ from preceding conflicts the United States had plunged into during cold war era , and subsequent period . it is an asymmetric war with various instruments , and capabilities against all forms of terrorism and adversaries , threatened international society's interests . the present thesis indicated the broad concept of asymmetry in United States strategic thought after cold war era , and its comprehensive dimensions which don't confined to military aspect only .

The United States intends , to utilize the concept to put forward a new strategic vision formed a springboard for its strategic performance to reshape the context of the international order through changing its rules in a way that consolidate American unipolarity , and this trend has become a feature in the United States foreign policy in terms of dealing with its national security threats through a geostrategic lens .

The hypothesis of the study set out from United States utilization of asymmetry to reach further beyond eradicating armed groups , and combating rouge states , because the control of geostrategic territories around the world , therefore asymmetry is a component of indirect approach strategy to reach to these regions so as to promote United States hegemony with assets of power .

Republic Of Iraq
Ministry Of Higher Education
and Scientific Researches
AL-Nahrain University
Collage of Political Sciences
Strategy Department



Asymmetric in American strategy performance : fighting terrorism as a pattern

A thesis submitted by
Zahraa Hassan Kadhim

To the Council of the Collage of Political Sciences \ AL-Nahrain University in partial fulfillment of the requirements of Master Degree in Political Sciences \ Section Strategy

Supervised by
Dr. Hassoon Jasim Al-Obaidy

1433 2012